

جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

الترجيحات النحوية لجلال الدين السيوطي
في
(همع الهوامع شرح جمع الجوامع)
دراسة و تحليل
بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب/

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حزام المقرمي

إشراف الدكتور/

يحيى بن علي بن محمد الفادني

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



كِتَابُ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

فصلت ﴿٣﴾

الإهداء

إلى الغالية أُمي ..
إلى روح أبي وجدي ..
إلى الشجرة الطيبة الأصل الوارفة الظلال
زوجي ..
إلى أولادي الأعزاء ..
إلى إخواني وأخواتي ..
إلى روح الشهيد عمي ..
وكل شهيدٍ قضى نحبهُ ومجاهدٍ ينتظر ..
إلى كل من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
إلى كل عالمٍ عاملٍ وداعيةٍ مخلصٍ ..

شكر وعرفان

الحمد لله على التمام وله الشكر على الفضل والإحسان .
ثم أتقدم بالشكر الجزيل عموماً لكل من مد إليّ يد العون والمساعدة في إتمام هذا البحث، وساهم معي في إنجازه، وعلى رأس هؤلاء ؛ ابنة الشهيد محمد عثمان الزوجة الكريمة أم محمد، وأخوها النقيب إبراهيم محمد عثمان، فلهما مني أحسن الدعاء وأخلص الوفاء، كما أشكر الشيخ محمد بن عبد الله المقرمي والدكتور عبد الإله بن حسين الحرازي اللذين كان لهما كبير الفضل في إنجاز هذا العمل كما لا أنسى وأنا بهذا الصدد من علماني النحو، وحبباه إلى قلبي الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد بن حزام المقرمي والشيخ محمد المختار الشنقيطي .

وقبل هؤلاء أخص بالشكر الجزيل جامعتي الإيمان وأم درمان الإسلاميتين ممثلتين بصاحبي الفضيلة الشيخ المجاهد والرباني العالم /عبد المجيد بن عزيز الزنداني، رئيس جامعة الإيمان ومؤسسها صاحب الفضل علينا بعد الله ومربينا.

والبروفيسور/محمد بن عثمان صالح، مدير جامعة أم درمان الإسلامية وجميع منتسبي الجامعتين والعاملين بهما .

وأشفع بهذا شكري وثنائي وتقديري للرجل العظيم والأستاذ الكبير الدكتور/يحيى بن علي الفادني، من أشرف علي فأفادني، وأولاني من العناية والاهتمام، ما تعجب من حسنه الأفهام، وتعجز عن وصفه الأقلام؛ فله مني مكرراً بالغ الاحترام، والدعاء له على الدوام. غمرني بفضله وتجنّم عناء القراءة، ومشقة التصحيح والمراجعة، فكان نعم المشرف هو! دقيقاً في ملاحظاته، غزيراً في علمه، حليماً في أخلاقه، جميلاً في صنائعه، صبوراً في مطالعته، جمع والله العلم العمّ، والأدب الجمّ، وفوق كل هذا كان معي كالوالد لولده، فإله أسأل أن يثيبه كل الخير، وأن يبارك له في علمه وعمره، وماله وأهله، ومسك الختام شكري الجزيل للمناقشين الشيخين الجليلين الدكتور /عبد الجبار بلال منير رئيس قسم النحو والدراسات اللغوية في كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، والدكتور/عبد الرحيم سفيان، أستاذ اللغة العربية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، على ما قدماه لي من فرائد جديدة، وفوائد عديدة، كنت في رغبة إلى سماعها، وفي نهم إلى العمل بمقتضاها، والسير على خطاها، والله المستعان، فأسأله تعالى وحده التوفيق وعدم الخذلان، وأن يميّتنا جميعاً على الإسلام ، والحمد لله رب العالمين .

Message digest

The plan of research into seven chapters, following the example of Balseouti in his writings. Introductory chapter: he dealt with by a brief introduction written especially Balseouti [Hma Alhuama explain the collection of mosques] Trgihath and formulas, and the foundations on which the Trgihath. Chapter I: Prolegomena Trgihath in grammatical issues which have little in the introductions to books, as in A, as a prelude to the themes as. Chapter II: Trgihath in the nominal sentence and Noaschha, this chapter includes questions Debutante and the news, then what is inside them, such as Alnoasch: The sisters, and sisters, and sisters thought. The third chapter: it was on (the actual sentence Trgihath and accessories, including the issues of the past tense and present tense, and it is a tool of the monument and the assertion, then the offender and his deputy, and the results of all types, and the case of discrimination. Chapter IV: Trgihath in dealing with the aftershocks, and a description of and emphasis, compassion and allowance. Chapter V: Trgihath in Elmejrurat This section includes not only marked the drain and drain well. Chapter VI: Trgihath in grammatical methods: the method section, and the way of praise and slander, and the way of exception, and the method of condition, and the way of temptation and warning, and the method of appeal, and the way of exclamation

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه، ونستتصره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل ومن يضل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، رافع من شاء بفضله، وخافض من شاء بعدله، ناصب الحق وناصره، وقاصم الباطل وقاصره، لا معطي لما منع، ولا رافع لما وضع، ولا فاتح لما أغلق، ولا مغلق لما فتح، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعوته ، واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد /

فقد نشأ النحو ونشأت الخلافات النحوية بعده بمدة ، وطغى الخلاف النحوي على مادة النحو وأساسه ، وتعددت أوجه الخلاف ؛ حتى شملت معظم جزئيات النحو ، ولم يقتصر الخلاف النحوي على المدرستين البصرية والكوفية ؛ بل تعدى ذلك ليكون بين النحويين من مدرسة واحدة . وقد ألفت الكتب التي تسجل تلك الخلافات ، كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري^(١) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري^(٢) ، وكتاب ائتلاف النصره ، للشرجي الزبيدي اليمني^(٣) . واختلفت نظرات الكتاب والمؤلفين في هذا المضمار فمن مرجح مذهب البصرة كونهم أصح قياساً ، إذ لا يقيسون على الشاذ ، ومن معجب ومرجح لمذهب الكوفة ، كونه أوسع رواية وأكثر قياساً . وفي وسط هذا الخضم من النقولات والآراء لم يقف النحوي إزاءها

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (لابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، ت ٥٧٧هـ) بتحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٩٦١م، دار إحياء التراث العربي، مصر. ودار الفكر، لا ط، لا ت.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (لأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين

البغدادي، ت ٦١٦هـ) بتحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١٩٨٦م، دار الغرب

الإسلامي، بيروت.

(٣) ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (لأحمد بن عبد اللطيف الشرجي اليمني الزبيدي،

ت ٨٠٢هـ) بتحقيق طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٧م .

مكتوف الأيدي ، بل يحاول أن يرجح مذهباً على مذهب أو رأياً على رأي أو حجة على حجة ، وقد يوافق مذهباً وينقض آخر . و يعد السيوطي العالم النحوي واحداً من أولئك الذين ألفوا في غير النحو ، وفي النحو خاصة . ومن مؤلفات هذا الإمام في النحو الاقتراح في علم أصول النحو، و الأشباه والنظائر، وكتاب [همع الهوامع في شرح جمع الجوامع] وهو ما نحن بصدده، وقد جاء هذا الكتاب مليئاً بالآراء النحوية، وقد ردَّ على أكثر من واحدٍ من النحويين، ووافق غير واحدٍ وعلق وشرح فكرةً، ورجح رأياً، واعتمد في ترجيحاته غالباً على أدلةٍ ذكرها عند كل مسألة.

وقد آثرت أن أتناول ترجيحات السيوطي في كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] مبيناً مدى وجاهة ترجيحاته وعلام اعتمد في تلك الترجيحات ؟ أسباب اختيار البحث تكمن في الآتي :

- أن السيوطي كان موسوعة بمعنى الكلمة . فهو من هو بين معاصريه ! ناهيك عن بعدهم ؛ لما له من قدم راسخة في العلم، وباع طويل في التأليف والتصنيف، وقدرة فائقة على جمع ما تفرق ولمَّ ما تناثر فهو إذاً شخصية تستحق الدراسة .
- أن كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] كتاب فريد لم يسبق إليه فهو بحق يعد خلاصة فكره النحوي بل وربما خلاصة عصر المؤلف الفكري وعصور سابقه في نظر الباحث.
- معرفة اتجاهه النحوي ، فهل يمثل هو اتجاه النحو الظاهري^(١) ؟ أم أنه مقلد لغيره ؟ أم أن له وجهة في النحو غير ما ذكر ؟

(١)الاتجاه الظاهري :اتجاه نحوي بدأه ابن حزم الظاهري،وتبعه في ذلك ابن مضاء القرطبي، و أحيا بعض رسومه أبو حيَّان الأندلسي صاحب ارتشاف الضرب من كلام العرب . ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، ط١، ١٣٥٠هـ، حيدر آباد(ج١/ص١٨٥)، وتاريخ ابن الوردي،(ج٢/ص٣٣٩) -القاهرة - ط ١٢٨٥هـ، و الاختيارات النحوية لأبي حيَّان، في ارتشاف الضرب من كلام العرب،د/أيوب جرجيس عطية القيسي، بدون ط، دار الإيمان الإسكندرية ص٧.

- كشف حقيقة غابت عن البعض (أن السيوطي ليس حاطب ليل) كما ذكر بعضهم .

أهمية البحث:

دراسة وتحليل ترجيحات السيوطي في [همع الهوامع شرح جمع الجوامع].

دراسة كتب الأعلام والاهتمام بها .

تسهيل وتقريب كتاب همع الهوامع للباحثين في العربية وفي النحو خاصة.

إضافة جديدة إلى مكتبة العربية .

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت [كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع] وهي:

القضايا النحوية في همع الهوامع شرح جمع الجوامع (الجزء الأول)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة نضال آدم أبو عنجة عبد الرحمن _ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

القضايا النحوية والصرفية في همع الهوامع شرح جمع الجوامع (الجزء

الثاني) رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة انتصار شيخ الدين محمود

دياب _ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

القضايا النحوية في همع الهوامع شرح جمع الجوامع (الجزء الخامس)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة رشا عبد الواحد.

القضايا الصرفية في همع الهوامع شرح جمع الجوامع (الجزء السادس)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة صفية عمر الأمين _ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

وجميع تلك الدراسات في (جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية) أشرف

عليها الدكتور علي جمعة عثمان، أستاذ اللغة بجامعة النيلين .

والدراسات السابقة تتفق مع دراسة الباحث هذه من وجه، وتخالفها من

أوجه :

تتفق في الحديث عن السيوطي ودراسة كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع]

وتخالفها فيما يلي :

١- تناولت تلك الدراسات القضايا النحوية عموماً وأحياناً الصرفية، وتركزت هذه الدراسة في الترجمات النحوية فقط ولم تتناول المسائل الصرفية بوجه.

٢- تناولت كل دراسة من تلك الدراسات باباً خاصاً من أبواب الكتاب وتناولت هذه الدراسة الأبواب جميعها بدراسة مجموعة مسائل من كل باب .

٣- لم تتناول تلك الدراسات أسس ترجمات السيوطي وتناولتها هذه الدراسة .

٤- لم تتناول تلك الدراسات موقف السيوطي من البصريين والكوفيين بينما تناولتها هذه الدراسة .

٥- لم تتناول تلك الدراسات موقف السيوطي من بقية النحاة ولا ترجمت لهم جميعاً كما فعل في هذه الدراسة .

٦- لم تتكلم تلك الدراسات عن صيغ ترجمات السيوطي المتعددة والمتنوعة ولو بالإشارة الأمر الذي فعل في هذه الدراسة .

٧- لم تتناول تلك الدراسات موقف السيوطي من الاحتجاج بالقرآن

الكريم والحديث النبوي وموقفه من التأويل والعلل النحوية بينما

تناولت هذه الدراسة ذلك باستفاضة وبينت موقفه منها .

٨- جميع تلك الدراسات منهجها واحد وهي جميعها تكملة للأولى منها،

بخلاف هذه الدراسة فمنهجها مخالف وهدفها مغاير .

منهج البحث:

- تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على (المنهج الوصفي الاستقرائي) في إطار تحليلي، وذلك بإحصاء المسائل التي رجّحها السيوطي في كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] .
- اختيار مجموعة من هذه المسائل التي تستحق الدراسة كالمسائل التي خاض فيها النحاة كثيراً ، أو مسائل مهمة لم يدر فيها خلاف ، غير أنّ نحويّاً قال فيها رأياً، وجمعها مع أقوال وآراء بعض علماء النحو السابقين، وقد تنوعت هذه المسائل . فمنها : ما يدور حول وجوه الإعراب ، ومنها : ما يرجع إلى التركيب أو البساطة في بعض الأدوات أو إلى العامل النحوي أو إلى غير ذلك .
- صياغة ذلك بصورة تمكن الباحث من تقديم رأيه في بعض تلك الترجمات .
- عزو الآيات القرآنية مع ذكر رقم الآية .
- تخريج الأحاديث من مصادرها .
- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث ..
- الخاتمة والتوصيات والمقترحات .

الصعوبات:

- اعترضت الباحث صعوبات تكمن في الآتي :
- ندرة بعض كتب السيوطي النحوية .
- انعدام أي شرح لـ(جمع الجوامع) غير شرح مؤلفه(همع الهوامع) .
- عدم توفر المصادر التي جمع منها السيوطي كتابه الهمع إلا النزر اليسير .
- كثرة ترجيحات السيوطي والتي زادت عن (٥٨٦) ست وثمانين وخمسمائة ترجيحاً.
- تنوع ترجيحاته وتعدد صيغها من صحيح وأصح، ووفاق، وخلاف، وعندي، والمختار، والراجح، والأحسن، والصواب، والتحقيق، و الأقيس، والأصوب، والأرجح، والمحققين على كذا، والمشهور، والأشهر، والأكثر، والأكثر، والحذاق على كذا، والجمهور،...الخ.

هيكل البحث:

وتتضمن هذه الدراسة سبعة فصول :

- الفصل التمهيدي : تناول تعريفاً موجزاً بالسيوطي وكتبه خاصة [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] والأسس التي بنى عليها ترجيحاته .
- وأما الفصل الأول : فهو بعنوان (ترجيحاته في المقدمات النحوية) وأعني بها المسائل التي تذكر في مقدمات كتب من ألف في النحو، وكأنها بمثابة تمهيد لموضوعات النحو .
- وأما الفصل الثاني : فكان عن (ترجيحاته في الجملة الاسمية ونواسخها) ويضم هذا الفصل مسائل المبتدأ والخبر ، ثم ما يدخل عليهما من النواسخ مثل: كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظن وأخواتها .
- وأما الفصل الثالث : فكان عن (ترجيحاته في الجملة الفعلية وتوابعها) ويضم مسائل عدة عن الفعل الماضي والمضارع، وما يدخل عليه من أدوات النصب والجزم ، ثم الفاعل ونائبه ، وأما توابع الجملة الفعلية فهي المفاعيل بأنواعها والحال والتمييز .
- وأما الفصل الرابع : فقد تناول (ترجيحاته في التوابع) ويضم النعت والتوكيد والعطف (عطف البيان وعطف النسق) والبدل .
- وأما الفصل الخامس : فتناول (ترجيحاته في المجرورات) وهذا الباب لا يضم سوى الجار والمجرور والإضافة .
- وأما الفصل السادس : فيتناول (ترجيحاته في الأساليب النحوية) وأقصد بالأساليب : أسلوب القسم ، وأسلوب المدح والذم ، وأسلوب الاستثناء، وأسلوب الشرط، وأسلوب الإغراء والتحذير، وأسلوب النداء، وأسلوب التعجب . وكل أسلوب يضم تحته عدداً من المسائل المختارة في البحث .

ثمّ الخاتمة : وفيها خلاصة مركزة لأهمّ ما ورد في فصول البحث ومباحثه
واستخلاص أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها من تلك الفصول والمباحث .
ثمّ أهمّ التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة والمقترحات
في ضوء تلك النتائج .
ثمّ الفهارس العامة وتحتوي على :
فهرس الآيات القرآنية .
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
فهرس الشواهد الشعرية .
فهرس الأعلام .
فهرس الموضوعات .
فهرس المصادر والمراجع .

الفصل التمهيدي

السيوطي ومؤلفاته ومواقفه

النحوية

المبحث الأول

السيوطي ومؤلفاته والعلوم التي تبحر

بها

المبحث الثاني

كتابه [همع الهوامع] وترجيحاته فيه

المبحث الثالث

مواقفه النحوية

المبحث الأول

السيوطي ومؤلفاته والعلوم التي تبحر بها

المطلب الأول

ترجمة السيوطي

مولده:

ولد الإمام جلال الدين السيوطي كما أرخ لنفسه فقال: (وكان مولدي بعد المغرب من ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة من الهجرة) (١)

نسبه :

هو أبو الفضل (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيرى الأسيوطى الشافعى). يلقب بجلال الدين، ويكنى بأبي الفضل (٢)، كناه بها أحد مشايخه حين عرض عليه محافظته ، فقال له: ما كنيتك ؟ فقال: لا كنية لي ؛ فقال: أبو الفضل . وكتب له هذه الكنية بخطه . (٣)

سرد السيوطي تاريخ أسرته معدداً مناقبها ومآثرها، والدرجات التي نالها آباؤه وأجداده من العلم والمعرفة والرياسة والتجارة، فذكر جده الأعلى همام الدين كان من أهل الحقيقة ومشايخ الطرق، وقد ترجم له في القسم الخاص بالصوفية من كتابه حسن المحاضرة، وهناك من أفراد أسرته من كان من أهل الوجاهة والرياسة، حيث أن منهم من ولي حكماً ببلده وكان تاجراً صاحب الأمير شيخون، وبنى مدرسةً بأسسوط، ووقف عليها أوقافاً .

(١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (ج١/ص١٨٨- ص ١٩٥) للسيوطي. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية الطبعة ١٩٦٨م -١٣٨٧هـ،

(٢) المصدر السابق (ج١/ص١٨٨- ص١٩٥) ، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد(ج٨/ص٥١- ص٥٥) ،دار الفكر ، بيروت ، بدون طبعة، ١٩٨٨م، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي(ج١/ص٥٣٤- ص٥٤٤) دار الكتب العلمية،بيروت، طبعة مصورة عن نسخة استانبول، والأعلام للزر كلى (ج٣/ص٣٠١- ص٣٠٢) دار العلم للملايين بيروت ، ط١١، ١٩٩٥م .

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب(ج٨/ص٥١)، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي مركز الموسوعات العالمية: بيروت . بدون طبعة ولا تأريخ .

ومنهم من كان متمولاً، ويستدرك السيوطي أنّ أحداً من أسرته لم يخدم العلم حق الخدمة إلا والده، وقد أرخ له في القسم الخاص بالفقهاء الشافعية من هذا الكتاب .

يعلل السيوطي سبب نسبة الخضيرى أنّه ربما يكون منسوباً إلى الخضيرية، وهي محله ببغداد، ويذكر أنّ من يثق به حدثه إنه سمع والده رحمه الله يذكر أنّ جده يرجع إلى المحلة المذكورة^(١).

قال ابن العماد الحنبلي عن السيوطي (إنه الشافعي المسند المحقق المدقق، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة)^(٢).

كما ذكر أنّه كثير الورع والتقوى، وله مناقب حميدة خاصة بعد انقطاعه للعبادة والاشتغال بها ، وله كرامات تدل على صلاحه وتقواه وقد ذكر أنّه رأى النبي صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين مرة .

ثمّ يختتم ابن العماد حديثه عن السيوطي بأنّ: (مناقبه كثيرة لا تحصر كثرةً، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات - مع تحريرها و تدقيقها لكفى بذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة)^(٣) .

شيوخ السيوطي :

تنقل السيوطي في تلقيه العلم بين كثير من مشاهير العلماء آنذاك، فقرأ عليهم أو سمع منهم، وحفظ فنون العلم المختلفة من فقه وأصول وقرآيات ونحو وحديث وغيرها من فنون العربية .

ويذكر السيوطي أنّ مشايخه في الرواية كثيرون وقد أوردتهم في المعجم الذي جمعهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين^(٤)، فمن شيوخه الذين تتلمذ عليهم، وتلقى

(١) شذرات الذهب (ج١/ص٣٣٦)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (ج٢/ص٣٧٧-ص٣٧٨)، دار صادر بدون طبعة ولا تأريخ .

(٢) المصدر السابق (ج٨/ص٥١) .

(٣) المصدر السابق (ج٨/ص٥١) .

(٤) حسن المحاضرة (ج٨/ص٥٤) .

منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد المجذوب^(١)، حيث ذكر أنه حمل إليه في حياة أبيه وهو رجل من كبار الأولياء حيث برّك عليه، ونشأ يتيماً فحفظ القرآن وهو دون الثامنة، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه والأصول وألفية ابن مالك، ثم شرع في الاشتغال بالعلم مستهل سنة أربع وستين، ثم أخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذ الفرائض عن العلامة الشيخ شهاب الدين الشارمساحي^(٢) وقد قرأ عليه في شرحه على المجموع، ومن ثمّ أجاز بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين وثمانمائة (٨٦٦هـ). يذكر في الشذرات (أنه قرأ في الفرائض والحساب على العلامة الشارمساحي)^(٣).

من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم الشيخ علم الدين البلقيني^(٤).

ويذكر السيوطي إنه قرأ عليه أول شيء ألفه وهو شرح الاستعاذة والبسمة حيث كتب عليها تقریظاً، ولأزمه في الفقه إلى أن مات، ثمّ لزم ولده .
يقول السيوطي: [قرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة وسمعت عليه من الحاوي الصغير إلى العدد ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التتبيه إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من الروضة من باب القضاء، وقطعة من تكملة

(١) هو: الدمياطي ، المجذوب محمد بن صدقة بن عمر، الشيخ كمال الدين ، صاحب الكرامات والأحوال . كان اشتغل في أوائله، وتكسب بالشهادة ، ثم انجذب . مات في شوال سنة ٨٥٤هـ. نظم العقيان في أعيان الأعيان (ج ١ / ٥٠ص) للسيوطي طبع في نيويورك ١٩٢٧م .

(٢) لعله: يوسف بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف الزين بن الشمس بن الجمال بن الشرف بن العز، الشارمساحي ثم القاهري الأزهري الشافعي ، ويعرف بالزين الشارمساحي وبالخطيب ولد تقريباً سنة أربع وثلاثين وثمانمائة بشارمساح ونشأ بها فحفظ القرآن والشاطبيتين وألفية الحديث والنحو والعمدة والأذكار للنووي والحاوي والمنهاج . ينظر الضوء اللامع (ج ١٠/ص ٣٣٠).

(٣) شذرات الذهب (٥١/٨) .

(٤) هو: البلقيني، علم الدين صالح بن عمر صالح بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن محمد بن مسافر الكناني البلقيني، قاضي القضاة شيخ الإسلام علم الدين أبو النقي، بن شيخ الإسلام أبي حفص إمام الفقهاء في عصره، وحامل لواء مذهب الشافعي في عراقه وحجازة وشامه ومصره. ولد سنة ٧٩١هـ وتوفي سنة ٨٦٨هـ الضوء اللامع - (ج ٢ / ص ١٨٠).

شرح المنهاج للزرکشي ومن إحياء الموات إلى الوصايا، أو نحوها، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري .^(١)
لزم من الشيوخ أيضاً شيخ الإسلام شرف الدين المناوي^(٢) حيث قرأ عليه قطعة من المنهاج . وسمع دروساً من شرح البهجة ومن شرح حاشيته عليها وشيئاً من تفسير البيضاوي .

ولزم في الحديث والعربية من الشيوخ الإمام العلامة تقي الدين الشمني^(٣) الحنفي، فلزمه أربع سنين وكتب له تقريراً على شرح ألفية ابن مالك وعلى مؤلفه جمع الجوامع في العربية، وشهد له غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ورجع إلى قوله مجرداً في حديثه ومن ذلك أنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي جمرة في الإسراء وعزاه إلى تخريج ابن مالك، ولما احتاج السيوطي إلى إيراد بسنده كشف عنه كما يقول في مظنته فلم يجده، ومر على الكتاب كله فلم يجده، ودقق النظر ثانية وثالثة ولم يجده، ولكنه عثر عليه في معجم الصحابة لابن قانع فأتى به شيخه فأخبره بذلك، وما أن سمع منه ذلك حتى أخذ نسخة وأخذ القلم وضرب على لفظ ابن ماجة وألحق ابن قانع في الحاشية، فأعظم السيوطي ذلك وهابه لمنزلة الشيخ في قلبه واحتقاره في نفسه، حيث قال لشيخه: ألا تصبرون لعلمك تراجعون! فقال شيخه: لا . لأنه إنما قلد في قوله ابن ماجة البرهان الحلبي، ولم ينفك يلزمه إلى أن مات^(٤) .

(١) حسن المحاضرة ج ١/ص ٣٣٧ .

(٢) هو: أبو بكر بن محمد بن إسحاق السلمي شرف الدين ابن القاضي تاج الدين المناوي ولد قبل الستين ، وأجاز له ابن جماعة فهرسة مروياته ، واشتغل قليلاً وقرأ التنبيه ، وسمع على الشيخ بهاء الدين بن خليل وغيره، وناب في الحكم عن ابن عمه صدر الدين ، وكان مزجى البضاعة وقد درس بعدة أماكن وخطب بالجامع الحاكمي ، مات في جمادى الآخرة وقد قارب الستين . إنباء الغمر بأبناء العمر (ج ١/ص ٣٣١) .

(٣) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسطنطيني الأصل، الإسكندري. أبو العباس، تقي الدين: محدث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية ، وتعلم ومات في القاهرة سنة ٨٧٢هـ. من كتبه: شرح المغني لابن هشام ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا وكمال الدراية في شرح النقاية في فقه الحنفية. الأعلام للزرکلي (ج ١/ص ٢٣٠) .

(٤) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٣٧) .

لزم من الشيوخ أيضاً الشيخ العلامة أستاذ الوجود كما يقول عنه: محيي الدين الكافي (١).

لزم السيوطي محيي الدين الكافي أربع عشرة سنة، حيث أخذ عنه فنون التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك . وقد كتب له إجازة عظيمة ، ثم حضر عند الشيخ سيف الدين الحنفي (٢) دروساً عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته وتلخيص المفتاح والعضد .

بعد هذه الرحلة الطويلة في العلم والتفقه على هؤلاء الأساتذة الأجلاء، قراءةً وسماعاً، درايةً وروايةً، وإجازةً، شرع في التأليف والتصنيف، والذي بدأه كما ذكر سابقاً بشيء من الاستعانة والبسمة على يد شيخه علم الدين البلقيني حتى بلغت مؤلفاته ثلاثمائة، يقول السيوطي في ذلك: [وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه] (٣).

وقد تنقل في بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب .. وعند حجه شرب من ماء زمزم لأسباب منها كما يذكر لأن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر (٤) .

ومن أشهر مشايخه قاضي القضاة أمين الدين الأقرائي (٥).

(١) الكافي (لقب بذلك لكثرة تدريسه الكافية): هو محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفي ، ولد كما ذكر السيوطي قبل سنة ٨٠٠هـ تقريباً، ومات سنة ٨٧٩هـ ويصفه السيوطي بأنه أستاذ الدنيا في المعقولات . حسن المحاضرة (ج ١/ص ٥٤٩) ، هدية العارفين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط مصورة من طبعة إستانبول (ج ٢/ص ٢٠٨ - ص ٢٠٩).

(٢) هو: سيف الدين الحنفي محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا، العلامة، الورع، الزاهد . ولد سنة ٨٠٠هـ ، وأخذ عن السراج، ابن الهمام، وبرع في الفقه والأصول والنحو، محقق الديار المصرية، وولي التدريس بأماكن، منها درس التفسير بالمنصورة، وآخر ما تولى مشيخة المؤيدية ثم الشيوخونية. وله حاشية على التوضيح كثيرة الفوائد. مات في ذي القعدة سنة ٨٨١هـ. حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة ج ١/ص ١٥٩.

(٣) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٣٨) .

(٤) المصدر السابق (ج ١/ص ٣٣٨).

(٥) هو: أمين الدين يحيى بن محمد يحيى بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، شيخ الإسلام بن الشيخ شمس الدين الأقرائي الحنفي. ولد سنة ٧٩٥هـ. وأجازت له عائشة بنت عبد الهادي وجماعة. وأخذ الفقه والأصول عن أخيه بدر الدين والسراج قارئ الهداية، وابن العزبي . ولازم العز بن جماعة . وولي مشيخة الأشرفية ، وتدرّس التفسير وغير ذلك. وأنتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره، مع الدين المتين، والصلاح المفرط، ومساعدة الفقراء، وطلبة العلم، والقيام في نصرة الدين، وإبطال المظالم، =

تلاميذه :

أمّا تلاميذ السيوطي فهم كثيرون لا يكادون يحصون، منهم من تتلمذ على يديه، ومنهم من تتلمذ على كتبه .

ومن اللامعين الذين تتلمذوا عليه وعلى كتبه الشعراني^(١) الذي قال في ذيل طبقاته: (أرسل إليّ ورقة مع والدي بإجازته لي بجميع مروياته ومؤلفاته، ثمّ لمّا جئت إلى مصر قبيل موته اجتمعت به مرة فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة وشيئاً من المنهاج في الفقه تبركاً، ثمّ بعد شهر سمعت ناعي موته، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضة عقب صلاة الجمعة في سبيل المؤمنين عند الجامع الجديد بمصر العتيقة، رضي الله عنه)^(٢) .

ومن تلاميذه الحافظ الداودي^(٣)، وكان شيخ أهل الحديث في عصره، وله مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء .

ومنهم: سليمان الخضيرى^(٤) المصري الشافعي، وابن إياس^(٥)، وابن طولون^(٦). ومن أبرز تلاميذه شمس الدين الشامي^(١)، صاحب السيرة المشهورة .

=ومراجعة الملوك في ذلك، وهم يعظمونه ويقبلون قوله. مات في أواخر المحرم ٨٨٠هـ سنة. نظم العقيان في أعيان الأعيان (ج ١/ص ٦١) .

(١) الشعراني هو: محمد بن الفرّج بن الوليد الشعراني أبو تراب اللغوي ، قال الأزهرى في مقدمة كتابه صاحب كتاب الاعتقَاب قدم هراة مستفيداً ، من شمر اللغوي فكتب عنه شيئاً كثيراً وأملى بهراة من الاعتقَاب أجزاء ثم عاد إلى نيسابور وأملى بها باقيه. قال: وقد نظرت فيه فاستحسنته ولم أر فيه تصحيحاً بغية الوعاة برقم (٣٦٩) .

(٢) (مع الهوامع (ج ١/ص ٧) . والمزهر في علوم اللغة وأنواعها . شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد الجاوي ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م (ج ٢/ص ٦٥١) .

(٣) هو: الإمام المحدث المسند المؤرخ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي. توفي سنة ٩٤٥ هـ المصري الشافعي. ألف ذيلاً على طبقات ابن السبكي. وترجمة لشيخه السيوطي في مجلد ديوان الإسلام ج ١/ص ٤٢ ، طبقات النسابين ج ١/ص ٢٨ .

(٤) هو: سليمان الخضيرى المصري الشافعي الشيخ الصالح الفاضل العارف بالله تعالى أخذ العلم عن الجلال السيوطي والقطب الأوجاقي وأخذ الطريق عن الشهاب المرحومي وأذن له أن يربي المريدين ويلقتهم الذكر فتلمذ له خلائق لا يحصون وكان زاهداً ديناً لا ينتقص أحداً من أقرانه . شذرات الذهب ج ٨/ص ٣٢٩ .

(٥) (ينظر معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ج ٣/ص ٥٠) .

(٦) هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون ، ولد بصالحة دمشق سنة ٨٨٠هـ تقريباً ، كان ماهراً في النحو توفي سنة ٩٥٣هـ شذرات الذهب ج ٨/ص ٢٨٩ .

انقطاعه للعلم والعبادة ووفاته^(٢) :

(ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفاً والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم وشرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات ولم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه، وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارته ويعرضون عليه الأموال النفيسة فيردها، وأهدى إليه الغوري خصياً وألف دينار فرد الألف وأخذ الخصى؛ فأعنته وجعله خادماً في الحجرة النبوية وقال لقاصد السلطان: لا تعد تأتينا بهدية قط فإن الله تعالى أغنانا عن مثل ذلك وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه).

توفي السيوطي رحمه الله في سحر (ليلة الجمعة) تاسع عشر (جمادى الأولى) في منزله بروضة المقياس ، بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر ، عن إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً، سنة (إحدى عشرة وتسعمائة) من الهجرة . ودفن في حوش قوصون خارج باب (القرافة) ^(٣).

(١) هو: الشيخ شمس الدين محمد الشامي المتمسك بالسنة المحمدية نزيل التربة البرقوقية وكان عالماً صالحاً مفنناً في العلوم وألف السيرة النبوية المشهورة التي جمعها من ألف كتاب وأقبل الناس على كتابتها ومشى فيها على أنموذج لم يسبق إليه أحد كان عزبا لم يتزوج قط وإذا قدم عليه المضيف يعلق القدر ويطبخ له كان حلو المنطق مهيب النظر كثير الصيام والقيام. كان لا يقبل من مال الولاية وأعوانهم شيئاً ولا يأكل من طعامهم توفي سنة ٩٤٢هـ . شذرات الذهب ج٨/ص٢٥٠-ص٢٥١.

(٢) المصدر السابق ج٨/ص٥٥-ج٥٣ .

(٣) القرافة: خطة بالفسطاط من مصر كانت لبني غصن بن سيف بن وائل من المعافر و قرافة بطن من المعافر نزلوها فسميت بهم وهي اليوم مقبرة أهل مصر وبها أبنية جلييلة ومحال واسعة وسوق =قائمة ومشاهد للصالحين وترب للأكابر مثل ابن طولون والماذرائي تدل على عظمة وجلال وبها قبر الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه في مدرسة للفقهاء الشافعية وهي من نزه أهل القاهرة ومصر ومتفرجاتهم في أيام المواسم . قال أبو سعد محمد بن أحمد العميدي:

إذا ما ضاق صدري لم أجد لي مقر عبادة إلا القرافة***
لئن لم يرحم المولى اجتهادي وقلة نصري لم ألق رافة

ونسب إليها قوم من المحدثين منهم: أبو الحسن علي بن صالح الوزير القرافي، وأبو الفضل الجوهري القرافي، و القرافة أيضا موضع بالإسكندرية. معجم البلدان (ج٤/ص٣١٧) تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

المطلب الثاني

مؤلفاته والعلوم التي تبحر فيها

ألف السيوطي كثيراً من الكتب والمصنفات، حتى أربت على الثلاثمائة بين كتاب ومؤلف صغير؛ لا يعدو أن يكون مقالاً أو مقامة، وقد جمع هذه المصنفات والمؤلفات في فهرس خاص بها في كتابه حسن المحاضرة في الجزء الخاص بترجمته لنفسه، ذكراً للعلوم والفنون التي تبحر فيها، يقول السيوطي عن نفسه: [رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو المعاني والبيان والبديع، على طريقة العرب البلغاء لا على طريق العجم وأهل الفلسفة، والذي اعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها لم يصل إليه أحدٌ ولا وقف عليه أحدٌ من أشياخي فضلاً عن دونهم، وأمّا الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف ودونها الإنشاء والترسل والفرائض ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ ودونها الطب] (١).

وجد مما سبق أن السيوطي بلغ مرتبة من العلم كبيرة، جعلته ينبغ في سبعة علوم، بل إنه فاق شيوخه فيها ناهيك من هم دونهم سوى الفقه ودون هذه العلوم في التبحر والتعمق والمعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف والإنشاء والترسل والفرائض، ثمّ القراءات لم يأخذها عن شيخ، أمّا الحساب فهو أعسر شيء عنده، وأبعد عن ذهنه، يقول: [وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله].
أمّا علم المنطق والذي لم يدل بدلوه فيه فإنه يقول عنه: [وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق. ثمّ ألقى الله كراهته في قلبي وسمعت ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته، فعوضني الله تعالى علم الحديث الذي هو أشرف العلوم] (٢). هذا هو السيوطي و هذا ما نقلته لنا الكتب والتراجم ولا التفات إلى سوى

(١) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٣٨-٣٣٩ ص ٣٣٩).

(٢) المصدر السابق (ج ١/ص ٣٣٩).

ما ذكر لأنَّ من حاول أن ينال من هذا الإمام إنما هو تحت وطأة المنافسة وشدة الحسد الذي يكون بين الأقران.

مصنفاته :

ألف السيوطي في فنون عديدة، وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده كما يظهر ذلك في كتابه [همع الهوامع] في النحو وفي كتابه [الدر المنثور في التفسير بالمأثور] [وفي الجامع الكبير] في الحديث، وقد كان السيوطي بادئ أمره ملخصاً ومختصراً ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر؛ منها الكتاب الكبير ومنها الرسالة الصغيرة. (١)

وقد قسم السيوطي مصنفاته ومؤلفاته التي أوردها في الفهرس الخاص بها في كتابه حسن المحاضرة إلى فنون وأقسام على النحو التالي :

أولها: فنُّ التفسير وتعلقاته والقراءات: منها: الإتقان في علوم القرآن، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ترجمان القرآن في التفسير بالمسند، أسرار التنزيل والمسمى بـ (قطف الأزهار في كشف الأسرار)، لباب النقول في أسباب النزول، التحبير في علوم التفسير، حاشية على تفسير البيضاوي، مجمع البحرين ومطلع البدرين، مفحمت الأقران في مبهمات القرآن، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، الإكليل في استنباط التنزيل، تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي، تناسق الدرر في تناسب السور، مرصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، مفاتيح الغيب في التفسير، الأزهار الفائحة على الفاتحة، شرح الاستعاذة، شرح الشاطبية، الألفية في القراءات العشر، خمائل الزهر في فضائل السور، ... (٢).

ثانيها: فنُّ الحديث وتعلقاته :

ذكر السيوطي في هذا الموضوع أن الله عوضه علم الحديث بدلاً عن المنطق وقد قيل عنه: [إنه كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالاً، ومنتأً، وسنداً، واستنباطاً للأحكام منه، وأخبر عن نفسه إنه يحفظ مائتي ألف حديث، قال: ولو وجدت أكثر لحفظته، وقال ولعله لا يوجد على الأرض الآن أكثر من ذلك] (٣). ومن مؤلفات السيوطي في علم الحديث: كشف المغطى في شرح الموطأ، إسعاف المبطا

(١) همع الهوامع (ج ١/ص ٧) تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(٢) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٣٩-٣٣٠).

(٣) شذرات الذهب (ج ٨/ص ٥٣) .

برجال الموطأ، والتوشيح على الجامع الصحيح، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، مرفأ الصعود إلى سنن أبي داود، شرح ابن ماجه، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، شرح ألفية العراقي، الألفية و(تسمى نظم الدرر في علم الأثر وشرحها يسمى قطر الدرر)، التهذيب في الزوائد على التقريب، عين الإصابة في معرفة الصحابة ، كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس، جمع الجوامع (المسمى بالجامع الكبير)، توضيح المدرك في صحيح المستدرک، الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، النكت البديعات على الموضوعات، الذيل على القول المسدد، القول الحسن في الذب عن السنن، لب الأبواب في تحرير الأنساب، الدور السافرة عن أمور الآخرة.. وقد ذكر السيوطي أن مؤلفاته في هذا الفن أربت على الخمسة والسبعين مؤلفاً^(١).

ثالثها: في الفقه وتعلقاته :

ألف السيوطي في هذا الفن مؤلفات كثيرة متنوعة منها: الأزهار الفضة في حواشي الروضة، الحواشي الصغرى، الأشباه والنظائر، اللوامع والبقا في الجوامع والفوارق، جمع الجوامع، تشنيف الأسماع بمسائل الإجماع، شرح التدريب، شرح التدريب، الكافي، زوائد المهذب على الوافي، الجامع في الفرائض ، شرح الرحيبة في الفرائض مختصر الأحكام السلطانية للماوردي...^(٢).

رابعها: فنُّ سمّاه الأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب :

ألف السيوطي في النحو والفقه مجموعة من المصنفات التي تعالج بعض المسائل المفردة، ومن ذلك الروض الأريض في طهر المحيض، بذل العسجد لسؤال المسجد، ميزان العدالة في شأن البسملة، المصاييح في شأن التراويح، بسط الكف في إتمام الصف، جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، الظفر بقلم الظفر، الاقتناص في مسألة التماس، المستطرفة في أحكام دخول الحشفة، السلالة في تحقيق المقر والاستحالة، الجواب الحزم عن حديث التكبير جزم، القذاذة في تحقيق محل الاستعاذة، القول المضي في الحنث في المضي، القول المشرق في تحريم الاشتغال

(١) حسن المحاضرة (ج١/ ص٣٤٩-ص٣٤٤) .

(٢) المصدر السابق (ج١/ ص٣٤٣) .

بالمنطق، فصل الكلام في ذم الكلام، تقرير الإسناد في تيسير الاجتهاد، رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين، تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء، ذم القضاء، فضل الكلام في حكم السلام، نتيجة الفكر في الجهر بالذكر، طي اللسان عن ذم الطيلسان، تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك، أدب الفتيا، إقام الحجر لمن زكى سباب أبي بكر وعمر،... وهناك كثير من المؤلفات غير تلك أدرجها تحت هذا القسم^(١).

خامسها: فنُّ العربية وتعلقاته :

أثرى السيوطي بكتبه ومؤلفاته المكتبة الإسلامية عموماً، والمكتبة العربية خصوصاً، والحقيقة أن للإمام السيوطي باللغة العربية علاقة حميمة ورابطة متينة، وصداقة قديمة، لا نبالغ إن قلنا إن قلبه أشربها حتى خالطت العظم واللحم، ونبغ فيها أيما نبوغ. قال السيوطي عن هذه العلاقة: [...أما بعد فإنَّ الفنون العربية، على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري و شجوني، طالما سهرتُ في تتبع شواردها عيوني، وأعملتُ فيها بدني أعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي ووطنوني، ولم أزل من زمن الطلب أعتني بكتبها قديماً وحديثاً في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً، إلى أن وقفت منها على الجمِّ الغفير، وأحطت بغالب الموجود، مطالعةً وتأملاً، بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير، وألفت فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة، واعتيت بأخبار أهلها وتراجمهم، وإحياء ما دثر من مطالعهم، وما رووه أو روَّوه، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال، ضعفه الناس أو قوَّوه، وما وقع لهم من نظرائهم و في مجالس خلفائهم وأمرائهم، من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومدارسات ومسائرات، وفتاوى ومراسلات، ومعاياة ومطارحات، وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جُمْلٌ ودونتها رزماً، لا أبالغ وأقول: وقرِّ جَمَلٌ. (٢)

(١) المصدر نفسه (ج١/ص٣٤٣) .

(٢) (الأشباه والنظائر في النحو (ج١/ص١٤-ص١٥) . خطبة الكتاب ، للشيخ جلال الدين السيوطي . تحقيق د. عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

ألف السيوطي في العربية وضروبها من نحو وصرف ولغة... مؤلفات كثيرة ومن تلك المؤلفات: شرح ألفية ابن مالك، يسمى البهجة المرضية في شرح الألفية، الفريدة في النحو والتصريف والخط، نكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، الفتح القريب على مغنى اللبيب، شرح شواهد المغني، جمع الجوامع، شرحه يسمى [همع الهوامع]، شرح الملح، مختصر الملح، مختصر الألفية ودقائقها، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، المصاعد العلية في القواعد النحوية، الاقتراح في أصول النحو وجدله، رفع السنة في نصب الزنة، الشمعة المضئية، الألفاظ المعربة، شرح كافية ابن مالك، در التاج في إعراب مشكل المنهاج، مسألة ضربى زيدا قائماً، السلسلة الموشحة، الشهد، شذا العرف في إثبات المعنة للحرف، التوشيح على التوضيح، السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، حاشية على شرح الشذور، شرح القصيدة الكافية في التصريف، [رشف الزلال (يعرف بمقامة النساء)]، والمذهب فيما وقع في القرآن من المعرب^(١) قطر النداء في ورود الهمزة للنداء، شرح تصريف العزي، شرح ضروري التصريف لابن مالك، تعريف الأعجم بحروف المعجم، نكت على شرح الشواهد للعيني، فجر الثمد في إعراب أكمل الحمد، الزند الوري في الجواب عن السؤال الكندري^(٢).

سادسها: فنُّ الأصول والبيان والتصوف :

صنف السيوطي الكثير من الكتب النافعة في هذه المجالات منها: شرح لمعة الإشراف في الاشتقاق، الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، شرحه، شرح الكوكب الوقاد في الاعتقاد، نكت على التلخيص يسمى الإفصاح، عقود الجمان في المعاني والبيان، شرحه، شرح أبيات تلخيص المفتاح، مختصره، البديعية، شرحها، تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية، تشييد الأركان في ليس في الإمكان أبداع مما كان، درج المعالي في نصرة الغزالي على المنكر المتغالي، الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال، مختصر الإحياء، المعاني الدقيقة في إدراك

(١) مقدمة همع الهوامع ج ١/ص ٨ .

(٢) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٤٩-٣٤٤) .

الحقيقة، النقابة في أربعة عشر علماً، شرحها، شوارد الفوائد، قلائد الفرائد، نظم التذكرة، ويسمى الفلك المشحون، الجمع والتفريق في الأنواع البديعية .
سابعها: فنُّ التأريخ والأدب :

صنف السيوطي في مجال التأريخ والأدب كثيراً ونذكر منها: تاريخ الصحابة طبقات الحفاظ، طبقات النحاة: الكبرى والوسطى والصغرى، طبقات شعراء العرب تاريخ الخلفاء، تاريخ مصر، تاريخ أسبوط معجم شيوخه الكبير يسمى حاطب ليل وجارف سيل، المعجم الصغير؛ يسمى المنتقى، ترجمة النووي، ترجمة البلقيين الملتقط من الدرر الكامنة، تاريخ العمر؛ وهو ذيل على إنباء الغمر، رفع الباس عن بني العباس، النفحة المسكية والتحفة المكية، على نمط عنوان الشرف، درر الكلم وعرر الحكم، ديوان خطب، ديوان شعر، المقامات، الرحلة الفيومية، الرحلة المكية الرحلة الدمياطية، الرسائل إلى معرفة الأوائل، مختصر معجم البلدان، ياقوت الشماريخ في علم التاريخ، الجمانة، رسالة في تفسير ألفاظ متداولة، مقاطع الحجاز، نور الحديقة من نظم القول، المجلد في الرد على المهمل، المنى في الكنى، فضل الشتاء، مختصر تهذيب الأسماء للنووي، الأجوبة الزكية عن الألغاز السبكية، رفع شأن الحبشان، أحاسن الأقباس في محاسن الاقتباس، تحفة المذاكر في المنتقى من تاريخ ابن عساكر، شرح بانة سعاد، تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء، قصيدة رأيية، مختصر شفاء الغليل في ذم الصاحب والخليل، تأريخ الصحابة، طبقات النحاة: الكبرى والوسطى، الصغرى، طبقات المفسرين، طبقات شعراء العرب، تأريخ الخلفاء، تأريخ مصر، حسن المحاضرة، تأريخ أسبوط، المعجم الصغير ويسمى المنتقى، ترجمة النووي، ترجمة البلقيني، الملتقط من الدرر الكامنة، وديوان خطب، ديوان شعر، والمقامات ومنها المقامة المسماة الكاوي في الرد على السخاوي،... وهناك غير ما ذكر مما هو مدرج تحت هذا الفن^(١). مؤلفات السيوطي سواء كانت كتباً أو شروحاً أو حواشي أو مسائل أو مقامات تقع إما في مجلد أو مجلدات كالمزهر في علوم اللغة والإتقان في علوم القرآن، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، والفرائد الجديدة، و((همع الهوامع شرح جمع الجوامع))، وغير ذلك من مؤلفات السيوطي المتداولة أو هي مسائل تحويها عدة أوراق أو صفحات مثل الرسائل والمقامات التي كان يلقيها في حلقات الدرس، وغيرها من المصنفات الصغيرة التي لا تعدو عدة صفحات .

(١) حسن المحاضرة (ج ١/ص ٣٤٤).

المبحث الثاني

كتابه [همع الهوامع] وترجيحاته

المطلب الأول

كتابه [همع الهوامع]

تعريف:

(همع) الهاء والميم والعين . يدلُّ على سيلانِ شيءٍ . وَهَمَعَتِ العَيْنُ: سالَ دَمْعُهَا. وَتَهَمَّعَ الرَّجُلُ: تَبَاكَى، وَسَحَابٌ هَمَعٌ: ماطرٌ . وَيَقَالُ: الِهِمِيعُ: الموتُ الوَحْيِيُّ^(١).

(همع) مصدر: هَمَعَ الدَّمْعُ والماءُ ونحوهما يَهْمَعُ وَيَهْمَعُ هَمْعًا وَهَمَعًا وَهُمُوعًا وَهَمَعَانًا وَأَهْمَعَ سَالَ وَكَذَلِكَ الطَّلُّ إِذَا سَقَطَ عَلَى الشَّجَرِ ثُمَّ تَهَمَّعَ أَي سَالَ وَهَمَعَتِ عَيْنُهُ إِذَا سَالَتْ دَمُوعَهَا وَتَهَمَّعَ الرَّجُلُ بَكَى وَقِيلَ: تَبَاكَى وَعَيْنٌ هَمِيعَةٌ لَا تَزَالُ تَدْمَعُ بُنِيَتْ عَلَى صِيغَةِ الدَّاءِ كَرَمِدَتْ فِيهِ رَمِدَةٌ وَسَحَابٌ هَمَعٌ ماطرٌ.^(٢) والهُوامع: جمع هَامِعٍ فهو من إضافة المصدر إلى اسم الفاعل لغرض المبالغة .

كتاب السيوطي [(همع الهوامع شرح جمع الجوامع)] في علم النحو يعتبر بحق من أهم المصادر وأمهات الكتب في هذا المجال . نقل عنه غير واحد، وعزا إليه فطاحلة العلوم من جميع الفنون^(٣). قلَّ أن يخلو كتاب من الإشارة إليه، وصار أكثر تعويل المحققين عليه. فكتابه هذا آية على علمه

(١) معجم مقاييس اللغة - (ج ٦ / ص ٥٠) ، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون .

(٢) لسان العرب (ج ٨ / ص ٣٧٥) (مادة: همع) لابن منظور، تحقيق: (محمد بن مكرم) ، دار صادر ، بدون ط ، ، ولات .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ج ١٢/ص ٢٣٢ ، ج ١١/ص ١٦٧ ، ج ١١/ص ١٩٩ - ص ٢٠٦ ، ج ١٢/ص ١١ ، ج ١٢/ص ١٢٦... إلخ ، المؤلف: للألوسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٣٠ . جامع الدروس العربية ج ١/ص ٣٣ - ص ٣٩ - ص ١٦٩ - ص ٣٠٤ ، ج ٢/ص ٣٣ . والدرر اللوامع (ج ١/ص ٢) لأحمد الأمين الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت - ط ٢ ، ١٩٧٣ م - ١٣٩٣ هـ .

(وشاهد بسعة اطلاعه)^(١) فلا غرابة ولا مبالغة ونحن نقرأ قول صاحبه عنه: [و...وبعد فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع وجمعته من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع، وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقويل منبهاً على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك مع إباح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه وتوضيح معانيه وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه مسماة (بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع) والله أسأل أن يبلغ به المنافع ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع بمنه وكرمه] ^(٢) وعرفنا سرّاً تسميته له (بهمع الهوامع)، وأنه وفق في ذلك أيما توفيق.

تناول فيه المؤلف أبواب النحو المفردة متبعاً في ذلك أسلوب من سبقه من النحاة من حيث ترتيب موضوعاته وتقسيمها على أساس الإعراب وقد قسم الكتاب كعادته في معظم كتبه إلى مقدمات وسبع كتب، بحيث ذكر مزية هذا التقسيم في مقدمة هذا الكتاب وتحتوي المقدمات على تعريف للكلمة وأقسامها، والكلم والجملة والقول والإعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها .

ويتضمن الكتاب الأول العمدة وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ . الثاني في الفضلات وهي المنصوبات، الثالث في

(١) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، (ج ١/ص ٧) (في المقامة اللؤلؤية) . تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر

أبو الفضل السيوطي ، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - هـ ١٣٨٩ - ١٩٦٩ م .

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ج ١/ص ١٧ .

المجرورات وما حمل عليها من المجزومات. الرابع في العوامل في هذه الأنواع . والخامس في التوابع وعوارض التركيب والإعراب من تغيير كالأخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر، وهذه الخمسة الكتب في النحو والسادس في الأبنية والسابع في تغيير الكلمة الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط^(١).

ثم أنهى ذلك كله بخاتمه فيها أصل هذا الشرح وشيئاً من منهجه الذي انتهجه في تأليفه هذا الكتاب فقال: [وقد تمّ جمع الجوامع نظاماً، المودع من فنون العربية جمعاً جمماً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعذوبة الألفاظ بالمحلّ الأسمى. الفائق على نظرائه إيجازاً وجمعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً. فعليك بحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلّفك سواها، ودونك وإيراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنه من لا فطنة له عدولاً عن المنهج القويم ، وما درى أنّ ذلك لأمرٍ مهم يستخرجه النظر السليم، وربما أفصحت بذكر أبواب الأقوال، ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبه بعضُ المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطلاع له، ولا تحقيق لديه، وما شعر أنّ ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العيون تقر، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سرياً، وبأنواع المحامد والمحاسن حريّاً، جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً علياً^(٢) .

(١) مقدمة همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (ج١/ص٣٠٢) تصحيح السيد محمد بدر الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر بدون ت ولا ط .

(٢) همع الهوامع (ج٣/ص٤٨٨) .

وهذا التقسيم والتسميات للأبواب هو نفس النهج الذي انتهجه في كتابه الفرائد الجديدة ، والذي يذكر أنه ألفه بعد همع الهوامع وهو خلاصة وزبدة كتبه في النحو ويقول السيوطي في كتابه همع الهوامع مادحاً مزياً هذا التقسيم والنهج: [هذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حدوث فيه حذو كتب الأصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره (إنَّ الله وتر يحب الوتر أما ترى السماوات سبعا والأيام سبعا والطواف سبعا)]^(١) . ولهذا السبب أيضاً وحتى يكون الباحث مع كتاب السيوطي [همع الهوامع] على نسق واحد جعل دراسته هذه من سبعة فصول .

مصادر السيوطي في كتابه همع الهوامع:

اعتمد السيوطي في كتابه همع الهوامع على كثير من كتب النحو، وآراء مختلف العلماء، وأكثر الكتب التي اعتمد عليها هي التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيَّان الأندلسي والتصريح للأزهري والتذكرة لأبي حيَّان. وأهمُّ هذه الكتب هو التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيَّان . وقد أشار بصورة واضحة إلى أنَّ كتابه هذا محيط بخلاصة هذين الكتابين قال السيوطي في مقدمة كتابه همع الهوامع: [...وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافٍ فائق الانسجام قريبٍ من الأفهام وأسألك النفع على الدوام] ^(٢) . ولا غرابة أن يتأثر بهذين الكتابين كثيراً وينقل منهما معاً فالسيوطي قد تأثر كثيراً بآراء ابن مالك وأبي حيَّان الواردة في مصنفاتهما وأكثر النقل عنها وتأثر بمنهجهما في النحو، وأما سرُّ اعتماده

(١) الجزء الأول منه: (إنَّ الله وتر يحب الوتر) حديث شريف عن النبي (ص) أخرجه أصحاب السنن. ينظر سنن الترمذي (ج ٢/ص ٣١٦) برقم (٣٣٣) (باب ما جاء أنَّ الوترَ ليس بِحتمِّ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون الأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها، صححه الألباني في الجامع الصحيح برقم (١٨٣٠)، وأما بقية الحديث فموقوف على عبد الله بن عمرو في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ج ١/ص ٢٧٧ (باب ما يقرأ في الوتر) بتحريير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر، ط دار الفكر بيروت، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

(٢) مقدمة همع الهوامع (ج ١/ص ١٨) تحقيق أحمد شمس الدين .

(٣) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٨) .

الكبير على هذين الكتابين في كتابه همع الهوامع فإنّ ذلك يعود أساساً إلى أنّ الكتابين يكملان بعضهما البعض وسر ذلك هو أنّ أبا حيّان هو الذي شرح كتاب التسهيل في كتابه المسمى [التذليل والتكميل] ثمّ كان مؤلفه ارتشاف الضرب، وقد تتبع فيه طريق ابن مالك في كتاب التسهيل للفصول وزاد زيادات توحى بإعمال فكره وذهنه... (١).

ويبدو تأثر السيوطي في كتابه (همع الهوامع) بتقسيم أبي حيّان لكتابه ارتشاف الضرب، ومع هذا لا يعد التسهيل والارتشاف المصدران الوحيدان اللذان نقل منهما السيوطي بل هناك مصادر أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر: الإفصاح للخضراوي^(٢) والبسيط لركن الدين الاستربادي^(٣)، وشرح الكافية لابن مالك وكتاب سيوييه قال السيوطي: [حشرت فيه ما يقرّ الأعين و يشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع وجمعتة من نحو مائة مصنف فلا غرو إن لقبته جمع الجوامع]^(٤).

ذكر السيوطي أنّه اعتمد كثيراً على كتاب التسهيل لابن مالك وقد نقل عنه، وربما رجّح رأيه في كثير من المسائل التي ورد حولها خلاف. من أمثلة ذلك ما ورد من خلاف حول إعراب الأسماء الستة حيث يذكر السيوطي أنّها: [ما أضيف لغير ياء المتكلم مفرداً مكبراً من أب وأخ وحم غير مماثل قرّواً وقرّءاً وخطأ، وفم بلا ميم وذو كصاحب وهنّ خلافاً للفراء]^(٥).

(١) مقدمة ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي (ج ١/ص ٣-٤) تحقيق مصطفى النحاس ط ١، ت ١٤٠٤-١٩٨٤م.

(٢) الإفصاح بفوائد الإفصاح للخضراوي. ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج ١/ص ٢١٢) (لحاجي خليفة). تأليف: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ينظر المصدر السابق .

(٣) البسيط في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، وهو الشرح الكبير للسيد ركن الدين حسن بن محمد الاستربادي المتوفى سنة ٧١٧هـ ، وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالوافية ، وشرح آخر صغير، المصدر السابق ٢/ص ١٣٧٠ .

(٤) همع الهوامع (ج ١/ص ٢-٣) تصحيح محمد بدر الدين .

(٥) جمع الجوامع (ج ١/ص ١٢٣) تصحيح محمد بدر الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

فهذا النص منقول من كتاب التسهيل لابن مالك مع تقرير الخلاف بين الفراء وابن مالك ، حيث إنَّ ابن مالك أضاف (الهن) للأسماء الخمسة خلافاً للفراء يقول ابن مالك في كتابه التسهيل عن إعراب الأسماء الستة: (وتنوب الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من [أب] و[أخ] و[حم] غير مماثل قروا وقرأوا وخطأ وفم بلا ميم وفي [ذي] بمعنى صاحب) (١).

ومع هذا فالسيوطي حين يتعرض لأي نص ينقله فإنه لا يكتفي بمجرد النقل وإنما يورد المذاهب المختلفة حول المواضيع التي يتعرض لها ويناقشها ويحلها ويختار ما يراه صائباً من وجهة نظره، وفي هذا المقام حول إعراب الأسماء الستة فإنَّ السيوطي لم يكتفِ بمجرد النقل وطرح رأي ابن مالك فقط، بل ناقش كل الآراء المختلفة ووازن بينها ثم رجَّح منها ما رآه صائباً. وقد رأى أنَّ المذهب الأول وهو مذهب ابن مالك الذي أورده في التسهيل أشهرها، والثاني وهو مذهب سيوييه والفرسي وجمهور البصريين الذي صححه ابن مالك وأبو حيَّان وابن هشام وغيره من المتأخرين (٢). يرى السيوطي أنَّها أصح المذاهب في إعراب الأسماء الستة قال: [وهل بها أومقدرة، أو بما قبلها، والحروف إشباع، أو منقولة، أو لا، أو بها، أو بالإنقلاب نصباً أو جراً والبقاء رفعاً أو فو و ذو- بمقدرة، والباقي بها أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجر بهما أقوال. أشهرها الأول وأصحها الثاني] (٣).

يشير بالأول إلى الرأي القائل بأنَّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنَّها نابت عن الحركات وهو المشهور وهو رأي ابن مالك، والثاني رأي سيوييه، ومن تبعه، والذي صححه ابن مالك أيضاً هو أنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف حيث يرى السيوطي أنَّه أصح المذاهب .

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٨. حققه وقدم له محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي

للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

(٢) همع الهوامع (ج/١ص ١٢٤-١٢٩). دار المعرفة للطباعة والنشر .

(٣) المصدر السابق (ج/١ص ١٢٣) .

المطلب الثاني

صيغ ترجيحاته في [همع الهوامع]

تنوعت طرائق (وصيغ) ترجيحات السيوطي في كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] وهي كالتالي :

(أ) استعمل مصطلحات صريحة في ترجيحاته وهي :

- [الأصح] وهو أكثرها استعمالاً حيث جاء في أكثر من (٢١٧) موضعاً^(١).
- [خلاًفاً] وهو الثاني في الكثرة وقد ورد في أكثر من (٢٠٠) موضع.^(٢)
- [المختار] ورد في (٣٥) موضعاً^(٣).
- [الصحيح] ورد في (٣٥) موضعاً^(٤).
- [الأفصح] وجاء في (١٠) مواضع^(٥).
- [الأرجح] وجاء في (٧) مواضع^(٦).

ست منها بهذه الصيغة (أفعل التفضيل) وواحدة بصيغة اسم الفاعل [الراجح]^(٧).

- [عندي] وجاء في (١٠) مواضع^(٨).
- [الأجود] ورد في (٦) مواضع^(٩).
- [الأولى] ورد في (موضعين) ^(١٠).
- [وهو اختياري] ورد في (أربعة مواضع)^(١١).
- [والتحقيق] ورد في (ثلاثة مواضع)^(١٢).
- [والصواب] ورد في (خمسة مواضع)^(١).

-
- (١) همع الهوامع (ج ١/ص ٣١، ص ٤٢، ص ٤٦، ص ٤٩، ص ٦٦، ...).
 - (٢) المصدر نفسه (ج ١/ص ٣٤، ص ٤٥، ص ٤٧، ص ٥١، ص ٦٦، ...).
 - (٣) المصدر نفسه (ج ١/ص ٣١، ص ٦٨، ص ٨٦، ص ١٣٩، ص ١٩٥، ص ٢٠٠، ...).
 - (٤) المصدر نفسه (ج ١/ص ٤٠، ص ٥٦، ص ٨٣، ص ١١٢، ص ١٢١، ص ٢٨٠، ص ٣، ص ٥١٨).
 - (٥) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٦٥ - ص ٥٢٠، ج ٣/ص ٢٨ - ص ٢٥٣ - ص ٣٧٦ ..).
 - (٦) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٥٩، ص ٤٩٦).
 - (٧) المصدر نفسه (ج ٢/ص ٢٤٥).
 - (٨) المصدر نفسه (ج ١/ص ٣٨٩).
 - (٩) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٨٠، ..).
 - (١٠) المصدر نفسه (ج ١/ص ٣٦٣، ج ٢/ص ٣٩٥).
 - (١١) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٤١ - ج ٢/ص ٢٨٧ - ص ٢٠٦).
 - (١٢) المصدر نفسه (ج ١/ص ٤٧).

- (ب) واستعمل مصطلحات غير صريحة وهي :
- [الأشهر] وجاء في موضعين (٢).
- و [المشهور] وجاء في (٣) مواضع (٣).
- [مذهب المحققين من البصريين] وجاء في (٣) مواضع (٤).
- [الجمهور على خلافه] وجاء في (٣) مواضع (٥)
- [والمحققون على كذا] وجاء في موضعين (٦).
- [الأقيس] وجاء في (٣) مواضع (٧).
- [الأعراف] وجاء موضعين (٨).
- [الأحسن] وجاء في موضعين (٩).
- [الأكثر] وجاء في (٦) مواضع (١٠)
- [الأكثرون على كذا] في بضع وعشرين موضعاً (١١).
- [الحذاق من النحاة] وجاء في موضعين (١٢).
- [وليس بصحيح] وجاء في موضع واحد (١٣).

لعل أقوى هذه المصطلحات هو الأصح الذي يقابله الصحيح ، وهو ترجيح بين أقوال البصريين أنفسهم، يتبعه في القوة الأرجح، ثمّ عندي واختياري، ثمّ الأولى

-
- (١) المصدر نفسه (ج/١ص٤٩ - ص ٥) .
 - (٢) همع الهوامع (ج/١ص١٢٧ - ج/٢ص١٩٨) .
 - (٣) المصدر نفسه (ج/١ص٥٠١ - ص١٠٢) .
 - (٤) المصدر نفسه (ج/٢ص٤٦١) .
 - (٥) المصدر نفسه (ج/١ص٩٥) .
 - (٦) المصدر نفسه (ج/١ص٤٧) .
 - (٧) المصدر نفسه (ج/١ص١٩٥) .
 - (٨) المصدر نفسه (ج/١ص٤٧٥ - ص٤٧٦) .
 - (٩) المصدر نفسه (ج/١ص١٩٣، ص١٩٨ ، ص٢٠٠) .
 - (١٠) المصدر نفسه (ج/١ص٢٤٦ ، ص٢٦٥ ، ص٥٠٠) .
 - (١١) المصدر نفسه (ج/١ص٢٣٥ ، ص٣٨٨ ، ص٤٣٠) - (ج/٣ص٢٥٩ ، ص٤٥٠) .
 - (١٢) المصدر نفسه (ج/١ص٤٦ - ص٦٧) .
 - (١٣) المصدر نفسه (ج/٢ص١٦٩) .

والأصوب، ثمَّ المختار وهو ترجيح بين قولي ابن مالك وأبي حيان، ثمَّ التحقيق والجمهور وجمهور البصريين، والمحققون على كذا ، والله أعلم .

المطلب الثالث

أسس ترجيحاته في [همع الهوامع]

١- السماع: لغة: الإصغاء ، استمع له ، وتسمّع: أصغى (١).

وقد عرفه ابن الأنباري ، وسمّاه النقل (هو الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة) (٢).

أمّا السيوطي فقد عرفه بقوله: [وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه- صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم، وعن كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت] (٣).

صرح الخليل للكسائي عندما جلس في حلقاته: بأنّه أخذ علمه من بوادي نجد والحجاز وتهامة، فحمل الكسائي محابره وأقلامه، وتوجه إلى تلك البقاع ليأخذ العلم من منابعه، فأنفذ خمس عشرة قنينة حبر؛ في تسجيل ما سمع عن الأعراب، غير ما حفظ (٤). وكان أبو عمرو الشيباني كثير السماع عن العرب، أفنى وعاءين في كتابة ما سمع عنهم (٥). والسماع هو العمود الأكبر الذي اعتمده سيبويه في كتابه، نجد ذلك كثيراً في ثنايا الكتاب.

(١) لسان العرب ، مادة (س/م/ع): ج٨/ص١٦٢، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى .

(٢) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني دمشق مطبعة الجامعة ١٩٦٧ م .

(٣) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي ص ١٤ حيدر أباد، ط، ١٣٥٩هـ..

(٤) البغية ج ٢/١٦٣ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١ ، ١٣٨٤هـ — ١٩٨٩ م ، و القياس

النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة (ص ٦٣) . لمحمد عاشور السويح ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

(٥) البغية ج ١/ص ٤٤٠ .

من ذلك: (وسمعا من العرب من يقول ، ممَّن يوثق به ...^(١))، (سمعناه ممَّن يوثق بعربيته ...^(٢))، (سمعناه من العرب ينشدونه...^(٣)). وقد سار النحاة على هذا النهج في تأليفهم وإن تفاوتت نسبة الأخذ بالمسموع، لاسيما بعد أن أظهر بعضهم اعتداداً كبيراً بالقياس .

ويقصد به: الاعتماد على الشاهد و أنواع الشواهد. والسماع كما عرفوه بأنه أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها، يعد من أهم الأسس التي قامت عليها ترجيحات السيوطي، اعتد به اعتداداً كبيراً، وفزع إليه في مواطن كثيرة، فتراه يختار حكماً، أو يرجح رأياً لورود السماع به، من ذلك مثلاً اقتصاره على الأسماء المعدولة وهي أحاد، وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع مربع، وخماس، ومخمس، وعشار ومعشر .

قال السيوطي: والمسموع من ذلك [أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث و رباع و مربع و خماس، ومخمس، وعشار ومعشر]^(٤).

ثمَّ دعم ذلك بأدلة من السماع منها: قوله تعالى: ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾^(٥).
وبقول الشاعر:

وَلَقَدْ قَتَلْتَهُمْ ثَنَاءً وَمَوْحِداً *** وَتَرَكْتُ مِرَّةً مِثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ^(٦).

وبقول الآخر:

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمَنَايَا أُحَاداً أُحَاداً فِي الشَّهْرِ الْحَالِلِ^(٧).

(١) الكتاب ج ١/ص ٥٣ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ج ١/ص ٧١ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٩١ .

(٥) فاطر: (١) .

(٦) البيت من الكامل وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في لسان العرب (ج ٤/ص ٢٧٠) مصدر سابق. وفي خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب (ج ٥/ص ٤٤٨) لعبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ. تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. ط ٣، ١٩٨٩م .

(٧) البيت من الوافر وهو لعمر بن لعلب الهذلي في جمهرة اللغة، دار النشر: دار العلم للملايين -

بيروت- ١٩٨٧م، ط ١، تحقيق: رمزي منير بعلبكي (ص/ ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧) ، ولسان العرب (ج ١٢/

وبقوله:

تَرَى النُّعْرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ فَرَادَى وَمَثَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (١).
فأحاد وموحد وثناء ومثنى في الأبيات معدولة على الترتيب من واحد واحد، واثنين اثنين .

وبقوله:

هَنِيئًا لأَرْبَابِ البيوتِ بيوتَهُمُ *** ولِلآكِلِينَ التمرَ مَخْمَسَ مَخْمَسٍ (٢)

وبقوله:

فلم يستريثوك حتى رميت *** فوق الرجالِ خصالاً عشاراً (٣).
فمخمس مخمس؛ معدولة من خمسة خمسة، وعشاراً معدولة من عشرة .
ومن ذلك أيضاً اقتصاره على ما عدل من ألفاظ على السماع فقط .

قال: [والمسموع من ذلك عمر، وزفر، ومضر، جمح، زحل وعظم، وقزح ،
جشم، وقتم وجمع، وجحا، ودلف وبلع: (بطن من قضاة)، ولم يسمع غير ذلك] (٤).

ص ١٥١ جم) لابن منظور، دار صادر بدون ط ، ولات، والمعاني الكبير (ص/٨٤٠) لابن قتيبة، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٩٨٤م، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق
عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٩٨٦م ، وشرح المفصل (ج ١/ص ٣٣٢) لابن
يعيش عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة بدون ط، ولات ، والمقتضب (ج ٣/ص ٣٨١) للمبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لا ط ، ولات .

(١) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه (ص/٢٥٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص/٥٢٩) لأبي علي
الفارسي (لابن برّي). تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علم. مطبوعات مجمع
اللغة العربية بالقاهرة. لا ط، ١٩٨٥م. ولسان العرب (٥/٢٢١ - نصر)، والمعاني الكبير (ص/٦٠٦)، وبلا
نسبة في تذكرة النحاة، (ص/٦٨٤) ، والصاحبي في فقه اللغة (ص/١٤٠) لأحمد بن
فارس. تحقيق: مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، ط ١٩٦٣م، ولسان العرب: لأبي الفضل جمال
الدين محمد بن منظور الأفريقي. دار صادر، بيروت بدون طبعة ولا تأريخ (ج ٣/ص ٢٣٣) فرد .

(٢) البيت من الطويل ، هو لأبي الغطريف الهداوي في شرح أبيات سيبويه ، (ج ١/ص ١٩٢) للسيرافي ،
دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ، لا ط ، ١٩٧٩م ، وبلا نسبة في الدرر ، (ج ١/ص ٩١) والكتاب
(ج ١/ص ٣١٨) .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو للكثير في ديوانه (ج ١/ص ١٩١) وأدب الكاتب (ص/٥٦٧) لابن قتيبة ، تحقيق
محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م ، وخزانة الأدب (ج ١/ص ١٧٠ - ص ١٧١) ،
والدرر (ج ١/ص ١٩١) ولسان العرب ، (٤/٥٧٢ - عشر) وبلا نسبة في الخصائص (ج ٣/ص ١٨١) .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٩١ .

وذكر في معرض الحديث عن [أي] وأنها تكون موصولة، قال: [وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات] (١).

وفي معرض حديثه عن الجمل .. قال: [والقسمة منعها ثعلب وردَّ بالسماع] قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٢). وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾ (٣).

ورجَّح جواز توسط أخبار كان وأخواتها بين الفعل والاسم قال: [ومنعه بعضهم في (ليس) تشبيها بـ(ما) وهو محجوج بالسماع] (٤).

وفي معرض حديثه عن خصائص كان. قال: [وجوزوا أيضاً زيادتها آخرأ نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء (ظن) آخرأ ورد بعدم سماعه] (٥). وردّه لكثير من الأقوال والآراء مدعماً ومستدلاً بالسماع أكثر من أن يحصى وفيما ذكر كفاية (٦).

٢ - القياس :

تعريف: القياس: لغة : هو أن تقدر شيئاً على مثال شيء آخر ،

والمقياس المقدار: يقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما (٧).

واصطلاحاً: (هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع) (٨)

(١) المصدر السابق ج ١/ص ٢٧٦ .

(٢) العنكبوت (٦٩).

(٣) العنكبوت (٩).

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٣٧١.

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٣٨١.

(٦) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٠٧، ص ٤٣٥، ص ٤٥٣.

(٧) اللسان ، مادة (ق/ي/س): ج ٦/ص ١٨٧.

(٨) لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣ ، و التعريفات للجرجاني ص ١٩٠ ،

وقال ابن برهان: (القياس هو أن تحكم للثاني، بما حكمت به للأول، لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول) (١) .

وقيل: هو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) وهو معظم أدلة النحو و المعول عليه في غالب مسائله كما قيل: إنما النحو قياس متبع..ولهذا قال السيوطي في حده: (إنه العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب) (٢). وكان أول من بعج النحو ومد أطنا به وقياسه (٣): عبد الله بن إسحاق الحضرمي (٤).

وبمرور الزمن عظم القياس عند النحويين، حتى قال أبو علي الفارسي:

(أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس) (٥) .

وقال ابن جنبي: (مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس) (٦).

وأركان القياس أربعة (٧):

(١) أصل، وهو المقيس عليه . (٢) فرع، وهو المقيس .

(٣) حكم . (٤) علة جامعة (بين الفرع والأصل).

تردد كثيراً عند السيوطي مصطلح القياس في كتابه (همع الهوامع).

(١) (اللع لابن برهان العكبري (ج ١/ص ٦) ، تحقيق: د. فائز فارس ، ط ١ ، ١٩٨٤م (مقدمة د. فائز شرح اللع) .

(٢) (الافتراح في أصول النحو للسيوطي ص ٨٩، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٣) (الأصول للدكتور: تمام حسان ص ٩٣ ، والقياس النحوي ص ١٠٩ .

(٤) هو: ابن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي النحوي البصري توفي ١١٧ هـ. الزاهر في معاني كلمات الناس ج ١/ص ٢٨٧ الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن.

(٥) (الخصائص ج ٢/ص ٩٠ .

(٦) (المصدر السابق ج ٢/ص ٩٠ .

(٧) (لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣ ، والافتراح ص ٩٦ .

خلاصة ذلك أن السيوطي كان كثيراً ما يأخذ بالقياس شأنه في ذلك شأن من سبقوه، لكنه لم يطلق إطلاق أهل الكوفة في قياسهم على كل شاذ ومسموع، ولم يتشدد تشدد أهل البصرة. والحالات التي يقيس فيها السيوطي كالاتي :

١- يقيس على ما ورد به السماع، وعلى ما كان كثيراً من ذلك ومطرداً^(١). كقياس أهل البصرة تماماً، من ذلك ما قاله في كان وأخواتها قال: [واختلف في جواز دخول بقية أفعال هذا الباب على ما خبره ماض، فالصحيح جوازه وعليه البصريون، لكثرتة في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس]^(٢) .

قال تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣) .

وقوله: ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾^(٤) .

وقوله ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾^(٥) .

وقوله: ﴿ أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ ﴾^(٦) ^(٧) .

٢- يقيس على ما ورد به السماع وإن كان قليلاً، فهو هنا يوفق الكوفية غير أنه يخالفهم في عدم قياسه على الشاذ والنادر، مثال ذلك: ترجيح السيوطي لرأي الكوفيين في نيابة (أل) عن الضمير المضاف .

قال: [والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير، وخرجوا عليه ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٨) . و مررت برجل حسن الوجه] .

ورجح جواز توسط خبر دام قياساً على أخواتها^(٩) .

وأما عن الشاذ والنادر فكثيراً ما نراه يقول: وهو شاذ لا يقاس عليه^(١٠) .

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٣٦١ .

(٣) سورة يوسف: (٢٦) .

(٤) سورة المائدة: (٤) .

(٥) سورة الأنفال: (٤٤) .

(٦) سورة إبراهيم: (٤١) .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٣٦١ .

(٨) النزاعات (٤١) .

(٩) همع الهوامع (ج ١/ص ٢٦٠) .

(١٠) المصدر السابق (ج ١/ص ٣٤٥) .

٣- استصحاب الحال :

تعريفه: لغة: هو إبقاء ما كان على ما كان لانعدام المغيّر^(١). ومثّل له أبو البركات فقال: (والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب...) (٢) .

وهو من أدله النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقله عن الأصل والمراد به: (بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل) (٣). يرى السيوطي أنّ بقاء الشيء على أصله أولى إلا إذا دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك، توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه .

يتضح ذلك كثيراً في ثنايا كتابه [همع الهوامع] من ذلك قوله في [أب] والأسماء الخمسة راداً على أشكال إعرابها مع أنّها من حرفين قال: [الجواب أنّها وضعت ثلاثية، ثمّ حذفت لاماتها، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارئ.]^(٤) ومن ذلك قوله في البناء: [الأصل في البناء السكون لأنه أخف، فلا يعدل عنه إلا لسبب، و لأنّ الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع]^(٥). ومن ذلك قوله فيما سمي به من مثني وجمع يبقى على حاله كالبحرين وعليين قال: [إذا سمي بالمثني والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف والواو والياء كالبحرين ..] (٦).

(١) التعريفات للجرجاني ص ٢٢ .

(٢) لمع الأدلة ص ١٤١ .

(٣) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، بدون (ط)، ١٢٥٧هـ مطبعة الجامعة السورية ص ٤٦ والاقتراح للسيوطي ص ١٤٧ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٦٢ - ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه ج ١/ص ٧٣.

(٦) المصدر نفسه ج ١/ص ١٦٥.

وقال فيما أعرب من مركب إعراب متضايفين، وآخر أولهما ياء نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا، فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة المنع من الصرف.^(١) ومن ذلك أيضاً ترجيحه أن (منذ) بسيطة غير مركبة^(٢)، وكذلك (لن)^(٣) و(أما)^(٤). وغيرها [لأن الأصل عدم التركيب].

٤- إجماع النحاة: الإجماع: لغة: الإحكام والعزيمة على الشيء، وأن تجمع الشيء المتفرق جميعاً، ويطلق: على الاتفاق. يقال: هذا أمر مجمع عليه؛ أي متفق عليه، أو اجتمعت آراؤهم عليه. والجمع: ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض .

واصطلاحاً: أن يتفق نحاة البصرة ونحاة الكوفة على قول في مسألة من المسائل، وقول من الأقوال. ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس^(٥). وقد احتج به السيوطي في أكثر من مسألة، فمن ذلك: رده على ابن معط في جواز توسط أخبار النواسخ بينها وبين الاسم قال: [ومنعه ابن معط^(٦) في [دام] ورداً بأنه مخالف للنص السابق و للقياس كسائر أخواتها وللإجماع^(٧).]

ومن ذلك في البناء أن المجمع عليه أنه مبني؛ الحروف والماضي. قال: [فالمجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما^(٨)، ومثله: ترجيحه إشباع الهاء إذا جاءت بعد حركة قال: (أما إذا جاءت (أي

(١) المصدر نفسه ج ١/ص ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ١٦٣.

(٣) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٨٦.

(٤) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٧٨.

(٥) الاقتراح مرجع سابق ص ٨٣.

(٦) هو: أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد النور، أبو الحسين زين الدين، الزواوي، المغربي، الحنفي النحوي. كان إمام مبرزاً في العربية، شاعراً محسناً أقرأ على الجز ولي، وسمع من ابن عساكر، أقرأ النحو مدة بمصر، صنف الألفية في النحو والفصول، ولد سنة (٥٦٤هـ)، ومات في ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ) بغية الوعاة، (ص ٧٥٩).

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٣٧٢.

(٨) المصدر نفسه ج ١/ص ٥٨.

الهاء) بعد حركة فالأفصح الإشباع إجماعاً^(١)، وأيضاً في معرض كلامه على أي الموصولة، وأن من حالاتها أن يحذف مضافها ويذكر عائدها، نحو: أضرب أيأ هو قائم. [و هي معربة في هذين الحالين بإجماع]^(٢).

ومثله ترجيحه جواز نصب ورفع [يوم] من قولك صيامك يوم الخميس. قال السيوطي: [ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم معنى، ثم إن كان واقعاً في جميعه وهو معرفة جاز نصبه ورفعاه بإجماع نحو: صيامك يوم الخميس، بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب]^(٣).

(١) المصدر نفسه ج ١/ص ١٩٦.

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٩٤.

(٣) المصدر نفسه ج ١/ص ٣٢٣.

المبحث الثالث

مواقفه النحوية

المطلب الأول

موقفه من النحويين

موقفه من البصريين :

كان السيوطي كثيراً ما يأخذ بآراء البصريين ويقتفي أثرهم ويعتمد على أصولهم في ترجيحاته، فتراه كثيراً ما يقول: [الأصح وعليه البصريون]^(١). وأحياناً أخرى يقول: [..خلافاً للكوفية]^(٢) وهو بهذا يرجح مذهب البصريين. وربما استخدم مصطلحاتهم كثيراً في ثنايا كتابه من ذلك مصطلح (الضمائر)^(٣) والكوفيون يسمونه الكناية، و(ضمير الشأن والقصة)^(٤) والكوفيون يسمونه المجهول و(الظروف)^(٥) والكوفيون يسمونه المحلات المبنية أو الغايات و(الفصل)^(٦) والكوفيون يسمونه العماد و(المضارع)^(٧) والكوفيون يسمونه المستقبل، و(المنوع من الصرف)^(٨) والكوفيون يسمونه غير المُجرى، و(لا النافية للجنس)^(٩) والكوفيون يسمونها لا التبرئة، (المنادى-النداء)^(١٠) والكوفيون يسمونه الدعاء . وعلى الرغم من ذلك فهو لم يتعصب لهم، فقد خالفهم في كثير من المسائل ورجح آراء الكوفيين، وربما رجح مذهب أو قول واحدٍ من النحاة دون اعتبار

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ١٣٤، ص ١٤٣، ص ٣٢٢، ص ٣٥٢.

(٣) المصدر نفسه ج ١/ص ١٩٠.

(٤) المصدر نفسه ج ١/ص ٢١٨.

(٥) المصدر نفسه ج ٢/ص ١٠٢ .

(٦) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٢٧.

(٧) المصدر نفسه ج ١/ص ٣١ .

(٨) المصدر نفسه ج ١/ص ٨٥ .

(٩) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٦٢.

(١٠) المصدر نفسه ج ٢/ص ٢٥ .

للمدرستين، من ذلك قوله: [..وفاقاً للأخفش وابن مالك فيها]^(١) دون اعتبار للبصريين ولا للكوفيين .

موقفه من الكوفيين :

ظهر للباحث نزعة السيوطي التحريرية والتي لا تقبل الانقياد، إلا للدليل من خلال جمعه للأقوال ومعالجتها، وتحرير محل نزاعها، واختيار الراجح منها، وربما أيد ذلك بالدليل .

لذا لا يبالغ الباحث إن قال: إنَّ منهج السيوطي في النحو معتدل وسط بين المذاهب النحوية المختلفة، بنى منهجه على السماع والقياس معاً ولم يحتج إلى كثرة التعليقات، فهو تارةً مع رأي البصريين وتارةً مع رأي الكوفيين وأخرى مع غيرهم من النحاة، بناءً على ما يسوقه من حجج وأدلة وبراهين تؤيد أو تعارض، ترجح أو تصوب رأياً من الآراء التي ورد حولها الخلاف .

تردد في أماكن متعددة، وفي مواطن متفرقة موافقات السيوطي للكوفيين. ومن موافقاته للكوفيين مثلاً: ترجيحه أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا. قال: [والمختار وفاقاً للكوفية وابن جنِّي ترافعا]^(٢).

ومثله: خلافهم في جواز تقديم متعلق الصلة. قال: [والمختار وفاقاً للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة]^(٣) ، وأخرى في خلافهم في [أي] الموصولة مبنية أو معربة يقول: [والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها]^(٤). وقال في خلافهم في نيابة (أل) عن الضمير وموافقته لهم: [والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير]^(٥). وبالجملة قال: [خلافاً للكوفية] في سبعة وعشرين موضعاً، وقال: [وفاقاً للكوفية] في سبعة مواضع .

(١) المصدر نفسه ج ١ / ص ٣٧٠ .

(٢) همع الهوامع ج ١ / ص ٣١١ .

(٣) المصدر السابق ج ١ / ص ٢٨٥ .

(٤) المصدر السابق ج ١ / ص ٢٩٤ .

(٥) المصدر السابق ج ١ / ص ٢٦٠ .

وربما استخدم بعض مصطلحاتهم كما فعل مع البصريين لكن دون ذلك، ومن المصطلحات الخاصة بالكوفيين واستخدمها السيوطي مصطلح (المكنيات)^(١) والذي يسميه البصريون الضمائر، و(المجهول)^(٢) الذي يسمي البصريون الشأن والقصة . وربما عدل بهم البصريين وساواهم بهم أحياناً، فيقول: البصريون على كذا، والكوفيون على كذا دون ترجيح أو تعليق. من ذلك مثلاً: قوله في تشديد النون في الاسم الموصول: [ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد بحالة الرفع، ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء]^(٣).

موقفه من النحاة عموماً :

ذكر السيوطي أنه جمع كتابه هذا من نحو مائة مصنف فلا غرو أن سماه جمع الجوامع . فهو ربما وافق نحوياً من النحاة دون النظر والاعتبار للمدرستين البصرية أو الكوفية فتراه مرة يقول: والمختار وفاقاً لابن مالك^(٤) وأخرى وفاقاً للمبرد^(٥) . وثالثة والمختار وفاقاً للسيرافي^(٦)، ورابعة يرجح رأي سيويوه^(٧)، وخامسة وفاقاً لأبي حيان^(٨).

ورغم تأثره الواضح بابن مالك وأبي حيان واعتماده عليهما كما ذكر هو، إلا أنه لا يرى ضيراً في مخالفتها فتراه يقول: [.. خلافاً لابن مالك]^(٩)، وفي مكان آخر يقول: [خلافاً لأبي حيان]^(١٠) ليبين أن له رأيه الخاص وترجيحاته الخاصة. ومما تجدر الإشارة إليه أنه ذكر مجموعة كبيرة من النحاة الذين ألفوا في النحو وكانت لهم فيه مشاركات فاعلة وترجيحات قوية، فتراه يخالف هذا في مسألة ثم يوافقه في أخرى، ويخالف ذلك في مسائل ويوافقه في غيرها .

(١) المصدر السابق ج ١/ص ١٩٠ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٢٢٤ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٤٤، ص ١٥٨، ج ٢/ص ١٧٣، ص ٤٧١ .

(٥) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٤٤ .

(٦) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٤٤ .

(٧) المصدر نفسه ج ١/ص ٢٠٥ .

(٨) المصدر نفسه ج ١/ص ٦٨، ص ١٦٠، ج ٢/ص ٣٤٠، ج ٣/ص ١٤٠، ص ٣٧٠ .

(٩) المصدر نفسه ج ١/ص ٣٢١، ص ٣٣-٣٢/ص ٣٢-٣٣/ص ٧٦، ص ١٧٢ .

(١٠) المصدر نفسه ج ٢/ص ٥٤ .

من ذلك مثلاً: خالف (الخليل)^(١) في مواضع، ووافقه في مواضع^(٢).
ووافق (سيبويه)^(٣) في ثلاثة مواضع [وفاقاً لسيبويه]، و خالفه في موضعين [خلافاً
لسيبويه].^(٤)

وخالف (الأخفش)^(٥) في تسعة عشر موضعاً، ووافقه في خمسة مواضع .^(٦)
وخالف (المبرد)^(٧) في مواضع، ووافقه في موضع^(٨). ووافق ابن مالك في أحد عشر
موضعاً بقوله: [وفاقاً لابن مالك] ، وخالفه في أربعة عشر موضعاً بقوله: [خلافاً
لابن مالك]^(٩).

وخالف (ابن عصفور)^(١٠) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(١١)، وخالف (أبا
حيان)^(١) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(٢)، وخالف (ابن السراج)^(٣) في مواضع ،

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، الأزدي، البصري أبو عبد الرحمن، صاحب العربية
والعروض كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه وهو أول من استخراج العروض
وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة وكان
من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم .ولد سنة ١٠٠هـ، وتوفي سنة ١٧٠هـ — معجم الأدباء
(ج ١/ص ٧٢-٧٧)، بغية الوعاة برقم (١١٧٢) .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٢٢٨.

(٣) هو: إمام أهل البصرة في العربي ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصري ، مصنفُ الكتاب في
النحو . وتلميذ الخليل ، مولى بني الحارث بن كعب. توفي بمدينة ساوة سنة ١٧٧هـ. هدية العارفين
ج ١/ص ٨٠٢ . العبر في خبر من غير ج ١/ص ٥١.

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٣٤٧

(٥) هو: أبو الحسن أبو الحسن المجاشعي بالولاء النحوي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط (أوسط
الأخفشة الثلاثة) ، سعيد بن مسعدة ، توفي سنة ٢٢١هـ ، أحد نحاة البصرة ، قرأ النحو على سيبويه
وكان أسن منه وهو أحد أق أصحابه ، ولم يأخذ عن الخليل. والأخفش الأصغر اسمه عليّ ابن سليمان
والأخفش الأكبر اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد . الوافي بالوفيات ج ٥/ص ٨٢ .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ٣١٨-٤٣٤-١٠٣-١٤٤-٢٦٥.

(٧) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن ثماله الأزدي، البصري ،أبو العباس ،الأديب
النحوي، اللغوي، الفقيه. ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ. من مصنفاته: احتجاج القراء، إعراب
القرآن، الحث على الأدب والصدق، الرد على سيبويه، الرسالة الكاملة شرح شواهد سيبويه، شرح=
=الفصيح، طبقات النحاة البصريين ، قواعد الشعر ، الكامل في اللغة. تأريخ بغداد ج ٣/ص ٣٨٠-
ص ٣٨٧ ، وهدية العارفين ج ٢/ص ٢٠-٢١ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٢٦٥-٣٣٥-٨٥ .

(٩) همع الهوامع ج ٢/ص ٥٨-١٥٨-٢٤٤... ج ١/ص ٤٥١-

(١٠) هو علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣هـ ، من مؤلفاته: المقرب في النحو ، كشف
الظنون ص ١٨٠٥ .

(١١) همع الهوامع ج ١/ص ٣٩٩ ، ج ٢/ص ٢٨٦

ووافقه في مواضع (٤)، وخالف (الزمخشري) (٥) في مواضع ، ووافقه في مواضع (٦)
 . وخالف (الجرمي) (٧) في مواضع ، ووافقه في مواضع . (٨) وخالف (الفراء) (٩)
 في مواضع (١٠). وخالف (يونس) (١١) في مواضع، ووافقه في مواضع (١٢) . وخالف

(١) هو: محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف ابن حيان ، الجبائي، أثير الدين، الأندلسي، الشافعي النحوي. ولد سنة ٦٥٤ هـ. توفي سنة ٧٤٥ هـ. من مصنفاته: إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، ارتشاف الضرب في لسان العرب، البحر المحيط في تفسير القرآن، التجريد لإحكام سيبويه، التذليل والتكميل في شرح التسهيل التقريب . هدية العارفين ج٢/ص١٥٢-ص١٥٣.

(٢) همع الهوامع ج١/ص٦٨

(٣) هو: محمد بن السري بن سهل، النحوي ، أبو عبد الله البغدادي. المتوفى سنة ٣١٦ هـ. من مصنفاته: احتجاج القراء في القراءات ، الأصول الكبيرة في النحو، جمل الأصول شرح كتاب سيبويه كتاب الخط والهجا، كتاب الشعر والشعراء ، كتاب الموصلات في الأخبار والمذكرات ، موجز في النحو . هدية العارفين ج٢/ص٣٠ .

(٤) همع الهوامع ج١/ص٣٧٤-ص٢٦٥-ص٨٥ .

(٥) هو: العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر، الأديب، النحوي، اللغوي الفقيه، الشافعي، الشهير، بالزمخشري. ولد سنة ٤١٧ هـ وتوفي بخوارزم سنة ٥٣٨ هـ. من تصانيفه: أساس البلاغة في اللغة، أمالي أنموذج في مختصر المفصل له، جواهر اللغة خصائص العشرة الكرام البررة ، ديوان الرسائل، شرح أبيات الكشاف، شرح كتاب سيبويه ، الكشاف. بغية الوعاة برقم (١٩٧٧) .

(٦) همع الهوامع ج١/ص٤٤١ .

(٧) هو: أبو عمرو صالح بن إسحاق. نحوي ، لغوي ، فقيه ، أخباري ، عروضي ، من أهل البصرة . قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش واللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما . توفي سنة ٢٢٥ هـ . من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو ، التنبيه في الجمع ، كتاب العروض ، كتاب الأبنية . تأريخ بغداد ج٩/ص٣١٣ ، ووفيات الأعيان ج١/ص٢٨٥-ص٢٨٦ ، وإنباه الرواة ج٢/ص٨٠-ص٨٣ ، وبغية الوعاة ص٢٦٨ ، شذرات الذهب ج٢/ص٥٧ .

(٨) همع الهوامع ج١/ص٤٦٨ ، ج٣/ص٢٧ .

(٩) هو: الحافظ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، الديلمي ، الكوفي ، اللغوي ، المقري ، البغدادي . المتوفى سنة ٢٠٧ هـ من مصنفاته: كتاب اللغات ، كتاب المقصور والممدود ، معاني القرآن . هداية العارفين ج٢/ص٥١٤ .

(١٠) همع الهوامع ج١/ص٣٢٢-ص٤٣٨-ص٤٣٤-ص١٢٤ .

(١١) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، البصري ، الأديب ، النحوي . المتوفى سنة ١٨٣ هـ ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء . له من الكتب: كتاب الأمثال ، كتاب اللغات ، كتاب النوادر الصغير ، كتاب النوادر الكبير، معاني الشعر ، معاني القرآن . هدية العارفين ج٢/ص٥٧١ .

(١٢) همع الهوامع ج١/ص٣٨٧-ص٤٥٧-ص١٠٣-ص١١٧-ص١١٧ ، ج٢/ص٩٧ .

(ابن الأنباري) ^(١) في مواضع ، ووافقه في مواضع ^(٢) . وخالف (ابن جني) ^(٣) في مواضع ، ووافقه في مواضع ^(٤) . وخالف (الحريري) ^(٥) في مواضع ، ووافقه في مواضع ^(٦) . وخالف (الشلوبين) ^(٧) في مواضع ، ووافقه في مواضع ^(٨) ووافق (ابن الشجري) ^(٩) في مواضع ^(١٠) . وخالف (ابن الحاجب) ^(١١) في مواضع ، ووافقه في مواضع ^(١٢) . ووافق (الرضي) ^(١٣) في مواضع ^(١) و(ابن الخباز) ^(٢) في موضع واحد ^(٣) .

(١) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن . أديب ، نحوي ، لغوي ، مفسر ، محدث ، ولد بالأنبار على الفرات سنة ٢٧١ هـ ، أخذ عن أبيه وثلعب وطائفة ، وعنه الدارقطني . توفي سنة ٣٢٨ هـ ببغداد . من تصانيفه: الكافي في النحو، وغريب الحديث . تأريخ بغداد ج٣/ص١٨١-١٨٦ ، ووفيات الأعيان ١/٦٣٧-٦٣٨ .

(٢) همع الهوامع ج١/ص٢٧٢ .

(٣) هو: عثمان بن جني أبو الفتح الموصلية . توفي في بغداد سنة ٧٩٢ هـ . له مؤلفات غاية في الجودة والإتقان منها: الخصائص في النحو ، وسر صناعة الإعراب وشرحه ، وشرح الفصيح لثعلب . هدية العارفين ج١/ص٦٥٢ .

(٤) همع الهوامع ج٢/ص٢٢٧-٢٢٨-٤٢٨-٣٦٢ ، ج٢/ص١٧٨ .

(٥) هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري . أديب ، لغوي ، نحوي ، ناظم ، ناثر ، ولد سنة ٤٤٦ هـ وتوفي سنة ٥١٦ هـ بالبصرة ، من آثاره: المقامات ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، ومنظومة ملحمة الإعراب وشرحها ، وديوان شعر . وفيات الأعيان ج١/ص٥٣٠-٥٣٣ ، والبيغة ص٣٧٨ .

(٦) همع الهوامع ج١/ص٤٧٥ .

(٧) هو: محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المالقي الأندلسي المعروف وبالشلوبيني الصغير المتوفى سنة ٦٦٠ هـ . سبقت ترجمته ص ٢٩ .

(٨) همع الهوامع ج١/ص٤٥ .

(٩) هو: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمزة العلوي الحسني البغدادي الأديب اللغوي. ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ. من كتبه: أمالي في خمسة فنون من الأدب، شرح اللمع لابن جني في النحو هدية العارفين ج٢/ص٥٠٥ .

(١٠) همع الهوامع ج١/ص٣٣٦ ، ج٢/ص١١٥ .

(١١) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، الكردي ، الإنساني ثم المصري ، جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المولود سنة ٥٧٠ هـ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. من مصنفاته: الأمالي، والإيضاح في شرح المفصل، الشافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه . هدية العارفين ج١/ص٦٥٤-٦٥٥ .

(١٢) همع الهوامع ج١/ص٣٢٦-٤٤١ ، ج٢/ص٧ .

(١٣) هو: رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني . هدية العارفين ج١/ص٦٥٢ .

ووافق (أباه) في موضع واحد^(٤) وشيخه (الكافيجي) في موضع واحد^(٥) و(الفارابي)^(٦) في موضع واحد^(٧). ووافق ابن (خالويه)^(٨) في موضع واحد^(٩). و (ابن يسعون)^(١٠) في موضع واحد^(١١). وخالف (الزجاجي)^(١٢) في موضع واحد^(١٣) و(السبكي)^(١٤) في أحد عشر موضعاً ، وخالف (الرماني)^(١٥) في موضع ، و (ابن كيسان)^(٢) في موضع واحد^(٣).

- (١) همع الهوامع ج ١/ص ٣٠٧.
- (٢) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن منصور بن علي الإربلي، الضرير. عالم في النحو واللغة والفقهاء والعروض والفرائض. توفي سنة ٦٤٠هـ. من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، وشرح للمع لابن جني . النجوم الزاهرة ج ٦/ص ٣٤٢، والبيغة ص ١٣١، والشذرات ج ٥/ص ٢٠٢ .
- (٣) همع الهوامع ج ١/ص ٢٤١.
- (٤) همع الهوامع ج ١/ص ٣٢٩ .
- (٥) المصدر السابق ج ١/ص ٣٠٨.
- (٦) هو: أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصفار البخاري. عالم بالعربية ، فقيه، شاعر . توفي سنة ٤٠٥هـ. من تصانيفه: المدخل إلى سيبويه ، والمدخل الصغير في النحو . معجم الأدباء ج ٦/ص ٦٦-٦٩.
- (٧) همع الهوامع ج ٣/ص ٣٤٧.
- (٨) هو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمداني . نحوي ، لغوي ، أخذ عن ابن الأنباري ، وابن دريد ، وأبي عمرو الزاهد ، صحب سيف الدولة وناظر المتنبي . توفي بطلب سنة ٣٧١هـ. من تصانيفه: الاشتقاق، والجمل في النحو. وفيات الأعيان ج ١/ص ١٩٧ ، ومعجم الأدباء ج ٩/ص ٢٠٠ ، ومراة الجنان ج ٢/ص ٣٩٤ ، للبايعي . حيدر آباد الدكن ، ١٣٣٧هـ - ١٣٣٩هـ .
- (٩) همع الهوامع ج ٢/ص ١٦٨ .
- (١٠) هو: يوسف بن بيقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي ، النحوي، الشهير (بابن يسعون) و (الشنشني) أديب ، نحوي ، لغوي ، توفي سنة ٥٤٠هـ. صنف المصباح في شرح شواهد الإيضاح في النحو . بغية الوعاة ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ .
- (١١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٦٢ .
- (١٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم بن يوسف بن عبد الله البغدادي النحوي الشهير بالزجاجي المتوفى سنة ٤١٥هـ . من تأليفه: عمدة الكتاب ، شرح الفصيح لتعلب في اللغة . هدية العارفين ج ١/ص ٥١٣ .
- (١٣) همع الهوامع ج ١/ص ٨٥ .
- (١٤) لعله: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦هـ . من تصانيفه الابتهاج في شرح المنهاج طبقات الشافعية للسبكي ج ٦/ص ١٤٦ و البيغة ص ٣٤٢ .
- (١٥) هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، الإخشيدي ، الوراق . أديب ، نحوي ، لغوي ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، مفسر ، فلقي ، منطقي . ولد سنة ٢٩٦هـ وتوفي سنة ٣٨٤هـ . معجم الأدباء ج ١٤/ص ٧٣-٧٨ ، شذرات ج ٣/ص ١٠٩ ، و هدية العارفين ج ١/ص ٦٨٣ .

وخالف (الزجاج)^(٤) في موضع واحد^(٥) .
 ووافق بعض المغاربة في موضع واحد^(٦) . ووافق حازماً (الأندلسي)^(٧) في موضع
 واحد^(٨) . و خالف (أبا علي الفارسي)^(٩) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(١٠) .
 وخالف (السيرافي)^(١١) في مواضع ، ووافقه في مواضع .^(١٢)
 وخالف ابن (الطراوة)^(١٣) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(١٤) .
 وخالف (السهيلي)^(١) في مواضع ،

-
- (١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٦٣ .
 (٢) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي أبو الحسن، الأديب، النحوي، الشهير (بابن كيسان)
 المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وقيل: سنة ٣٢٠هـ من تصانيفه: غريب الحديث، كتاب المذكر والمؤنث ، كتاب
 الفاعل والمفعول به ، معاني القرآن ، المهذب في النحو . هدية العارفين ج ٢/ص ٢٣
 (٣) همع الهوامع ج ١/ص ٢٠٠ .
 (٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل البغدادي، النحوي. (ت ٣١١هـ) . من تصانيفه:
 الأمالي في النحو، جامع المنطق، خلق الإنسان، خلق الفرس، معاني النحو في التفسير. هدية العارفين
 ج ١/ص ٥ .
 (٥) همع الهوامع ج ١/ص ٤٣ .
 (٦) المصدر السابق ج ٢/ص ١٥٥ .
 (٧) هو: حازم بن محمد بن حسن بن حازم القرطاجني ، ولد سنة ٦٠٨هـ ، تتلمذ على الشلوبين ، توفي سنة
 ٦٤٨هـ . من كتبه: سراج البلغة ، وله ديوان شعر . الإعلام للزركلي ج ٢/ص ١٥٩ .
 (٨) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٣٦ .
 (٩) هو: شيخ العربية أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، صاحب التصانيف من إقليم فارس
 . ولد سنة ٢٨٨هـ ، وتوفي سنة ٣٧٧هـ . هدية العارفين ج ١/ص ٢٧٢ .
 (١٠) همع الهوامع ج ١/ص ٤٥ .
 (١١) هو: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، البغدادي ، الأديب ، النحوي
 (سيراف) بالكسر و آخره فاء: مدينة جليلة على ساحل بحر الفارس مسافة سبعة أيام من البصرة ثم
 خربت توفي سنة ٣٨٥هـ . من تصانيفه اصلاح المنطق ، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة ، شرح أبيات
 معاني الزجاج ، شرح كتاب سيبويه في النحو . البغية ص ٢٢١-٢٢٢ .
 (١٢) همع الهوامع ج ١/ص ٢٤٤-٣٣٥ .
 (١٣) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المالكي . توفي سنة ٥٢٨هـ . من مصنفاة:
 على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح النحو، المقدمات على كتاب سيبويه . هدية العارفين
 ج ١/ص ٣٩٨ .
 (١٤) همع الهوامع ج ١/ص ٤٦٢ ، ج ٣/ص ١٠٥-١٤٣ ، ج ٣/ص ٢٨١ .

ووافقه في مواضع^(٢). وخالف (ابن الحاج)^(٣) في موضع واحد، ووافقه في مواضع^(٤). وخالف (ثعلباً)^(٥) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(٦). وخالف (ابن الدهان)^(٧) في موضع واحد^(٨). وخالف (الأخفش الصغير أو الأصغر)^(٩) في مواضع ، ووافقه في مواضع^(١٠). وخالف (ابن طاهر)^(١١) في موضع واحد^(١٢) و (ابن

(١) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصعب بن الحسين بن سعدون أبو القاسم وأبو زيد، الخثعمي، السهيلي، الأندلسي، المالقي، الحافظ صاحب المصنفات. توفي سنة ٥٨١هـ. ناظر ابن الطراوة في كتاب سيبويه، وسمع منه كثيراً من اللغة والآداب. تصدر للإقراء والتدريس والحديث، وبعد صيته وجل قدره، جمع بين الرواية والدراية، له من المصنفات: الروض الأنف في شرح السيرة وهو كتاب جليل. الوافي بالوفيات (ج ٦ / ص ٧٦).

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٢٦٥.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن احمد بن عبد الله النجبي ابن خلف أبو الحسن ، القرطبي النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٤١هـ. من تصانيفه المقاصد الكافية في علم لسان العرب في النحو ، نزهة الألباب في محاسن الآداب . هدية العارفين ج ٢/ص ٢٣ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٥١٥ .

(٥) هو: أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد سنة ٢٠٠هـ. حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف، وعني بالنحو أكثر من غيره ، لازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، و محمد بن سلام الجمحي ، وسلمة بن عاصم ، وعبيد الله القواريري، وروى عنه البيهقي ، والأخفش الأصغر ونفطويه وجمع . بغية الوعاة برقم (٧٨٧).

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ٢٧٢ ، ج ٢/ص ١٦٨ .

(٧) هو: الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد اللغوي . أحد الأئمة النحاة المشهورين بالفضل والتقدم وكان متبحراً في اللغة ويتكلم في الفقه والأصول ، قرأ بالروايات ودرس الفقه. توفي سنة ٤٤٧هـ هدية العارفين ج ٢/ص ٢٣ .

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ١٦٠ .

(٩) هو: علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن ، أحد الثلاثة المشهورين. قرأ على ثعلب والمبرد ، والبيهقي وغيرهم . بغية الوعاة برقم (١٧٠٩) .

(١٠) همع الهوامع ج ١/ص ٢٧٢ ، ج ٢/ص ١٦٨ .

(١١) ابن طاهر: هو أبو بكر محمد بن أحمد بغية الوعاة .

(١٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٨١

(^١) في موضع واحد (^٢). وخالف (ابن فلاح) (^٣) في موضع واحد (^٤). وخالف (ابن أبي العافية) (^٥) في موضع واحد، و (ابن أبي حاتم) (^٦) في موضع واحد (^٧). وخالف (صاحب البديع) (^٨) في مواضع (^٩)، و (الجوهري) (^{١٠}) في موضع واحد (^{١١}). موضع واحد (^{١٢})، و (ابن خروف) (^{١٤}) في مواضع (^{١٥}). وخالف (ابن هشام) (^١) في ووافقه في مواضع (^٢).

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي .نحوي ، لغوي ، لغوي ، توفي سنة ٥٨٤هـ . من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبية والمبهج لابن جني ، والنكت على تبصرة الصيمري في النحو . البغية ص ١٨٨ ، وإيضاح المكنون ج ١/ص ١٥٨ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ١٦٣ .

(٣) هو: تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي الشهير بابن فلاح ، المتوفي سنة ٦٨٠ هـ . من مصنفاته: الكافي في أصول الفقه ، والمغني في النحو . هدية العارفين ج ٢/ص ٤٧٤ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٧ .

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، المتوفي سنة ٥٨٣هـ . بغية الوعاة (باب العين).

(٦) هو: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران أبو محمد التميمي الحنظلي الإمام حافظ الري وابن حافظها سمع من أبيه وابن وارة وأبي زرعة والحسن بن عرفات وأبي سعيد الأشج . طبقات المفسرين للداودي ج ١/ص ٦٥ . دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ١٧٩ .

(٨) هو: محمد بن مسعود الغزني ، له البديع في النحو ، كما يوجد البديع في النحو لابن الأثير ، والبديع في النحو لأبي الحسن الربيعي . بغية الوعاة ص ٢١٣ . هدية العارفين ج ٢/ص ٢٣ .

(٩) همع الهوامع ج ٣/ ١٢٧ .

(١٠) هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي . لغوي ، أديب ، ذو خط جيد قرأ على أبي علي والسيرافي. توفي سنة ٣٩٣هـ . من تصانيفه: تاج اللغة ، وصحاح العربية . معجم الأدباء ج ٦/ص ١٥١-١٦٥ ، والبغية ص ١٩٥ .

(١١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٢ .

(١٢) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى الجزولي النحوي. توفي سنة ٦٠٧هـ . من تصانيفه: أمالي في النحو ، شرح أصول ابن السراج. هدية العارفين ج ١/ص ٨٠٧-٨٠٨ .

(١٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٤٦-٣٣١ ص ٤٣٤ .

(١٤) هو: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي النحوي المالكي المتوفي سنة ٦٠٣هـ . من تصانيفه: تبرئة أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ والسهو . هدية العارفين ج ١/ص ٧٠٤ .

(١٥) همع الهوامع ج ١/ص ١١٢ .

وخالف (ابن الذكي)^(٣) في موضع واحد^(٤)، و(ابن العريف)^(٥) في مواضع^(٦). وخالف (ابن درستويه)^(٧) في مواضع^(٨). وخالف (قطرباً)^(٩) في مواضع^(١٠)، وخالف (الزنجاني)^(١١) في موضع واحد^(١٢). وخالف (المازني)^(١٣) في سبعة مواضع، ووافقه في موضع واحد^(١٤). و خالف (هشاماً)^(١٥) في موضع واحد^(١).

- (١) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي ، ولد سنة ٧٠٨هـ وتوفي سنة ٧٦٣هـ. من تصانيفه: الشذور والقطر. هدية العارفين ج ٢/ص ١٢٤ .
- (٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٩٨ .
- (٣) هو: محمد بن مسعود الغزني هكذا سماه أبو حيان وقال ابن هشام: ابن الذكي صاحب كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه وذكره ابن هشام في المغني . بغية الوعاة برقم (٤٤٩).
- (٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٨١
- (٥) هو: الحسين بن الوليد بن نصر. أديب ، نحوي، شاعر. أخذ العربية عن ابن القوطية ، توفي بطليطلة سنة ٣٩٠هـ. من تصانيفه: شرح كتاب الجمل للزجاج. معجم الأدياء ج ١٠/ص ١٨٢، وجذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ص ١٨٢. الحميدي. القاهرة ١٩٥٢م . وبغية الملتبس في تأريخ رجال أهل الأندلس ص ٢٥١. ابن عميرة الضبي . طبع في مجريط ، ١٨٨٤م .
- (٦) همع الهوامع ج ٣/ص ١٠٨ .
- (٧) هو: عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي . ولد سنة ٢٥٨هـ وت سنة ٣٤٧هـ ، له مصنفات منها احتجاج القراء ، والإرشاد في النحو ، والأضداد في علم اللغة وغيرها .. هداية العارفين ج ١/ص ٤٤٦
- (٨) همع الهوامع ج ١/ص ٦٦ .
- (٩) هو: محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه فقال له ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به وأخذ عن عيسى بن عمر وكان يرى رأي المعتزلة النظامية فأخذ عن النظام مذهبه واتصل بأبي دلف العجلي وأدب ولده . بغية الوعاة برقم (٤٤٤) .
- (١٠) همع الهوامع ج ١/ص ٨٢ ، ج ٣/ص ١٦٤ .
- (١١) هو: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي ، الخزرجي ، الزنجاني ، صاحب شرح الهادي المشهور. أكثر الجاربردي من النقل عنه في شرح الشافية. من تصانيفه: متن الهادي له أيضاً وله التصريف المشهور بتصريف العزى ومؤلفات في العروض والقوافي وخطه في غاية الجودة تكرر ذكره في جمع الجوامع. بغية الوعاة برقم (١٥٩٧) .
- (١٢) همع الهوامع ج ١/ص ٣١٨ .
- (١٣) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩هـ من تصانيفه: تفسير كتاب سيبويه، والديباج على الخليل من كتاب أبي عبيدة ، علل النحو. هدية العارفين ج ٢/ص ٢٣٤ .
- (١٤) همع الهوامع ج ١/ص ٢٦٥ ، ج ٣/ص ٢١٢ .
- (١٥) هو: هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله. نحوي ، صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو. توفي سنة ٢٠٩هـ. من تصانيفه: المختصر ، القياس ، الحدود ، وكلها في النحو . هدية العارفين ج ٢/ص ٥٠٩ .

وخالف (الدباج)^(٢) في موضع واحد^(٣)، و(ابن حوط الله)^(٤) في موضع واحد .

وخالف (الصيمري)^(٥) في موضع واحد^(٦) . وخالف (الخضراوي)^(٧) في موضع واحد^(٨) ، و(أبازيد)^(٩) في ثلاثة مواضع^(١٠) . وخالف (أبا عمرو)^(١١) في موضع واحد^(١٢) .

-
- (١) همع الهوامع ج ١/ص ٢٩٦ .
- (٢) هو: أبو الحسن علي بن جابر بن علي الإمام الدباج توفي سنة ٦٤٦ هـ. الإشبيلي، اللخمي، النحوي . قرأ على ابن خروف وابن أبي ركب وعلى أبي بكر بن صاف ، وتصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ. البغية برقم (١٦٨٢) .
- (٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٠٩ .
- (٤) هو: عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندلسي . محدث ، حافظ، مقريء ، خطيب، شاعر، نحوي، ولد سنة ٥٤٩ هـ. وتصدر للقراءات والعربية، وأدب أولاد المنصور بمراكش ، ولي قضاء أشبيلية وقرطبة . توفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. من كتبه: كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي ولم يتمه . البغية (باب الحاء) ، وشذرات الذهب ج ٥/ص ٥٠ .
- (٥) هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري المتوفي سنة ٩٤١ هـ . من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو . إنباه الرواة ج ٢/ص ١٢٣ ، والبغية برقم (١٤٠٣) .
- (٦) همع الهوامع ج ٢/ص ١٧٩ .
- (٧) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي ، ويعرف بابن البرذعي الخضراوي ، نسبة إلى الجزيرة الخضراء. أديب نحوي ناثر ناظم ، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية الوعاة ص ٢٣٠ . تحقيق محمد عبد الرحيم ، دار الفكر، بيروت- لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٥ - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٥ م .
- (٨) همع الهوامع ج ١/ص ٣١٨ .
- (٩) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس بن النعمان الأنصاري البصري ، أبو زيد اللغوي الأديب النحوي . ولد سنة ١١٩ هـ ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أبو عبيدة وغيره . توفي سنة ٢١٥ هـ. من مصنفاته: القوس والترس ، والإبل ، اللغات . معجم الأديباء (ج ١١/ص ٢١٢-ص ٢١٧) وشذرات الذهب ج ٢/ص ٣٤-ص ٣٥) .
- (١٠) همع الهوامع ج ٣/ص ٣٤٩ .
- (١١) هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار العريان التميمي ثم المازني البصري ، شيخ القراء والعربية . سنة ١٥٧ هـ . سير أعلام النبلاء ج ٦/ص ٤٠٧-ص ٤١٠ للذهبي . مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط ٧ ، ١٩٩٠ م . والعبر للذهبي ج ١/ص ٢٢٣ . العبر في تأريخ من غير . للذهبي . تحقيق: صلاح الدين المنجد ، وفؤاد السيد . الكويت ، ١٩٦٠ م - ١٩٦٩ م .
- (١٢) همع الهوامع ج ٣/ص ٣٥٨ .

وخالف (الأبذي)^(١) في موضع واحد ، و(النحاس)^(٢) في موضعين^(٣) .

وخالف (ابن كيسان)^(٤) في موضع واحد، ووافقه في أحد عشر موضعاً^(٥) . وخالف (الصفار)^(٦) في موضع واحد^(٧) . و(الصغاني)^(٨) في موضع واحد^(٩) . وخالف (ملك النحاة)^(١٠) في موضع واحد^(١١) .

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد المتوفى ٦٥٩هـ. حاشية همع الهوامع ج٢/ص١١٨ ، و (حاشية همع الهوامع :ج٣/ص١٦١- طبعة مؤسسة الرسالة) .

(٢) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري . نحوي ، لغوي ، مفسر، أديب ، وفقه . أخذ عن المبرد وثلعب والأخفش ولفطويه والزجاج . توفي سنة ٣٣٧هـ. من تصانيفه: معاني القرآن ، أخبار الشعراء ، الكافي في النحو . وفيات الأعيان ج١/ص٣٥-٣٦ ، ومعجم الأدباء ج٤/ص٢٢٤-٢٣٠ ، ومرآة الجنان ج٢/ص٣٢٧ .

(٣) همع الهوامع ج١/ص ٤٢٤ .

(٤) هو: محمد أحمد بن إبراهيم بن كيسان . نحوي ، لغوي ، مشارك في بعض العلوم . يحفظ المذهبين البصري والكوفي في النحو . أخذ عنه المبرد وثلعب . من مصنفاته: المهذب في النحو . انظر تأريخ بغداد ج١/ص٣٣٥ ، ومعجم الأدباء ج١٧/ص١٣٧-١٤١ ، وهدية العارفين ج٢/ص٢٣ .

(٥) همع الهوامع ج١/ص٣٨٩ .

(٦) هو : أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار . كان حياً سنة ٦٣٠هـ . من آثاره: شرح كتاب سيبويه . البغية ص٣٧٨ .

(٧) همع الهوامع ج١/ص٣٨٩ .

(٨) هو: رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي القرشي العمري الصغاني البغدادي الحنفي . محدث، فقيه، لغوي، ولد سنة ٥٧٧هـ . توفي سنة ٦٥٠هـ . من تصانيفه: مجمع البحرين في اللغة ، كتاب العروض . النجوم الزاهرة ج٧/ص٢٦ ، والبغية ص٢٢٧-٢٢٨ .

(٩) همع الهوامع ج١/ص ٤٥٠

(١٠) هو: أبو نزار الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار البغدادي . نحوي ، فقيه، أصولي، متكلم ، أديب ، مقريء، شاعر . ولد سنة ٤٨٩هـ . توفي سنة ٥٦٨هـ . من تصانيفه: الحاوي في النحو . معجم الأدباء ج٨/ص١٢٢-١٣٩ ، والنجوم الزاهرة ج٦/ص٦٨ ، والبغية ص٢٢٠-٢٢١ .

(١١) همع الهوامع ج١/ص ٣٦٥ .

وخالف (لكذة) ^(١) في موضع واحد ^(٢). والزيادي (أبا إسحاق) ^(٣) في موضع واحد ^(٤). وخالف (ابن قتيبة) ^(٥) في موضع واحد ^(٦).
 وخالف (ابن معطي) في موضع واحد ^(٧)، وابن (بابشاذ) ^(٨) في موضع واحد ^(٩). وخالف (أبا عبيد) ^(١٠) في موضع واحد، ووافق في موضع واحد ^(١١).
 وخالف صدر الأفاضل (المطرزي - صاحب المغرب) ^(١٢) في موضعين ^(١).

- (١) هو: الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكدة وبلغدة، أبو علي. لغوي، نحوي، أديب. توفي سنة ٢١٠هـ. من تصانيفه: علل النحو، خلق الفرس، الهشاشة والبشاشة. ومعجم الأدباء ج ٨/ص ١٣٩-١٤٥، والبيغة ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (٢) همع الهوامع ١/٣٦٣.
- (٣) هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن، أبو إسحاق. نحوي، لغوي، راوية، شاعر. قرأ على الأصمعي وغيره. توفي سنة ٢٤٩هـ. من تصانيفه: الأمثال، تنميق الأخبار. معجم الأدباء ج ١/ص ١٥٨-١٦١، والبيغة ص ١٨١، وإيضاح المكنون ج ٢/ص ٢٦٧ في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي. دار الكتب العلمية بيروت، طبعة مصورة عن نسخة استانبول.
- (٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٦٣.
- (٥) هو: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. عالم مشارك في كثير من العلوم، ولد سنة ٢١٣هـ، وتوفي سنة ٢٧١هـ. من تصانيفه: غريب القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار. وفيات الأعيان ج ١/ص ٣١٤، وشذرات الذهب ج ٢/ص ١٦٩، وهدية العارفين ج ١/ص ٤٤١.
- (٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٥٠٣.
- (٧) همع الهوامع ج ٣/ص ١٠٠.
- (٨) هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان المصري الجوهري، نحوي، لغوي، توفي سنة ٤٦٩هـ. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، تعليق النحوي اثني عشر مجلداً. معجم الأدباء ج ١٢/ص ١٧-١٩، والبيغة ص ٢٧٢، والنجوم الزاهرة ج ٥/ص ١٠٥.
- (٩) همع الهوامع ج ٣/ص ١٠٤.
- (١٠) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام. محدث، حافظ، فقيه، مقريء، عالم بعلوم القرآن. ولد سنة ١٥٠هـ. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم. توفي سنة ٢٢٣هـ، تأريخ بغداد (ج ١٢/ص ٤٠٣-٤١٦)، ومعجم الأدباء ج ١٦/ص ٢٥٤-٢٦١، وبيغة الوعاة ص ٣٧٦-٣٧٧.
- (١١) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٦٠.
- (١٢) هو: ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الخوارزمي، أبو الفتح. أديب، نحوي، لغوي، فقيه، معتزلي. ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٦١٠هـ. من آثاره: الإيضاح في شرح مقامات الحريري، المصباح في النحو، المغرب في ترتيب المعرب. معجم الأدباء ج ١٩/ص ٢١٢، وفيات الأعيان ج ٢/ص ١٩٩، وهدية العارفين ج ٢/ص ٤٨٨.

وخالف (ابن السيرافي)^(٢) في ثلاثة مواضع^(٣)، وخالف (الكسائي)^(٤) في تسعة مواضع^(٥).

وخالف (المعري أبا العلاء)^(٦) في موضع واحد^(٧). وخالف (ابن أبي الربيع)^(٨) في موضع واحد^(٩).
وخالف (أبوابكر الزبيدي)^(١٠) في موضع واحد^(١)، و(أبا بكر ابن طلحة)^(٢) في موضع واحد^(٣).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ١٧٨ .

(٢) هو: يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، أبو محمد . أديب، نحوي، لغوي، مشارك في بعض العلوم ولد سنة ٣٣٠هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥هـ . من آثاره: شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت . وفيات الأعيان ج ٢/ص ٤٦١-ص ٤٦٢ ، والبغية ص ٤٢١ ، وهديّة العارفين . ج ٢/ص ٥٤٩ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٢١٨ .

(٤) هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين . قرأ على حمزة ثم اختار لنفسه قراءة وسمع من سليمان بن أرقم وأبي بكر بن عياش تعلم النحو على كبر جري بينه وبين أبي يوسف القاضي مناظرات ، توفي سنة ١٨٢هـ ، وقيل : ١٨٣هـ ، وقيل : سنة ١٨٩هـ . معجم الأدباء ج ٤/ص ٨٧ ، البغية برقم (١٧٠١) .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٤٦٣-ص ٣٩٣ ، ج ٢/ص ٤٢٤ .

(٦) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن أحمد التتوخي الشاعر المشهور، والأديب اللغوي النحوي. ولد سنة ٣٦٣هـ بمعرة النعمان بالشام، وتوفي بها سنة ٤٤٩هـ . معجم الأدباء ج ٣/ص ١٠٧ وتاريخ بغداد ج ٤/ص ٢٤٠ .

(٧) همع الهوامع ج ٢/ص ١١٥ .

(٨) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العثماني ، أبو الحسين الأموي ، الأشبيلي ، الأديب النحوي ، (ت: ٦٨٨هـ) . من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي ، شرح جمل الزجاجي في النحو ، شرح كتاب سيبويه . هدية العارفين ج ١/ص ٦٤٩ .

(٩) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

(١٠) هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الإشبيلي، أديب، شاعر، عروضي، لغوي، نحوي، أخباري، فقيه، محدث. ولد سنة ٣١٦هـ توفي بإشبيلية سنة ٣٧٩هـ. من تصانيفه: ما يلحن في عوام الأندلس، طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس.

وخالف (جمهور البصرية) في موضع واحد^(٤)، و (أكثر البصرية) في موضع واحد^(٥) .

وخالف (الحوفي)^(٦) في موضع واحد فقط^(٧) .

وخالف (الجمهور) في أربعة مواضع^(٨) .

وخالف (أهل بغداد) في موضع واحد^(٩) .

وخالف البيانين في موضعين ، ووافقهم في موضع واحد^(١٠) .

وخالف المتقدمين (القدماء) في موضع واحد^(١١)، والمتأخرين في موضعين^(١٢) .

وخالف النحاة جميعاً في موضع واحد^(١٣) .

وفيات الأعيان ج ١/ص ٦٥٠، ومعجم الأدباء ج ١/ص ٤٧ وجذوة المقتبس ص ٤٣، وهديّة العارفين ج ٢/ص ٥١ .

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٢٤ .

(٢) هو: محمد طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي. كان إماماً في صناعة العربية نظاراً عارفاً بعلم الكلام وغير ذلك. تأدب بآبى ملكون ، وأخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف وأجاز له هو وأبو بكر ابن مالك الشريشي وجماعة درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة وكان موصوفاً بالعقل والذكاء مسماً ذا هدي وصون ونباهة وعدالة ومروءة مقبولاً عند الحكام والقضاة وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ولد سنة ٥٤٥هـ ومات منتصف سنة ٦١٨هـ. بغية الوعاة برقم (٢٠٤) .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٤٥ .

(٤) همع الهوامع ج ٣/ص ١٨٩ .

(٥) المصدر السابق ج ٣/ص ٢٤١ .

(٦) هو: علي بن إبراهيم بن سعد بن سعيد بن يوسف، أبو الحسن. نحوي، أديب، مفسر. توفي سنة ٤٣٠هـ — هدية العارفين ج ١/ص ٦٨٧ .

(٧) همع الهوامع ج ٣/ص ٩١ .

(٨) المصدر السابق ج ٢/ص ١٢٧-١٢٩-١٣٧ .

(٩) المصدر السابق ج ٣/ص ٢١٩ .

(١٠) المصدر السابق ج ٣/ص ١٠٧ . ج ٢/ص ١٣١ .

(١١) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٠٧ - ص ٥٣ .

(١٢) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٣ ، ج ٢/ص ٤٢٤ .

(١٣) المصدر نفسه ج ١/ص ٣٤٧ .

وما ذكره الباحث من الموافقات والمخالفات لهؤلاء النحاة هو ما صرح فيه السيوطي غالباً بالموافقة أو المخالفة، وإلا فموافقاته ومخالفاته كثيرة ومتنوعة، وذلك أنه إذا وافق نحويًا من النحاة فهو ولا شك يخالف غيره، وإذا خالف نحويًا من النحاة فبدهي أنه يوافق غيره .

وكثيراً ما تردد عند السيوطي [خلفاً لمن زعم ذلك]^(١). وهو بهذا كما قلنا يخالف مجموعة أو نحويًا، أو اثنين من النحاة، وعندما يقول كذلك: [وزعم فلان]^(٢). فهو بهذا أيضاً يخالفه ويوافق غيره ولا شك، ويقول في مواطن أخرى: [خلفاً لقوم]^(٣) دون ذكر لأسمائهم وهو يقصد مجموعة ممن ذكروا في طيات كتابه الذي جمعه من نحو مائة مصنف؛ فتزيد بهذا عدد المخالفات لبعضهم وعدد الموافقات للبعض الآخر.

والسيوطي حين يخالف، لا يخالف لأجل المخالفة بدليل أنه يوافق من خالفه في مواطن أخرى، وعندما يوافق لا يوافق تقليدًا بدليل أنه يخالفه في مواطن أخرى يدلل هذا أن السيوطي صاحب إنصاف، وإنما عدم الإنصاف أن يجاري أحداً وهو يعتقد مخالفته .

نخلص مما سبق أن السيوطي لا يقل شأنًا عن سبقه من النحاة مع تبره في غير النحو، لم يكن مقلداً لأحد، وإنما ملكته النحوية هي التي تسير زمامه، وليس مبالغة إن قال الباحث: إنه صاحب مدرسة مستقلة، فهو لا يوافق إلا لما قوي عنده، ولا يخالف إلا لضعف حجة المخالف لديه، وزاد على ذلك تحريره لمحل النزاع في أكثر من موطن .

(١) المصدر نفسه ج ١/ص ٣٤٧ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ١١٧ .

المطلب الثاني

موقفه من العلة النحوية

تعريف: العلة: الشربة الثانية، يقال: علل بعد نهل، وعل الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب، وعلت الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به، والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه، وما علتني؟ أي ما عذري؟ وهذا علة لهذا أي سببه (١).

وقال أبو البقاء: (العلة: هي ما يتوقف عليه الشيء...، وعند الأصولي: ما يجب به الحكم.. وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران وقد يراد بالعلة المؤثر، وبالسبب ما يفضي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه فيفترقان، وقال بعضهم: السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به، والعلة ما يثبت الحكم بها...) (٢).

وقيل: العلة: هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية حتى يصل إلى المحاكمات الذهنية الصرفة (٣).

قيل: إنَّ أول من عرف عنه العناية بقياس النحو وعلله هو (عبد الله بن أبي إسحاق) (٤)، إذ روي عنه أنه قال ليونس عندما سأله عن السويق: هل هناك من ينطقه بالصاد؟ قال: نعم. عمرو بن تميم. ثمَّ قال: وما تريد إلى هذا؟ عليك بحرف من اللغة يطرد وينقاس (٥).

(١) مجمل اللغة لأحمد بن فارس ج ٣/ص ٣٧٣، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، ط ١ ، ١٩٨٥م :مادة: (ع/ل)، واللسان ، مادة: (ع/ل/ل) ج ١١/ص ٤٧١ .

(٢) (الكليات لأبي البقاء ص ٢٥٠ . طبعة بولاق ، ١٢٨١هـ، والتعريفات للجرجاني ص ٦٣-٦٤ .

(٣) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، بدون ط، ١٩٧٩م مطبعة الشرق، حلب ص(١٠٨).

(٤) هو: الحضرمي النحوي البصري، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، روى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وهارون بن موسى الأعرور، قال معمر بن المثنى أول من وضع النحو أبو الأسود ثم ميمون الأقرن ثم عنيسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق، مات سنة ١٢٩هـ . غاية النهاية في طبقات القراء (ج ١/ص ١٨١) .

(٥) (الأصول للدكتور: تمام حسان ، ط ١٩٨٨م ، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص ١٠٩ .

ثمَّ تطورت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن ظاهر كلام الخليل عن العلل والتعليل يبدو أنَّ نشوءها كان أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة، وكان الخليل هو أول من بسط القول في التعليل النحوي (١).

وعلى الرغم أنَّها كانت بداية نشأتها منبثقة من الخيال، غير أنَّها كانت بداية معقولة، مسايرة للحس وطبيعة اللغة بعيدة عن الجدل والفلسفة. يقول الدكتور مازن المبارك في حديثه عن نشأة العلة: (... إنَّها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو وإنَّها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسه من التفكير الفلسفي) (٢).

ثمَّ تطور البحث في علل النحو في القرن الرابع الهجري، وصنفت فيه الكتب، وأدَّى شدة الولوج بها إلى استقصاء تلك العلل في معظم المسائل النحوية (٣). ولعل تطور العلة بلغ ذروته في هذا القرن (٤). فمن ثمَّ امتلأت كتب النحو بالتعليلات المفترضة، والافتراضات المتخيلة حتى أثقلت كاهل النحو وأفسدته؛ لهذا نجد السيوطي نحا منحى أبي حيَّان الأندلسي في أطراح العلل البعيدة أو القاصرة وقد سبقهما إلى ذلك قاضي الجماعة الإمام أحمد بن مضاء (أبو جعفر) (٥)، فإنَّه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، وردَّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك (٦).

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي ص ٦٦، تحقيق: مازن المبارك، ط ٣، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م، والاقتراح ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٥٢-٥٣-٥٩، و ص ٩٨.

(٣) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: ص ٥٢-٥٣-٥٩. د. مازن المبارك. دار الفكر، بيروت ١٩٧٤م، والأمثلة التي أوردتها لتعليلات سيبويه والمبرد ص ٦٩، ص ٧٠، ص ٩٨.

(٤) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها ص ١٣١.

(٥) قاضي الجماعة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي أبو العباس، وأبو جعفر الجبائي القرطبي، أخذ عن ابن المبارك الرماك كتاب سيبويه تفهماً، له تقدم في علم العربية، واعتناء أراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها، ولد سنة ٥١٣هـ. وتوفي سنة ٥٩٢هـ بغية الوعاة للسيوطي ص (٢٧١).

(٦) منهج السالك ص ٢٣١ (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) د. خديجة الحديثي بدون طولات.

خلاصة لما سبق يستطيع الباحث القول: بأن منهج السيوطي منهج وصفي وذلك لتأثره بالفقه وعلله يتضح ذلك من خلال استقراء كتابه همع الهوامع ، فكثيراً ما نجد السيوطي يهتم بعرض الفكرة أو المسألة النحوية، ثم يشرحها ويناقشها بما هو ظاهرٌ أمامه ومتاحٌ له من أدلة وشواهد نقلية سماعية، ومما هو وارد حولها من آراء النحاة ومذاهبهم المختلفة دون الخوض في تحليل المسألة واستبطان خفاياها والخوض فيما ترمي إليه من وراء ذلك عن طريق التعليل والجدل المعتمد على العقل. وسر ذلك كما ذكر هو يعود إلى أنه أقل حظاً وتناولاً لعلم المنطق والجدل، أضف إلى ذلك إلى أن بعض مشايخه نادى ببطلانه فتركه، واتجه لمعالجة الفقه وأصوله التي تقوم على السماع والنقل والقياس والإجماع والبعد عن التعليل، واتجاهه لمعالجة الفقه وأصوله أثر في منهجه النحوي، ومع هذا نجد للإمام السيوطي تعليقات في ثنايا كتابه همع الهوامع غير متكلفة وموافقة للطباع، بل ذكر هو أن علل النحو أقرب إلى الحس من علل الفقه، (وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الأحكام، وكثيرٌ منه لا يظهر فيه وجه الحكمة، كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإنَّ كلَّه أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته)^(١).

ذكر السيوطي في مقدمته التعليل: [.. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول، طويل الذبول، جامعاً للشواهد والتعاليل] . وقال: [.. فرأيت الزمان أضيق من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه]^(٢).
ومن أمثلة تعليقات السيوطي قوله: [.. وعلّة التقدير الاستتقال]^(٣).

(١) (الخصائص لأبي الفتح ابن جني . تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى ، بيروت، ط: ٢ بدون تأريخ

(ج١/ص٤٨، ص٥٣) ، و الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص١٠٤، ص ١٠٥.

(٢) همع الهوامع ج١/ص١٧.

(٣) المصدر السابق ج١/ص١٧٩.

وقوله: [..وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة]^(١).

ومن تعليلاته المنطقية والمقبولة أيضاً: ترجيحه بأنّ [كأنّ] مركبة، وأنّه لا
تعلق لكافها .

وتعليل السيوطي لذلك: هو أنّها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه
بمحذوف ، زال ما كان لها من التعلق^(٢).

خلاصة ما ذكر أنّ كراهة السيوطي لعلم المنطق وتأثره بعلم الفقه وأصوله
لم يمنعه من التعليلات النحوية الموافقة للطباع والقريبة من الحس وإنّما ترك
التعليلات القاصرة أو البعيدة التي تحتاج إلى جدل طويل ومنطق وهو بهذا يوافق
منهج الدراسات اللغوية الحديثة^(٣).

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٤٢٨ .

(٣) أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، بدون ط، ١٩٧٨م عالم
الكتب القاهرة ص ١٦٧، ص ١٧٦ .

المطلب الثالث

موقفه من التأويل

التأويل: في الأصل الترجيح^(١). ومعناه لغة: التقدير والتفسير والرجوع وانتهاء الشيء وآخره^(٢).

وإصطلاحاً: هو ما نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، ومنه الحذف والإضمار والتقدير والرد إلى الأصل، والتقديم والتأخير، ويستعان به لإظهار المعنى أو الوجه الذي يحتاج إلى جهد ومعاناة في توجيه المسائل^(٣).

وقيل: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر لتبرير أو توجيه أساليب جاءت مخالفة لقواعدهم التي قرروها. ولقد أسرف النحاة في ظاهرة التأويل حتى استحالت إلى صنعة ذهنية محضة، وقد تبتعد بالأسلوب عن معناه الصحيح ووضعه أيضاً، وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول.

ولقد تنبه ابن مضاء إلى هذا الإسراف من التأويل فدعا إلى نبذ أهم مظاهره كالحذف والإضمار والاستتار^(٤)، وجعل ابن مضاء النصوص هي (الجادة) وأن الأقيسة يجب أن تخضع لتلك الجادة خلافاً للنحاة، لأن النطق العربي لديه هو الجادة وما عدا ذلك فرع عنه ويجب أن يخدمه^(٥)، فالنص اللغوي يجب أن يدرس بلا تأويل ولا تبديل والتأويل يقلب الحقائق، ويبين منهج التفكير العلمي السليم.

(١) التعريفات ٧٢/١ .

(٢) مجمل اللغة ، مادة (أ/و/ل) ج ١/ص ٢١٧ ، واللسان ، مادة (أ/و/ل) ج ١١/ص ٢٣-٣٣ .

(٣) أسرار البلاغة للجرجاني ص ٨٨-٨٩ تح: هـ . ريتز ، تركيا ، ١٩٥٤ م . و الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ص ٢٣١ (رسالة ماجستير) مقدمة من : وفاء عباس الدليمي إلى جامعة بغداد عام ١٩٩٥ م .

(٤) كتاب الرد على النحاة (لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي ، ت ٥٩٢ هـ) ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ص ٧٩-٩٣ .

(٥) أصول النحو محمد عيد ص ٢٠٠ .

وبما أنّ التّأويل يقلب الحقائق ويباين منهج التفكير العلمي السليم فإنّ السيوطي لم يأخذ بالتأويل، وربما كان تأثر السيوطي بالفقه وأصوله من دواعي ترك التعليل والتأويل، يكاد الباحث أن يقول إنّ كتابه [همع الهوامع] خلا من كثرة التعليقات والتأويلات التي تخل بالمنهج وتعقده وتبعده عن دراسة اللغة دراسة وصفية وتحليلية لاستنباط القواعد ثمّ القياس عليها ومع ذلك يذكر السيوطي تأويلات النحاة وحججهم أثناء المناقشة .

من ذلك مثلا: أنّ لام الابتداء لا توجد إلا مع الحال قال تعالى: ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿ إنّي ليحزنني أنّ تذهبوا به ﴾ (٢) ، قال السيوطي:

[قال أبو علي: وهذه حكاية حال ، يعني الآية الأولى. وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف ، تقديره: نيتكم، أو قصدكم أن تذهبوا به] (٣). وفي زيادة كان وأخواتها في الكلام قال السيوطي: [وأجاز الفراء زيادة أفعال هذا الباب ، وكل فعل لازم من غير هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى... قال السيوطي: والصحيح أنّ ذلك كلّه لا يجوز، لاحتمال التأويل...] (٤) .

ومن التأويلات التي جاءت عند السيوطي في كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] حكايته أنّ الحال يجب أن تتكرر، وما ورد من مجيئها معرفة فمؤول، وذلك كقوله تعالى: ﴿ ليخرجنّ الأعزّ منها الأذلّ ﴾ (٥)، وقول العرب: مررت بهم الجماء الغفير، وادخلوا الأول فالأول .
وقول الشاعر (٦):

فأوردّها العراكَ ولم يذدّها ولم يُشفق على نغصِ الدخالِ

(١) سورة النحل: ١٣٤ .

(٢) سورة يوسف: (٢٣) .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٤ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٣٨٢ .

(٥) سورة المنافقون: ٨ .

(٦) البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦، والخزانة ١٩٢/٣ . والدخال: أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين فيتنغص عليه شربه .

قال السيوطي: [وهي مؤولة على زيادة اللام ، وورد أيضاً أحوال مضافة نحو: (تفرقوا أيادي سباً)، فأول بتقدير: (مثل) أو (تبدداً لا بقاء معه)، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي، فأول بتقدير: جاهداً ومطيقاً ومنفرداً. ورجع عودُهُ على بدئه، أي: عائداً .

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم، أو عشرتهم وتأويله عند سيبويه: أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مُثَلَّثاً أو مُخَمَّساً لهم^(١).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٣٠-ص ٢٣١.

المطلب الرابع

موقفه من الاحتجاج بالقراءات

يرى السيوطي جواز الاحتجاج بكل ما ورد أنه قرئ به من القرآن الكريم سواءً كانت القراءة متواترة أم آحاد أم شاذة، غير أنه اشترط فيها جملة شروط^(١):

١- صحة سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣- موافقتها وجهاً من وجوه العربية .

وقد كان موقف السيوطي إيجابياً إزاء القراءات، فقد استشهد بقراءات مختلفة في ثنايا كتابه بل لا تكاد صفحات [همع الهوامع] تخلو من آيات قرآنية استشهد بها السيوطي في أكثر من موضع وفي قراءات متعددة .

من ذلك مثلاً استدلاله على اسمية (كيف) من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾^(٢)، لمباشرتها الفعل من غير فاصل^(٣)، ومن ذلك أيضاً استدلاله على جواز الفصل بين المتضايقين بقراءة ابن عامر^(٤) وهي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرِدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾^(٥) بضم الزاي وفتح (قتل) ونصب (أولادهم) على المفعولية و (خفض شركائهم) بإضافة (قتل إليه) . وكذلك استدلاله بقراءة ابن محيصن في قوله تعالى: ﴿ فَلَخَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٦) ؛ أي لا خوف شيء عليهم في وقوع النفي بلا تتوين من غير عطف، ومنها استدلاله

(١) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص ١/ص ٧٥ . ط: ٣ ، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م . مطبعة حجازي بالقاهرة .

(٢) سورة الفيل (٣) ، و همع الهوامع ج ١/ص ٤٨ ، ص ١٩٦ ، ص ١٩٨ ، ص ٣٣٢ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٢٩ .

(٤) الحجة في القراءات السبع (ج ١/ص ١٥٠) الحجة في القراءات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، دار النشر: دار الشروق - بيروت - ١٤٠١ ، الطبعة: الرابعة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٥٣٢ .

(٥) سورة الأنعام: ١٣٧ .

(٦) سورة البقرة: ٣٨ .

بقراءة بعض السلف^(١) لقوله تعالى: ﴿مخلفاً وعدة رسلي﴾^(٢) بجر (رساله) ونصب (وعده)^(٣)، والقراءتان الأخيرتان ضعفهما الزمخشري^(٤)، ولا التفات إلى ما قال^(٥).

ومن ذلك احتجابه بقوله تعالى: ﴿ليخرجنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ﴾^(٦)، في قراءة من قرأ (ليُخْرِجَنَّ) بالبناء للمفعول .

وهكذا نجد كتابه [همع الهوامع] لا يخلو من احتجابه بالقراءات بالشروط التي وضعها لنفسه وفي مواطن متعددة من كتابه [همع الهوامع شرح جمع الجوامع]^(٧).

(١) البحر المحيط (ج٤/ص٢٣٢)، والمحزر الوجيز لابن عطية (ج٣/ص٣٤٦) .

(٢) سورة إبراهيم: ٤٧ .

(٣) همع الهوامع ج٢/ص٥٢٣، وفتح القدير (ج٣/ص١١٨) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت .

(٤) الكشف ج٢/ص٥٣٠ .

(٥) البحر المحيط ج٤/ص٢٣٢ .

(٦) سورة المنافقون: ٨ .

(٧) همع الهوامع ج١/ص٢٧-٣٠-٣٣، ج١/ص١٤٩ .

المطلب الخامس

موقفه من الاحتجاج بالحديث

ذهب السيوطي مذهباً وسطاً في جواز الاحتجاج بالحديث المروي (عن النبي صلى الله عليه وسلم) بلفظه وإن كان في مذهبه أميل إلى المانعين منه إلى المجوزين قال:

[وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً فإن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً، ولهذا ترى الحديث في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكروا على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة بالحديث]^(١). فمن ثم قل أن يحتج السيوطي بالحديث.

ومن احتجاجه بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (لا وتران في ليلة)^(٢)، في لزوم الألف في المثني في الأحوال الثلاثة، وهي لغة معزوة لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطنون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وختعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة، وخرج عليها الحديث.^(٣)

ومنه احتجاجه بقوله صلى الله عليه وسلم (الكلمة الطيبة صدقة)^(٤) على أن الكلمة قد تطلق على الجمل المفيدة.^(٥)

(١) الاقتراح ص ٥٢ .

(٢) سنن أبي داود (٦٧/٢)، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار النشر: دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. و همع الهوامع ج ١/ص ١٩٨ - ص ٣٣٧ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٣٤ .

(٤) صحيح البخاري (ج ٣/ص ١٠٩٠) ، باب: من أخذ بالركابِ ونحوه ونص الحديث (كُلُّ سَلامِي مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطَلَّعُ فِيهِ الشَّمْسُ يَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ وَالْكَلمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ وَكُلُّ خَطْوِهِ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ وَيُمِيطُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ) . دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .

(٥) همع الهوامع (ج ١/ص ٢٢) .

ومن احتجاجة بالحديث أن المضاف إليه قد يحذف ويكون منوياً ويكثر هذا الحذف في الأسماء التامة ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما، وهو بهذا يوافق ابن عصفور ويحتج لمذهبه هذا ويقويه بالأحاديث. قال السيوطي: [..وقال ابن عصفور: لا يقاس إلا في مفردٍ مضافه زمان، وقد يبقى المضاف بلا تتوين إن عطف هو على مضافٍ لمثله، و عطف عليه مضاف لمثله؛ فالأول نحو حديث البخاري عن أبي برزة: (غزوت مع رسول الله سبع غزوات أو ثمانى)^(١) بفتح الياء بلا تتوين، والثاني نحو حديث أنه قال: (تحيزين في علم الله ستة أو سبعة أيام)^(٢) [٣].
ومنه استدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)^(٤) في عدم جواز الفصل بين المتضايقين اختياريًا، قال السيوطي: [لا يفصل بين المتضايقين أي المضاف والمضاف إليه اختياريًا؛ لأنه من تمامه ومنزل منه منزلة التتوين إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح..] واحتج لذلك بنصوص من الكتاب ثم الحديث السابق الذكر.^(٥) والكتاب مليء من ذلك وفيما ذكر كفاية للاستدلال على احتجاجة بالحديث النبوي الشريف .

(١) صحيح البخاري (ج ١/ص ٤٠٥)، باب: ما يجوز من العمل في الصلاة ونص الحديث (غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات وثمان وشهدت تيسيره وإنني إن كنت أن أراجع مع دأبتي أحب إلي من أن أدعها ترجع إلي مألها فيشق عليّ) .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث .

(٣) همع الهوامع (ج ٢/ص ٥٢٢) .

(٤) صحيح البخاري (ج ٣/ص ١٣٣٩) .

(٥) همع الهوامع (ج ٢/ص ٥٢٣) .

الفصل الأول

المقدمات النحوية

المبحث الأول

الكلمة والكلام والجملة

المبحث الثاني

بناء الاسم وإعرابه

المبحث الثالث

المصروف والممنوع في ضرورة

الشعر

المبحث الأول

الكلمة والكلام والجملة

المطلب الأول

حد الكلمة (عند النحاة)

تعريف: (الكلمة): هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد . وهي عند أهل الحق: ما يكتنّى به عن كل واحدة من الماهيات والأعيان بالكلمة المعنوية والغيبية والخارجية بالكلمة الوجودية والمجردات بالمفارقات (١).
أمّا النحاة فقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة كالتالي:
ذهب الزمخشري إلى أنّها (اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) (٢).
وذهب ابن مالك إلى أنّها (لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك) (٣).

وذهب ابن هشام إلى أنّها (قول مفرد) (٤).
وذهب ابن عقيل إلى أنّها (اللفظ الموضوع لمعنى مفرد) (٥).
وذهب السيوطي مذهب ابن مالك فقال: [وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه] (٦).

تكمن فائدة هذا التعريف كما قال ابن مالك: (ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفعل ونفعل ، دعت الحاجة إلى

(١) التعريفات (ج ١/ص ٢٣٨) تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري .

(٢) المفصل في صناعة الإعراب.. للزمخشري دار ومكتبة الهلال - بيروت تحقيق د. علي بو ملحّم ١٩٩٣م ، ط ١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م (ج ١/ص ١٢) .

(٤) شذور الذهب في معرفة كلام العرب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع ص ٣١ بدون ط ، و قطر الندى وبل الصدى دار الفكر ص ١٣ بدون ط .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ج ١/ص ١٦

(٦) همع الهوامع ٢٠/١ .

زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: (أو منوي معه) أي مع اللفظ، ومنوي صفة قامت مقام موصوفها والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ، وأشير بذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوي في نحو: فتى، فإنه يصدّق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة المستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لُفِظَ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى^(١).

نجد ابن مالك والسيوطي ذكرا في حد الكلمة قيدين لم يذكرهما غيرهما وهما: [مستقل]، [وكذا منوي معه] وقد بين ابن مالك فائدة هذين القيدين . وقول السيوطي في المتن [على الصحيح]^(٢). قال في الشرح: [ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيّان] وغيره أنّ صاحب النهاية وهو ابن الخباز^(٣)، منع تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: [لأنه لا يسمى كلمة]^(٤).

ونص كلامه (الضمير المستكن وجوباً في تسميته اسماً نظراً، لأنّ الاسم والفعل والحرف يطلق على الكلمة، وهذا ليس بكلمة)^(٥).

(١) شرح التسهيل ج ١/ص ١٣ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ١٩ .

(٣) ابن الخباز: هو شمس الدين ابن الخباز أحمد بن الحسين الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧هـ . له النهاية في النحو . كشف الظنون ص ١٩٨٩ وبغية الوعاة ص ٢٥٧ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٢٢ و ارتشاف الضرب لأبي حيّان ج ٢/ص ٩١١ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ١/ص ٩١١ لأبي حيّان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) تحقيق د. رجب عثمان محمد وزميله د رمضان عبد التواب - الطبعة الأولى ت ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

المطلب الثاني

حد الكلام (عند النحاة)

تعريف: (الكلام) : ما تضمن كلمتين بالإسناد . وعلم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته ، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام ، والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة .

وفي (اصطلاح بعض النحويين): هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام . وعلم باحث عن أمور يعلم منها المعاد وما يتعلق به من الجنة، والنار والصراف والميزان ، والثواب والعقاب .

وقيل: الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة^(١).

وذهب بعض النحاة في حده مذاهب أخرى؛ لذلك اختلفت عبارات النحاة في حد الكلام في كتب النحو خاصة؛ فمن مشترط في حده الفائدة ومن مشترط في حده التركيب، ومن مشترط في حده القصد، ويمكن تصنيف تلك الحدود على الشروط والأوصاف التي ذكرها النحاة كما يلي :

أولاً: حد الكلام عند من شرط الإسناد فقط، ويقصد بالإسناد ضم شيء إلى شيء^(٢) .

قال الزمخشري: (الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)^(٣) وقال ابن الحاجب: (الكلام هو ما تضمن كلمتين بالإسناد)^(٤) .

يلاحظ أنّ اشتراط التركيب والإسناد لا يكفي لأنّ قولنا (إن قام زيد) ليس كلاماً، وقد حصل فيه التركيب والإسناد، وقد تنبه غير واحد من النحاة إلى هذا التعريف، فأضافوا إليه شرطاً آخر وهو الإسناد المفيد، فقال ابن مالك : (الكلام ما

(١) التعريفات (ج ١/ص ٢٣٧) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (ج ١/ص ٢)، للرضي الاستربادي تحقيق أحمد السيد أحمد، بدون ، ط/ المكتبة التوفيق ، القاهرة .

(٣) المفصل في العربية للزمخشري ص ٦ - دار الجيل ، ط ٢ ، بيروت

(٤) الكافية في النحو، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جده ص ٥٩ .

تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته^(١) وقال الرضي: (والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته)^(٢).

وقال ابن الناظم: (اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه)^(٣)

والتعريف نفسه عند ابن يعيش^(٤) وابن عقيل^(٥) وابن هشام^(٦).

وقال ابن معط^(٧) والجزولي^(٨) (هو اللفظ المركب المفيد بالوضع).

ورجَّح السيوطي حد ابن الناظم للكلام فقال: [والكلام قول مفيد ، وهو ما

يحسن سكوت المتكلم عليه]^(٩).

وما رجَّحه السيوطي هو ما يظهر للباحث وذلك أن استخدام

(قول) بدلاً من (لفظ) الذي فعله غيره من النحاة في تعريفهم للكلام؛ فقالوا:

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، هو الأولى لأنّ (القول) جنس قريب لعدم

إطلاقه على المهمل، بخلاف (اللفظ) فإنه جنس بعيدٌ فيصدق إطلاقه على المهمل

والمستعمل، ويحتاج إلى أكثر من قيد لإرادة المستعمل، فيقيد بكونه مفيداً،

بخلاف القول؛ فهو لفظٌ قريبٌ ولا يحتاج إلى قيد، ولو كان الأمر في غير

الحدِّ (التعريف) لصح الجميع؛ غير أنّ استخدام الأجناس القريبة في الحدود

هو الأولى واستخدام الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر.^(١٠)

والله أعلم .

(١) شرح التسهيل ج ١/ص ٥، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، ط ١، ١٩٩٠م، دار هجر مصر.

(٢) شرحه على الكافية ج ١/ص ٣١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد دار الجيل بيروت ص/٢٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج ١/ص ٢١.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية مطبعة السعادة بمصر، ج ١/ص ١٤.

(٦) أوضح المسالك ج ٢/ص ١٤.

(٧) الفصول الخمسون (لابن معطي) تحقيق محمود محمد الطناجي بدون (ط، ت) عيسى ألبابي الحلبي

ص ١٤٩.

(٨) شرح المقدمة الجزولية (لأبي علي الشلوبين)، تحقيق: تركي العتيبي، (ط/٢) ١٩٩٤م، مكتبة

الرشد، الرياض، (ج ١/ص ١٦٦).

(٩) همع الهوامع، (ج ١/ص ٤٢).

(١٠) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ج ١/ص ١٢.

المطلب الثالث

حد الجملة (عند النحاة)

تعريف (الجملة): واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء، و أجمل الشيء جمعه عن تفرقة، و أجمل له الحساب؛ كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يقال أجملت له الحساب، والكلام قال الله تعالى: ﴿لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة﴾^(١). وقد أجملت الحساب: إذا رددته إلى الجملة وفي حديث القدر: (كتاب فيه أسماء أهل الجنة والنار أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص). وأجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكملت أفراده أي أحصوا وجمعوا فلا يزداد فيهم ولا ينقص، وحساب الجمل بتشديد الميم الحروف المقطعة على أبجد..^(٢).

وقال الجرجاني: (الجملة) عبارة: عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد كقولك: زيد قائم ، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً.^(٣)

ولئن كان الخلاف بين النحاة في تعريفهم للكلمة والكلام بسيطاً فإننا نجد أن الخلاف بينهم أوسع في تعريفهم (للجملة) ويمكن القول أن تعريف الجملة عند النحاة يتمثل في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول: ويمثل هذا الاتجاه ابن جنّي^(٤) والزمخشري^(٥)، وابن يعيش^(٦) والعكبري^(٧) وابن مالك^(٨).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجملة هي المرادف لمفهوم الكلام .

(١) سورة الفرقان: ٣٢ .

(٢) لسان العرب ج ١١/ص ١٢٨ .

(٣) التعريفات (ج ١/ص ١٠٦) .

(٤) الخصائص لابن جني ج ١/ص ١٧، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت .

(٥) المفصل ص ٦ .

(٦) نفس المصدر ج ١/ص ٧٥ .

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق غازي طليمات وزميله (ط بلا) ١٩٩٥م دار الفكر ج ١/ص ٤١

(٨) شرح التسهيل ج ١/ص ٥ .

وقد نص ابن جنِّي على ذلك بقوله: (وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو: زيد أخوك ، أقام محمد .. وصه ومه ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة فهو كلام)^(١).

ويعرفه الزمخشري فيقول: (الكلام المركب من أسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك:ضرب زيد، وانطلق بكر؛ ويسمى الجملة)^(٢).

ويقول ابن يعيش: (والكلام عبارة عن الجمل المفيدة)^(٣).
الاتجاه الثاني: ويمثل هذا الاتجاه كل من الرضي^(٤) وابن هشام^(٥) وجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي^(٦).

قال الرضي : (والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة، ما تضمن الإسناد الأصلي سواءً أكانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملّة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، و اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف، مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة، ولا ينعكس)^(٧). في حين عرفها ابن هشام بقوله: (الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترا دفين كما يتوهمه كثير من الناس، ثمّ قال: (والصواب أنّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ولهذا تسمّعهم يقولون:جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام)^(٨).

(١) الخصائص ج ١/ص ١٧ .

(٢) المفصل ص ٦ .

(٣) شرحه على المفصل ج ١/ص ٢١ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب(ج ١/ص ٣١) لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، تحقيق د.إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، ١٩٨٨ م . دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) مغني اللبيب ص(٣٩٢) تحقيق وعلى فوده ط ١ ، ١٩٨١ عمادة شؤون الكتاب الرياض .

(٦) شرح الحدود النحوية(جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي). تحقيق محمد الطيب الإبراهيم ط ١ ، ١٩٩٦ م دار النفائس بيروت ص(٤٨ ، ٥٠) .

(٧) شرح الكافية ج ١/ص ٣١ .

(٨) مغني اللبيب ص ٣٩٢ .

فالرضي وابن هشام يرون أنّ قولك: (إن قام زيد) جملة، وليس بكلام و إن تحقق فيها الإسناد فالفائدة معروفة، لأنها لا تتم إلا بجملة الجواب، وجملة الصلة لا تتم إلا بالموصول، فعلى هذا يكون قولنا: (قام زيد) كلاماً فإن دخلت عليه أداة الشرط قلت: (إن قام زيد) رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً، واعترض الكافيحي شيخ السيوطي على هذا التعريف بقوله: (وأما إطلاق الجملة على ما ذكرنا الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأنّ كلاهما كان جملة، قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان)^(١) ثم اختار: الترادف... ورجح السيوطي الاتجاه الثاني فقال: [والجملة قيل: ترادف الكلام... والصواب أنّها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها...] ثم يعرف السيوطي الجملة فيقول: [وعلى هذا فحد الجملة: القول المركب كما أفصح به شيخنا الكافيحي في (شرح القواعد)^(٢) إن كل مركب لا يطلق عليه الجملة]^(٣).

(والذي يُمال إليه هو أنّ الجملة هي القول المفيد، قد يكون من لفظين أو لفظٍ قائم برأسه مفيدٍ يحسن السكوت عليه؛ نحو: (قام زيد) جملة، وزيد مجتهد (جملة) وصه (جملة) والنار (جملة) و (إن تذاكر تتجح) جملة، و (والله إنك لعلي خلق) جملة؛ وذلك لأنّ كل مجموعة مما سبق تؤدي بمكوناتها معنى يحسن السكوت عليه ولو نقص لاختل المعنى. وأما الكلام فهو ليس مرادفاً للجملة، بل هو أعم منها فيقال: القرآن كلام الله، الشعر والنثر كلام العرب، وقال كلاماً طيباً؛ إذا تحدث في مجلس أو خطبة، وليس كما ذكر الرضي والسيوطي وابن هشام أنّ الكلام أخص، وليس مترادفين كما هو رأى الزمخشري وغيره، فالكلام يتكون من مجموعة من الجمل ليصل إلى المعنى التام أو الكامل)^(٤).

(١) همع الهوامع (ج ١/ص ٤٩) .

(٢) هو: كتاب [شرح الإعراب عن قواعد الإعراب] شرح فيه الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، وهو من أحسن الشروح كما قال حاجي خليفة في كشف الظنون ص ١٢٤ - طهران ١٣٨٧هـ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٤٩ - ص ٥٠ .

(٤) (الاختيارات النحوية لأبي حيان ص ٤٩ ، و في نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايرة، ط ٢، ١٩٩٠م مؤسسة علوم القرآن دبي ص ٧٧-٧٨. و مسائل خلافة لأبي البقاء العكبري . دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٢م ، ط ١ تحقيق محمد خير الحلواني .

المطلب الرابع

الإسناد

تعريف: (الإسناد عند علماء العربية): ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى على وجهٍ يفيد معنى تاماً^(١). وقيل: الإسناد: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أو لا .

وفي (عرف النحاة) عبارة: عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه. وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء^(٢).

وقيل: الإسناد هو ضم كلمة حقيقةً أو حكماً أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر يفيد السامع فائدة تامة . وقال بعضهم: الإسناد: قسمان: عام وخاص . فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى . والخاص: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها^(٣).

وقد تعددت آراء النحاة في الإسناد لبعض مكونات الجملة على النحو التالي :

* ١ * الإسناد إلى الكلمة :

اختلف النحاة في الإسناد إلى الكلمة على مذهبين :

فمذهب الجمهور: أنَّ الكلمة لا إسناد فيها بالكلية^(٤).

ومذهب ابن طلحة : أنَّ الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ،

كـ (نعم) و (لا) في الجواب^(٥). (ورد بأنَّ الكلام هو الجملة المقدره بعدها)^(٦).

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور قال: [ولا يمكن في كلمة

خلافاً لابن طلحة]^(٧).

(١) المعجم الوسيط (ج ١/ص ٤٥٤) .

(٢) التعريفات (ج ١/ص ٤٣) .

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ج ١/ص ١٠٠) ، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٤٦ . والمفصل ج ١/ص ٤٣ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب الضرب ج ٢ /ص ٨٣٢ همع الهوامع ج ١/ص ٤٥ ، ص ٤٦ .

(٦) المصدرين السابقين .

(٧) همع الهوامع (ج ١/ص ٤٥) .

وهذا هو ما يترجّح للباحث وذلك أنّه لا يتصور الإسناد ولا يتأتى إلا في كلمتين (طرفين) مسندٍ ومسندٍ إليه، والكلام كما هو معلوم: اسم وفعل وحرف، فالذي يقبل الإسناد بطرفيه الاسم، والذي يقبل الإسناد من طرف واحد الفعل، والحرف لا يقبل الإسناد أصلاً، (الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير) (١).

و (نعم ، ولا) حرفان فبطل قول ابن طلحة وترجّح قول السيوطي والجمهور .

* ٢ * إسناد الاسم إلى الحرف :

ذهب الجمهور: إلى أنّ الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً (٢).

وذهب أبو علي الفارسي (٣): إلى أنّ الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو: يا زيد ؛ ورجّح السيوطي مذهب الجمهور وأجاب عن رأي أبي علي الفارسي :
[بأنّ (يا) سدّت مسدّ الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي)] (٤).

وما رجّحه السيوطي هو الراجح للدليل الذي ذكره، من كون يا سدّت مسد (أدعو) أو (أنادي)، ولما هو معلوم عند النحاة من أنّ الحروف لا تقبل الإسناد أصلاً فلما تركيب من (يا) مع الاسم كلاماً، والاسم لا يكون كلاماً إلا مع الاسم أو مع الفعل، ولما كانت (يا) ليست باسم فيسند إليها هنا. بقي أن تكون فعلاً أو حرفاً ، ولا يتأتى أن تكون حرفاً ؛ لما ذكرنا ، بقي أن تكون فعلاً ، وليست بفعل، فقدّر الأقرب من الثلاثة، فكان الفعل هو المناسب ليستقيم المعنى، ويتضح المراد، فقدّر الفعل (أدعو) أو (أنادي) فاستقام المعنى، واتضح مراد المنادي، فصح قول الجمهور وبطل قول أبي علي الفارسي .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ٤٦ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٨٣٢ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٦ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٤٥ .

* ٣ * إسناد الفعل إلى الحرف:

ذهب الجمهور أيضاً: إلى أن الفعل مع الحرف لا يكون كلاماً^(١).
وذهب أبو علي الشلوبين: إلى أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو:
ما قام، بناءً على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة .
ورجح السيوطي مذهب الجمهور قال: [...ولا في فعل وحرف خلافاً
للشلوبين، بل في اسمين، واسم وفعل]^(٢).

وما رجّحه السيوطي هنا هو الراجح خلافاً للشلوبين، وذلك لأنّ الفعل يقبل
الإسناد من طرف واحد (لأنّ الفعل في كلامهم إنّما وُضِعَ للإخبارِ به لا عنه)^(٣) ،
(الفعل كلمة تُسندُ أبداً، قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه)^(٤). فهو أصلاً ناقصٌ من
حيث أهليته للإسناد، فلا يتمُّ به مع من هو عادم للإسناد كلام، فالمعدوم لا يكمل
الناقص، وإذا كان الفعل مع الفعل لا يتركب منه كلام مفيد، لكونه يقبل الإسناد من
طرف واحد فقط، فبالأحرى والأولى أن لا يتركب منه مع الحرف كلام أصلاً. و
أمّا قوله وادعاؤه: بأنّ الضمير المستتر لا يعد كلمة؛ فمردود لم يقل به أحد، وهل
النحو إلا حذف وتقدير. والله أعلم

* ٤ * الإسناد إلى الجملة:

ويقصد به (كون الفاعل ونائبه جملة)^(٥).

اختلف النحاة في الإسناد إلى الجملة على ثلاثة مذاهب :
الأول: المنع .

الثاني: الجواز؛ لوروده في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ
لَيْسَجُنَّةٌ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾^(٦).

(١) كافية ابن الحاجب شرح الرضي الاسترأبادي - تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة،
المكتبة التوفيقية ج ٢/ص ٣١٣ ، (ج ١/ص ٢٠) ، ومع الهوامع ج ١/ص ٤٥ وحاشية الصبان على الأشموني
(ج ١/ص ٤٤) لمحمد بن علي الصبان ، دار إحياء التراث ، عيسى بابي الحلبي .
(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٤٥ .
(٣) تاج العروس ج ٣/ص ٣٦١ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ١٧ .
(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٥٢٥ .
(٦) سورة يوسف: ٣٥ .

على أنّ الفاعل في الآية جملة (ليسجننّه) ^(١). فأجازوا يعجبني زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو؟

وأجيب: بأنّ الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بدا)، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل .

الثالث: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علق نحو: ظهر لي: أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكر أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرني خرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا القول لسيبويه .

ورجح السيوطي القول الأول فقال: [اختلف في الإسناد إلى الجملة . على مذاهب أصحابها: المنع ، فلا يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه] ^(٢).

وقال في المتن: [مسألة: لا يكون الفاعل ونائبه جملة ...] ^(٣)

وما رجحه السيوطي هو ما يترجح للباحث من أوجه :

أحدها: أنّ الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها .
والثاني: أنّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام وإضمار الجملة لا يصح والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث: أنّ الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا . ^(٤)

ثمّ إنّ الذوق يشهد بأنّ جعل الفعل مخبر عنه لا يجوز وليس لأحد أن يقول الفعل خبراً فجعل الخبر مخبراً عنه لا يجوز ، لأنّ: الاسم قد يكون خبراً كقولك : زيد قائم فقائم اسم وخبر فعلم أن كون الشيء خبراً لا ينافي كونه مخبراً عنه ، بل يقال: في هذا المقام : شكوك أحدها : أنا إذا قلنا : ضرب فعل فالمخبر عنه بأنه فعل هو ضرب ، فالفعل صار مخبراً عنه .

فإن قالوا : المخبر عنه هو هذه الصيغة وهي اسم فنقول : فعلى هذا التقدير يلزم أن يكون المخبر عنه بأنه فعل اسم لا فعل وذلك كذب وباطل ، بل يقال المخبر عنه بأنه فعل إن كان فعلاً فقد ثبت أن الفعل يصح الإخبار عنه وإن كان اسماً كان معناه : أنا أخبرنا عن الاسم بأنه فعل ومعلوم أنه باطل ^(٥).

(١) البحر المحيط ج٧/ص ١٥ .

(٢) همع الهوامع ج١/ص ٥٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ج١/ص ٥٢٥ .

(٤) أصول النحو ج١ / ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٥) تفسير الرازي - (ج ٩ / ص ٣٨) .

المطلب الخامس

اشتراط القصد في الكلام

ذهب النحاة في اشتراط القصد في الكلام مذهبين :

المذهب الأول: اشتراط القصد، وممن قال بهذا سيبويه و جمهور النحاة واختاره ابن مالك و خلائق، فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهي كلاماً^(١).

ويستدلون لذلك بقوله (صلى الله عليه وسلم): (كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله تعالى)^(٢)، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤخذ به لقوله تعالى: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾^(٣)، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئاً: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك، بل عذره الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: (أخطأ من شدة الفرح)^(٤) فإن أُطلق على الخطأ كلام فعلي سبيل المجاز)^(٥).

المذهب الثاني: لا يشترط في الكلام القصد وممن رأى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي قال: (وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ولا كونه صادراً من ناطق واحد، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله خلافاً لزامي ذلك، بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً، ولو من غلطٍ أو ساهٍ أو مخطئٍ أو ناطقين...)^(٦).

(١) (الكليات (ج/١ص/٧٥٦) . و تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (ج/١ص/١٤) لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك -تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله طارق فتحي السيد ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة الأولى). وسر الفصاحة (ج/١ص/٤٤) . و همع الهوامع ج/١ص/٤٣ .

(٢) (سنن الترمذي (٤/٦٠٨) تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون . ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (ج/٢ص/٥٦٠) .

(٣) (سورة الأحزاب (٥) .

(٤) (صحيح من رواية أنس صحيح مسلم تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي(ج/٤ص/٢١٠٤) .

(٥) (شرح التسهيل ج/١ص/١٤ .

(٦) (ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج/٢ص/٨٣٢) .

ورجَّح السيوطي المذهب الأول قال: [والكلام قول مفيد،...، والأصح اشتراط
القصد]^(١).

فنحن نرى هنا كيف أنَّ لإمامنا مذهباً الخاص، وترجيحاته الخاصة رغم
أنَّه متأثر جداً بأبي حيَّان الأندلسي و عنه نقل أكثر كتابه الهمع. لكنَّ هذا لا يمنعه
من أن يبدي رأيه غير متعصب ولا مقلد. والسيوطي حين ينقل ويقتبس لا تتعارض
أقواله، بل حتى حين يرجح ويضعف، حين يخطئ ويصوب، آراؤه وترجيحاته،
تصححاته واختياراته، لا تتغير سواء في الكتاب الواحد أو في أكثر من كتاب، فهذه
المسألة رجحها هنا، وهو نفس ما رجحه في كتابه (المزهري في علوم اللغة والأدب)
حيث قال وهو يعدد شروط الكلام: [...وله شرط ثالث أيضاً: وهو أن يكون صادراً
عن قصد فلا اعتبار بكلام النائم والساهي، فهذه ثلاثة شروط لا بد منها وعلى
السامع التنبه لها]^(٢). وقال في البهجة المرضية في شرحه على الألفية: [... وأشار
إلى اشتراط كونه موضوعاً: أي مقصوداً، ليخرج ما ينطق به النائم والساهي
ونحوهما...]^(٣).

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٢ .

(٢) المزهري في علوم اللغة وأنواعها (ج ١/ص ٣٤) ، تأليف: جلال الدين السيوطي ، دار النشر: دار الكتب
العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، الطبعة: الأولى، تحقيق: فؤاد علي منصور .

(٣) (البهجة المرضية في شرح الألفية ص ٦٨ . تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي - مؤسسة الكتب الثقافية -
ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

المبحث الثاني

بناء وإعراب الاسم

المطلب الأول

بناء وإعراب الاسم

اختلف النحاة في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد في كل مبني منها؟ أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟^(١) على مذاهب:

فذهب جماعة: إلى أنَّ السبب متعدد، وأنَّ من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عند هؤلاء من الاسم: (نزال وهيئات) فإنَّهما لما أشبها (انزل وبعد) في المعنى بنيا .^(٢)

وهذا السبب غير صحيح ؛ لأنَّه لو صح للزم بناء نحو: (سقياً لك) و(ضرباً زيداً) ونحوهما من الأسماء وهو مبني . وأيضاً: يلزمه إعراب نحو: (أف) و(أوه) ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بني (نزال) و(شتان) و(أوه) وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت: نزال؛ كان اسم فعل مبنياً على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: (أنت) وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم فعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله .^(٣)

وذهب قوم: منهم ابن الحاجب:^(٤) إلى أن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية. وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأنَّ الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنَّهم يعرفون الإعراب بأنَّه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه

(١) حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ج ١/ص ٣٢ و شرح الرضي ج ١/ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ١٠٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٣٢-٣٣ .

(٤) شرح الشافية ج ٢/ص ٢٢١ .

العامل. أو يعرفونه بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا بنائها. (١)
وذهب آخرون: إلى أن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف. (٢)

وعلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة، ومثلوا له بـ(حذام، وقطام) ونحوهما، وادعوا أن من سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة. وهو فاسد فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله: (أذربيجان) فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره، بل لمضارعه في الهيئة (نزال) ونحوه مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل. (٣)

وذهب قوم: منهم سيبويه (٤)، وأبو علي الفارسي (٥) واختاره ابن مالك (٦): إلى أنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع. (٧)

ورجّح السيوطي المذهب الأخير فقال: [والذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار...]. (٨)
وما رجّحه السيوطي تبعاً لابن مالك هو الراجح؛ وأنه لا علة للبناء في الاسم سوى شبه الحرف، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع، وهذا رأي الحذاق من النحاة (٩).

(١) حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل ج ١/ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣ .

(٥) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣ .

(٦) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣ .

(٧) المصدر السابق ١/٣٣ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٦٠ .

(٩) حاشية ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ج ١/ص ٣٣ .

المطلب الثاني

الأسماء قبل التركيب

اختلف النحاة في الأسماء المبنية قبل التركيب إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: وعليه ابن الحاجب^(١)، وابن مالك في رواية^(٢): أنها مبنية ؛ لجعلها عدم التركيب من أسباب البناء، وعلل غير ابن الحاجب؛ بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة^(٣).

القول الثاني: أنها معربة بناءً على أنّ عدم التركيب ليس سبباً، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل^(٤). وممن قال بهذا القول الزمخشري .^(٥)

القول الثالث: وعليه ابن مالك^(٦) و تبعه أبو حيان الأندلسي^(٧)؛ أنها واسطة لا مبنية ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، والسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك، قال أبو حيان: الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة: ا ب ت ث، وأسماء العدد، نحو: واحد اثنان ثلاثة أربعة^(٨)، (ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً ، ولو لزم ذلك لم يقل في الأفراد: فتى ونحوه؛ لأنّ سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل آخره، مع تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً، وكذا المحكي والمتبع)^(٩). قال ابن مالك بعد ذلك: وهذا القول (أي أنها واسطة) غير بعيد من الصواب .

(١) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢١ .

(٢) الحدود في علم النحو(ج ١/ص ١٤) للعلامة أحمد الأبيدي المتوفى سنة ٨٦٠هـ ،دراسة وتحقيق :د . نجانة

حسن عبد الله نولي الأستاذ المساعد في كلية التربية للبنات بجدة .

(٣) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢١ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٦٩ .

(٥) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٤٣ ، وهمع الهوامع ج ١/ص ٦٩ .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٦٩ .

(٨) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢١ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٤٣ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٣٠٨ وهمع

الهوامع ج ١/ص ٦٩ .

ورجَّح السيوطي قول أبي حيَّان قال بعد أن ذكر قول أبي حيَّان وحجته: [وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيَّان]^(١).
وقال في المتن: [...] المختار وفاقاً لأبي حيَّان: واسطة]^(٢).
وما رجحه السيوطي تبعاً لأبي حيَّان هو الراجح، إذ أنَّها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك .

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٦٩ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٦٨ .

المطلب الثالث

الضمير أرفع المعارف

المعارف: سبعة: المضمّر كأنا وهم، والعلم كزيد وهند، والإشارة كذا وذو، والموصول كالذي والتي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحدٍ منها: كابني وغلّامي، والمنادى نحو: يارجل لمعين^(١). وقد أجمع النحاة على أنّ اسم الله تعالى (الله) أعرف المعارف^(٢) ثمّ اختلفوا في أعرف المعارف بعد ذلك على مذاهب: فذهب سيبويه والجمهور: إلى أنّ المضمّر أعرفها^(٣) ثمّ العلم، ثمّ الإشارة، ثمّ ما فيه الألف^(٤).

وحجّتهم في ذلك بأنّ المضمّر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه لذلك لا يوصف ولا يوصف به، وليس كذلك العلم فإنّه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة^(٥) لأنّه يعرف بالعين والقلب ونسب السيوطي^(٦) هذا الرأي إلى سيبويه وليس في الكتاب نص صريح بذلك ونص الكتاب: (فالمعرفة خمسة أشياء؛ الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة والإضمار)^(٧). وذهب بعض الكوفيين^(٨)، والسيرافي^(٩) وغيرهم^(١٠) إلى أنّ أعرف المعارف: العلم، ثمّ المضمّر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عرفّ بالألف واللام.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١/ص ٨٣ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (ج ١/ص ٢٣٥) .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٨ .

(٤) الإنصاف ج ٢/ص ٧٠٧ في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤، ١٩٦١م دار إحياء التراث، مصر، و وابن يعيش ج ٥/ص ٨٧، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٣٠٨ وشرح الرضي ج ٣/ص ٣٥٤ .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٧ .

(٧) الكتاب ج ٢/ص ٦ (لسيبويه) تحقيق عبد السلام هارون. ط: ٣: ١٩٨٣ م، عالم الكتب، بيروت .

(٨) شرح ابن يعيش ج ٥/ص ٨٧ وهمع الهوامع ج ١/ص ١٨٧ .

(٩) المصادر السابقة .

(١٠) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٣٠٨ .

واحتجوا لذلك بأنَّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها، والمضمر يصلح لكل شيء مذكور فلا يخص شيئاً بعينه^(١).
وقال بعضهم: لأنَّه جزئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً^(٢).

وذهب الكوفيون^(٣): إلى أنَّ اسم الإشارة أعرف من العلم، واحتجوا بأنَّ الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين، وبالقلب، وأمَّا الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد
ونسب السيوطي إلى ابن السراج^(٤): أعرفها اسم الإشارة فقط وعند غيره ثمَّ المضمر، ثمَّ العلم، ثمَّ ما فيه الألف واللام^(٥).

و احتج بأنَّ اسم الإشارة يتعرف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير. وردَّ بضغفه؛ لأنَّ التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأمَّا المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم^(٦).

وذهب ابن مالك^(٧) إلى أنَّ أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثمَّ ضمير المخاطب ثمَّ العلم، ثمَّ ضمير الغائب، ثمَّ الإشارة، والمنادى، ثمَّ الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه.

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور قال: [والجمهور أن المعارف متفاوتة، فإرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فعلم، فغائب، فإشارة، ومنادى...]^(٨). وتظهر ثمره الخلاف بين النحاة في هذا الموضوع في الإعراب مثل: (مررت بصاحبك هذا) فيعرب (هذا) صفة على قول بعضهم، وبدلاً على قول الآخر. وبما أنَّ المعنى لا يتغير فليس في هذا الخلاف كثير فائدة.

(١) الفصول الخمسون ص ٢٢٥ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٣٠٨ .

(٣) الإنصاف ج ٢/ص ٧٠٧ .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٨ . و أصول النحو (ج ١/ص ٤٩٤) .

(٥) الأصول ج ١/ص ١٥٤ . وأسرار العربية ج ١/ص ٣٠٢ .

(٦) شرح ابن يعيش ج ٥/ص ٨٧ .

(٧) التسهيل ج ١/ص ١١٤-١١٥ وشرح الرضي الاستربادي- تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم-

جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية ج ٢/ص ٣١٣ ، المساعد ج ١/ص ٧٧ على تسهيل الفوائد (شرح ابن

عقيل على التسهيل لابن مالك) ، تحقيق محمد كامل بركات، ١٩٨٤ ، دار المدني .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٥ .

المطلب الرابع

إعراب الأسماء الخمسة

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الخمسة إذا أضيفت نحو: (أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) .

ربما كان منشأ هذا الخلاف هو عدم ظهور الحركات الإعرابية الأصلية التي هي الضمة والفتحة والكسرة . وقد تعددت مذاهب النحاة على النحو الآتي :

المذهب الأول: وهو المشهور و به قال كل من قطرب^(١) والزيادي^(٢) والزرَجَاجي^(٣) من البصريين وهشام^(٤) من الكوفيين وهو اختيار ابن مالك^(٥) و الزمخشري^(٦) وابن يعيش^(٧)، إنَّ هذه الأحرف هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات^(٧). وهذا القول ظاهر الفساد؛ وذلك لأنَّ الإعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة و لو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التنثية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على أنها ليست بإعراب وإنما هي حروف إعراب .^(٨)

المذهب الثاني: و به قال كل من سيبويه^(٩) والفراسي^(١٠) وجمهور البصريين وصححه ابن مالك^(١١) وأبو حيَّان^(١٢)

-
- (١) أسرار العربية ج١/ص٦٧ تأليف: الإمام أبو البركات الأنباري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، و همع الهوامع ج١/ص١٢٥ .
 - (٢) شرح الأشموني ج١/ص٥٤ على ألفية ابن مالك. تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية - بيروت .
 - (٣) الجمل للزرَجَاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد بدون ط، ١٩٨٥م عمان ص٣-٤ .
 - (٤) شرح الأشموني ج١/ص٥٤ .
 - (٥) شفاء العليل ج١/ص١٢٢ .
 - (٦) شرح المفصل ج١/ص٥٣ .
 - (٧) همع الهوامع ج١/ص١٢٥ .
 - (٨) أسرار العربية ج١/ص٦٨ .
 - (٩) ارتشاف الضرب من كلام العرب (ج٢/ص٨٢٦-٨٣٧) وهمع الهوامع ج١/ص١٢٦ .
 - (١٠) المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر احمد بلا ط، ١٩١٥م القاهرة: ج٢/ص٨٥٢ .
 - (١١) همع الهوامع ج١/ص١٢٦ .
 - (١٢) ارتشاف الضرب ج٢/ص٨٣٦ .

وابن هشام^(١) وغيرهم من المتأخرين^(٢): أنها معربة بحركات مقدره في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أبوك، فاتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقليل: أبوك، ثم استتقلت الضمة على الواو فحذفت .
وإذا قلت: رأيت أباك فأصله: أبوك تحركت الواو انفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.
وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله، بأبوك، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت بأبوك، فاستتقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياءً .
يستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدره، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه^(٣).

المذهب الثالث: و به قال المازني^(٤) والزرجاج^(٥)، أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع .

(ورد بأن الإشباع بابه الشعر، وبقاء (فيك) (ذي مال) على حرف واحد)^(٦).
المذهب الرابع: وعليه الربيعي^(٧)، أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف .

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

(١) أوضح المسالك ج ١/ص ٣٩ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ١٢٦ .

(٤) شرح ابن يعيش ج ١/ص ٥٢ .

(٥) التذليل والتكميل ج ١/ص ١٧٧. (في كتاب شرح التسهيل لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق د.حسن هندأوي ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، دار القلم ، دمشق .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٦ و شرح الأشموني ج ١/ص ٥٤ .

(٧) هو: علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعي، الشيرازي الأصل البغدادي المنزل؛ أبو الحسن . نحوي لغوي. أخذ عن السيرافي والفارسي من مصنفاته: البديع في النحو، شرح الإيضاح للفارسي ، شرح البلغة وغيرها توفي سنة ٤٢٠هـ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلّكان . تحقيق إحسان عباس . دار صادر، بيروت ، بلا ط ولات (ج ١/ص ٤٣٣) .

المذهب الخامس: وعليه الأعم^(١) وابن أبي العافية، أنها معربة^(٢). بالحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، و ألفاً لأجل الفتحة .

(وردَّ بأنَّ هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده وأن كانت لا مات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام)^(٣).

المذهب السادس: وعليه الكسائي، والفراء أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. (وردَّ بأنه لا نظير له) .

المذهب السابع: وعليه الجرمي^(٤)، أنها معربة، بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع .

(وردَّ بأنه لا نظير له، وبأنَّ عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأنَّ العدم لا يكون علامة)^(٥).

المذهب الثامن: وعليه السهيلي^(٦) والرندي^(٧)، أنَّ فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّ أباك، وأخاك، وحماك، وهناك، معربة بالحروف. المذهب التاسع: عكسه^(٨).

المذهب العاشر: وعليه الأخفش^(٩)، أنَّ الحروف دلائل الإعراب .
واختلف في معناه :

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ١٢٧ . بغية الوعاة ص ١٤٧ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ١٢٧ .

(٤) أسرار العربية ج ١/ص ٦٨ ، والمصدر السابق .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٧ .

(٦) المصدر نفسه (ج ١/ص ١٢٧) .

(٧) هو: عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي، عالم بالعربية، سمع أبا القاسم السهلي توفي سنة ٦١٦ من آثاره: شرح الجمل للزجاجي، والفاخر في شرح جمل عبد القادر هدية العارفين ج ١/ص ٧٨٤. في أسماء المؤلفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، ١٩٨٢م - القاهرة .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٨ .

(٩) شرح عيون الإعراب، للإمام أبي الحسن علي بن نضال المجاشعي ، تحقيق د. حنا جميل حداو، ط ١، ١٩٨٥م مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن (ص ٥٧-ص ٥٨) .

فقال الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدره في الحروف التي قبل حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها .

وقال ابن السراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير .

(وقد عد هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر) (١).

وقد قيل: (وهذا القول غير صحيح، إن أراد أنها بمنزلة الحركات؛ لأنَّ حكم الإعراب أن يكون طارئاً على الكلم فإنَّ هذه الحروف من أنفس الكلم، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيبويه) (٢).

المذهب الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً. فالأصل في: جاء أخوك: جاء أخوك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء . والأصل في رأيت أخاك: رأيت أخوك فأبدلت الواو ألفاً والأصل في مررت بأخيك: بأخوك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار، ما قبلها .

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب (٣).

ورجَّح السيوطي المذهب الثاني وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين قال: [... فبالواو رفعا، والألف نصبا، والياء جراً وهل بها أو بمقدرة، أو بما قبلها . والحروف إشباع أو منقولة، أو لا أو بهما، أو بالانقلاب نصبا وجرأ، والبقاء رفعا. أو فو، وذو بمقدرة، والباقي بها أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجر بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصحها الثاني] (٤).

والذي يمال إليه من الأقوال هو القائل بأنَّ هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات للأسباب الآتية :

١- (أنَّ القول بالنيابة فقط له نظائر في العربية كإعراب الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم والمثنى .

٢- أنَّ المتغير في هذه الأسماء هو الحروف (أ، و، ي) والمتغير علامة ، وبما أنَّ العلامة أماره على سمة ما، فإنَّ اتخاذها فيصلاً في فرز المادة اللغوية

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٨ .

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٥٨ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٨ . هدية العارفين ١ (٦٤٩) .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ١٢٥ .

المستقراة مسلك علمي سليم في البحث؛ وذلك أنّ تدقيق النظر في كلمة (أخ) المضافة إلى غير ياء المتكلم في الأمثلة الآتية: جاء أخوك- رأيت أخاك مررت بأخيك .

يظهر أنّ كلمة (أخ) عند الإضافة تتكون من عنصرين: ثابت ومتغير، فإذا نظرنا على أنّها مجموعة من الحروف فإنّ تمثيلها الرياضي سينسجم مع نظرية المجموعات في الرياضيات كما يأتي :

أخوك = (أ، خ، و، ك)

أخاك = (أ، خ، ا، ك)

أخيك = (أ، خ، ي، ك)

فالعناصر المشتركة بين المجموعات الثلاثة هي المجموعة (أ، خ، ك) والعناصر غير المشتركة هي (و، ا، ي) فالثابت هي العناصر المشتركة والمتغير هي العناصر غير المشتركة ، وهذا التغير يشجع على بناء فرضية في تحليل العلامات ، وهي أنّ المتغير علامة وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله في أول الكتاب: (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية.. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب في هذه الأربعة لما يحدث فيه من العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل)^(١).

٣- أنه أبسط الأقوال وأيسرها على أبناء اللغة وخاصة الناشئة خلافاً لبقية الأقوال فإنّها لا تخلو من تكلف واعتراضات .^(٢)

(١) الكتاب ج ١/ص ١٣ .

(٢) الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من كلام العرب د.أيوب جرجيس عطية ص ٧١ ، ص ٧٢ .

المطلب الخامس

المنادى النكرة معرفة بالقصد

من النِّحاة من ذكر هذا النوع بين المعارف ومنهم من لم يذكره ، ونقصد بالمنادى النكرة هنا النكرة المقصودة (يا رجلُ) .

وممن أثبتته الخليل قال: (وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام.. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما)^(١) ومع هذا فسيبويه لم يعدّه من المعارف حين عدها فجعلها خمسة قال: (والمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي إعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التتوين، وما فيه الألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار)^(٢).

والمتبوتون للتعريف اختلفوا على أقوال :

- منهم من يرى أنّ تعريف النداء بالقصد إليه والإقبال عليه مع استعمال حرف النداء، ومنهم ابن السراج^(٣) وصححه ابن مالك^(٤)، وأجازه الرضي^(٥).
احتجوا بما يلي :

١- لأنّ الألف واللام وحرف النداء لا يجتمعان عند الجمهور^(٦) فلا يصح دخول حرف النداء على اسم فيه الألف واللام، لأنّ النداء يعرف المنادى بالقصد والألف واللام يعرفانه كذلك فلا يجتمعان، والدليل على ذلك أنّ الألف واللام تسقطان من العلم المثني عند النداء نحو يا زيدان .

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٩٧ .

(٢) المصدر السابق ج ٢/ص ٥ .

(٣) الأصول في النحو ج ١/ص ٣٣٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية، تحقيق على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، دار

الكتب العلمية ، بيروت (ج ١/ص ٩٠) وشفاء العليل (ج ١/ص ١٧١) .

(٥) شرح الرضي ج ١/ص ٣٢٣ .

(٦) الإنصاف ج ١/ص ٣٣٥ .

قال ابن السراج: (ألا ترى أنك تقول: يا زيدان أقبلًا، ولو لا (يا) نقلت: الزيدان، إذا أردت التعريف، وإنما حذفنا الألف واللام استغناء بـ(يا) عنها؛ إذ كانتا آلةً للتعريف، كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً، ووجدنا ما ينوب عنها)^(١).

٢- تنافي التعريفين: التعريف بالألف واللام والتعريف بالنداء في نحو:

(الرجل) و (يا الرجل)، فالتعريف بالألف واللام للعهد وهو لغائب والتعريف بالنداء للقصد وهو لحاضر فتتافيا^(٢).

إمكانية وصفه بما فيه الألف واللام، حكى سيبويه عن يونس أنه سمع من العرب من يقول^(٣): (يا فاسق الخبيث) فلو لم يكن (فاسق) عنده معرفة ما وصف بما فيه الألف واللام كما قال ابن السراج^(٤).

ومنهم من يرى أن تعريفه ليس بالقصد، بل بألف ولام مقدرتين ناب عنهما حرفا النداء، وعليه أكثر المغاربة واختاره أبو حيان قال: (والذي صححه أصحابنا أن العلم باق في النداء على تعريف العلمية و أن النكرة المقبل عليها تعرفت بـ(أل) المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها)^(٥).

ورجَّح السيوطي الرأي الأول قال معدداً المعارف: [... فأرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فعلم، فغائب، فإشارة، ومنادى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بأل منوية ...]^(٦).

الراجح عند الباحث هو ما رجَّحه السيوطي؛ وهو أن المنادى النكرة يتعرف بالقصد؛ لأنه عند المتكلم معروف فأقبل عليه، نحو: يا رجل، بخلاف المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة فيكون معرباً نحو: يا رجلاً، جاءت علامة الضم توضح ذلك وكأنها الضمة اللاحقة لزيد المعرفة في يا زيد، وكلام من قال: إنه يتعرف بالألف واللام المحذوفة فيه نظر؛ لأنه زال التعريف بزوال (أل) من الاسم.

(١) (الأصول ج ١/ص ٣٤٧).

(٢) شرح ابن يعيش ٨١٢.

(٣) الكتاب ج ٢/ص ١٩٩.

(٤) (الأصول في النحو ج ١/ص ٣٤٧).

(٥) ارتشاف الضرب ج ٢/ص ٩٠٩.

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ١٨٥.

المبحث الثالث

المصروف والممنوع في ضرورة الشعر

المطلب الأول

منع المصروف في ضرورة الشعر

لا خلاف بين النحاة في صرف الممنوع من الصرف للضرورة^(١). لكنهم اختلفوا في منع صرف ما ينصرف على أربعة مذاهب :

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار. وعلى ذلك أحمد بن يحيى (ثعلب) ، وأكثر الكوفيين^(٢) وحجّتهم: السماع ؛ و من ذلك قول الشاعر :

أؤملُ أنْ أعيشَ وأنَّ يومي *** بأولٍ أو بأهونَ أو جُبَارُ

أو التالي دبارَ فإنْ أفتَه *** فمؤنسُ أو عروبةُ أو شيارُ^(٣).

ف قيل له: هذا موضوع ، فإن مؤنساً ودباراً معروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر! قال أبو حيّان: فدلّ هذا الجواب على إجازته اختياراً^(٤).

الثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض^(٥) من الكوفيين .^(٦)

(١) تصحيح لسان العرب (ج١/ص١٣٠) دار النشر: دار الآفاق العربية - مصر / القاهرة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، الطبعة: الأولى .

(٢) خزنة الأدب ج١/ص٥٢ ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة ١٩٧٩م الهيئة المصرية .

(٣) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة في الإنصاف(ج٢/ص٤٩٧) وجمهرة اللغة(ص١٣١١)، والدرر (ج١/ص١٠٣)، ولسان العرب(ج١/ص٥٩٣) ، والمقاصد النحوية(ج٤/ص٣٦٤). والأسماء المذكرة في البيتين هي أسماء أيا مهم قديماً ، فأول هو الأحد ، أهون: الاثنين ، جبار: الثلاثاء ، دبار: الأربعاء ، ومؤنس: الخميس ، وعروبة الجمعة ، وشيار: السبت .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٥/ص٢٤٠٩. وهمع الهوامع ج١/ص١٢٢ .

(٥) هو: سليمان بن محمد بن احمد البغدادي المعروف بالحامض ، أديب لغوي نحوي . توفي سنة ٣٠٥هـ من تصانيفه: المختصر في النحو، خلق الإنسان، الوحوش.وفيات الأعيان ج١/ص٢٦٩. وبغية الوعاة ص٤٨٤ .

(٦) خزنة الأدب ٥٢/١ .

قالوا: لأنَّه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنَّه رجوع إلى الأصل في الأسماء^(١).

وقالوا: أيضاً إنَّ ذلك يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من (هو) في نحو قوله: ^(٢)

فبيناهُ يشري رحلَهُ قالَ قائلٌ *** لمنَ جملُ رخوُ الملاطِ نلُولُ

الشاهد: فبيناهُ أي: فبيناهُ هو، فحذفُ الواو هنا لا يؤدي إلى الالتباس، بخلاف حذف التنوين، فبان الفرق بينهما^(٣).

الثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين^(٤) واختاره ابن مالك^(٥) و صححه أبو حيان^(٦). حجَّتهم: القياس على عكسه ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله :

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ *** يفوقان مرداسَ في مجمع^(٧)

فترك صرف (مرداس) وهو منصرف^(٨). وقول الأخطل :

طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هوتُ *** بشبيبَ غائلةِ الثغورِ غَدورُ^(٩).

فترك صرف (بشبيب) وهو منصرف وقال حسان^(١٠):

(١) همع الهوامع ج١/ص١٢٢.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الخزانة ج١/ص١٥٩

(٣) الإنصاف ج٢/ص٥١٤ .

(٤) همع الهوامع ج١/ص١٢٢ .

(٥) شرح التسهيل ج٣/ص٢٨٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ج٥/ص٢٤٠٩ .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه،(ص٨٤/٨٤) ، جمع وتحقيق يحي الجبوري ،

١٩٦٨م ، نشر وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد . والأغاني (ج١٤/ص٢٩) والإنصاف ،

(ج٢/ص٤٩٩) ، وخزانة الأدب (ج١/ص١٤٧ ، ص١٤٨ ، ص٢٥٣) ، والدرر (ج١/ص١٠٤) ،

وشرح المفصل (ج١/ص٦٨) ، ولسان العرب (ج٦/ص٩٧) ، و بلا نسبة في صناعة الإعراب ،

(ج٢/ص٥٤٦ ، ص٥٤٧) وشرح الأشموني (ج٢/ص٥٤٣) .

(٨) الإنصاف ج٢/ص٤٩٩ .

(٩) البيت للأخطل — غياث بن الغوث التغلبي ، من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد ، وهو من شواهد

ابن هشام في أوضح المسالك رقم: (٤٨٧) ، والأشموني رقم: (٩٤٤) .

(١٠) البيت من الكامل في ديوانه ج١/ص٢٢٨ .

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَادُوا أَزْرَهُ *** بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلَ الْأَبْطَالُ
فترك صرف (حنين) وهو منصرف، قال تعالى: ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ
كَثْرَتُكُمْ﴾^(١). وقال الفرزدق^(٢):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً *** بِهَا جَرِبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزُوبرَا .
فترك صرف (زوبر) وهو منصرف^(٣) .

(أخذ الشيء بزوبره)، إذا أخذه كله ، وقيل: (بزوبرا ، وزوراه)^(٤) .
وقال الآخر^(٥):

فَالِي إِبْنِ أُمِّ إِيَّاسٍ أَرْحَلٌ نَاقَتِي عَمْرٍو سَتُّجِحُ حَاجَتِي أَوْ تُرْحِفُ
فترك صرف (أناس) وهو منصرف و (أم أناس) هي بنت ذهل بن شيبان و (عمرو)
يريد به عمرو بن حجر الكندي^(٦) .
وقال الآخر^(٧):

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرَعُو حُشَاشَةً *** بذي نَفْسِهَا وَالسيفُ عَرِيَانُ أَحْمَرُ .
فترك صرف (عريان) وهو منصرف؛ لأن مؤنثه عريانة لا عريان. وقال الآخر قالت
أميمة ما لثابت شاخصاً *** عاري الأشاجع ناحلاً كالمنصل^(٨) .
فترك صرف (ثابت) وهو منصرف^(٩) .

الرابع: الجواز مع العلمية ؛ وهو مذهب السهيلي .^(١٠)

(١) سورة التوبة: (٢٥) .

(٢) نسب هذا البيت للفرزدق: الإنصاف (ج ٢/ص ٤٩٥) وأنشده ابن منظور (زبر) ونسبه إلى ابن الأحمر ،
، وأنشده ابن سيده في المخصص ، (ج ١/ص ١٨٣) ونسبه إلى الطرماح (ج ١٥/ص ١٨٣) .

(٣) ديوان المتنبي (ج ١/ص ٢٧٧)، تأليف: أبو البقاء العكبري، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق:
مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي .

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية،
تحقيق: مجموعة من المحققين ج ١١/ص ٤٠٤ .

(٥) هذا البيت من كلام بشر ابن أبي خازم ، وقد أنشده ابن منظور (زح ف) وعزاه إليه غير أنه وقع
هناك هكذا: قال ابن أم إياس ارحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو ترحف (ج ٩/ص ١٢٩) .

(٦) ديوان المتنبي (ج ١/ص ٢٧٧) .

(٧) الإنصاف ، (ج ٢/ص ٤٩٧) .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ، من غير عزو (ج ٢/ص ٤٤٩) .

(٩) المصدر السابق ج ٢/ص ٤٩٣ ، ص ٤٩٤ ، ص ٤٩٦ ، ... ، ص ٤٩٩ .

(١٠) خزنة الأدب ولب لباب العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون .
الطبعة الثالثة ١٩٧٩م الهيئة المصرية (ج ١/ص ٥٢) .

ورجَّح السيوطي القول الثالث: وهو الجواز في الشعر والمنع في الاختيار
قال السيوطي: [والثالث: وهو الصحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار
وعليه أكثر الكوفيين الأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وصححه أبو
حيان...]^(١).

وما رجَّحه السيوطي هو ما يترجَّح للباحث، دليل ذلك السماع والقياس .
أمَّا السماع: فما جاء من الروايات الصحيحة والمشهورة .
وأما القياس: فإنَّه لما جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقاً، وهو خلاف القياس جاز
العكس أيضاً، إذ لا فرق بينهما، وأيضاً فإنَّه إذا جاز حذف الواو المتحركة ضرورة
فجواز حذف التنوين ضرورة من باب أولى؛ وذلك لأنَّ الواو متحركة والتنوين
ساكن، وحذف الساكن أخف من حذف المتحرك^(٢).

(١) همع الهوامع ج ١/ص ١٢٢ .

(٢) خزنة الأدب ج ١/ص ٥٢ .

المطلب الثاني

صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط

اختلف النحاة في صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط إلى ثلاثة

مذاهب:

المذهب الأول: وعليه سيبويه^(١) والجمهور جواز الأمرين فيه، الصرف و تركه وكلاهما مسموع^(٢).

أمّا الترك: فلاجتماع التأنيث والعلمية .

وأمّا الصرف: فلخفة السكون فقاوم أحد السببين، كما دفع أثره في نوح، ولوط^(٣).

واعتمد الجمهور في جواز الأمرين على بيتين من الشعر الأول لجرير قال: ^(٤)

لم تتلفع بفضلٍ مئزرها دعدُ *** ولم تغذُ دعدُ في العلب

والشاهد في البيت صرف (دعد) في الأولى ومنعها في الثانية .

والثاني للحطيئة قوله: ^(٥)

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

والشاهد في البيت كالأول حيث منع صرف هند ، وصرفها في بيت واحد

واختلف النحاة المجيزون للأمرين: فمنهم: من رجّح الصرف، ومنهم: من

رجّح المنع كسيبويه والمبرد، فقد قال: (وترك الصرف أقيس)^(٦) وإلى ذلك ذهب ابن

يعيش^(٧) والفارسي^(١).

(١) الكتاب ج ٣/ص ٢٤٠ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ص ٧٠ وشرح الكافية للرضي ج ١/ص ١١٨ وشرح ابن عقيل ج ٢/ص ٣٣١ وهمع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

(٤) البيت في ديوانه، بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د. نعمان محمد أمين ، دار المعارف بمصر (ج ١/ص ٨٢) والخصائص ج ٣/ص ٣١٦ وبلا نسبة في الكتاب ج ٣/ص ٢٤١ وشرح يعيش ج ١/ص ٧٠ وتلتحق ، متزر: إزار أو العلب: إناء يشربه به .

(٥) البيت في ديوانه، المكتبة الثقافية ، بيروت لبنان (ص ٦٤). وشرح ابن يعيش ج ١/ص ٧٠ .

(٦) المقتضب ج ٣/ص ٣٥٠ (للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب ، بيروت) .

(٧) شرح المفصل ج ١/ص ٧٠ .

المذهب الثاني: وعليه الزجّاج والأخفش لا يصرف^(٢). قال الزجّاج :
(لأنّ السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين مانعتين)^(٣).

ورد الزجّاج رأي البصريين بقوله: (وهذا خطأ لو كانت هذه العلة
توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار
ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف؟ وإذا بينوا يجب ألا
يكون ترك الصرف)^(٤).

وأما الأبيات التي أوردوها فهي عندهم ضرورة، قال: (وأما الصرف فعلى
جهة الاضطرار)^(٥).

المذهب الثالث: وعليه الفراء أنّ ما كان اسم بلد (كفيد) لا يجوز صرفه وما
لم يكن جاز، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هندا، ودعداء، وجملاً
على جماعة من النساء، ولا يرددون اسم البلد على غيرها، فلما لم تردد ولم تكثر
في الكلام، لزمها النقل^(٦).

وقد علل النحاة هذا الرأي بمسألة الخفة والنقل كما وجدناه عن أصحاب
المذهب الأول.

ورجّح السيوطي المذهب الأول فقال: [...ففيه مذاهب أصحابها وعليه سيبويه
والجمهور جواز الأمرين فيه ، الصرف وتركه ، وكلاهما مسموع] .

كما رجّح السيوطي من المذهب الأول على جواز الأمرين في الأجود منهما .
فقال: [...فالأصح أنّ الأجود المنع قاله: ابن جنّي وهو القياس الأكثر في
كلامهم]^(٧) .

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٩٨، تحقيق د. حسن شادلي فرهود، ط ١، ١٩٦٩م مطبعة دار التأليف بمصر .

(٢) شرح الأشموني ج ٣/ص ١٥٤ . وهمع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ص ٥٠) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، ط بلا ، ١٩٧١م
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .

(٥) المصدر السابق ص ٥٠ .

(٦) التصريح ج ٢/ص ٢١٨، و همع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

والذي يظهر للباحث أنّ مذهب الجمهور ومنهم السيوطي القائل: بجواز
صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط هو الأرجح؛ لأنّ كليهما ورد في لسان العرب؛
ولذا كان ترجيح السيوطي موافقاً للسان العربي، وأمّا مذهب الزجاج في منع
الصرف ففيه نظر؛ لأنّ الصرف وتركه ورد في اللغة .

من ذلك قول الشاعر^(١):

لَيْتَ هَذَا أَنْجَزْتَنَا مَا تَعَدُّ *** وَشَفَّتْ أَنْفُسَنَا مِمَّا نَجِدُ
وَاسْتَبَدَّتْ مَرَّةً وَاحِدَةً *** إِنَّمَا الْعَاجِزُ مَنْ لَا يَسْتَبِدُّ

وأنّ ترجيح السيوطي في أنّ الأجود المنع هو الراجح كما قال ابن جنّي: (هو
القياس والأكثر من كلامهم) ^(٢).

وأما قول الفارسي في أنّ الأفصح الصرف فقد قيل: لا يعلم قال بهذا القول
أحد قبله، وهو غلط جلي^(٣).

(١) البيت من الرمل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ج ١/ص ١٢٤ .

(٢) (الخصائص لابن جنّي (ج ٣/ص ٣١٦) تحقيق محمد علي النجار، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ،
بيروت - لبنان .

(٣) (همع الهوامع ج ١/ص ١١٣ .

الفصل الثاني

الجملة الاسمية وناسخها

المبحث الأول

الجملة الاسمية .

المبحث الثاني

نواسخ الجملة الاسمية .

المبحث الأول

الجملة الاسمية

المطلب الأول

أصل المرفوعات

تمهيد: المرفوعات، جمع مرفوع، والمرفوع: ما اشتمل على علم العمدة.^(١) والمرفوعات سبعة وهي: الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف والتوكيد، البذل^(٢).

وقد اختلف النحاة في أصل المرفوعات إلى عدة مذاهب:

فذهب سيبويه: إلى أنَّ أصل المرفوعات، المبتدأ، والفاعل فرع عنه .^(٣) قال سيبويه: (اعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء...)^(٤). ووجهه: أنه مبدوء به في الكلام .

وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ؛ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم . وأنه عامل ومعمول، والفاعل معمول لا غير .^(٥)

وممن ذهب هذا المذهب ابن السراج^(٦) .

وذهب الخليل: إلى أنَّ أصل المرفوعات الفاعل، والمبتدأ فرع عنه .^(٧)

(١) الكتاب ج١/ص٢٤، و شرح الرضي على الكافية ج١/ص١٦١

(٢) التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص٧٨ المكتبة العصرية - بيروت ط١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٣) تفسير الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي) دار الكتب العلمية ، بيروت - ط١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م (ج١/ص٥٣) . همع الهوامع ج١/ص٣٠٧ وحاشية الصبان على الأشموني ج١/ص٣٨ وشرح ابن عقيل ج١/ص٢٠١ .

(٤) الكتاب (ج١/ص٢٣) كتاب سيبويه، تأليف: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون .

(٥) اللباب في علل الإعراب (ج١/ص١٢٤) (لأبي البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦هـ) و همع الهوامع ج١/ص٣٠٧ .

(٦) الأصول في النحو لابن السراج النحوي البغدادي ج١/ص١٢٤، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ط: ٣ .

(٧) تفسير الرازي ج١/ص٤٧ و رأي الخليل في همع الهوامع ج١/ص٣٠٧ .

ووجهه: أنه عامل لفظي؛ وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وليس المبتدأ كذلك .
والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني (١).
وممن ذهب هذا المذهب واختاره ابن الحاجب (٢) والجرجاني (٣) وابن يعيش (٤)
وذهب الأخفش وابن السراج (٥): إلى أن المبتدأ والفاعل كلاهما أصل. وليس
أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه. وهو اختيار الرضي (٦).
ورجَّح السيوطي اختيار الرضي، وهو أن كلاهما أصل. قال: [المبتدأ . أختلف
هل هو الأصل أو الفاعل؟ والمختار وفاقاً للرضي - كل أصل] (٧)
والذي يظهر للباحث ويترجَّح هو اختيار السيوطي وفاقاً للرضي من أن كلاهما
أصل برأسه .

فائدة الخلاف تظهر في نحو: زيد . جواباً لـ (من قام؟) فعلى الأول: يترجَّح
كونه مبتدأ محذوف الخبر، و على الثاني: يترجَّح كونه فاعلاً لفعل محذوف.
وعلى الثالث: يستوي الوجهان، ثمَّ يعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في
الاسمية والفعلية يقتضي ترجَّح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً .
ويجاب: بأن جملة من قام؟ اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة. وبيان ذلك أن
قولك: من قام؟ أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، لا أزيد قام أم
عمرو أم خالد؟ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد
الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى
الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت جملة اسمية في الصورة
لعروض تقدم ما يدل على الذات؛ فعلية في الحقيقة، فإذا أُجبت بالفعلية نظراً إلى
جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنىً، وإذا أُجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة
فالمطابقة حاصلة لفظاً، فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين؛
فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً فتدبر (٨).

(١) (نتائج الأفكار في شرح الإظهار ص ١٤٧ لمحيي الدين محمد بن بير علي اسكندر البركلي ، ت
٩٨٠هـ ، منشورات محمد علي بيضوت لنشر كتب السنة والجماعة - دار الكتب العلمية بيروت .

(٢) شرح الكافية ج ١/ص ١٦٣ .

(٣) المقتصد ج ١/ص ٢١٥ .

(٤) شرحه على المفصل ج ١/ص ٢٠٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ج ١/ص ٦٧ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٠٧ .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ٣٠٧ .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٣٠٧ .

(٨) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ٢٩١ .

المطلب الثاني

العامل في المبتدأ والخبر

العامل في العربية: ما عمل عملاً ما ، فرفع أو نصب أو جر كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب و عمل به العملين: بالغ في أذاه وعمله به .^(١)

وفي الاصطلاح: (هو ما أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، أو الذي يحدث الأثر الإعرابي في الكلمة، لفظاً أو محلاً، ظاهراً أو مقدرًا، أو هو ما أوجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة بسبب اختلاف المعنى)^(٢).

قال سيبويه : (... وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة (أي النصب والرفع والجر والجزم) لما يحدث فيه من العامل)^(٣) . ويمكن القول: إنَّ أبواب النحو تكاد جميعها تدور على ثلاثة أشياء: عامل ومعمول وعمل. وقد سار جميع النحاة على ذلك، إلا ما كان من قطرب النحوي^(٤) و ابن جني^(٥) وابن مضاء القرطبي^(٦) من عدم اعتبار نظرية العامل النحوي .

وقد اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر على مذاهب:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين^(٧): إلى أنَّ العامل في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء. لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.^(٨) قال سيبويه: (فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام...واعلم أنَّ

(١) لسان العرب ج١١/ص٤٧٧ .

(٢) التعريفات للجرجاني ج١/ص١٨٩، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري .

(٣) الكتاب ج١/ص١٣ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط٤ ، ١٩٨٢م ، دار النفائس بيروت .

(٥) الخصائص ج١/ص١٠٩-١١٠ .

(٦) الرد على النحاة ص٧٨ ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

(٧) الكتاب ج١/ص٨١ ، ج٢/ص١٢٦-١٢٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص٤٥ وشرح ابن عقيل ج١/ص٢٠٠ .

(٨) الكتاب ٨١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١ .

المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لأنَّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلة (١). وهو اختيار ابن مالك (٢). ونسب هذا المذهب إلى المبرد (٣).

قال ابن مالك بعد أن ذكر قول سيبويه: (وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة) (٤).

وضعف بأنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفيعين؛ ولا نظير له .

وأجيب بأنَّ ذلك إنما يحذر إذا اتحدت الجهة، وهي هنا مختلفة، وبأنَّه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما يعملان .

وأجيب بأنَّ ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الأصالة (٥).

الثاني: وذهب الأخفش وابن السراج (٦) والجرجاني (٧) إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتداء. وأما الخبر فالعامل فيه المبتدأ والابتداء .

وحجة هؤلاء القوم: أنَّ الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملان فيه . (٨)

(وهذا فاسد لأنَّه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، لأنَّه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً...) . (٩)

(١) كتاب سيبويه (٢٣/١-٢٤) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١ .

(٣) المقتضب ٤٨/٢ ، ١٢٦/٤ - و شرح الأشموني ١٩٤/١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١ .

(٥) همع الهوامع (١/ ٣١١) . معاني القرآن الأخفش ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، عالم الكتب بيروت (٩١/١) وشفاء العليل (٢٧٢/١) .

(٦) الأصول ١/ ٥٨ .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٥٦ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٦ و شرح ابن يعيش ١/ ٨٥ والرضي ١/ ٢٩٩ .

(٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ج١/ص١٧٦) .

الثالث: وذهب البعض: إلى أنَّ الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ
لأنَّه لا ينفك عنه .

وهو قول ابن الأنباري^(١). وحجته: أنَّ الخبر لا ينفك عن المبتدأ، ورتبته ألا يقع إلا
بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنَّ النَّار تسخن الماء
بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودها لا بها. وتابعه في ذلك
ابن يعيش^(٢).

الرابع: أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، وهو قول الجرمي^(٣) و
السيرافي^(٤) و الزمخشري^(٥) والرضي^(٦) وابن عصفور^(٧). واحتجوا: بأنَّ الابتداء
طالب لهما فعمل فيهما .^(٨)

ورد بأنَّ الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ؛ فالعامل
المعنوي أولى .^(٩)

الخامس: أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وهو مذهب
الكوفيين^(١٠) واختاره ابن جني^(١١).

وحجَّتْهم: بأنَّ المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك
أحدهما عن الآخر ؛ ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا
يمنع أن يكون كل منهما عاملاً ومعمولاً؛ وقد جاء لذلك نظائر في نحو: (أيأ تضرب

(١) الإنصاف ج ١/ص ٤٦ ص ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ج ٣/ص ١٠٨٥ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٠٨٥ .

(٤) التذييل والتكميل ج ٣/ص ٢٦١ .

(٥) شرح المفصل ج ١/ص ٨٥ .

(٦) شرح الرضي ج ١/ص ٢٠٠ .

(٧) شرح الجمل ج ١/ص ٣٦٣ ص ٣٦٥ .

(٨) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢٠٢ وشرح الأشموني ج ١/ص ١٨٣ .

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١/ص ٤٤ وابن يعيش ج ١/ص ٨٤ ، والأشموني ج ١/ص ١٨٣ .

(١٠) الإنصاف ج ١/ص ٤٤ - وابن يعيش ج ١/ص ٨٤ ، والأشموني ج ١/ص ١٨٣ .

(١١) اللع في العربية لابن جني ، تحقيق فائز ، بلا ط ، الكويت (ص ١٠٩) و شرح الكافية للرضي
ج ١/ص ٢٠٠ .

أضرب (فتنصب (أياً) بعد (تضرب) وجزم (تضرب) بـ (أياً) فكل واحد منهما عامل ومعمول .^(١)

وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل واحد منهما التقديم، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله.^(٢) وأنه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو: كان زيد أخاك، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه غيره .^(٣)

ورجَّح السيوطي مذهب الكوفيين القائل بأنهما ترافعا. قال: [... والمختار وفاقا للكوفية وابن جني وأبي حيَّان - ترافعا].^(٤)

وهذا ظاهر ترجيحه في كتابه البهجة المرضية في شرح الألفية، فبعد ذكره للأقوال ذكر هذا القول وأنه قول الكوفيين مال إليهم بقوله: [... وله نظائر في العربية ...]^(٥) .

والذي يترجَّح للباحث هو المذهب الثالث القائل: بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء. ومعنى الابتداء: هو كونه معرّياً من العوامل اللفظية؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّى قد ركب من وجه ما .

وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثةٌ وأربعةٌ، وذلك إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد، ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف .

فإن لم تعطف بعضها على بعض؛ كانت موقوفة، فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذاً قد ثبت أن التعري رافع^(٦) .

وأن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، كما كان عاملاً في المبتدأ؛ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ. يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدرة، ووضعتها على النار، فإنَّ النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر، لا بها، فكذلك هنا .^(٧)

(١) (الإنصاف ج ١/ص ٤٤-٤٥ .

(٢) (شرح ابن يعيش ج ١/ص ٨٤ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣١٢ .

(٣) (المصادر السابقة .

(٤) (همع الهوامع ج ١/ص ٣١١ .

(٥) (البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ص ١٢٧ .

(٦) (شرح الجمل لابن عصفور (ج ١/ص ١٧٥) .

(٧) (شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ص ٢٢٤ .

المطلب الثالث

تحمل الخبر المفرد الجامد^(١) ضمير المبتدأ

اختلف النحاة في تحمل الخبر المفرد الجامد ضمير المبتدأ بعد إجماعهم أنه إذا كان صفةً أنه يتضمن الضمير، نحو: (زيد قائم)، (وعمر و حسن)، وما أشبه ذلك. (٢).

فذهب قوم: إلى أن الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميراً، نحو زيد أخوك، وهو قول الجمهور. (٣).

وحجَّتْهم: أنه اسم محض غير صفة، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو: (ضارب، وقاتل، وحسن، وكريم) وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنك إذا قلت: ((زيد أخوك)) كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت: (عمر و غلامك) كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دل عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعل؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في زيد وعمرو. (٤).

وذهب قوم: إلى أنه يتحمله، وهو مذهب الكوفيين^(٥) الكسائي^(٦) والرماني^(٧).

(١) المراد بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف نحو: هذا حجر، وهو لا يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ إلا إذا كان في معنى المشتق فيتضمنه نحو: على أسد. جامع الدروس العربية - لمصطفى الغلابي ت ١٣٦٤ هـ تحقيق ذ. محمد فريد، المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر، بلا ط، ولات (ج/٣ ص ٥٧) . وقيل: هو ما ليس صفةً تتضمن معنى فعل وحروفه . البهجة المرضية للسيوطي ص ١٢٨ .

(٢) (الإنصاف ج ١/ص ٥٦) .

(٣) (شرح التسهيل ج ١/ص ٢٩٢ وشرح ابن عقيل ج ١/ص ١٩٣ و همع الهوامع ج ١/ص ٣١٢) .

(٤) (الإنصاف ج ١/ص ٥٦) .

(٥) (المصدر السابق ج ١/ص ٥٦) .

(٦) (شرح الرضي ج ١/ص ٢٥٥ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١١٠) .

(٧) (شرح ابن عقيل ج ١/ص ١١٩٣ وانظر التصريح ج ١/ص ١٦٠) .

واحتجوا: بأنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: (زيد أخوك) في معنى زيد قريبك، وعمرو غلامك في معنى قولك عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ. (١)

ويجاب عن هذا القول: بأنه فاسد؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحماً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنىً، وهو الأصل في تحمل الضمائر، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل، ألا ترى أن (خادم) على وزن يخدم في حركته وسكونه، وأن فيه خد الذي هو الفعل، وكذلك (قريب) فيه حروف (قرب) الذي هو الفعل، فجاز أن يتضمن الضمير، فأما أخوك وغلامك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال؛ فينبغي ألا يتحمل ضميراً، وكونه في معنى ما يشابه الفعل لا يوجب شبهة بالفعل، ألا ترى أن حروف (أخوك)، وغلامك عارية عن حروف الفعل الذي هو (قرب، وخدم)، فينبغي ألا يتحمل الضمير، ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو: (ضربي زيداً حسن) لتضمنه حروفه، فلو أقيمت ضمير المصدر مقامه فقلت: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيحاً) لم يجز وإن كان ضمير المصدر في معناه؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل؛ فلا يجوز أن يعمل عمله، فكذلك هاهنا: إنما جاز أن يتحمل نحو: (قريبك، وخادمك) الضمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه، ولم يجز ذلك في نحو: (أخوك) و (غلامك) لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه. (٢)

كما يجاب عن هذا القول بأنه لو تحمل الضمير لجاز العطف عليه مؤكداً. فيقال: (هذا أخوك هو وزيد) كما تقول: (زيد قائم هو وعمرو). (٣)

ورجح السيوطي قول الجمهور؛ فقال: [الخبر مفرد جامد، ولا ضمير فيه خلافاً لزامه]. (١)

(١) (الإينصاف ج ١/ ص ٥٦ .

(٢) (المصدر السابق ج ١/ ص ٥٦ .

(٣) (مع الهوامع ج ١/ ص ٣١٢ .

ومارَّجَّه السَّيْوِيَّي و الجمهور هو ما يترجَّح
للباحث، وأنَّ الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميراً، إلا إن أول
بمشتق، وأنَّ المشتق إنما يتحمل ضميراً إذا لم يرفع ظاهراً، وكان
جارياً مجرى الفعل نحو: (زيد منطلق) أي هو. (٢)

(١) همع الهوا مع ج ١ / ص ٣١٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ج ١ / ص ٢٠٦ .

المطلب الرابع

العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً

اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً نحو: (زيد أمامك، وعمرو في الدار) على أقوال: فقيل: العامل فيهما كون مقدر، وعليه البصريون. ^(١) وحبّتهم: أن الأصل في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك؛ في أمامك وفي ورائك. لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى في. وفي حرف جر؛ لا بد له من متعلق يتعلق به؛ لأنه دخل رابطاً يربط الأسماء بالأفعال، كقولك: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو. ولو قلت: من زيد أو إلى عمرو لم يجز، حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدل على أن التقدير في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك زيد استقر في أمامك وعمرو استقر في ورائك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالذي استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف.

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل وهو مستقر. قال: لأن اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع؛ فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع. ^(٢)

وقيل: العامل فيهما (النصب) المبتدأ. وعليه ابن خروف ^(٣) ونسب لسيبويه ^(٤) وأنه عمل فيه النصب لا الرفع.

وحجته: أنه ليس الأول في المعنى.

وردّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. ^(٥)

(١) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٦ والتسهيل ص ٤٩، وشفاء العليل ج ١/ص ٢٩٢، وشرح الكافية الشافية ج ١/ص ٣٥٠، وشرح التسهيل ج ١/ص ٣١٨ والمساعد ج ١/ص ٢٣٦ وجمع الهوامع ج ١/ص ٣٢١.

(٢) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٧.

(٣) شرح التسهيل ج ١/ص ٢٩٩ والتصريح على التوضيح (ج ١/ص ١٦٦) لخالد الأزهرى - القاهرة - بدون تاريخ، وجمع الهوامع ج ١/ص ٣٢١.

(٤) الكتاب ج ١/ص ٤٠٦.

(٥) شرح التسهيل ج ١/ص ٢٩٩-٣٠٠، وجمع الهوامع ج ١/ص ٣٢١.

وقيل: إنه انتصب على الخلاف أو (المخالفة) أي أن المحل ينتصب بخلافه
للاسم ولا يقدر له ناصب؛ لا قبله ولا بعده. (١)
وعليه الكوفيون (٢)، والكسائي (٣).

وحجَّتهم في ذلك: أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فإذا قلت: (زيد أخوك)
فالأخ هو زيد، أو زيد خلفك (فالخلف) ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب ليفرق
بينهما. ورد بأنَّ المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون
عامله، لأن العامل اللفظي شرطه؛ أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى .
ويرد على قول الكوفيين في أنَّ الأصل في قولك: أمامك زيد وفي الدار
عمرو؛ حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو؛ فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه .
لا يسلم ذلك لهم بأنَّ التقدير في الفعل التقديم؛ بل الفعل وما عمل فيه في
تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأنَّ الظرف معمول الفعل
والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أنَّ الأصل في الخبر التقديم،
ولأنَّ المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأً بتقديمه؛ ألا ترى أنك تقول: عمراً زيد
ضارب، ولا يدل ذلك على أنَّ الأصل في الخبر التقديم، وإن كان يجوز تقديمه على
المعمول؛ فكذلك هاهنا. والذي يدل على أنَّ الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في
تقدير التقديم مسألان:

أحدهما: أنك تقول: في داره زيد ولو كان كما زعموا لأدى ذلك إلى
الإضمار قبل الذكر؛ وذلك لا يجوز .

الثانية: أنه حصل الإجماع على أنه إذا قال: في داره زيد قائم، فإنَّ زيدا لا
يرتفع بالظرف، وإنما يرتفع عندهم بقائم، وعند غيرهم يرتفع بالابتداء، ولو كان
مقدماً على زيد لوجب أن يلغى. وأما قولهم: إنَّ الفعل غير مطلوب؛

(١) (الإنصاف ج ١/ص ٢٤٦ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٢١ .

(٢) (الإنصاف ج ١/ص ٢٤٦)، والمساعد في تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك)
تحقيق محمد كامل بركات، ١٩٨٤م، دار المدني (ج ١/ص ٢٣٦)، وشرح التصريح (ج ١/ص ١٦٦) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ١٩٨ .

فجوابه: أنه لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر؛ لأدى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب وذلك لا يجوز . (١)

وقيل: إنه انتصب على الأصل. وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢). وحقته: أن الأصل في قولك: أمامك زيد؛ حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه؛ فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل. (٣) ورد بأن ذلك يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً . والفعل لا يخلو؛ إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن موجوداً ولا مقدرًا في حكم الوجود؛ كان معدوماً من كل وجه؛ والمعدوم لا يكون عاملاً، وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، والمشى برجل معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم .

لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد في العلل النحوية فكان فاسداً . (٤) ورجح السيوطي القول الأول؛ والذي هو قول البصريين فقال: [اختلف في عامل الظرف والجار و المجرور الواقعين خبراً . فالأصح أنه كون مقدر]. (٥)

والباحث يرى خلاف هذا الرأي. ليس الأصل في العمل للأفعال والأسماء نائبة عنها وجعل العمل هنا للفعل أولى)، وإذا أنيب الظرف مناب الفعل دل عليه وما قاله الآخرون من: أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً وحمل الفروع على الأصول أولى، ومن أن الظرف إذا تقدم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ولو كان مقدرًا بالفعل لأبطله. فالجواب أن الأصل في الخبر لا يمكن تقديره هاهنا لما بينا من أن المفرد هو المبتدأ في المعنى، والظرف ليس هو المبتدأ، فعند ذلك نجعل العامل في الظرف ما هو الأصل في العمل لئلا تقع المخالفة من وجهين. وأما إذا تقدم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به لأنه ليس بفعل على التحقيق بل هو نائب عنه ويصح أن يقدر بعده المبتدأ بخلاف الفعل. (٦) هذا من وجه، ومن وجه آخر، أنه كالجمل في الصلة كقولك: الذي خلفك زيد فكذلك في الخبر .

(١) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر السابق ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٢٢ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ٢٤٥ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٢٤٥ .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٣٢١ .

(٦) أصول النحو ج ١/ص ١٤ بتصرف . واللباب ج ١/ص ١٤١ .

المطلب الخامس

متعلق الظرف والجار والمجرور

كثيراً ما نجد في كتب النحو مصطلح (التعلق والمتعلق) فما المراد من ذلك؟
التعلق: معناه: الارتباط المعنوي، وذلك أنّ المتعلق معمول بحسب المحل،
والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف
الجر . (١)

اختلف النحاة في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين
خبراً على أقوال:

فذهب قوم: إلى أنّه يقدر اسم الفاعل، و به قال البصريون^(٢) واختاره ابن
مالك^(٣). وحبّتهم: أنّ الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في بعض المواطن .
كقوله: (٤)

لكَ العزُّ إن مولاكَ عزَّ وإن يهنُ *** فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ
ولتعيّنه في بعض المواطن، وهو مالا يصلح في خبر الفعل نحو: أما عندك
فزيد؛ وخرجت فإذا عندك زيد، لأنّ (أماً) و (إذا) الفجائية لا يليهما فعل . (٥)
وذهب قوم : إلى أنّ المقدر فعل، و به قال ثعلب^(٦) واختاره ابن الحاجب^(٧)
والزمخشري^(٨) وأبو علي الفارسي . (٩) ونسبه ابن عقيل لجمهور البصريين
وسيبويه^(١٠) وحبّتهم: أنّ الفعل هو الأصل في العمل، ولتعيّنه في الصلة .

-
- (١) (المغني لابن هشام ج١/ص٥٧٥ ، والخرانة ج٩/ص٥٦٨ ، ج١٠/ص٤٥٤ .
 - (٢) شرح ابن عقيل ج١/ص٢١١
 - (٣) التسهيل ص ٤٩ ، وشفاء العليل ج١/ص٢٩٢ ، والمساعد ج١/ص٢٣٦ .
 - (٤) (البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني (للسيوطي) . منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت . بلاط ولات
ج٢/ص٨٧٤) وشرح ابن عقيل ج١/ص١١١ .
 - (٥) همع الهوامع ج١/ص٣٢١ .
 - (٦) (الإينصاف ج١/ص٢٤٥ .
 - (٧) شرحه على الكافية ج١/ص٢٠٨ .
 - (٨) (المفصل ص٣٥ ، وشرح التسهيل ج١/ص٣١٨ .
 - (٩) (الإيضاح العضدي ص٤٧ .
 - (١٠) شرح ابن عقيل ج١/ص٢١١ .

وأجيب بالفرق، فإنه في الصلة واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد. (١)

وذهب قوم: إلى جواز الأمرين فيكون المقدر مستقراً ونحوه أو استقراً ونحوه وهو ظاهر قول ابن مالك. (٢) ونسبه إلى سيبويه (٣).

وذهب ابن السراج: إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة. (٤)

ورجّح السيوطي القول الأول، وهو قول البصريين واختيار ابن مالك. قال: [والمختار - وفاقاً لابن مالك - تقديره اسم فاعل لتعيينه بعد (أمّا)]. (٥)

وهذا هو ما يترجح للباحث؛ لأنّ إجراء الباب على سنن واحد أولى من إلحاقه بباب آخر. (٦)

ولأنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، ومن ذلك قول الشاعر (٧):

لَكَ الْعَزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهْنُ *** فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

و لأنّ الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع

رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني .

و لأنّ كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل ،

وبعض مواضعه غير صالح، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأنّ (أمّا)

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٣٢٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢١١ .

(٣) شرح التسهيل ج ١/ص ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي - تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني - مكة المكرمة -

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م (ج ١/ص ٣١٣) . وشرح التسهيل ج ١/ص ١٦٦ - وابن كيسان: هو محمد بن

إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ؛ من النحاة المشهورين ، أخذ عن المبرد وثلعب ، ت ٢٩٩ هـ -

بغية الوعاة ج ١/ص ١٨ - ١٩ وإنباه الرواة ج ١/ص ٥٧ ومعجم الأديباء ج ١٧/ص ١٣٧ - ص ١٤١

، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ .

(٦) البهجة المرضية في شرح الألفية للإمام السيوطي ص ١٢٩ .

(٧) البيت بلا نسبة في الدرر ج ٢/ص ١٨ ، ج ٥/ص ٣١٣ .

وإذا المفاجأة لا يليهما فعل. وهذا هو معنى قول السيوطي: لتعينه بعد (أمّا)، و إذا الفجائية .

ولأنّ الفعل المقدّر جملة بإجماع، و اسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه .

وشرح قول السيوطي مفصلاً ما يلي: (قالوا: إنه يفصل بالظرف بين (أمّا) وجوابها، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد...)^(١) .

أي يتعين تقديره اسماً بعد (أمّ) و (إذا) الفجائية نحو: أمّا في الدار فزيدياً، إذا لهم مكرّ؛ لأنّ الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما .

قال ابن عقيل ونسب هذا القول إلى سيويه.^(٢) ورده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخراً^(٣) .

(١) شرح الكافية للرضي ج ١/ص ٢١٦ .

(٢) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل (ج ١/ص ٢٠٨) . تحقيق تركي فرحان المصطفى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٣) المصدر السابق .

المطلب السادس

كون الظرف والجار والمجرور هو الخبر

اختلف النحاة في الخبر الذي هو (شبه جملة)، هل هو الخبر حقيقة أم لا؟

على أقوال:

فذهب ابن كيسان^(١) وجمهور البصريين: إلى أن الخبر هو العامل

المحذوف، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتبعهم في ذلك ابن مالك^(٢)

وهذا هو المشهور عند النحاة.^(٣)

وحجّتهم في ذلك: أن الأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائية عنها

ولما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى امتنع هنا أن يكون الظرف والجار

والمجرور خبراً لأنه ليس المبتدأ في المعنى .^(٤)

وذهب أبو علي الفارسي وابن جني^(٥): إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة،

وأن العامل صار نسياً منسياً.^(٦) وهؤلاء نظروا إلى أن العامل هو الأصل وأن

معموله قيد له .^(٧)

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي - تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني - مكة المكرمة -

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م (ج ١/ص ٣١٣). وشرح التسهيل ج ١/ص ١٦٦ - وابن كيسان: هو محمد بن

إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي؛ من النحاة المشهورين، أخذ عن المبرد وثلعب، ت ٢٩٩ هـ

بغية الوعاة ١/ ١٨-١٩ وإنباه الرواة ج ١/ص ٥٧ ومعجم الأديباء ج ١٧/ص ١٣٧ -ص ١٤١،

وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ (لابن قاضي شهبة - تحقيق د. محمد عياض ١٩٧٣ م) و

للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٧٣ م.

(٢) شرح التسهيل ج ١/ص ١٦٦ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني على الألفية - القاهرة - بدون تاريخ (ج ١/ص ٤١٤) .

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ١٠٧ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٢١ .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ٣٢٢ .

(٧) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ٤١٣ .

وهذا القول أبعدّها من الصواب ، وهذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالنحو، وإلا لم سمي شبه جملة ؟ إلا لأنه لا يتم إلا بمتعلقه، ومحلّه هو محل ما تعلق به؛ لأنه تبعاً له .

وذهب قوم: إلى أنّ الخبر هو المجموع - أي الظرف أو الجار والمجرور وعامله - وهو اختيار الرضي^(١) وابن الهمام^(٢). وهؤلاء نظروا إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما^(٣) وأجازوه بعض المتأخرين .^(٤)

ورجّح السيوطي مذهب ابن كيسان فقال: [ذهب ابن كيسان: إلى أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأنّ تسمية الظرف خبراً مجازاً، وتابعه في ذلك ابن مالك. هذا هو التحقيق].^(٥)

وما رجّحه السيوطي تبعاً لابن كيسان وابن مالك هو ما يترجح للباحث، وذلك أنّه لا يتسنّى المراد ولا يظهر إلا بهذا التقدير. فإذا قلت: (زيد في الدار) فما المراد من ذلك؟ أهو قائم أو جالس أو نائم؟ أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟

لا شك أنّ السامع يفهم مجرد الوجود فإذا أردت أمراً بعينه فلا بد من ذكر المتعلق، ولا يجوز حذفه إلا لقريظة فتقول: زيد جالس في الدار أو عامل أو نائم ونحو ذلك. وكذلك الظرف: (زيد خلفك) والمعنى أنّه موجود خلفك، وإلا فما يكون المعنى إذا لم يكن هذا القصد؟ أنت إمّا أن تقصد أنّه موجود خلفك، فتتصبّب الظرف على هذا التقدير، وإمّا أن تقصد أنّ زيداً هو الخلف فترفع الخلف^(٦) .

(١) شرح الرضي على الكافية ج١/ص٢١٦ ، و همع الهوامع ج١/ص٣٢١ .

(٢) ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد بن مسعود ابن الهمام السيواسي الأصل ، ثمّ القاهري الحنفي ، ولد سنة ٧٩٠هـ تتلمذ على العز ابن عبد السلام وغيره ، دقق المباحث فحير مشايخه ، أذعن له الأكابر قبل الأصاغر ، فضلّه شيوخه على أنفسهم . صنف التصانيف النافعة منها: شرح الهداية في الفقه ، والتحرير في أصول الفقه ، والمسائيرة في أصول الدين وغيرها. توفي يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١هـ). البدر الطالع ج٢/ص٢٠٢ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - بلا، الطبعة: بلا، تحقيق: بلا .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج١/ص٢١٦ ، و همع الهوامع ج١/ص٣٢١ .

(٤) الخزانة ج٨/ص٤٥٩ .

(٥) همع الهوامع ج١/ص٣٢١ .

(٦) معاني النحو ج١/ص١٧٣-١٧٤ د.فاضل السامرائي ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، شركة العاتك - القاهرة.

المطلب السابع

(إعراب بحسبك درهم)

اختلف النحاة في إعراب ما هو نحو: (بحسبك درهم) على قولين:

الأول: وهو قول جمهور النحاة: أن يعرب (بحسبك) مبتدأ، وحرف الجر (الباء) زائد دخل عليه ولا يضر تعريفهم للمبتدأ؛ لأنَّ الباء حرف جر زائد، و(درهم) خبره^(١) وهو اختيار أبي حيَّان^(٢).

واختلف أصحاب هذا القول في معنى (حسب):

فذهب المازني^(٣) وابن هشام^(٤) وآخرون إلى أنَّ (حسب) مصدر؛ فيعرب مبتدأ، وما بعده خبر له.

وزعم الجرمي^(٥) أنَّ (حسب) في معنى الأمر، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، فهو عنده اسم فعل أمر بمعنى اسم الفاعل (كاف)، و(درهم) فاعل سد مسد الخبر^(٦)، تقديره: ليكيفيك؛ لأنَّ فيه معنى الأمر ولذلك جزم: حسبك ينم الناس^(٧).

قال ابن هشام: (واستعماله اسماً كما في ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾^(٨) وبهذا يرد على من زعم أنه اسم فعل، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق^(٩). واستدل النحاة على أنه مبتدأ بدخول حرف الجر الزائد، وحرف الجر الزائد لا يدخل على الخبر إلا إذا سبقه نفي نحو: ما أنا بكاتب^(١٠) فإن كان الاسم بعد (حسبك)

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص ١٠٨٠.

(٢) المصدر السابق، وأوضح المسالك ج٣/ص ١٦٣ والمغني ص ٤٣١ — وشرح ابن عقيل ج١/ص ٢٠١ والأشموني ج١/ص ١٧٧.

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٥/ص ٢٢٩٩.

(٤) المغني ص ٤٣١.

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٥/ص ٢٢٩٩.

(٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق على محمد البجاوي - القاهرة - ١٩٧٦م ج١/ص ١٣٦.

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٥/ص ٢٢٩٩.

(٨) سورة البقرة: ٢٠٦.

(٩) المغني ص ٤٣١ - وأوضح المسالك ج٣/ص ١٦٣.

(١٠) المغني ص ٤٣١.

معرفة نحو: حسبك زيد، فقد أعربوا المعرفة (زيد) هي المبتدأ، و(حسبك) الخبر،
لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة وإن تخصص بها. (١)

الثاني: وهو قول ابن مالك: أن (بحسبك) خبر مقدم و(درهم) مبتدأ مؤخر، قال:
(والأجود أن يكون (زيد) مبتدأ، و(بحسبك) خبر مقدم^(٢) وكذلك إذا قلت: حسبك الكلام
أو حسبني الله. واختار هذا القول الكافيجي شيخ السيوطي^(٣) وذلك نظراً للمعنى،
فـ(درهم) هو محط الفائدة، إذ القصد الإخبار عن (درهم) بأنه كافيه. (٤)

ورجَّح السيوطي القول الثاني فتابع شيخه، قال بعد أن ذكر القول الثاني: [... وما
قاله شيخنا هو الصواب] . (٥)

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن مالك و الكافيجي والسيوطي هو الأرجح؛ لأنَّ
المتحدث عنه هو الاسم الواقع بعد (حسب)، ويقوي هذا أنهم أعربوه مبتدأ إذا كان
معرفة، أو إذا تقدمه ضمير؛ لذا فإنَّ القول الأول غير موافق للمعنى - وأبو حيَّان
ممن اختار هذا القول - يقول: (ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ). (٦)

(١) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ٢٧٧

(٢) الجنى الداني ص ٥٣ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٠٩ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٣٠٩ .

(٥) المصدر السابق ج ١/ص ٣٠٩ .

(٦) التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هندلوي ، ط ١ ، ١٩٩٧م
، دار القلم ، دمشق(ج ٤/ص ٣٦٣) .

المطلب الثامن

الإخبار بالزمان عن العين

اتفق النحاة على وقوع ظرف المكان خبراً عن (الجثة) وعن (المعنى) نحو:
(زيد عندك) (١).

ثم اختلفوا في وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة، نحو: القتال يوم الجمعة؛ على ثلاثة مذاهب:

فذهب الجمهور: إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة، من غير تفصيل، سواء كان الظرف منصوباً؛ أم كان الظرف مجروراً بفي. قال أبو البقاء: (وإنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثة لعدم الفائدة؛ إذ كانت الجثة غير مختصة بزمان دون زمان، ألا ترى أن قولك: (زيد غداً) إذا أردت مستقر غداً، لا يفيد، إذ هو مستقر في كل زمان، وعلم السامع بذلك ثابت. فلو قلت: يقدر الخبر بما هو يختص به نحو قولك: حي أو غني أو قادم، قيل: إنما يضم ما عليه دليل، ولا دليل على واحدٍ من هذه بخلاف قولك: زيد خلفك والرحيل غداً، فإن المحذوف منه الاستقرار والكون والحصول المطلق والظرف يدل عليه قطعاً). (٢) وتأولوا ما ورد من قولهم: (اليوم خمر، وغداً أمر، والهلال والرطب شهري ربيع، والطياصة ثلاثة أشهر، والثلج شهريين، والعيد شهري ربيع، وزيد حين يقل وجهه، وزيد حين طر شاربه، والحجاج زمان ابن مروان، ومتى أنت وبلادك، وشأني إذا أردت نجيعاً) (٣).
وذهب قوم: إلى جواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة، بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر. (٤)

وذهب قوم إلى التفصيل: فقالوا: بجواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة؛ إذا أفاد وإن لم يكن فيه معنى الشرط، وهو قول ابن مالك (٥)؛ وضابطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو: (الليلة الهلال) و (الرطب شهري

(١) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢٠٠.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ج ١/ص ١٤٠-١٤١.

(٣) الكتاب ج ١/ص ١٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٣٤٨ وارتشاف الضرب ج ٣/ص ١١٢٣.

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٢٣.

(٥) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢٠٠-٢٠١.

ربيع) و(البلح شهرين) أو يضاف إليه اسم معنى عام نحو: أكل يوم ثوب تلبسه . أو يعم، والزمان خاص نحو: نحن في شهر كذا. أو مسؤل به عن خاص نحو: أي الفصول نحن ؟

قال ابن مالك: (لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالباً إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، كالرطب في شهر كذا وكذا، والكمأة في فصل الربيع. وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين كقولك: (أكل يوم ثوب تلبسه، وأكل ليلة ضيف يؤمك) ومنه قول الراجز: (١)

أكل عام نَعَمَ تحوونَه *** يلقحه قومٌ وتنتجونَه

أي: أكل عام تجدد ثوب تلبسه، وأكل ليلة إتيان ضيف يؤمك، وأكل عام إحراز نعم. وكذا إن عم المبتدأ، وكان اسم الزمان خاصاً، أو مسؤلأ به عن خاص، كقولك: نحن في شهر كذا، وفي أي الفصول نحن؟ وأشرت بقولي: (غالباً) إلى أنه قد يخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل، كقول امرئ القيس: اليوم خمر، وغداً أمر، وكذا قول الشاعر: (٢)

إنَّ في دارنا ثلاثُ حبالٍ *** فوددنا أن قد ولدنَ جميعا

جارتِي ثم هرتي ثم شاتي *** فإذا ما وضعن كنا ربيعا

جارتِي للخبيصِ والهَرُّ للفا *** رِ وشاتي إذا أردتُ مجيعا . (٣)

والشاهد في قوله: جارتِي للخبيص ، والهَرُّ للفار .

ورجَّح السيوطي المذهب الثالث؛ وهو اختيار ابن مالك، قال بعد أن ذكر هذا القول: [والمختار وفاقاً لابن مالك - إن أفاد]. (١)

(١) البيت من الرجز ، لقيس بن الحصين بن يزيد الحارثي في الكتاب ج/١ ص ١٢٩ ، وخزانة الأدب ج/١ ص ١٩٦ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في لسان العرب ج/٨ ص ٣٣٣ ، وتهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، ط ١ ، ١٩٦٤م (ج/١ ص ٣٩٥) .

(٣) شرح التسهيل ج/١ ص ٣٠٤ . العين ج/١ ص ٢٤٢ . مجمع الرجل مجعا وتمجع تمجعا إذا أكل التمر باللين . والمجاعة فضالة ما يجمع . العين ج/١ ص ٢٤٢ .

وهذا ما يترجح للباحث، أمّا إذا لم يفد فإنّ ظرف الزمان لا يكون صفة
للجئة ولا حالاً منها، ولا خبراً عنها ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿قد سألتها قوم من
قبلكم﴾^(٢) من قبلكم: (متعلق) بسألتها وليس صفة لقوم .^(٣)

(١) همع الهوامع ج١/ص٣٢٢ .

(٢) سورة المائدة: ١٠٢ .

(٣) كتاب الكليات (ج١/ص٥٨٩) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تأليف: أبي البقاء
أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . ،
تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري .

المطلب التاسع

جواز تعدد الخبر

تتوعدت آراء النُّحاة في جواز تعدد الخبر بغير حرف عطف مع اتحاد المبتدأ على أقوال:

القول الأول: الجواز، وعليه الجمهور^(١) قياساً على النعوت؛ وذلك لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ^(٢) سواء اقترنت بعاطف أم لا، فالأول كقولك: زيد فقيه وشاعر وكاتب. والثاني كقوله تعالى: ﴿ وهو الغفور الودود ﴾^(٣) وقول الشاعر: (٤)

من يكُ ذا بتُّ فهذا بتِّي *** مقيظٌ مصيفٌ مشتي

قال ابن مالك: (وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطف وبغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقةً أو حكماً) (٥).
القول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور^(٦) وكثير من المغاربة^(٧).

قال ابن عصفور: (واعلم أنَّ المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيد راكب وضاحك إلا أنَّ الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيد ضاحك راكب، جامع للضحك والركوب في حين واحد، فلا تحتاج إلى عطف لأنَّهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبر واحد، فمن ذلك

(١) الكتاب ج ٢/ص ٨٣ - ٨٣ والأصول لابن السراج-تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - الأردن - ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ (ج ٢/ص ٦٢ - ٦٣). والمقتضب للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- القاهرة - ١٣٩٩هـ (ج ٤/ص ٣٠٨). والمفصل ج ١/ص ٥، وشرح التسهيل ج ١/ص ٣٠٩، والرضي ج ١/ص ٢٦٣ وقطر الندى ج ١/ص ١٠١ وأوضح المسالك ج ١/ص ٢٢٨.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢١٣.

(٣) سورة البروج: ١٤ - ١٥.

(٤) من الرجز؛ لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٩، وجمهرة اللغة ص ٦٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر. بيروت، بلاط، ولات (ج ١/ص ٥٦١). وبلا نسبة في الإنصاف ج ٢/ص ٢٧٥، وشرح ابن عقيل ص ١٣٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٣٠٩.

(٦) شرح جمل الزجّاجي ج ١/ص ٣٦٧ والمغني ج ١/ص ١٦١.

(٧) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢٥٧ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٤٦.

قول العرب: حلو حامض، ألا ترى أن قولك: حلو حامض، نائب مناب مز، حتى كأنك قلت هذا مز. ومن ذلك قوله: (١)

ينامُ بإحدى مقلتيه ويتقيُّ *** بأخرى المنايا فهو يقظانُ نائمٌ

الشاهد: تعدد الخبر؛ يقظان نائم . كأنه قال: فهو خبيث متحرز، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد .

ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ

أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سَتٍّ

أي فهذا كسائي صالح للقيظ والصفيف والشتاء، وصلاحيته لهذه الفصول في حين واحد. والشاهد فيه تعدد الخبر؛ مقيظ مصيف مشتى . وكذلك قول الآخر (٢):

أترضى بأننا لم تجفَ دماؤنا *** وهذا عروسٌ باليمامةِ خالدُ

ألا ترى أن المشار إليه قد جمع في حين واحد أنه خالد وأنه عروس. فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف عطف (وما عدا ذلك فلا بد من حرف عطف) (٣)

القول الثالث: الجواز إن اتحدا في الإفراد، والجملة. فالأول كما تقدم، والثاني نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع إن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة . (٤)

القول الرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرمان حلو حامض؛ أي مز، وزيد أعسر أيسر؛ أي أضبط . (وهو الذي يعمل بكلتا يديه) وهذا النوع يتعين في ترك العطف، لأنه مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد . (٥)

قال أبو حيَّان: وهو اختيار من عاصرناه من الشيوخ . (٦)

(١) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري من كلمة يصف فيها الذئب ديوانه ص - صنعه الأستاذ عبد العزيز الميمني - القاهرة - ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.

(٢) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص . تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف - مصر - ١٩٧٧م . و الاشتقاق لابن دريد . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار المسيرة ، بيروت . ط ٢ ، ١٩٧٩م (ج ١/ص ٥٠).

(٣) شرح جمل الزجّاجي ج ١/ص ١٧٧ - ١٧٨

(٤) همع الهوامع ج ١/ص ٣٤٦

(٥) المصدر السابق ج ١/ص ٣٤٦

(٦) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٣٧ .

القول الخامس: وهو أن قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسود، وإنما أرادوا هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم: (أنهم جميعاً خبر واحد بشيء).^(١)

ورجَّح السيوطي قول الجمهور فقال: [... أحدهما وهو الأصح، وعليه الجمهور، الجواز كما في النعوت، سواءً اقترنت بعاطف أم لا ..].^(٢) والذي يترجَّح للباحث هو هذا القول قياساً على النعوت؛ وذلك لأنَّ الخبر هو في الحقيقة نعتٌ ووصفٌ للمبتدأ. لكن بشيء من التفصيل فيقول الباحث: إنَّ تعدد الخبر، إمَّا أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول: نحو: زيد عالم وعاقل، وليس قولك: هما عالم وعاقل من هذا، لأنَّ الكلام فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا، المخبر عنه بـ(العالم) غير المخبر عنه بـ(الجاهل) .

والثاني: على ضربين، لأنَّ الأخبار المتعددة، إمَّا أن تكون متضادة أو، لا، وليس ما تعدد لفظاً دون معنى، من هذا في الحقيقة، نحو: زيد جائع نائع، لأنَّهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول .

فإن لم تكن متضادة، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَلَّ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(٣) . ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقاً، ولا إشكال فيه .

وإن كانت متضادة فهي على ضربين: إمَّا أن يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما فالأول: نحو قولك للأبلق: هذا أبيض أسود .

وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر، لأنَّه مثل قولك: هما عالم، وجاهل إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ الضمير في كل واحد من: عالم، وجاهل، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل . وأمَّا الضمير في كل واحد من أبيض، وأسود، فإنَّه يرجع إلى مجموع المبتدأ، بدليل مطابقتها له أفراداً وتثنية وجمعا، كقولك: هما أبيضان أسودان، وهم بيض سود .

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٣٧ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٣٤٦ .

(٣) سورة البروج: ١٤-١٥ .

وإنما جاز ذلك مع أن المراد: بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول: أحدهما عالم والآخر جاهل، لاتصال البعضين بخلاف جزأي الأول، فإن كل واحد منهما منفصل عن الآخر .

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء، مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج عنه مع قيام القرينة، نحو: هذا حسن الغلام بنصب (الغلام) وجره، فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر: أولى وهذا كما تقول: النارج أحمر، أي ظاهر قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهاً، نصباً وجرأً .

وأما الثاني: وهو ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: هذا حلو حامض، فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما^(١).

(١) شرح الرضي على الكافية ج١/ص٢٣٥-٢٣٦ .

المطلب العاشر

في وقوع الخبر بعد (لولا ولوما)

(لولا) تأتي على أربعة أوجه (١):

- ١- التحضيض والعرض فتختص بالمضارع نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٢)
 - ٢- التوبيخ والتنديم وتختص بالماضي، نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (٣) و ﴿فَلَوْلَا نَصْرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ (٤) ومنه: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ (٥) إلا أن الفعل أخر .
 - ٣- الاستفهام نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٦) و﴿لولا أنزل عليه ملك﴾ (٧) وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (٨).
 - ٤- أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: لولا زيد لأكرمك؛ أي لولا زيد موجود .
- فأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) (٩)، فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم أي أمر إيجاب وإلا لانعكس معناها إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر، وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء .

(١) (مغني اللبيب ج/١ ص ٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢ .

(٢) (سورة النمل: ٤٦ .

(٣) (سورة النور: ١٣ .

(٤) (سورة الأحقاف: ٢٨ .

(٥) (سورة النور: ١٦ .

(٦) (سورة المنافقون: ١٠ .

(٧) (سورة الفرقان: ٧ .

(٨) (سورة النور: ١٣ .

(٩) (الجامع الصحيح المختصر (ج/١ ص ٣٠٣) (باب السواك يوم الجمعة) ، تأليف: محمد بن إسماعيل

أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .

والقائلون بأنَّ المرفوع بعد (لولا ولوما) مبتدأ وهم البصريون^(١) اختلفوا:
فمن قائل: (٢) إنَّ الخبر هو الجواب، وهو ابن الطراوة^(٣) ولذلك لم يظهروا الخبر
والرابط محذوف^(٤).

ويجاب عنه بأنَّ الجملة إذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط .
ويجاب عن قوله: بأنَّ الضمير محذوف: أنه لو كان محذوفاً لظهر ولو في موضع
من المواضع .

وأيضاً إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة
إلى جواب، ألا ترى أنَّ جميعها يربط جملة بجملة؛ ولو كان الأمر كما ذكر من أنَّ
الجملة في الخبر لكان الجواب مفرداً وما تقدمه مفرد فيكون ذلك خروجاً عن
نظائرها.^(٥)

وقائل: الخبر محذوف وجوباً، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا قلت: لولا زيد لكان كذا
فالتقدير: لولا زيد موجود، وهم الجمهور .^(٦)

قال ابن مالك: (وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا
إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على
وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً، لم يشك في أنَّ المراد: وجود

(١) شرح التسهيل ج١/ص٢٧٦ وشرح الرضي ج١/ص٢٤٥ ، والمغني ج١/ص٢٧٣ والمساعد
ج١/ص٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) المغني ج١/ص٢٧٤ ، ج٢/ص٥٠٢ والجنى الداني في حروف المعاني للمراي - تحقيق فخر الدين
قباوة ، ومحمد نديم فاضل - ١٩٨٣م (ص ٦٠٢) . وشرح الجمل لابن عصفور ج٢/ص٢٧٣ . وابن
الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المالكي ؛ توفي سنة ٥٢٨ هـ . من
مصنفاته الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو ، الترشيح في النحو ، مقالة في
الاسم والمسمى ، المقدمات على كتاب سيبويه . هدية العارفين ج١/ص٣٨٩ .

(٣) ابن الطراوة هو: هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المالكي ؛ توفي سنة ٥٢٨ هـ .
من مصنفاته الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو ، الترشيح في النحو ، مقالة في
الاسم والمسمى ، المقدمات على كتاب سيبويه . هدية العارفين ج١/ص٣٨٩ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ج٢/ص٢٧٣ .

(٥) المصدر السابق ج٢/ص٢٧٣ .

(٦) شرح الرضي ج١/ص٢٤٥ ، و ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٠٨٩ .

زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده وحلولة محله^(١).

فإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ، نحو: لولا قيام زيد لأنيتك. ولا يجوز لولا زيد قائم. ولذلك لحنوا المعري في قوله: ^(٢)

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

وتأوله بعضهم: على أن يمسكه - حال .

ورد بأن الأخفش حكى عن العرب؛ أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال، كما لا يأتون بالخبر. وتأوله بعضهم على تقدير أن؛ والتقدير: فلولا الغمد أن يمسكه. وأعربه بدلاً، أي (ولولا إمساكه). ^(٣)

ومن قائل بالتفصيل: إن كان كوناً مطلقاً (غير مقيد) وجب حذفه، أو مقيداً ودل على حذفه دليل؛ جاز إثباته وحذفه. أو لا يدل وجب إثباته. وهم الرماني^(٤) وابن الشجري^(٥) و أبو علي الفارسي^(٦) واختاره ابن مالك^(٧).

فالأول نحو: قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم)^(٨).

(١) شرح التسهيل ج ١/ص ٢٦٧ .

(٢) البيت من الوافر وهو لأبي العلاء المعري ؛ أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر ؛ حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف . حاشية شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ج ١/ص ٢٣٣ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ج ١/ص ١٠٢ .

(٤) المساعد ج ١/ص ٢٠٩ والتصريح ج ١/ص ١٧٩ ، والأشموني ج ١/ص ٢١٦ والجنى الداني ج ١/ص ١٠٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري (الأمالي الشجرية) ط حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ (ج ٢/ص ٢١١) و شرح التسهيل ج ١/ص ٢٧٦ والمغني ج ١/ص ٢٧٣ وانظر رأيه في الأشموني ج ١/ص ٢١٦ .

(٦) ينظر رأيه في الأشموني ج ١/ص ٢١٦ والمغني ج ١/ص ٢٧٣ والجنى الداني ج ١/ص ١٠٢ .

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ١/ص ١٠٨٩ والجنى الداني ج ١/ص ١٠٢ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٣٦ .

(٨) الحديث أخرجه البخاري (٥٩/١) الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .

والثاني: (إن كان مقيداً وله دليل يدل عليه) جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي نصره. فهذا يجوز إثباته؛ لكونه مقيداً، وحذفه للدليل الدال عليه.^(١) وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعري في صفة السيف:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

والقائلون بالمذهب الأول لحنوا المعري، وتأوله بعضهم: على إضمار أن، والتقدير: أن يمسه، وأعربه بدلاً أي إمساكه، وبعضهم على أنه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، وزعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد (لولا) كان شذوذاً، أو ضرورة، وهو منبه على الأصل).^(٢)

ورجح السيوطي القول الثالث، وهو اختيار ابن مالك؛ قال: [والمختار وفاقاً للرماني وابن الشجري، الشلوبين، وابن مالك، يجب ذكره إن كان خاصاً ولا دليل].^(٣)

(١) الجنى الداني ج ١/ص ١٠٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٠٩٠ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٣٦ .

المطلب الحادي عشر

ضمير الفصل^(١) ومحلّه

اختلف النحاة هل هو ضمير حرف أو اسم؟ وعلى القول بأنه اسم ما هو

موقعه من الجملة؟ على أقوال:

فذهب الخليل وسيبويه وطائفة^(٢): إلى أنه باق على اسميته .

وذهب أكثر النحاة^(٣): إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور^(٤) كالكاف في الإشارة

ورجّح السيوطي أنه اسم حيث قال: [وإذا قلنا باسميته ...].^(٥)

والقائلون باسميته اختلفوا في محله:

فذهب الخليل^(٦): إلى أنه لا محل له من الإعراب؛ لأن الغرض منه الإعلام من

أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلا لمعنى

في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب. وإلى هذا ذهب أبو البقاء (أيوب بن

موسى الحسيني^(٧)). قال: (وضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب، وبذلك

يفارق سائر الضمائر)^(٨).

(١) ضمير الفصل ويسمى عماداً ، و(دعامة) ، و(صفة) . فالبريوني: يسمونه بالفصل ؛ لأنه فصل بين
المبتدأ والخبر . وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعته . وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأنّ الفصل
به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً ؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت أباك ؛ إذ
الضمير لا ينعت . والكوفيون يسمونه: عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر
لا تابع . وبعض الكوفيين يسميه: دعامة ؛ لأنه يعجم به الكلام ؛ أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد
مجيئه .

وبعض المتأخرين سماه: صفة . قال أبو حيّان: ويعني به التأكيد . شرح المفصل لابن يعيش ج٢/ص
٣٢٨ ، وارتشاف الضرب ج٣/ص٩٥١ ، وهمع الهوامع ج١/ص٢٢٧ .

(٢) الكتاب ج٢/ص٣٩٢ والمغني ج٢/ص٤٩٧ ، والمساعد ج١/ص١٢٠ وارتشاف الضرب من كلام
العرب ج٣/ص٩٥١ .

(٣) ارتشاف الضرب ج٣/ص٩٥١ ، و حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ج١/ص٥٦٣
(إنّ وأخواتها) .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ج٢/ص٢٢-٢٣ .

(٥) همع الهوامع ج١/ص٢٢٨ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ج٢/ص٦٥، وشرح الرضي ج٢/ص٤٥٥ ، والمساعد ج١/ص١٢٢ .

(٧) أبو البقاء (١٠٩٤ م - ١٦٨٣ م) أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء: صاحب
(الكليات - ط) كان من قضاة الاحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد وعاد إلى

استانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد . الأعلام للزركلي - (ج ٢ / ص ٣٨) .

(٨) كتاب الكليات ج١/ص٥٧١ .

وزهب الكسائي^(١): إلى أن محله محل ما بعده. لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وزهب الفراء^(٢): إلى أن، محله محل ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً من قولك: جاعني زيد نفسه، كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد في قولك: زيد هو العاقل، يجب أن يكون العاقل تابعاً في إعرابه.^(٣) ففي: زيد هو القائم، محله رفع عندهما، وفي: ظننت زيدا هو القائم؛ محله نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم. محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع - وفي إن زيدا هو القائم بالعكس.^(٤)

ورجح السيوطي مذهب الخليل؛ فقال: [وإذا قلنا باسميته، فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب...]^(٥).

والذي يترجح للباحث هو مذهب البصريين والخليل وسيبويه، وهو ما رجّحه السيوطي من أن ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب .
- اسم؛ لأنه ضمير فأخرجه عن مسماه إخراجاً له عن حقيقته .
- وأما أنه لا محل له من الإعراب؛ فلأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب هنا. وما قاله الكوفيون والفراء مردود؛ لأن المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه .

وعن قولهم: أنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ إنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما قبله كالشيء الواحد.^(٦)

(١) الإنصاف ج ٢/ص ٧٠٦ .

(٢) شفاء العليل ج ١/ص ٢٠٨ - والمغني ج ٢/ص ٤٩٧، والجنى الداني ص ٣٥١ وهمع الهوامع ج ١/ص ٦٨ .

(٣) الإنصاف ج ٢/ص ٧٠٦ .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٢/ص ٩٥٨ وحاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ٥٩٣ .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٢٢٨ .

(٦) الإنصاف ج ٢/ص ٧٠٦ .

المبحث الثاني
نواسخ الجملة الاسمية
المطلب الأول

تسمية كان وأخواتها نواقص

اختلف النحاة في سبب تسمية كان وأخواتها نواقص على قولين^(١):

الأول: سميت بذلك لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيد، وكونها لا تدل على الحدث؛ فلا تعمل في الظرف والجار والمجرور .
وهذا مذهب المبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والفراسي^(٤) وابن جني^(٥) والجرجاني^(٦) وابن برهان^(٧) وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٨).
ويرد عليهم من عشرة أوجه:

* (أن مدعي ما سبق معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة (كان وأخواتها) ليست بمصادر ولا أسماء زمان؛ فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر .

* أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل .
* أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تتعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما يعتقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه .

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١١٥١ .

(٢) المقتضب ج٤/ص٨٧ .

(٣) الأصول ١/٨٢-٨٣ .

(٤) حاشية الإيضاح العضدي ص ٩٦ ، والمسائل العسكرية للفراسي - تحقيق د.محمد الشاطر أحمد محمد-

القاهرة-١٤٠٣هـ-١٩٨٢م (ص ٩٦ ، ٩٧) . و أيضاً المغني ج٢/ص٤٣٩ .

(٥) التمام لابن جني ١٧٢ ، وشرح التسهيل ج١/ص٣٣٨ ، المغني ج٢/ص٤٣٩ .

(٦) المقتصد ج١/ص٣٩٨ - ٤٠١ .

(٧) شرح اللمع لابن برهان العكبري - حققه د. فائز فارس-١٩٨٤م-١٤٠٥هـ (ج١/ص٤٩ - ٦١).

(٨) الكتاب ج١/ص٢٦٤ - ٢٦٥ .

* أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان مفترقان بالنسبة إلى الحدث ، فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم فرق بين: كان زيد غنياً، وصار غنياً؟ والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه .

ولو كان الأمر كذلك. لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعناً وأمسي مقيماً، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء ، وذلك هو الصواب .

* أن من جملة العوامل المذكورة (انفك)، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنياً: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه .

* أن من جملة العوامل المذكورة (دام)، ومن شرط أعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جد ما دمت واجداً، أي مدة دوامك واجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقدّم مقامها اسم الحدث .

* أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أن، كقوله تعالى: ﴿إلا أن تكونا ملكين﴾^(١) لأن هذه وما وصلت به في تأويل المصدر...

* أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل. كما جاء في الحديث: (إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً)^(٢)،

(١) سورة الأعراف: ٢٠ .

(٢) أخرجه الدرامي في سننه (ج ٢/ص ٥٢٦) برقم: (٣٣٢٨) (باب فضل من قرأ القرآن) ونصه عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال: (إن هذا القرآن كائن لكم أجراً وكائن لكم ذكراً وكائن بكم نورا وكائن عليكم وزراً اتبعوا هذا القرآن ولا يتبعنكم القرآن فإنه من يتبع القرآن يهبط به في رياض الجنة ومن اتبعه القرآن يرخ في قفاه فيقذفه في جهنم قال أبو محمد يرخ يدفع) تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدرامي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي .

وقال سيبويه^(١): (قال الخليل: هو كائن أخيك على الاستحقاق، والمعنى كائن أخاك)
وقال الشاعر: (٢)

وما كلُّ منْ يُبدي البشاشةَ كائناً *** أخاك إذا لم تُلفِه لك منجداً

لأنَّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث، وما هو به
قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثله قول الآخر: (٣)

قَضَى اللهُ يا أسماءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

أراد: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

* أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان؛ لأنَّ دلالاته على
الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالاته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث
أولى بالبقاء من دلالاته على الزمان.

* أنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخصصة للزمان لم يبين منها أمر
، كقوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾^(٤)؛ لأنَّ الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه
على الحدث (٥).

الثاني: سميت بذلك لكونها لا تكفي بمر فوعها؛ لأنَّ فائدتها لا تتم به فقط، بل
تفتقر إلى منصوب. وهذا مذهب سيبويه واختاره ابن مالك^(٦) وأبو حيان^(٧) قال ابن
مالك: (... فليعلم أنَّ سبب تسميتها نواقص، إنَّما هو عدم اكتفائها بمرفوع وإنَّما لم
تكتف بمرفوع؛ لأنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى
قولك: (كان زيد عالماً)، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير
وافٍ بذلك، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديراً بأن ينسب إلى

(١) الكتاب ج/١/ص ١٦٦.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ج/١/ص ٢٣٩، والدرر ج/٢/ص ٥٨، وشرح الأشموني ج/١/ص
١١٢، وشرح التصريح ج/١/ص ١٨٧، وشرح ابن عقيل ١/١٣٨، والمقاصد النحوية ج/٢/ص ١٧.

(٣) البيت من الطويل وهو للحسين بن مطير في ديوانه ص ١٧٠، والدرر ج/٢/ص ٦٠، وشرح التصريح
١/١٨٧ واللسان ٧/١٩٩، ومجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر (١/

٢٦٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك ج/١/ص ٢٤٠، وتلخيص الشواهد ص ٢٣٤.

(٤) سورة النساء: ١٣٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ج/١/ص ٣٢٠-٣٢١-٣٢٢.

(٦) المصدر السابق ج/١/ص ٣٢٣.

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج/٣/ص ١١٥١.

النقصان، وقد أشار إلى هذا المعنى سيوييه بقوله: (تقول: كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة) فبين أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع..(١).

ورجّح السيوطي القول الثاني فقال: [... وقيل وهو الأصح: لعدم اكتفائها بالمرفوع].(٢)

والذي يرجّحه الباحث: أنّ (كان وأخواتها) أفعال حقيقية، فتدل على الحدث والزمان، وأنها سميت ناقصة؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لعدم دلالتها على الحدث وهو ما رجّحه السيوطي للأسباب الآتية:

- ١- مجيء المصادر منها وكذلك اسم الفاعل، وكلاهما يدل على الحدث - كان يكون كوناً وكائناً - كما جاء في الشواهد السابقة .
- ٣- اختلاف معانيها عند تغير صيغتها، وهذا يدل على أنّها تدل على الحدث ولو كانت دالة على الزمان فقط لما اختلفت معانيها .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٣٢٣ .
(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٣٦٨ .

المطلب الثاني

إعراب المرفوع بعد كان

اتفق النُّحاة على نصب كان وأخواتها لما بعد المرفوع ، واختلفوا في المرفوع: فذهب البصريون: والفراء^(١): إلى أنه مرفوع بها شبهت كان بالفعل الصحيح نحو: ضرب، فعملت عمله، واحتجوا لذلك: باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعامل، وبلحاق علامة التانيث لها على حد ما تلحق بها الفعل فتثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر.^(٢) وبه قال ابن جني^(٣) والجرجاني^(٤) وابن عصفور^(٥) وابن يعيش^(٦) وهو مذهب سيبويه^(٧).

وذهب الكوفيون: إلى أنها لم تعمل شيئاً، وأنه باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه^(٨). أي استصحاباً للأصل .

ورجَّح السيوطي مذهب البصريين والفراء فقال: [نواسخ الابتداء: كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وصار،... ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية، ويسمى اسمها وفاعلاً...]^(٩).

والذي يترجَّح للباحث هو ما رجَّحه السيوطي وهو مذهب البصريين والفراء . يدل على ذلك:

* اتصال ضمائر الرفع بها، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير؛ لأنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله .

* وأيضاً فإنَّ الرفع له قبل دخول هذه الأفعال إنما كان التعري من العوامل اللفظية .. والتعري قد ذهب بدخول العامل .

* وأيضاً فإنه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني؛

بما ليس بمعمول للعامل، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائماً، وقدرت زيدا غير معمول لكان ؛ فصلت به وهو أجنبي، بين كان ومنصوبها^(١٠).

(١) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١١٤٦ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٥٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩٠ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٥٣ .

(٣) اللمع ص ١٨ .

(٤) المقتصد ج ١/ص ٤٠٦ .

(٥) شرح الجمل ج ١/ص ١٨٨ .

(٦) شرح المفصل ج ٤/ص ٣٣٦ .

(٧) الكتاب ج ١/ص ٤٥ .

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٤٦ .

(٩) همع الهوامع ج ١/ص ٣٥٣ .

(١٠) شرح الجمل ج ١/ص ٢١٦ .

المطلب الثالث

دخول أخوات كان على ما خبره ماض

اتفق النحاة على عدم جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لـ(صار) وما بمعناها، و(دام) وأخواتها، فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقى؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا (١).

واختلفوا في وقوع الخبر ماضياً لبقية أفعال هذا الباب على النحو الآتي:
١- الجواز مطلقاً، وعليه البصريون (٢) ورجّحه ابن أبي الربيع (٣).

وحجتهم في ذلك: ورود الفعل الماضي خبراً في كلام العرب نظماً ونثراً، كثرة توجب القياس، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَّ مِنْ قَبْلٍ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ (٦) وقوله: ﴿أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلٍ﴾ (٧).
وقال الشاعر (٨):

وكنّا حسبناهم فوارسَ كهمسٍ *** حيوا بعدما ماتوا من الدهرِ أعصرا
فجعل حسبناهم في موضع خبر لـ(كنا).
وقال الشاعر: (٩)

(١) (الكتاب ج ١/ص ٧٠، وشرح الرضي ج ٢/ص ١٧٤، والتسهيل ج ١/ص ٣٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٠، وارتشاف الضرب من كلام العرب ٣/١١٦٧، وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٦٠ - ٣٦١)

(٢) شرح التسهيل ج ٢/ص ٣٢٦ والتذييل ج ٤/ص ١٤٧

(٣) (البيسط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبتي، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي بيروت (ج ٢/ص ٦٨٢).

(٤) سورة يوسف: ٢٦

(٥) سورة الممتحنة: ١

(٦) سورة الأنفال: ٤١

(٧) سورة إبراهيم: ٤٤

(٨) (البيت من الطويل وينسب لمود ود العنبري، ولأبي حزانة - الوليد بن حنيفة، وهو في الكتاب ٤/٣٩٦، والمقتضب ج ١/ص ١٨٢- وكهمس: هو أحد فرسان الخوارج .

(٩) (البيت من الطويل - لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص ٢٢، ط ١٩٨٦، المكتبة الثقافية، بيروت، والكشح: الخاصرة - والمستكنة: العذرة -، ولم يتجمجم: لم يدع التقدم .، شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩١

وكان طَوَى كِشْحاً على مُسْتَكْنَةٍ *** فلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمَّجِم .
وغيرها. ومن النثر:

ما حكى الكسائي: ^(١) (أصبحت نظرت إلى ذات التناير) يعني ناقته .

٢- الجواز: بشرط افتترانه بـ(قد) ظاهرة أو مقدره، وعليه الكوفيون ^(٢)
واختاره ابن درستويه ^(٣) وذكر الرضي أنّ هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة. ^(٤)
وحجبتهم: أنّ (كان وأخواتها) إنّما دخلت على الجمل لتدل على الزمان. فإذا
كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها. ألا ترى أنّ المفهوم من (زيد قام)، ومن:
(كان زيد قائماً) شيء واحد. واشترط (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال ^(٥).

٣- الجواز: بشرط وقوع الماضي خبراً وليس وأن يكون اسمها ضمير الشأن
. كقولهم: (ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد) ^(٦)، وتقييد ابن مالك ذلك بكون
اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح .

قال أبو حيان: وليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عصفور اتفاق
النحاة من غير تقييد. ^(٧)

ورجّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [واختلف في جواز دخول بقية
أفعال هذا الباب على ما خبره ماض، فالصحيح جوازه مطلقاً]. ^(٨)
والذي يترجّح للباحث أنّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يجوز ذلك فيه
باتفاق وهو ليس. وقسم يمتنع فيه، وهو (ما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام)
وذلك أنّ هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والأفعال
الماضية تعطي الانقطاع فتدافعا، وكذلك جاء وقد لأنهما لا يستعملان إلا حيث
سمعا لأنهما جريا مجرى المثل. وما بقي فيه خلاف، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم
من أجاز. ^(٩)

(١) معاني القرآن له ص ١١٨ تحقيق: عيسى شحاتة ، دار قباء ، للطباعة والنشر - القاهرة ، وهمع
الهوامع ج ١/ص ٣٦١ ، وذات التناير: اسم موضع ، و شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٣٨٢
وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٦٧

(٢) شرح الرضي ج ٢/ص ١٧٢ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٦١ .

(٣) المصدر السابق وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٦١ .

(٤) المصدر السابق وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٦١ .

(٥) المصدر السابق وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩١ .

(٦) (شفاء العليل ج ١/ص ٣٠٩ ، و التسهيل ص ٥٣ ، و شرح التسهيل ج ١/ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩١ ، وارتشاف الضرب ج ٣/ص ١١٦٧ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٣٦١ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩١ .

المطلب الرابع

نصب كان وأخواتها المصدر

اختلف النحاة في جواز مثل: كان زيد قائماً كوناً^(١)

فأجازه بعضهم: و به قال السيرافي^(٢)، فالسيرافي يجيز الجمع بين كان ومصدرها توكيداً. ^(٣)

ومنعه الجمهور: ^(٤) بناءً على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر.

ورجَّح السيوطي قول الجمهور فقال: [وتدل على الحدث، خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصح]^(٥). وقال: [وأما نصبها المصدر، فالأصح منعه على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر]^(٦).

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١١٣٥، وهمع الهوامع ج١/ص٣٦٣.

(٢) شفاء العليل ج١/ص٣٠٨، وشرح التسهيل ج١/ص٣٤٠.

(٣) شرح التسهيل ج١/ص٣٢٣.

(٤) المصدر السابق ج١/ص٣٢٢، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١١٥٢، وهمع الهوامع ج١/ص٣٦٢.

(٥) همع الهوامع ج١/ص٣٦٢.

(٦) المصدر السابق ج١/ص٣٦٢.

المطلب الخامس

دخول الواو على خبر (كان) المنفية و(ليس) إذا كانت جملة

اختلف النحاة في دخول الواو على خبر (كان) المنفية و(ليس) إذا كانت جملة .

فالجهور^(١): أنكروا ذلك، وتأولوا ما جاء في ذلك، تأولوا الجملة على الحال ، والفعل على التمام .

وذهب الأخفش^(٢)، وابن مالك^(٣): إلى جواز ذلك؛ تشبيهاً بالجملة الحالية ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٤):

وكانوا أناساً ينقحون فأصبحوا *** وأكثر ما يعطونك النظرَ الشررَ
وبقول الآخر^(٥):

فظلوا ومنهم سابقٌ دمعَةٌ له *** وآخرُ يثني دمعَةَ العين بالمهل
ولا حجة في البيتين؛ لاحتمال (أصبح وظل) فيهما للتمام، وجعل الجملة الحالية ويقال هما ناقصان والخبر محذوف .^(٦)

ورجَّح السيوطي قول ابن مالك والأخفش فقال :

[وقد تلي الواو جملة، وخبراً (ليس)، و(كان) منفية بعد إلا، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما]^(٧) .

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٢٧ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١/ص ٤٩٧ .

(٣) شرح التسهيل ج ١/ص ٣٤١ .

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ج ٢/ص ٦٥ . ولأعشى تغلب (ربيعة بن نجوان) في الحماسة البصرية ج ١/ص ٩٨ . النظر الشرر: وهو النظر بمؤخر العين نظر العدو المبغض . غريب الحديث لابن قتيبة ج ٢/ص ١٢٩ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة ديوانه ص وبلا نسبة في الدرر ج ٢/ص ٦٦ .

(٦) حاشية الصبان ج ١/ص ٤٩٧ .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٤٢٧ .

المطلب السادس

جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها^(١) عليها

أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها وذلك لأنَّ (ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه^(٢).

غير أنَّ النحاة اختلفوا في جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها عليها إذا سبقتها (ما) إلى ثلاثة أقوال^(٣):

أحدها: المنع مطلقاً .

سواءً نفيت بـ(ما) أو بغيرها، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذلك أنَّ (ما) للنفي وأدوات النفي لها الصدارة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعليه الفراء^(٤).

ويستدل له: بأنَّها أفعال قد نفيت بما، والأفعال إذا نفيت بما؛ لم يتقدم معمولها عليها^(٥).

الثاني: الجواز مطلقاً .

سواءً نفيت بـ(ما) أو بغيرها، وعليه سائر الكوفيين، وروى عن الكسائي، والنحاس واختاره ابن خروف^(٦).

وذلك لأنَّ (ما) للنفي و (زال) فيها معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فإذا صار إيجاباً صار قولك: (ما زال زيد قائماً) بمنزلة (كان زيد قائماً) وكما يجوز أن تقول: (قائماً كان زيد) فكذلك يجوز أن تقول: قائماً ما زال زيد . واحتجوا بأن قالوا: إنَّ (ما زال) ليس بنفي للفعل وإنما هو لمفارقة الفعل وبيان أنَّ الفاعل حالٌ .. فـ(ما والفعل) عندهم صاراً في معنى الإثبات .

(١) أخوات ما زال هي (مانفك ، ، ومافتئ ، ومابرح) .

(٢) أسرار العربية ج ١/ص ١٣٧ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٧٣ .

(٤) شفاء العليل ج ١/ص ٣١٥ ، والتسهيل ص ٥٤ ، وشرح التسهيل ج ١/ص ٣٥١ ، والرضي ج ٤/ص ٢٠٠ ، والأشموني ج ١/ص ٢٣٤ ، وهمع الهوامع ج ١/ص ١١٧ .

(٥) شرح المفصل ج ٤/ص ٣٦٨ .

(٦) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٧١ ، والأشموني ج ١/ص ٢٣٤ ، وهمع الهوامع ج ١/ص ١١٧ . وأسرار العربية ج ١/ص ١٣٦ .

ويرد عليهم بضعفه لأنَّ لفظ النفي باق والاعتبار به لا بالمعنى ؛ ألا ترى أنَّ قولك: (لا تفعل) يسمى (نهياً) ولو جعلت مكانه(اترك الفعل) كان المعنى واحداً، ويسمى الثاني أمراً^(١)، فـ(ما) عندهم هنا ليس لها صدر الكلام كغيرها.

الثالث: التفصيل: المنع إن نفيت بـ(ما) لأنَّ لها صدر الكلام والجواز إن نفيت بغيرها، كـ(لا) و(لم) و(لن) و(إن)، وعليه الجمهور^(٢). واختاره ابن مالك^(٣).

واحتجوا: بأن قالوا: إنَّ (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ والسر فيه هو أنَّ الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا، ألا ترى أنَّك إذا قلت في الاستفهام: زيدا أضربت ؟ لم يجر، لأنَّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه، فكذلك هاهنا، إذا قلت: (قائماً ما زال زيد) ينبغي أن لا يجوز؛ لأنَّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه.^(٤)

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور، قال بعد أن ذكر الأقوال :

[...والثالث وهو الأصح، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ(ما) لأنَّ لها الصدر...].^(٥)

-
- (١) (اللباب في علل البناء والإعراب ج١/ص١٦٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص١٥٩ .
 - (٢) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١١٧٠ .
 - (٣) (شرح التسهيل ج١/ص٣٣٣ .
 - (٤) (الإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص١٥٩ .
 - (٥) (همع الهوامع ج١/ص٣٧٣ .

المطلب السابع

تقديم خبر (ليس) عليها

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها على مذهبين: (١)

الأول: عدم الجواز، وعليه جمهور الكوفيين (٢) والمبرد (٣) والزرَّاج (٤) وابن السراج (٥) والسيرافي (٦) وأبو علي (٧) وابن عبد الوارث (٨) والجرجاني (٩) و السهيلي (١٠) وهو اختيار ابن مالك (١١)؛ قياساً على فعل التعجب، وعسى، ونعم، وبئس، بجامع عدم التصرف، وذلك لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في (ليس) ، وإذا كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأنَّ الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. فأمَّا إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أنَّ (ليس) في معنى (ما)؛ أنَّ ليس تنفي الحال كما أنَّ (ما) تنفي الحال ، وكما أنَّ (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس) . كما استدلوا أيضاً: بأنَّ من العرب من جعل (ليس)

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٧١ .

(٢) الإنصاف ج ١/ص ١٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ج ١/ص ٣٥١، و شرح الرضي ج ٤/ص ٢٠١، وشرح الأشموني ج ١/ص ٢٣٤، وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٧٣ .

(٤) الأشموني ج ١/ص ٢٣٤ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٧٣ .

(٥) الأصول ج ١/ص ٨٩-٩٠، و شرح التسهيل ج ١/ص ٣٥١، والأشموني ج ١/ص ٢٣٤ .

(٦) شرح التسهيل ج ١/ص ٣٥١ .

(٧) المسائل الحلييات للفارسي ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٨) المقتصد ج ١/ص ٤٠٩ .

(٩) المصدر السابق ج ١/ص ٣٩٨ - ٤٠١ .

(١٠) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٧١ .

(١١) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٢٧٧ .

حرفاً أو تكاد توغل في الحرفية، فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأنَّ الخبر مجرود فلا يتقدم على الفعل الذي جرده ... (١)

الثاني: الجواز، وعليه قدماء البصريين^(٢)، الفراء^(٣) وأبو علي في المشهور عنه^(٤) وابن برهان^(٥) والزمخشري^(٦) وهو اختيار ابن عصفور^(٧).

وحجَّتهم: قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾^(٨) ووجه الدليل من هذه الآية: أنه قدم معمول خبر (ليس)، فإنَّ قوله: ﴿يوم يأتيهم﴾ يتعلق بمصروف، وقد قدمه على (ليس) ولو لم يجرز تقديم خبر (ليس) عليها وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجرز أن تقول: زيداً أكرمته إلا بعد أن جاز (أكرمت زيداً) فلو لم يجرز تقديم مصروف، والذي هو خبر (ليس)، على (ليس)، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أنَّ الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها، وعلى ذلك تخرج (نعم وبئس، وفعل التعجب وعسى) حيث لا يجوز تقديم معمولها، أما (نعم وبئس) فإنَّهما لا يعملان في المعارف الأعلام، بخلاف (ليس) فنقصنا عن رتبته، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل، وإنما يضم فيهِ، ولا تلحقه أيضاً تاء التانيث، بخلاف (ليس) فنقص عن رتبته، وأما (عسى) وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التانيث

(١) (الإنصاف ج ١/ص ١٦١ .

(٢) (الإنصاف ج ١/ص ١٦١ .

(٣) (التصريح ج ١/ص ١٨٨ .

(٤) (الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق د. حسن شادلي فرهود، ط ١، ١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف بمصر ص ١٠١. والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، ط بلا، ١٩٨٧م، دمشق ص ٢٨٠. والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط بلا، ١٩٨٢م، ج ١/ص ٤٠٧ ..

(٥) شرح للمع لابن برهان العكبري، حققه د. فائز فارس - ١٩٨٤م - ١٤٠٥هـ، بلاط، ج ١/ص ٥٨

(٦) (الكشاف للزمخشري، دار المعارف بيروت ج ٢/ص ٣٨١. وشرح المفصل ج ٢/ص ٨٨ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٨) (سورة هود: ٨ .

كـ(ليس)، إلا أنّها لا تعمل في جميع الأسماء، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يكون معمولها إلا (أن) مع الفعل نحو: (عسى زيد أن يقوم) ولو قلت: (عسى زيد القيام) لم يجر، وأمّا قياسها على (ما) فبعيد؛ لأنّ ليس تخالف (ما) بدليل أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، نحو: (ليس قائماً زيد) ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها؛ فلا يقال (ما قائماً زيد) وإذا جاز أن تخالف ليس (ما) في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في جواز تقديم خبرها عليها، وتلحق بأخواتها ..^(١)

ورجّح السيوطي مذهب البصريين فقال في جواز تقديم خبر ليس عليها: [وتقديمها إلا دام، والمنفي بـ(ما) و(ليس) على الأصح ...]^(٢).

والذي يترجّح للباحث هو خلاف ما رجّحه السيوطي وقدماء البصريين، بل الصحيح هو مذهب الكوفيين؛ للأدلة التي ذكرت في مذهبهم، ويجاب عن البصريين بالآتي:

استدلّاهم بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ لا حجة لهم فيه؛ لأنّه لا يسلم لهم أنّ (يوم) متعلق بمصروف، ولا أنّه منصوب، وإنّما هو مرفوع بالابتداء، وإنّما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ بنصب (يوم)، فإنّ يوم في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ها هنا. وإن سلم لهم أنّه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾ وتقديره: يلزمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسهم﴾. وأمّا قولهم: (إنّ الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة) قيل: هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنّها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها لأنّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعلٌ غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه. فنعمل بمقتضى الدليلين: نثبت لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف؛ فاعتبرنا الأصل

(١) (الإنصاف مع شيء من التصرف ج ١/ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) (مع الهوامع ج ١/ص ٣٧٢ .

بالأصل، والوصف بالوصف. والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال نحو: ضرب وقتل وشتم؛ فإنها لما كانت أفعالاً متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه؛ فجاز إعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها نحو: (عمرأ ضرب زيد) وكذلك سائرهما، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين؛ فإنها لما كانت أفعالاً غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسلبت وصف العمل؛ فلم يجر تقديم معمولها فكذلك ها هنا .

وأما قولهم: (إنه لا يجوز أن تقاس ليس علي ما) فالجواب: أن كلاً منهما لنفي الحال كالآخر .

وقولهم: (إن ليس تخالف ما؛ لأنه لا يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، بخلاف ما).

فيجاب عنه: بأنه ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بد من أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه .

وقولهم: (إذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها). قيل: هذا لا يلزم؛ لأن (ليس) أخذت شبهاً من كان؛ لأن كلاً منهما فعل، وشبهاً من (ما) لأن كلاً منهما لنفي الحال، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجر تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف، وهذا في الوضوح والتحقيق (1). والله أعلم

(١) الإنباف فف مسائل الخلاف ج١/ص١٦٣-١٦٤ .

المطلب الثامن

أصالة (إِنَّ) و(أَنَّ)

اختلف النحاة في أيهما الأصل (إِنَّ) أو (أَنَّ) على ثلاثة أقوال:

فقال قوم: إِنَّ المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) وهو اختيار ابن مالك^(٤).

واحتجوا على ذلك بأمر منها :

١- أَنَّ الكلام مع المكسورة غير مؤول بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه؛ أصل لكونه جملة من كل وجه .

٢- ولأنَّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد عن الزيادة أصل للمزيد فيه، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به. كقولك: عرفت أنك بر: إنك بر، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في إنك بر: عرفت أنك بر. والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة.

٣- ولكون المكسورة تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها .

٤- ولأنَّها أي المكسورة أشبه بالفعل؛ إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة .

٥- ولأنَّها (أي المكسورة) مستقلة، والمفتوحة كـبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره ولأنَّ سيبويه عدها خمساً بدون (أَنَّ).

وقال قوم: إِنَّ المفتوحة أصل، والمكسورة فرع.^(٥)

وقال قوم: إِنَّ كل واحدة منهما أصل برأسها .^(١)

(١) الجنى الداني ج ١/ص ٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ج ١/ص ٦٨ .

(٣) الأصول ج ١/ص ٢٦٢ .

(٤) شرح التسهيل ج ١/ص ٤٠٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج ١/ص ٢٢٤ .

(٥) المصدرين السابقين والجنى الداني ج ١/ص ٦٨ .

ورجَّح السيوطي القول الأول فقال: [الأصح أن المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها...]^(٢).

والذي يترجَّح للباحث هو ما رجحه السيوطي وهو أن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها؛ للأدلة التي ذُكرت، ويقوي الأدلة أن سيبويه عدّها خمساً بدون (أنّ) وهو من هو في النحو وفيه قالوا: ^(٣)

إذا قالت حذام فصدّقوها *** فإنّ القول ما قالت حذام .

(١) المصادر السابقة ، والكليات لأبي البقاء ج ١/ص ٢٧٣ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٤٤٢ .

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ج ١/ص ١٠٢ والبيت من الوافر وهو للجيم بن مصعب والد حنيفة وعجل و حذام امرأته .

المطلب التاسع

إعراب (أنّ) بعد (لو)،

ووقوع خبر (أنّ) بعد (لو) اسماً جامداً

إذا جاءت (أنّ) بعد (لو) نحو: (لو أنّ زيدا جاء لأكرمته) فقد اختلف النحاة في إعرابه على ثلاثة مذاهب:

فمذهب سيبويه وأكثر البصريين^(١): أنّها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وشبه سيبويه شذوذ ذلك بانتصاب (غدوة) بعد (الذن).^(٢)

ومذهب الكوفيين والمبرد^(٣) والزرّاج^(٤) والزمخشري^(٥) وابن الحاجب^(٦) وكثير من النحويين: إلى أنّه فاعل بفعل مقدر بعد (لو) تقديره (ثبت)، أي: ولو ثبت أنّهم. فإذا قال: لو أنّ زيدا جاء لأكرمته، فتقديره: لو وقع مجيء زيد؛ لأكرمته. لأنّ الموضوع للفعل، فإذا وقع فيه اسم أو ما هو في حكم الاسم؛ كان على إضمار فعل وتقديره.^(٧)

وزهب قوم: إلى أنّه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذكر^(٨). ورجّح السيوطي مذهب الكوفيين فقال بعد أن ذكر مذهبهم: [ووهذا هو المختار؛ لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء (لو) على حالها من الاختصاص بالفعل].^(٩)

والذي يترجّح للباحث هو مذهب الكوفيين وهو ما رجّحه السيوطي، وهو أنّ موضع (أنّ) بعد (لو) فاعل بفعل مقدر، تقديره:

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٢٥٧، والجنى الداني ج١/ص٤٧، وأوضح المسالك ج٤/ص٢٣٠.

(٢) (الجنى الداني في حروف المعاني ج١/ص٤٧).

(٣) (المقتضب ج٣/ص٧٦-٧٧ و شرح الكافية للرضي ج٢/ص٤٥٢ نشره يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تأريخ.

(٤) (ينظر المغني ١/٢٧٠ - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة).

(٥) (المفصل ص٣٢٣، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٢٥٧، وجمع الهوامع ج١/ص٤٤٢).

(٦) (أوضح المسالك ج٤/ص٢٣٠).

(٧) (المقتصد ج٣/ص٧٦-٧٧، و شرح الكافية ج٢/ص٤٥٢، وابن يعيش ج٤/ص٥٢٧ والمغني ج١/ص٢٧١).

(٨) (الجنى ج١/ص٤٧ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٢٥٧ وجمع الهوامع ج١/ص٤٤٢).

(٩) (جمع الهوامع ج١/ص٤٤٢).

ولو ثبت أنَّهم. لإغناؤه عن تقدير الخبر؛ ولإبقاء (لو) على حالها من اختصاصها بالفعل (١).

ثم اختلفوا في وجوب وقوع خبر (أنَّ) فعلاً على ثلاثة مذاهب:

١- فذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي (٢): إلى أنَّه يجب وقوع خبر (أنَّ) والحالة هذه فعلاً أو اسم فاعل ليكون جبراً لما فات (لو) من إيلائها الفعل ظاهراً ويستدلون له بنحو قوله تعالى: ﴿ولو أنَّهم صبروا﴾ (٣) ولا يجوز (لو أنَّ زيدا أخوك لأكرمك). وهذا هو مذهب البصريين (٤).

٢- وقال قوم منهم ابن الحاجب (٥): هذا إذا كان مشتقاً، فإنه حينئذٍ يتعين فعليته، فإن كان اسماً جامداً جاز.

٣- وقال قوم منهم الخضراوي (٦): إلى وقوع خبرها جامداً ومشتقاً غير فعل .

ورجح السيوطي مذهب الخضراوي وغيره وهو صحة وقوع خبرها جامداً ومشتقاً غير فعل، فقال بعد أن ذكر مذهب الخضراوي: [و... وهو الصواب لوروده. قال تعالى ﴿ولو أنَّما في الأرض من شجرة أقلام﴾ (٧) (٨) .

والذي ترجح للباحث هو عين ما رجحه السيوطي فإنَّ اشتراط وقوع خبر (أنَّ) بعد (لولا) فعلاً أو اسم فاعل لا يصح. لثبوت ذلك اسماً جامداً في القرآن، وفي كلام العرب، وبعد لولا فمن القرآن ما ذكره إمامنا وقوله تعالى: ﴿فلولا أنَّه كان من المسبحين﴾ (٩) ومن كلام العرب قول الشاعر: (١٠)

لو أنَّ حياً مدركُ الفلاح *** أدركهُ ملأعِبُ الرِمَاحِ .

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٤٢ .

(٢) الفصل ص ٣٢٣ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٥٧ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٤٢ .

(٣) سورة الحجرات: ٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٢٥٧ .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٤٤٢ ، و أوضح المسالك ج ٤/ص ٢٣٠ .

(٦) الجنى الذاني ج ١/ص ٤٧ (لو) .

(٧) سورة لقمان: ٢٧ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٤٤٢ .

(٩) سورة الصافات ١٤٣ .

(١٠) البيت من الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٧٣٣ ، وجمهرة اللغة ص ٥٥٥ والخزانة ج ١١/ص ٣٠٤ ،

والدرج ٢/ص ١٨١ .

المطلب الحادي عشر

(كأن) بسيطة أم مركبة

(كأن) من أخوات (إن) حرف ناسخ، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، غير أن النحاة اختلفوا فيها بسيطة هي أم مركبة؟ على قولين: فذهب جمهور النحاة: إلى أنها مركبة، وهو قول الخليل وسيبويه^(١) وإليه ذهب الأخفش^(٢) وابن السراج^(٣) والفراء^(٤) حتى ادعى ابن هشام الخضراوي أنه لا خلاف في أنها مركبة^(٥).

وهي مركبة عندهم من (أن) و(كاف) التشبيه، فأصل كأن زيدا أسد، إن زيدا كأسد، فالكاف للتشبيه، وأن مؤكدة له. ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة؛ وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على (إن) وجب فتحها لأن (إن) المكسورة لا تقع بعد حرف الجر.

وعند الأخفش: مركبة من (أن) وكاف التشبيه^(٦) ولهذا قال ابن عصفور: (ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على (أن) المفتوحة، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك: كأن زيدا قائم).^(٧)

وذهب قوم من النحاة: إلى أنها بسيطة^(٨) وهو اختيار أبي حيان^(٩)؛ لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف^(١٠).

(١) الكتاب ج ٣/ص ١٥١ .

(٢) المغني ص ١٩٥ .

(٣) الأصول ج ١/ص ٢٣٠ .

(٤) الجنى الداني ص ٥٦٨ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٣٨ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٢٨ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٨٨، والمغني ص ١٩٥، وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٢٨ .

(٦) التذييل ج ٥/ص ١٢ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٤٥٧ .

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٣٨ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٢٨ .

(٩) المصادر السابقة .

(١٠) المصدر السابق ج ٣/ص ١٢٣٨ .

ولأنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تعلق به، ولأنه لو كان مركباً لزم أن تكون (أن) وما دخلت عليه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فتصبح الجملة التامة جزء جملة، فيكون التقدير في (كأن زيداً قام): كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتم به، و (كأن زيداً قائم)، و (كأن زيداً في الدار) فلا يصح أن يقال: أن زيداً كقام، وأن زيداً كفي الدار. (١)

ورجّح السيوطي مذهب الخليل و سيبويه فقال: [والأصح أنها مركبة، وأنه لا تعلق لكافها] (٢).

فهو يرى وجاهة قول الجمهور وقوة أدلتهم فيرجّح مذهبهم، لكنه يستوقفه إشكال القول الثاني (أين ما تعلق به؟) فتراه يعلل تعليلاً منطقياً، وهو أنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق، وعلى هذا الرضي وابن عصفور. (٣)

ومثل هذا عند النحاة لام الابتداء، لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لكنها إذا زحلت إلى الخبر مع دخول (إن) كرهوا توالي مؤكدين فزحلّقوها فقالوا: إن زيداً لقائم فعملت (إن) في الخبر الرفع، مع أن لام الابتداء من الأدوات التي لا يعمل قبلها فيما بعدها؛ والسبب في ذلك؛ أنها فارقت الموضع المخصص لها هانت عند ذلك وإن قوماً متى يدعوا بلادهم يهونوا (٤).

(١) رصف المباني ص ٢٢٥- ٢٢٧ والجنى الداني ص ٥٧٠ .

(٢) همع الهومع ج ١/ص ٤٢٨ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٤٥٧ .

(٤) إشارة إلى بيت لزهير من الوافر: فقري في بلادك إن قوماً*** متى يدعوا بلادهم يهونوا . من قصيدة يهجوا بها بني تميم مطلعها: ألا أبلغ لديك بني تميم*** وقد يأتيك بالخبر الظنون . الأغاني ج ٣/ص ١٧٦ .

المطلب الثاني عشر

(لكنّ) بسيطة أم مركبة

من الحروف المشبهة بالفعل (لكن) بتشديد النون، وهي للإستدراك لتوسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجاباً؛ فيستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني وجاءني زيد لكن عمراً لم يجئ^(١)

وقد اختلف النحاة في (لكنّ) هذه بسيطة هي أم مركبة؟ على مذاهب:

فذهب البصريون^(٢): إلى أنّها بسيطة، وأنّها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف، وهي حرف نادر البناء، لا مثال له في الأسماء، ولا في الأفعال. قال ابن يعيـش: (وألفه أصل، لأنّنا لا نعلم أحداً، يؤخذ بقوله ذهب إلى أنّ الألفات في الحروف زائدة، ويكون وزنه فاعلاً، لأنّ الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأسماء و الأفعال)^(٣).

وذهب الكوفيون: إلى أنّها مركبة، ثمّ اختلفوا:

فقال الفراء^(٤): هي مركبة من (لكنّ) و(أنّ) فطرحت همزة (أنّ) وسقطت نون (لكنّ) حيث لاقت ساكناً.

وقال قوم من الكوفيين^(٥): إنّها مركبة من (لا) و(أنّ) وحذفت الهمزة، وزيدت الكاف .

وقال قوم منهم السهيلي^(٦): هي مركبة من (لا) و(كأنّ)، والكاف للتشبيه، و(أنّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفي الشيء وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتدل على

(١) المفصل ج ١/ص ٣٩٨ .

(٢) الجنى الداني ص ٦١٦ و ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٣٧ والمغني ص ٢٨٨ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤٢٦ وتاج العروس ج ١/ص ٨١٦٧ .

(٣) شرح ابن يعيـش على المفصل ج ٤/ص ٥٦٠ . تقديم وتحقيق :د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٤) معاني القرآن للفراء ، تحقيق عيسى شحاتة ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة (١/٤٦٥) . وهمع الهوامع ١/١٣٣ و القاموس المحيط للفيروزبادي - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ (ج ٣/ص ٣٦٥) . والمغني ج ١/ص ١٠٩ .

(٥) التصريح ١/٢١٢ ومغني اللبيب ج ١/ص ١٠٩ .

(٦) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٢٣٨ .

الهمزة المحذوفة وإلى هذا ذهب السهيلي ، فإذا قلت: قام زيد، لكنَّ
عمرًا لم يَقم، فكأنَّك قلت: لا؛ كأنَّ عمرًا لم يَقم. والمعنى فعلُ زيدٍ
لا كفعلِ عمرو. ثمَّ ركبت وغيَّرت؛ للانتشار بحذف الهمزة وكسر
الكاف .

قال السهيلي: (لما كان أصلُ كأنَّ - إنَّ المكسورة، وفتحت للكاف كسرت
الكاف عند حذف الهمزة ، لتدل على المحذوف ، لكثرة التغيير) (١).
ورجَّح السيوطي مذهب البصريين قال: [و...و(لكنَّ) للاستدراك...وهي
بسيطة].(٢)

والذي يترجَّح للباحث هو ما رجَّحه السيوطي من أنها بسيطة لا مركبة؛ لأنَّ
الأصل البساطة.(٣) وادعاء التركيب يحتاج إلى دليل، ولا دليل .

(١) نتائج الفكر للسهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا- مكة المكرمة-١٩٨٤م(ص ٢٥٥). وارتشاف
الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٢٣٨ و رأي السهيلي في الجنى الداني ج١/ص١٠٥ .
(٢) همع الهوامع ج١/ص٤٢٧ .
(٣) حاشية الصبان على الأشموني على الألفية ج١/ص١٣٧٤ .

المطلب الثالث عشر

عمل (لات) في (هنا)

(لات): وهي (لا) التي يكسعونها بالتاء، وهي المشبهة بـ(ليس) بعينها، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنسوب بها حيناً قال الله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾^(١) أي ليس الحين حين مناص^(٢).

وقد اختلف النحاة هل تعمل (لات) المشبهة بليس في (هنا) كسائر مرادف الحين أم لا؟ على قولين:

أحدهما: نعم، وعليه الشلوبين^(٣) وابن عصفور^(٤) وهو رأي أبي علي الفارسي^(٥) كقوله^(٦):

لات هنا ذكري جُبيرة أو مَنْ *** جاء منها بطائف الأهوال

فـ(هنا) اسمها، و(ذكري) الخبر - أي: لات هذا الحين حين

ذكري جبيرة .

وقوله^(٧):

حنت نوارٌ وولات هنا حنت *** وبذا الذي كانت نوارٌ أجنت

فـ(هنا) اسم (لات) و(جنت) خبرها؛ على حذف مضاف، والتقدير: وليس

الوقت وقت حنين .

وضعف: بأن فيه إخراج (هنا) عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا

تتصرف، فلا يخلو من معنى في .

و أيضاً أعمال (لات) في معرفة وإنما تعمل في نكرة .^(١)

(١) سورة ص: ٣ .

(٢) المفصل ج ١/ص ١١٢ .

(٣) الجني الداني ج ١/ص ٨٢ .

(٤) التسهيل ج ١/ص ٣٦٣ .

(٥) المسائل البصريات ص ٦٠١-٦٠٢، والمغني ج ١/ص ٢٥٥ .

(٦) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ص ٥٣، وخزانة الأدب ج ٤/ص ١٩٦-١٩٨ .

(٧) البيت من الكامل وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ج ١/ص ٢٤٤-ج ٢/ص ١١٩، وشرح شواهد المغني

ص ٩١٩، والمقاصد النحوية ج ١/ص ٤١٨، ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء لابن قتيبة - دار

إحياء العلوم - بيروت - ط ١١٤٠هـ - ١٩٨٤م (ص ١٠٢)، وبلا نسبة في الأسموني

ج ١/ص ٣٩٧ .

ثانيها: لا . وعليه ابن مالك (٢) .

وهو مذهب الفراء^(٣)، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٤) . قال سيبويه: (لا تكون لاتَ إلا مع الحين تُضمَرُ فيها مرفوعاً وتَنصِبُ الحينَ لأنَّهُ مفعول به...)^(٥) وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و(هنا) نصب على الظرفية، خبره ما بعده، والفعل بتقدير: (أن) لأنَّ (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى (في) إلا بأن يدخل عليه من أو إلى .

ورجَّح السيوطي اختيار ابن مالك .

قال : [...ولا تعمل في (هنا) خلافاً لابن عصفور].^(٦)

والذي يترجَّح للباحث أنها مهملة لا عمل لها، وهو نفس ما رجَّحه السيوطي فتكون (لات) مهملة، (هنا) خبر مقدم، وحنَّت مبتدأ مؤخر، بتقدير (أن) مثل: تسمع بالمعيد ي خير من أن تراه.^(٧)

(١) شرح التسهيل ج١/ص٣٦٣، و الأشمو ني ج١/ص٣٩٧ .

(٢) شرح التسهيل ج١/ص٣٦٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ج٢/ص١٩٦ وشرح التسهيل ج١/ص٣٦١ والمغني ص٢٥٥ .

(٤) الكتاب ج١/ص٥٧ .

(٥) المصدر السابق ج١/ص٥٧ .

(٦) همع الهوامع ج١/ص٣٩٩ .

(٧) مغني اللبيب ج١/ص٢٢٥ وحاشية الصبان على الأشمو ني ج١/ص٣٠١ .

الفصل الثالث

الجملة الفعلية وتوابعها

المبحث الأول

الجملة الفعلية

المبحث الثاني

توابع الجملة الفعلية

المبحث الأول

ترجيحاته في الجملة الفعلية

الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: سبق السيف العذل، أو الفعل ونائب الفاعل نحو: ينصر المظلوم، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو: يكون المجتهد سعيداً، غير أن الباحث أدخل كان والنواسخ في باب الجملة الاسمية ونواسخها في الفصل الثاني .

قال ابن هشام: (الفعلية التي صدرها فعل كقام زيد...) (١) سواءً كان ماضياً أو مضارعاً، وما يدخل عليه من أدوات النصب والجزم، ثمَّ الفاعل ونائبه، وأمَّا المقصود بالتوابع فهي المفاعيل بأنواعها، والحال والتمييز .

إذا فالجملة الفعلية الأصل فيها: تقديم المسند " = المحكوم به" وهو الفعل، ويُحَقُّ به ما يعمل عمل الفعل، وتأخير المسند إليه " = المحكوم عليه" وهو الفاعل أو ما يُنوبُ منابه، ثم تأتي متعلقات الفعل أو ما يعمل عمله (٢).

المطلب الأول

دلالة الفعل المضارع

اختلف النحاة في دلالة الفعل المضارع على خمسة أقوال: أحدها: لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة (٣). قال: (لأنَّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً ، فمعناه ينوي أن يقوم غداً...) ثانياً: لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج (٤)، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنَّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً و أجيب: بأنَّ مرادهم بالحال؛ الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل (٥).

(١) المغني ج ١/ص ٤٩٢ .

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها - (ج ١ / ص ٢٧٢) .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٦ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٣٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ج ٤/ص ١٦ وهمع الهوامع ج ١/ص ٣٦ .

ثالثها: وعليه الجمهور وسيبويه^(١) أنه صالح لهما حقيقة؛ فيكون مشتركاً بينهما، لأنَّ انطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ؛ وإن ركب، بخلاف إطلاقه على الماضي فإنَّه مجا؛ لتوقفه على مسوغ. وهذا ما رجَّحه ابن الأنباري^(٢) رابعها: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي^(٣)، وابن أبي ركب^(٤). بدليل: حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث.^(٥) وقال الرضي بعد ذكر هذا القول: [وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن، لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، ومن المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه].^(٦)

خامسها: عكسه، وعليه ابن طاهر^(٧)؛ لأنَّ أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً، ثمَّ حالاً، ثمَّ ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال. ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبق المثال .

ورجَّح السيوطي ما ذهب إليه الفارسي وابن أبي ركب. قائلاً:
[...ثمَّ المختار حقيقة في الحال].^(٨)

والذي يترجَّح للباحث صحة القولين الثالث والرابع لتقاربهما وهو أنه يمكن أن يكون مشتركاً بينهما فلا يترجَّح لأحدهما إلا بقرينة كما ذهب سيبويه . أو أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ كما رجَّح السيوطي، ومن قبله أبو علي الفارسي وابن أبي ركب؛ لأنَّ اللفظ المشترك في معنيين، حقيقة فيهما، موضوع لكل واحد منهما، فهو في أصل الوضع لأحد الأرمنة الثلاثة معيناً، وكذا في الاستعمال، والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معيناً.^(٩)

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٣١ وشرح الأجرومية للأسمري ج ١/ص ٤٤ .

(٢) الإنصاف ج ١/ص ١٢٨ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٣٦ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٣٦ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ١٣٤ .

(٦) شرح الرضي ج ١/ص ١٤٥٩ .

(٧) همع الهوامع ج ١/ص ٣٧ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٣١ .

(٩) شرح الرضي على الكافية - (ج ١ / ص ٣٩) .

المطلب الثاني

علة إعراب الفعل المضارع

سمي مضارعاً من المضارعة، أي المشابهة، لأنه يشابه الاسم^(١)، وقد أجمع النحاة على أن الأفعال المضارعة معربة، ثم اختلفوا في علة إعرابها^(٢): فقال البصريون^(٣): إنما أعربت لمشابهتها الاسم في إيهامه، وتخصيصه، فإنها تصلح للحال والاستقبال، وتتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتكثير، ويتخصص بالتعريف، قيل: وفي دخول الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر، ويرد على قول البصريين أمور نتناولها عند ذكر رأي ابن مالك؛ وهو قول انفرد به .

وقال الكوفيون^(٤): إنما أعرب؛ لأنه تدخله المعاني المختلفة؛ والأوقات الطويلة وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال، والماضي، نحو: يضرب الآن، ولم يضرب غداً، ولم يضرب أمس، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة .

ويرد على قول الكوفيين؛ أنها تدخلها المعاني المختلفة، مثل: (ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(من) تجيء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية، والتبويض والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف ولا خلاف بين النحاة أنه لا يعرب منها شيء .

وقال ابن مالك^(٥): (بل سبب إعرابه مشابته للاسم أنه يعرض للمضارع بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يبينها إلا الإعراب، كما في مسألة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)

(١) أوضح المسالك ج ١/ص ٢٧ .

(٢) (٢) الإنصاف ج ٢/ص ٥٤٩ وهمع الهوامع ج ١/ص ٦٦ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) (٤) المصادر السابقة وشرح الرضي على الكافية تحقيق أحمد السيد أحمد - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - المكتبة التوفيقية - بدون ط و لات (ج ٤/ص ١٣) .

(٥) (٥) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٣٨ .

فإنك لو سكنت في هذه المواضع كلها لعرفت المعنى بدليل آخر فالواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن للعطف فيحتمل أن يعطف على لفظ الفعل الأول فيكون نهياً عنهما جميعاً مجتمعين ومنفردين فعند ذلك يجزم على تقدير ولا تشرب اللبن، ويحتمل أن تريد به العطف على الموضع ومعنى الجمع ولا يصح ذلك إلا بإرادة أن؛ ليصير المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ولو ظهرت أن لفهم المعنى بدون الإعراب وكذلك لو ظهرت لا فاللبس جاء من حذف العامل فأقمت الحركات مقام ظهوره لا أن معنى الفعل تغير بالعامل كما تغير الاسم بالفعل...^(١) فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن مكانه؛ لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه؛ فلهذا جعل في الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً. قال: والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، ومجارة اسم الفاعل؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عن ما جيء بالإعراب لأجله. بخلاف المشابهة التي اعترتها. وأما لام الابتداء فنقاومها اللام الواقعة بعد لو، فأنها لا تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة .

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٢)

وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٣)

وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التانيث، فإنها تتصل بالماضي كما تتصل بآخر الاسم، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء، وأما مجارة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي غير الثلاثي شريكه فيها، وإنما يختص المضارع بها إذا كان الماضي على فعل مطلقاً، أو على فعل متعدياً، وللماضي ما يقاوم الفئات من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالإتحد نحو: طلب طلباً، وحلب حلباً، وفرح وأشر وبطر فهو فرح وأشر وبطر، والتقارب نحو: تعب

(١) أصول النحو ج٢/ص ٢٢ .

(٢) سورة البقرة: ١٠٣ .

(٣) سورة أنفال: ٢٣ .

تعباً، وحسب حسباً، وكذب كذباً، ولا ريب في أنّ التوازن في هذا الضرب أكمل منه في: يضرب فهو ضارب...^(١) .

وهذا الذي ذكره ابن مالك مركب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإنّ البصريين لا يسمون قبوله، ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسمون ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلم وادعى أنّ الإعراب بالشبه.^(٢)

ورجّح السيوطي مذهب الكوفيين فقال: [والمضارع شبهه في اعتوار المعاني]^(٣). ثمّ يورد إشكالاً على البصريين فيقول: [الأصح أنّه لا عبرة بدخول اللام في الشبه؛ لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال...]^(٤)، وقد أورد قول البصريين بأوجه بصيغة التمريض: قيل وقيل .

الذي يترجّح للباحث هو ما رجحه ابن مالك وهو مذهب مركب من مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، فالمضارع أعرب لمشابهته الاسم والاسم تعتوره المعاني المختلفة .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج ١/ص ٤٠ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٩٦ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ٦٦ .

(٤) المصدر نفسه (ج ١/ص ٦٦) بتصرف .

المطلب الثالث

أصل فعل الأمر وبنائوه

الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، والنحاة مجمعون على بناء الأول وإعراب الثاني، لكنهم اختلفوا في أصل الثالث (فعل الأمر) وبنائه على أقوال: أما الأصالة:

فذهب بعض النحاة: (١) إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله؛ ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. (٢)

وذهب الكوفيون: (٣) إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأنّ الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افعل - ليفعل) كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم؛ استقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب وذهب الجمهور: (٤) إلى أن الثلاثة أصول .

ورجّح السيوطي مذهب الكوفيين حيث قال :

[والأمر مقتطع من المضارع على الأصح] (٥).

والذي يرجّحه الباحث هو ترجيح السيوطي؛ وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل (افعل) ليفعل كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب (٦). ومما يؤكد ما قاله الباحث:

(١) شرح شافية ابن الحاجب ج ١/ص ١١٤ وشرح التسهيل ج ١/ص ٢٣ .

(٢) همع الهوامع ج ١/ص ٣٩ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ٧٩٠ وشرح الأشموني على الألفية ج ١/ص ٢٦، ج ٢/ص ٥٥ ،

وشرح الرضي ج ٤/ص ٢٨ .

(٤) الأشموني ج ٢/ص ٥٥ .

(٥) همع الهوامع ج ١/ص ٣٩ .

(٦) المصدر نفسه ج ١/ص ٣٩ .

قولهم فيه: إنه بينى على ما يجزم به مضارعه؛ فيبنى على السكون في نحو: اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربا، واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اغز واخش وارم^(١) فدل على أنه مقتطع منه .
وأما البناء:

فذهب البصريون^(٢): إلى أن فعل الأمر مبني .

وذهب الكوفيون^(٣): إلى أن فعل الأمر معرب .

ومنشأ الخلاف: الاختلاف في أن الإعراب أصل للأفعال أو لا ؟

فمن قال: الإعراب أصل في الأفعال، قال: هو معرب؛ لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه، وبأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله .

ومن قال: إن الإعراب ليس أصلاً في الأفعال بل البناء، قال: هو مبني؛ لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لإعرايه .^(٤)

واحتج الأولون أيضاً من وجهين:

(أحدهما: أن الأصل في الفعل البناء وإنما أعرب لمشابهته الإسم والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط فإذا فقدت فيخرج على الأصل.

الثاني: أن نزال وبابه مبني لقيامه مقام الأمر فلو كان معرباً لم يبين ما قام مقامه^(٥).

واحتج الكوفيون أيضاً من وجهين:

(١) شرح شذور الذهب ج ١/ص ٩١ في معرفة كلام العرب، تأليف: عبد الله جمال الدين ابن هشام

الأنصاري، دار النشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: عبد الغني الدقر .

(٢) الحدود في علم النحو للرماني (ج ١/ص ١٥) رسالة الحدود، تأليف: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، دار النشر: دار الفكر - عمان، تحقيق: إبراهيم السامرائي . و همع الهوامع ج ١/ص ٥٨ .

(٣) مسائل خلافية في النحو (لأبي البقاء العكبري) (ج ١/ص ١٩٩). الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م . تحقيق: محمد خير الحلواني . و همع الهوامع ج ١/ص ٥٨ .

(٤) الباب في علل البناء والإعراب ج ١/ص ١٧١ (باب اسم الفاعل) وحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ج ١/ص ٤٠ .

(٥) أصول النحو ج ٢/ص ١٧ .

الأول: أن الأصل في قم لتقم فحذف تخفيفا وقد جاء ذلك في المضارع الصريح قال الشاعر من الطويل :

على مثل أصحابِ البعوضةِ فاخمشي *** لكِ الويلُ حر الوجه أو يبك من بكى^(١)
أراد لبيك .

وقول الآخر:

محمدٌ تفدِ نفسك كل نفسٍ *** إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبَّالاً^(٢)

أي لتقد . والتقدير: يا محمد لتقد نفسك كل نفس .

قال سيبويه: واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرة، وقد قال الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس البيت، وإنما أراد لتقد^(٣).

وقرئ: ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾^(٤) على الخطاب أي فافرحوا

وهي قراءة يزيد بن القعقاع، ويعقوب (فلتفرحوا) بالفوقية، وقرأ البقية بالتحثية^(٥) .

الثاني: أن حروف العلة تسقط من هذا الفعل نحو: اغز واسع وارم كما تسقط بالجازم .

والجواب عن الأول من وجوه:

١/ أن قم و اذهب أصل بنفسه وليس الأصل فيه ما ذكروا لأنه لو كان كذلك للزم منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة وكل ذلك مخالف للأصل ولا سماع يدل عليه

٢/ يقدر أن الأصل ما ذكروا ولكن بهذا الحذف زال شبه الفعل بالاسم فعاد

إلى البناء .

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أصول النحو ج ٢/ص ١٧ ولتمتم بن النويرة في خزانة الأدب ج ٩/ص ١٢ .

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في المصدر السابق ج ٢/ص ١٧ .

(٣) خزانة الأدب ج ٩/ص ١٢ .

(٤) سورة يونس: ٥٨ .

(٥) فتح القدير ج ٢/ص ٤٥٤ .

٣/ أنّ الجزم يحتاج إلى جازم وتقدير الجازم ممتنع لوجهين:
أحدهما: أنه لا يصح ظهوره مع هذه الصيغة فلا نقول لاذهب والمقدر
كالمنطوق به .

ثانيهما: الجازم أضعف من الجار، والجار لا يبقى عمله بعد حذفه، فالجازم
أولى .

فأما البيت فهو خبر وليس بأمر وحذف الياء ضرورة ، ولو قدر أنه حذف
اللام فلا يصح مثله في هذه المسألة لوجهين:

١/ أنّ حرف المضارعة باقٍ هناك وليس بموجود هنا فلا يلزم من حذف
شيء واحد حذف شيئين ولا يلزم من حذف ما عليه دليل وهو حرف المضارعة
حذف ما لا دليل عليه . إنّ ذلك شاذ سوغته الضرورة .

٢/ فليس بشيء لأنّ البناء يذهب الحركة فيذهب الحرف القائم مقامها
وحروف العلة قامت مقام الحركة... (١)

ورجّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [والمبني: الحروف، والماضي، وكذا
الأمر خلافاً للكوفية]. (٢)

والذي يترجّح للباحث هو ما رجحه السيوطي خلافاً للكوفية، وأنّ الأمر
مبني، ولا يمنع بناؤه كونه اقتطع من المضارع الذي هو معرب؛ فيعرب بإعرابه
وذلك لأنّه خالف المضارع بمجرد حذف اللام منه فعاد شبهه بالأفعال المبنية، وزال
شبهه بالمضارع بزوالها .

(١) أصول النحو ج٢/ص١٧-١٨-١٩ .

(٢) همع الهوامع ج١/ص٥٨ .

المطلب الرابع

فعلية (كان و أخواتها وعسى وليس)

كان وأخواتها ثلاث عشرة لفظة: (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام فيرفعن المبتدأ اسماً لهن وينصبن الخبر خبراً لهن^(١)).

وقد اختلف النحاة في فعلية (كان وأخواتها وعسى وليس) على أربعة مذاهب: فذهب الجمهور^(٢): إلى أنَّ عسى وليس وكان وأخواتها أفعال، مستدلين على ذلك باتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها^(٣). وبتحملها للضمير فنقول: (زيد ليس قائماً) أي هو عائد على زيد .

وذهب ابن السراج^(٤): إلى حرفية (عسى وليس) . مستدلاً بعدم تصرفهما، وبأنَّه لا مصدر لهما وأنَّهما ليستا على أوزان الأفعال. ووافقه في الأولى ثعلب^(٥)، وفي (الثانية الفارسي وابن شقير^(٦))^(٧). ورد بأنَّ ذلك لا يصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية^(٨).

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ج ١/ص ١٢٧ .

(٢) (الكتاب ج ٢/ص ٣٧ واللمع لابن برهان ج ١/ص ٥٣-٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٩٠-١٩١ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١١٤٦ .

(٣) (الأشموني ج ١/ص ١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٩٠ ، وشرح ابن يعيش ج ٤/ص ٣٦٦

(٤) (الأصول لابن السراج ١/٨٢ ، والجنى الداني ص ٤٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٨٩ ، والمغني لابن هشام ج ١/ص ٢٩٣ .

(٥) (لشذور الذهب ص ٤٣ وهمع الهوامع ج ١/ص ٤١ .

(٦) (ابن شقير: هو أحمد بن الحسن بن الفرّج بن شقير البغدادي ؛ أبو بكر النحوي الغوي ت سنة ٣١٧هـ . من تصانيفه ؛ كتاب المذكر والمؤنث ، وكتاب المقصور والممدود ، ومختصراً في النحو (هداية العارفين ج ١/ص ٥٨) .

(٧) (المسائل البصريات ص ٤٣٠-٨٣٣ ، والجنى الداني ص ٤٩٤، وشرح التسهيل ج ١/ص ٣٧٩ وشرح الكافية ج ٤/ص ١٩٩ . وابن شقير: هو أحمد بن الحسن بن الفرّج بن شقير البغدادي ؛ أبو بكر النحوي الغوي ت سنة ٣١٧هـ . من تصانيفه ؛ كتاب المذكر والمؤنث ، وكتاب المقصور والممدود ، ومختصراً في النحو (هداية العارفين ج ١/ص ٥٨) .

(٨) (شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٨٩ .

وذهب الزجاج^(١): إلى أن (كان) وأخواتها حروف. مستدلاً بأنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر .

وذهب المبرد^(٢): وتبعه ابن الحاج^(٣): إلى أن (كان) حرف، قال ابن

الحاج: (.. هو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفاً، إلا أنه أقوى لمن تأمل؛ لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه).

ورجّح السيوطي كونها أفعال. قال بعد أن عدد الحروف: [..وليس منه عسى وليس، وكان وأخواتها على الصحيح]^(٤).

والذي يترجّح للباحث هو أنها أفعال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير و ألفه وواوه نحو: كنت و كانا و كانوا كما تقول: قمت وقاما وقاموا وما أشبه ذلك .

والوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو: كانت المرأة كما تقول: قامت المرأة و هذه التاء تختص بالأفعال الماضية.

والوجه الثالث: أنها تتصرف نحو: كان يكون وصار يصير وأصبح يصبح وأمسى يمسي ، وكذلك سائرهما ما عدا ليس وإنما لم يدخلها التصرف لأنها أشبهت ما لأنها تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال ولهذا تجري (ما) مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز فلما أشبهت (ما) وهي حرف لا يتصرف وجب ألا تتصرف .

وأما قولهم: إنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر

فالجواب: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية وهذه أفعال غير حقيقية ولهذا المعنى تسمى أفعال العبارة فما ذكرناه يدل على أنها أفعال و ما ذكره المخالف يدل على أنها أفعال غير حقيقية وهذا مذهب الأكثرين^(٥).

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٤٠ ، و أسرار العربية ج ١/ص ١٣٠ .

(٢) المقتضب ج ٤/ص ٨٧ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٤٧ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ٤٠ .

(٥) أسرار العربية ج ١/ص ١٣٠-١٣١ .

المطلب الخامس

بناء المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد

أجمع النحاة أنّ الفعل المضارع معرب ، ثمّ اختلفوا في بناءه إذا اتصلت به نون التوكيد .

فذهب الجمهور: إلى أنّ الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد بني ؛ ويكون بناؤه على الفتح نحو: (هل تضربنّ يا زيد) فإن لم تباشره أعرب^(١)، وذلك لتركبه معها ، وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه.^(٢) وقيل: لأنّ حركة آخره صارت دالة على معنى وهو كون الفاعل واحداً أو جماعةً أو مؤنثاً فلم يبق الحرف محلاً لحركة الإعراب فيعود إلى أصله من البناء^(٣) .

وذهب الأخفش: إلى أنّه مبني مع نون التوكيد مطلقاً، أي سواءً اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل^(٤). وذلك لضعف شبهه بالاسم بـ(نون) التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله.^(٥)

وذهب ابن درستويه^(٦): إلى أنّه معرب مطلقاً، وإن اتصلت به نون التوكيد. وعلله: بأنّه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجب دليل على بقاءه، فهو مقدر في الحرف الذي كان ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.^(٧)

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [وإن لحقته نون التوكيد فأقوال: أصحها بناؤه - إن باشرت لتركبه معها، منتزلةً منزلة صدر المركب من عجزه].^(٨)

(١) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢٩، و شرح ابن عقيل ج ١/ص ٤٢ .

(٢) الشافية ج ٢/ص ٢٢٩ ، وشرح الرضي ج ٤/ص ١٩ .

(٣) الأصول ج ٢/ص ٢٨ واللباب ج ٢/ص ٦٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٤٢ والأشموني على الألفية ج ١/ص ٢٧ .

(٥) شافية ابن الحاجب ج ٢/ص ٢٢٩ وهمع الهوامع ج ١/ص ٦٨ .

(٦) الأشموني ج ١/ص ٢٧ .

(٧) المصدر السابق ج ١/ص ٢٧ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٦٨ .

والذي يترجح للباحث أنَّ الفعل المضارع يبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة له، وذلك لأنها تؤكد فعليته فيعود إلى أصله من البناء (لأنَّ النون بالاستقبال ومنعته الحال التي المضارع أولى بها) (١).

وحملاً على الماضي المتصل بها. ولتركيبه معها؛ لأنَّ الفاعل كالجاء من فعله، فإن قيل: فيلزم أن يبني إذا اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة؛ قيل: منع من ذلك شبهه حينئذٍ بالمتنى والمجموع، كما منع أيّاً من الياء شبهها بكل وبعض. ثمَّ لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنَّ النون لا تلحقه (٢).

(١) الخصائص ج ٣/ص ٨٣ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ص ٤٩ ، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ .

المطلب السادس

في رافع الفاعل

تعريف: الفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك: ضرب زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه وحقه الرفع. والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجاء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرًا ومن ثمَّ جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً^(١).

وقيل في تعريفه: اسمٌ أو ما في تأويله أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله مُقَدَّمٌ أصليُّ المحلِّ والصيغة^(٢)

وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل على خمسة أقوال^(٣):

فذهب الجمهور وسيبويه^(٤): إلى أنه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمن معناه ؛ لأنه طالب له . وهو اختيار الرضي^(٥).

وذهب قوم^(٦): إلى أن رافعه الإسناد؛ أي النسبة، فيكون العامل معنوياً، وعليه هشام ونسبه الرضي وابن مالك إلى خلف .

ورد بأنه لا يعدل إلى جهل العامل معنوياً إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود^(٧).

وذهب قوم: إلى أنه ارتفع بشبهه للمبتدأ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر المبتدأ بالخبر^(٨).

وذهب قوم: إلى أنه ارتفع بكونه فاعلاً في المعنى، وعليه خلف^(٩).
ورد بقولهم: مات زيد وما قام عمرو^(١٠).

(١) أوضح المسالك - (ج ٢ / ص ٨٣) .

(٢) المفصل ج ١/ص ٣٨ .

(٣) همع الهوامع ج ١/ص ٥١١ وشرح ابن عقيل ج ٢/ص ٧٧ .

(٤) الكتاب ج ١/ص ٣٣-٣٩ و المفصل ج ١/ص ٣٨ .

(٥) شرح الكافية ج ١/ص ١٧٧ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ج ٢/ص ١٠٦ وشرح الرضي ج ١/ص ٧٣ ، والمساعد ج ١/ص ٣٨٦ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٦٥ .

(٩) التصريح ج ١/ص ١٦٩ .

(١٠) همع الهوامع ج ١/ص ٥١١ .

وذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه ارتفع بإحداثه الفعل . (١)

ورد بمثل: (مات زيد ، وهلك عمرو) .

ورجَّح السيوطي رأي الجمهور فقال: [فالفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به] . (٢)

وهذا ما يترجح للباحث فرافع الفاعل ما أسند إليه من فعل أو شبهه لأنه

طالب له . فلما كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنسبة تجوزوا بما قالوا

وقول خلف الكوفي: إنَّ العامل في الفاعل الفاعلية فاسد من أربعة أوجه :

أحدها: أنَّ (إن) عاملة بنفسها وهي نائبة عن الفعل فعمل الفعل بنفسه أولى والثاني: أنَّ الفعل لفظ مختص بالاسم والاختصاص مؤثر في المعنى فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل .

والثالث: أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

الرابع: أنَّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به كقولك: مات زيد ومفعولاً في اللفظ وهو في المعنى فاعل كقولك: تصيب زيد عرقاً ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل . (٣)

(١) همع الهوامع ج ١/ص ٥١١ .

(٢) المصدر السابق ج ١/ص ٥١٠ .

(٣) أصول النحو ج ١/ ص ١٥١-١٥٢-١٥٣ .

المطلب السابع

وجوب تقديم العامل على الفاعل

الأصل في الفاعل أن يلي العامل لأنه كالجزء منه .

فإن تقدم عليه فقد اختلف النحاة في جواز تقديمه على عامله على مذهبين:

فذهب البصريون^(١): إلى أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله؛ لأنَّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهم على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ولأنَّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ. ^(٢)

وذهب الكوفيون^(٣): إلى أنه يجوز تقديم الفاعل على عامله،

مستدلين بنحو قوله ^(٤):

ما للجمالِ مشيهاً وثيداً *** أجندلاً يحملان أم حديداً

أي: وثيداً مشيهاً. وتأوله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب: (وثيداً) أي ظهر، أو ثبت. وثمرّة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان قام أو الزيدون قام . فالكوفيون على جوازها، والبصريون على عدم جوازها. ^(٥)

ورجّح السيوطي مذهب البصريين ، قال: [الصحيح وعليه البصريون: أنه

يجب تأخير الفاعل عن عامله]. ^(٦)

والذي يترجّح للباحث هو مذهب البصريين، وهو ما رجّحه السيوطي للأدلة

التي ذكرها البصريون، ولأنَّ البيت على فرض صحته شاذ يذوب في بحر غيره من

(١) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٣٢٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٤٤٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٥٢ .

(٤) البيت من الرجز للزباء ؛ في أدب الكاتب ص ٢٠٠ تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، السكوفي ، المروزي ، الدينوري، دار النشر: مكتبة السعادة - مصر - ١٩٦٣، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، والأغاني ج ١٥/ص ٢٥٦ تأليف: أبو الفرج الأصبهاني، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، وأوضح المسالك ج ٢/ص ٨٦ ، وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية ج ٢/ص ٤٤٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٣٢٠ وشرح الجمل ج ١/ص ٥٢ .

(٦) همع الهوامع ج ١/ص ٥١١ .

كلام العرب ، وبإمعان النظر فيما استشهدوا به يتطرق الخل؛ وذلك لأنّ الزباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثمّ أنّها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها . فإنّها من أهل (باجرما) وهي قرية من أعمال البليخ، قرب الرقة، من أرض الجزيرة جزيرة(أقور) التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لديار الشام، والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب؛ فكيف يصح الاستدلال بكلام امرأة من أهل جزيرة (أقور) وقد قالوا: إنّها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية، وقصة الزباء هذه تشبه قصة زنوبيا التي يذكرها الروم في أخبارهم، ويرجّح العلماء أنّها هي؛ فصح هذا القول .^(١) والله أعلم

(١) (جامع الدروس العربية ج١/ص ٥٥ .

المطلب الثامن

إعراب أكلوني البراغيث

تمهيد: إذا لحقت علامة التنثية أو الجمع الفعل مع وجود الفاعل الظاهر نحو:
(قاما الزيدان وقاموا الزيدون، وقمن الهندات) في لغة قليلة نسبت إلى طيء^(١) وأزد
شنوءة^(٢) وبني الحارث بن كعب^(٣) وسماها النحاة لغة (أكلوني البراغيث)، وظهرها
مشكل؛ لأنه يوهم أن للفعل فاعلين الضمير والاسم الظاهر ولهذا اختلف النحاة في
إعرابها على أقوال:

الأول: أن الألف والواو والنون مما يتصل بالفعل من علامات تدل على
التنثية والجمع، وليست بضمائر، وهذا مذهب سيبويه^(٤) وأكثر النحاة كابن عصفور^(٥)
وابن يعيش^(٦) وابن مالك^(٧) وابن هشام^(٨) وابن عقيل^(٩) والأشموني^(١٠)، وأنها لغة لبعض
العرب وعلى هذه اللغة قول الشاعر^(١١):

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدَ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ
وقول الآخر: ^(١٢)

يَلُومُونَنِي فِي إِشْتِرَاءِ النَخِي لِ قَوْمِي فَكَلُّهُمْ يَعْذِلُ

(١) (الجنى الداني ص ١٤٩ والمغني ص ٣٥٤، والأشموني ج ١/ص ٣٩٢ .

(٢) (المصادر السابقة .

(٣) (المغني ص ٣٥٤، والأشموني ج ١/ص ٣٩٢ .

(٤) (الكتاب ج ٢/ص ٤٠ .

(٥) (شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ١٦٨ .

(٦) (شرح المفصل ج ٣/ص ٨٧ .

(٧) (شفاء العليل ج ١/ص ٤١٥ .

(٨) (أوضح المسالك ج ٢/ص ١٠٥ والمغني ص ٣٥٥ .

(٩) (شرح ابن عقيل ج ١/ص ٤٦٨ .

(١٠) (شرح الأشموني ج ١/ص ٣٩٢ .

(١١) (البيت من الطويل وهو لعبيد الله ابن قيس الرقيات في والجنى الداني ص ١٧٥ وشرح التصريح

ج ١/ص ١٧٧، وأوضح المسالك ج ٢/ص ١٠٦ .

(١٢) (البيت من المتقارب وهو لمحمد بن عبد الله العتبي، في الأغاني ج ١٤/ص ١٩١، تحقيق وإشراف لجنة

من الأدباء ط-١٦، ١٩٨٣، دار الثقافة بيروت .

وغيرها .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١)

فالواو ، والذين ظلموا كلاهما يصلح لأن يكون فاعلاً .

ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾^(٢)

الشاهد الواو في عموا ، وكثيرٌ منهم ، كسابقتهما .

الثاني: ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو حرفان يدلان على

التثنية والجمع، سواء تقدم الفعل، أو تأخر، فإذا قلت: (قاما الزيدان أو الزيدان قاما)

فالألف في كلا الأسلوبين هي علامة للتثنية كما كانت تاء التأنيث علامة لتأنيث

الفاعل.^(٣)

الثالث: وذهب جماعة من النحاة ؛ إلى أنها ضمائر .

ثم اختلفوا في توجيهها:

فمنهم من قال: بالبدلية؛ أي أن الاسم الظاهر بدلٌ من المضمرة، وهذا قول

الفراء^(٤)، وأجازه ابن عقيل^(٥).

ومنهم من ذهب إلى أن الاسم الظاهر مبتدأ، والجملة التي قبله خبر

عنه ، وهي في نية التأخير، وهو مذهب الكسائي^(٦) والأخفش^(٧) . وقد

أجازها ابن هشام في المغني^(٨)، ولم يجزه في أوضح المسالك^(٩)، ورددتها

في تلخيص الشواهد^(١٠).

(١) سورة الأنبياء: ٣ .

(٢) المائدة الآية: ٧١ .

(٣) البسيط ج ١/ص ٢٧٠ ، وابن يعيش ج ٣/ص ٨٨ .

(٤) معاني القرآن له ج ١/ص ٣١٦ .

(٥) شرح ابن عقيل ج ١/ص ٣٦٨ .

(٦) معاني القرآن له ص ١٩٥ .

(٧) معاني القرآن له ج ٢/ص ٤٧٥ .

(٨) المغني ص ٣٥٥ .

(٩) أوضح المسالك ج ٢/ص ١٠٥ .

(١٠) تلخيص الشواهد ص ٤٧٣ .

وزهب ابن الناظم^(١) والأشموني^(٢)، وابن هشام^(٣)؛ إلى أن الحمل على الوجهين السابقين غير ممتع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة، ولا يجوز حمل ما جاء في ذلك على الإبدال أو التقديم؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم في هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات التنثية والجمع، فوجب أن تكون حروفاً؛ لأنها لو كانت اسماً للزم إمّا وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإمّا إسناد الفعل مرتين، واللازم باطل اتفاقاً، وعلى الرغم من ثبوت هذه اللغة إلا أن بعض النحاة أنكروها^(٤)، ومنهم من أقر بها ثم حكم عليها بالضعف كما فعل ابن عصفور^(٥) وابن هشام^(٦) وبقلة عند سيبويه^(٧).

ورجّح السيوطي القول الأول: قال: [والصحيح الأول لنقل الأئمة، أنها لغة وعزيت لطبي، وأزد شنوءة]^(٨).

والذي يراه الباحث أن السيوطي وفق - كما هي عادته - في ترجيحه القول الأول لكثرة الشواهد في ذلك وثبوتها عن العرب نثراً ونظماً .

نثراً؛ أي القرآن الكريم كما سبق، والحديث النبوي الشريف، كقوله صلى الله عليه وسلم: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)^(٩) ولا داعي لإنكارها ولا تأويلها . والله أعلم

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص .

(٢) شرح الأشموني ج ١/ص ٣٩٢-٣٩٣ .

(٣) أوضح المسالك ج ٢/ص ١٠٦ .

(٤) أوضح المسالك ج ٢/ص ١٠٦ .

(٥) شرح الجمل ج ١/ص ١٦٨ .

(٦) المغني ص ٣٥٥ .

(٧) الكتاب ج ٢/ص ٤٠ .

(٨) همع الهوامع ج ١/ص ٥١٤ .

(٩) متفق عليه - الجمع بين الصحيحين لمحمد بن فتوح الحميدي، دار النشر ابن حزم لبنان - بيروت

ط ٢٠٠٢ تحقيق د /علي حسين البواب .

المطلب التاسع

(لن) بسيطة أم مركبة؟

ودلالاتها على الدعاء والتأكيد

اختلف النحاة في (لن) مركبة هي أم بسيطة؟ على أقوال :

فذهب سيبويه والجمهور^(١): إلى أنها حرف بسيط، لا تركيب فيها ولا إبدال

ويحتجون لذلك بـ:

أنَّ التركيب خلاف الأصل، والأصل فيها البساطة، ودعوى من ادعى التركيب تحتاج إلى دليل؛ ولا دليل على ذلك .

• أنها لو كانت مركبة؛ لكانت (لا) داخلة على المصدر المؤول من (أن) والفعل وليس في (لن) معنى المصدرية .

• أنَّ (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها (لا أن) لكان الكلام تاماً بالمفرد؛ وهو محال .

• أنها لو كانت كما يقول الخليل: (مركبة من لا و أن) لما قيل: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأنه لا يجوز تقديم معمول الصلة عليها و(زيداً) معمول للفعل (أضرب) وهو واقع في صلة (أن)، وقد تقدم عليها وهو ممنوع^(٢).

وذهب الخليل^(٣) والكسائي^(٤): إلى أنها مركبة من: (لا أن) فأصلها (لا أن) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، كما حذفت في قولهم: (ويلمه- والأصل: ويل أمه) ثمَّ حذفت الألف للالتقاء الساكنين؛ (ألف لا، ونون-أن) فصارت (لن) والحامل لها على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن) ووجود معنى: (لا) و(أن) فيها، وهو النفي؛ والتخليص للاستقبال. واحتجوا على ذلك بمثل:

(١) الكتاب ج ٣/ص ٥ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٦٤٣ .

(٢) الكتاب ج ٣/ص ٦، والمقتضب ج ٢/ص ٨، والمقتصد ج ٢/ص ١٠٥١، وشرح التسهيل ج ٤/ص ١٠،

وحاشية الصبان ج ٣/ص ٢٨٧ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٦٤٣ .

(٣) الكتاب ج ٣/ص ٥ والمغني ج ١/ص ٢٨٤ .

(٤) المصادر السابقة .

قول الشاعر: (١)

يِرْجِي المرءُ ما لا أن يلاقي *** وتعرضُ دُونَ أدناه الخطوبُ

ويدل على ذلك اللفظ والمعنى، فمن اللفظ عملت عمل(أن) ومن حيث المعنى فإنَّ معناها النفي، وتخلص الفعل للاستقبال، وهذا المعنى فيهما. (٢)

وذهب الفراء (٣): إلى أنها (لا النافية) أبدل من ألفها نون، وحمله على ذلك اتفاهما في النفي؛ ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلاً لها؛ لأنها أقعد في النفي من (لن) لأنَّ (لن) لا تنفي إلا المضارع، فهما عنده حرفان نافيان ثنائيان و(لا) أكثر استعمالاً فأبدلت ألفها نوناً كما تبدل النون ألفاً في الوقف، في نحو: (لنسعاً) وفي نحو: زيدا. ورد بأنَّ الإبدال في الكلمة لا يغير حكمها بعد أن كانت مهملة، فإنَّ (لا النافية) لا تعمل النصب أو الجزم، ثمَّ أنَّ المعروف في لغة العرب إبدال النون ألفاً في نحو: (لنسعاً) وليس العكس. فلا يجوز قياس (لن) على (لا) لتناقض عملهما، ثمَّ إنَّ إبدال الألف نوناً مردود من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، فالألف أخف من النون، وإبدال النون ألفاً إبدال الخفيف من الثقيل فلا ينبغي أن يقاس أحدهما على الآخر. (٤)

ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه والجمهور فقال: [لن بسيطة...]. (٥) وما رجَّحه السيوطي تبعاً لسبويه والجمهور هو الراجح، وهو أنَّ (لن) بسيطة غير مركبة، ودعوى التركيب تحتاج إلى برهان ودليل، وحيث لا برهان ولا دليل فالأصل فيها البساطة . والله أعلم

(١) البيت من الوافر وينسب لجابر الأنصاري في التصريح ج٢/ص٢٣٠، وشرح الرضي ج٤/ص٣٦، ولجابر بن رألان في خزنة الأدب ج٨/ص٤٤٠.

(٢) شرح التصريح ج٢/ص٣٣٠.

(٣) شرح السيرافي على الكتاب ج١/ص٨٣، والجنى الداني ص٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ج٤/ص٣٨، ج٣/ص٢٣٥، والمغني ج١/ص٢٨٤.

(٤) شرح التصريح ج٢/ص٢٣٠، وابن يعيش ج٧/ص١٦، والمغني ص٢٨١.

(٥) همع الهوامع ج٢/ص٢٦٨.

وأما دلالتها على الدعاء:

فقد اختلف النحاة في دلالة (لن) على الدعاء إلى قولين:

فذهب قوم من النحاة ، منهم الفراء^(١)، وابن عصفور^(٢) وابن هشام^(٣)، و الأشموني^(٤) ونسب هذا القول إلى ابن السراج^(٥): إلى أن (لن) تفيد معنى الدعاء. وفي نسبة ذلك إلى ابن السراج مقال: لأنه قال: (والدعاء بلن غير معروف)^(٦)، واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٧) فـ(لن) في الآية خرجت إلى الدعاء، وليس خبراً؛ والتقدير: (اللهم لن أكون ظهيراً) أو (فاجعلني لا أكون ظهيراً) . كما استدلوا بقول الشاعر^(٨):

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَُمْ ثُمَّ لَا زَلٍ تَلَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فقد عطف جملة الدعاء (لا زلت لكم) على (لن تزالوا)؛ فدل على أن المعطوف عليه دعاء لا خبر^(٩).

وذهب آخرون: منهم ابن السراج في المشهور عنه^(١٠) وابن مالك^(١١)، وابن هشام^(١٢)؛ إلى أنها لا تفيد الدعاء. وأجابوا عن أدلة الأولين، بأن الآية محمولة على الخبر بمعنى النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرماً جزاء تلك النعمة، والبيت لا حجة به لاحتمال أن تكون (لن) خبراً لا دعاءً.

(١) معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار، دار السرور (ج ٢/ص ٣٠٤).

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٦٤٤ ، والمغني ص ٢٨٢ .

(٣) المغني ص ٢٨٢ .

(٤) شرح الأشموني ج ٣/ص ١٧٩ .

(٥) أوضح المسالك ج ٤/ص ١٤٩ ، والمصدر السابق .

(٦) الأصول ج ٢/ص ١٧١ .

(٧) سورة القصص: ١٧ .

(٨) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه، المكتبة الثقافية ، بيروت (ص ١٦٩) . و شرح التسهيل

ج ٤/ص ١٥ ، والمغني ص ٢٨٣ .

(٩) معاني القرآن ج ٢/ص ٣٠٤ و شرح التسهيل ج ٤/ص ١٥ .

(١٠) الأصول ج ٢/ص ١٧١ .

(١١) التسهيل ص ٢٢٩ .

(١٢) أوضح المسالك ج ٤/ص ١٤٩ .

ورجَّح السيوطي أنها لا تفيد الدعاء حيث قال: [والمختار وفاقاً لابن عصفور: ترد للدعاء]^(١) وقال: [وهذا القول اختاره ابن عصفور- وهو المختار عندي، لأنَّ عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أنَّ المعطوف عليه دعاء لا خبر].^(٢) والذي يظهر للباحث خلاف ما رجَّحه السيوطي وهو أنها لا تفيد الدعاء، فالآية إنما هي معاهدة من النبي لربه، وبيت الأعشى يحتمل الدعاء؛ لأنه عطف عليه جملة دعائية، وهي (ثمَّ لا زلت لكم...) ويحتمل الخبرية، وما دام محتملاً، فلا يستدل به ثمَّ هو مع هذا بيت نادر لا تبني عليه القواعد، ولم يعهد عند العرب استعمال (لن) للدعاء .

دلالة لن على التأكيد:

الجمهور^(٣): إلى أنَّ (لن) لنفي المستقبل كالنفي بـ(لا) .
 وذهب الزمخشري^(٤): إلى أنها تفيد تأكيد النفي، قال: (ولن نظيرة لا في المستقبل ولكن على التأكيد).^(٥)
 وقد رد كثير من النحاة على الزمخشري قوله هذا، وأنكروا أن تكون (لن) تفيد تأكيد النفي، منهم ابن عصفور^(٦)، وابن هشام^(٧)، والأشموني^(٨).
 قال ابن عصفور: (قد يكون النفي بـ(لا) أكد من النفي بـ(لن)؛ لأنَّ المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً للقسم والمنفي بـ(لن) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد).^(٩)

(١) (مع الهوامع ج ٢/ص ٢٨٦ .

(٢) (المصدر السابق ج ٢/ص ٢٨٨ .

(٣) (شرح الرضي ج ٤/ص ٣٦، وشرح التسهيل ج ٤/ص ١٤ ، والتصريح ج ٢/ص ٢٢٩ والجنى الداني ص ٢٧١ .

(٤) (الكشاف ج ٢/ص ١٤٥، والأنموذج للزمخشري - تحقيق د.حسني عبد الجليل يوسف - القاهرة - ١٩٩٠م (ص ١٩٠) .

(٥) (شرح النموذج ص ١٩٠ .

(٦) (الجنى الداني ص ٢٧٠ . وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٦٤٤ .

(٧) (أوضح المسالك ج ٤/ص ١٤٩ .

(٨) (شرح الأشموني ج ٣/ص ١٧٩ .

(٩) (الجنى ص ٢٧٠ .

ورجَّح السيوطي قول الجمهور، وهو أنَّها لا تفيد التوكيد حيث قال: [لن بسيطة... وإنما تنصب مستقبلاً، وتفيد نفيه، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار...]^(١). وهو ما اختاره أبو حيان.^(٢) قال أبو حيان: (وأما قوله -أي الزمخشري- إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) فيحتاج إلى نقل عن مستقري اللسان).^(٣)

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٨٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٦٤٤ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١ ، ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية ، بيروت(ج ٨/ص ٢٦٨).

(٣) (البحر المحيط ج ٨/ص ٢٦٧ .

المطلب العاشر

أصالة نون التوكيد

ذكر النحاة أنّ نون التوكيد نوعان: خفيفة، وثقيلة، والتأكيد بالثقيلة أشدّ من التأكيد بالخفيفة نص على ذلك الخليل. (١) وتختصان بالفعل. (وتبدل الخفيفة عند الوقف ألفاً فيوقف على (ليكونا) بالألف لينة بعد النون وعلى ليسجنن بنون ساكنة ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً ولو كان دعائياً كقوله (٢):

فأنزلن سكيناً علينا*** وثبت الأقدام إن لاقيناً

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وأمّا المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكد بهما كثيراً بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (٣) ووجب توكيده بعد القسم في نحو قوله تعالى في التنزيل العزيز: ﴿وَاللَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (٤)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿لَيْسَجَنَّ وَإِيكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٥) (٦).

ثم اختلفوا في أصلتهما:

فقال البصريون (٧): إنّ نون التوكيد الخفيفة نونٌ على حدثها وليست فرعاً عن الثقيلة. مستدلين على ذلك بأن لها أحكاماً ليست للشديدة، وتدخل جوازا على الأمر كاضربن .

وقال الكوفيون (٨): إنّ نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة، خفتت كما تخفف أن .

ورجّح السيوطي قول البصريين، حيث قال: [وليست هي الأصل والخفيفة فرعٌ عنها خفتت كما تخفف أن خلافاً للكوفية حيث ذهبوا إلى ذلك]. (٩)

(١) (المغني ج ١/٤٤٣ .

(٢) (البيت من الرجز وهو لعبد الله ابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة ، مكتبة التراث ، القاهرة . ط ١ ، ١٩٧٢ م .

(٣) (سورة إبراهيم: ٤٢ .

(٤) (سورة الأنبياء: ٥٧ .

(٥) (سورة يوسف: ٣٢ .

(٦) (المعجم الوسيط ج ٢/ص ٨٩٥ .

(٧) (المغني ج ١/٤٤٣ .

(٨) (المغني ج ١/٤٤٣، والجنى الداني ج ٢/ص ٢٢ .

(٩) (همع الهوامع ج ٢/ص ٥٠٩ .

وهذا ما يترجح للباحث فكلاهما أصل بذاته لتخالف بعض أحكامهما .

المطلب الحادي عشر

الناصب بعد لام الجحود

تعريف : لام الجحود^(١): الجحد النفي: ولام الجحود هي: الواقعة بعد كان الناقصة المنفية. نحو: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين﴾^(٢)، ونحو قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾^(٣). وقد اختلف النحاة في النصب بلام الجحود على أقوال : فالبصريون^(٤): أنَّ النصب بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً .

والكوفيون^(٥): إلى أنَّ الناصب هو لام الجحود نفسها ؛ وذلك لأنه لم يظهر قط بعدها أن، ولأنه قد سمع تقديم معمولها عليها كقوله: ^(٦)

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن *** مقاتلتها مادمت حياً لأسمعا

كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقاتلتها ما دمت حياً، فمقاتلتها معمول لأسمع، وقد تقدم على الكلام، فلو كان النصب بإضمار (أن) لم يجز التقديم. ورد بأن هذا باطل . أمّا قولهم: إنَّ لام الجحود كانت تنصب بإضمار (أن) لم يجز تقديم معمولها كما ذكروا فصحيح ، لكنهم قد حكوا تقديم المعمول على (أن) ضرورة كقوله: ^(٧)

هنا سألت وخير قوم عندهم وشفاء غيبك خائراً أن تسأل

فأحرى أن يكون ضرورة. وإن شئت جعلت مقاتلتها منصوباً بإضمار فعل كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقاتلتها ما دمت لا أسمع .

وأما قولهم: لو كانت ناصبة بإضمار (أن) لظهرت (أن) في بعض المواضع، فلا يلزم هذا؛ لأنَّ من المضمورات ما لا يظهر مثل الفعل المضمرة في باب الاشتغال . فلا حجة لهم في شيء من ذلك . وأيضاً فإنَّ لام الجحود جارة و لم يثبت لها النصب، فالأولى أن تبقى على بابها .

وذهب ثعلب^(٨): إلى أنَّ اللام هي الناصبة؛ لقيامها مقام (أن) .

ورجح السيوطي مذهب البصريين فقال: [تنصب أن مضمرة لزوماً بعد لام

الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح ...].^(١)

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ج ١ / ص ١٦ .

(٢) سورة آل عمران: ١٧٩ .

(٣) سورة النساء: ١٧٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ج ٤ / ص ١٦٥٦ وشرح جمل الزجّاجي ج ٢ / ص ٨٣ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ص ٥٩٣-٥٩٥ والجنى الداني ص ١١٨ ، والأشموني ج ٣ / ص ٢٩٢ .

(٦) لم ينسب لقائل معين و شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ج ٢ / ص ٨٤ .

(٧) البيت من الكامل وهو لربيعة بن مقروم الضبي ، و شرح الجمل ج ٢ / ص ٨٤ .

(٨) ينظر رأي ثعلب في الأشموني ج ٣ / ص ٩٢٢ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٦ / ص ١٦٥٦ ،

وهمع الهوامع ج ٢ / ص ٢٩٨ .

المطلب الثاني عشر

ما ينوب عن الفاعل عند حذفه

تمهيد: قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو: ﴿كتب عليكم القتال﴾^(٢) للعلم بأنَّ فاعل ذلك هو الله، أو للجهل به كسُرْقِ المتاع، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله: (من بُلِيَ منكم بهذه القاذورات)^(٣)، أو تحقيره؛ فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أؤدي فلان إذا عظم أو حقر من آذاه، أو خوف منه، أو خوف عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو: ﴿فإن أحصرتم﴾^(٤) ﴿وإذا حييتم﴾^(٥) ﴿إذا قيل لكم تفسحوا﴾^(٦)، أو إقامة وزن الشعر كقوله^(٧):

وإذا شربتُ فإنني مُستهلكٌ * * * مالي وعرضي وافرٌ لم يكلم

وأصلاح السجع نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته، أو قصد الإيجاز نحو: ﴿ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بُغِيَ عليه﴾^(٨) فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتتاع حذف، وينزل منزلة الجزء. فإن عُدِمَ المفعول ووجد كل من المصدر والظرف، والجار والمجرور فقد اختلف النحاة فيما ينوب عن الفاعل والحالة هذه على أقوال:

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٩٧ .

(٢) سورة البقرة: ٢١٦ .

(٣) لم أجد بهذا اللفظ . لكن جاء في موطأ مالك (كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ، (... أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوطٍ فأتي بسوطٍ مكسورٍ فقال فوق هذا فأتي بسوطٍ جديدٍ لم تقطع ثمرته فقال دون هذا فأتي بسوطٍ قد ركب به ولأن فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجذد ثم قال أيها الناس قد آن لكم ان تنتهوا عن حُدودِ الله من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بسير الله فإنه من يبدي لنا صفحته نقم عليه كتاب الله) (موطأ مالك ج ٢/ص ٨٢٥) ، تأليف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي

(٤) سورة البقرة: ١٩٦ .

(٥) سورة النساء: ٨٦ .

(٦) سورة المجادلة: ١١ .

(٧) البيت من الكامل وهو لعنترة العبسي في ديوانه ص ٢٠٦: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. الكتب

الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٩٨٣ م . والدرر (ج ٢/ص ٢٩١) .

(٨) سورة الحج : ٦٠ .

فذهب البصريون ^(١): إلى التخيير؛ فتقيم ما شئت منها مقام الفاعل، وذلك في نحو قولك: سرت بزيد يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً، فإذا حذف الفاعل فقلت: سير بزيد يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً، فوضعت بزيد موضع الفاعل؛ لأنَّ المعنى يسير بزيد، و لك أن تضع كل واحد من الأشياء الأخرى موضعه فترفعه وتنصب الباقي، كقولك: سير بزيد يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً، أو سير بزيد يوم الجمعة فرسخان سيراً شديداً، أو سير بزيد سيراً شديداً يوم الجمعة فرسخين . وجملة هذه الأشياء المتساوية في استحقاق محل الفاعل لعدم التفاضل بينها فيه أربعة: (الجار والمجرور نحو بزيد ، وظرف الزمان وظرف المكان والمصدر) ^(٢). وقال ابن عصفور ^(٣) يختار المصدر؛ نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ ^(٤).

والسبب في ذلك: أنَّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير؛ في، فلمَّا كان تعدى الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى، وإنما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ؛ لأنَّه لا بد من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل) ^(٥).

وقال الأخفش ^(٦) وتبعه ابن معط ^(٧): يختار إقامة المجرور . وقال أبو حيان ^(٨): يختار إقامة ظرف الزمان. ودليله: أنَّ المجرور في إقامته خلاف ، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة . وكذا ظرف الزمان؛ لأنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان؛ فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدالاته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة. ^(٩)

(١) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٢٩٤ وارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٣٣٩ .

(٢) (المقتصد ج ١/ص ٣٥٢-٣٥٣ .

(٣) شرح الجمل ج ١/ص ٢٩٤ ، والمقرب لابن عصفور -تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري - بغداد - ١٩٨٦م (ص ٨٧) .

(٤) (سورة الحاقة: ١٣ .

(٥) (شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٢٩٤ .

(٦) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٣٣٩ .

(٧) (الفصول الخمسون ص ١٧٧ .

(٨) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٣٣٩ .

(٩) (همع الهوامع ج ١/ص ٥٢٣ .

ورجَّح السيوطي اختيار أبي حيَّان. قال: [..وأبو حيَّان المكان، وهو المختار].^(١)

المطلب الثالث عشر

أصل الاشتقاق؛ الفعل أو المصدر؟

اختلف النُّحاة في أصل الاشتقاق، الفعل أم المصدر؟ على مذاهب:

فذهب الكوفيون^(٢): إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو:

(ضرب ضرباً، وقام قياماً) لأنَّ المصدر مؤكَّد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكَّد، ولأنَّ المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع؛ أن تحمل على الأصول. ولأنَّنا وجدنا أفعالاً ولا مصادر لها^(٣).

وذهب أكثر البصريين: إلى أنَّ المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان

مشتقان منه؛ لأنَّهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان، والذات التي قام بها الفعل؛ وذلك شأن الفرع أن يدل عليه الأصل، وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق. ولأنَّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، بخلاف الفعل فلا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، ولأنَّ المناسب في تسميته مصدراً؛ أن يكون هو الأصل، ومنه المصدر الذي تصدر عنه الإبل^(٤).

ويجاب عن أقوال الكوفيين بما يلي:

قولهم: إنَّ المصدر مؤكَّد للفعل و المؤكَّد قبل المؤكَّد .. فلا دلالة فيه على

الأصلية والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيدا زيدا، ومررت بزيد زيد) فإنَّ زيدا الثاني يكون توكيداً للأول في كل هذه المواضع، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه، فكذلك هنا .

قولهم: (إنَّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله) فيجاب عنه من

أوجه :

(١) المصدر السابق ج ١/ص ٥٢٠ .

(٢) (الإنصاف ج ١/ص ٢٣٥-٢٣٦، وشرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٧١ .

(٣) المصدر السابق بتصريف .

(٤) المصدر السابق بتصريف، و أسرار العربية ج ١/ص ١٦١ تأليف: الإمام أبو البركات الأنباري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د . فخر صالح قدارة .

أنَّ المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو: (ضربته ضرباً) وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها .

أنَّه إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية .

أنَّه يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع .

وأما قولهم: (إننا وجدنا أفعالاً ولا مصادر لها) فيجاب عنه:

أنَّ خلو تلك الأفعال التي ذكروها (عسى، وليس، ونعم، وبئس،...) عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كون المصدر أصل وأنَّ الفعل فرع عنه؛ لأنَّه قد يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾^(١) ثمَّ إنَّ هذا معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: (ويله، وويحه، وييه، وويبه، وويسه، وأهلاً وسهلاً، ومرحباً، وسقياً، ورعيّاً، وأفةً، ونفةً، وتعساً، وتكساً، وبؤساً، وبعداً، وسحقاً، وجوعاً ونوعاً، وجدعاً، وعقراً، وخيبةً، ودفراً، وتباً، وبهراً)^(٢)

وذهب ابن طلحة^(٣): إلى أنَّ كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس

أحدهما مشتقاً من الآخر.

وذهب بعض البصريين^(٤): إلى أنَّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف . ورد بأنَّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر .

ورجَّح السيوطي مذهب جمهور البصريين وهو أنَّ المصدر أصل والفعل

فرع فقال: [... وهو أصل الفعل والوصف]^(٥).

(١) سورة: الفيل: ٣ .

(٢) (الإنصاف ج ١/ص ٢٤١-٢٤٢ بتصرف .

(٣) (همع الهوامع ج ١/ص ٧٢ .

(٤) (المصدر السابق .

(٥) (همع الهوامع ج ١/ص ٧٢ .

والذي يترجّح للباحث هو ما رجحه السيوطي من أنّ المصدر أصل الفعل
والوصف . والدليل على ذلك من وجوه :

(أحدها: أنّ المصدر يدل على نفسه فقط ألا ترى أنك إذا قلت:

ضربت دل على الضرب وهو الألم الذي يوجد منه فصار ضرب يدل
على جوهر الضرب كأنه مصوغ من جوهر ما يدل إذا أضفته إلى ما صيغ
منه دل أنه منه وإن كانت صورته مخالفة لصيغة آخر صيغ من ذلك الجوهر وآخر
كذلك وكلها تدل على ذلك الجوهر فقد صار الجوهر أصلاً لها
وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذي أخذ منه لأنّ المصدر جوهره الذي
يوجد فيه ذلك الفعل .

ووجه آخر: وذلك أنّ الفعل يدل على شئئين وهو الزمان والمصدر
والمصدر يدل على نفسه فقط فصار الفعل بمنزلة المركب إذ كان يدل على
المصدر وعلى الزمان فلما صار في تقدير اثنين وأحد الاثنين المصدر والواحد قبل
الاثنين وجب أن يكون قبل الفعل^(١).

(١) علل النحو ج ١/ص ٣٥٩ . تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، دار النشر: مكتبة الرشد -
الرياض / السعودية - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش .

المبحث الثاني

ترجيحاته في توابع الجملة الفعلية

المطلب الأول

العامل في المفعول له

المفعول له هو: المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل ^(١). ويسمى المفعول لأجله ومن أجله ومثاله: (جئت رغبة فيك) وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

(١) كونه مصدراً فلا يجوز (جئتك السمن والعسل) قاله: الجمهور. وأجاز يونس (أما العبيد فذو عبيد) بمعنى؛ مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره سيبويه .

وكونه (٢) قليلاً كالرغبة، فلا يجوز (جئتك قراءة للعلم) ولا (قتلا للكافر) قاله: ابن الخباز وغيره وأجاز الفارسي (جئتك ضرب زيد)؛ أي لتضرب زيداً .

وكونه (٣) علة عرضاً كان كرغبة أو غير عرض كـ (قعد عن الحرب جبناً)

و(٤) اتحاده بالمعلل به وقتاً فلا يجوز (تأهبت السفر) قاله: الأعلم والمتأخرون

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً فلا يجوز: جئتك محبتك إياي . قاله: المتأخرون أيضاً وخالفهم ابن خروف . (٢)

وقد اختلف النحاة في الناصب للمفعول له على مذاهب:

فذهب سيبويه ^(٣) والفارسي ^(٤): إلى أن ناصبه مفهم الحدث، نصب المفعول به

المصاحب في الأصل حرف جر؛ لأنه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال،

فقولك: في جواب: لم ضربت زيداً؟ ضربته تأديباً، أصله للتأديب، إلا أنه أسقط اللام

ونصب، ولهذا تعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدقت له؛ لأن الضمير يرد الأشياء

إلى أصولها .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ٢/ ١٨٦ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢/ ٢٢٥-٢٢٦ .

(٣) الكتاب ج ١/ ص ٣٦٩ .

(٤) المسائل المنثورة للفارسي - تحقيق مصطفى الحيدري - دمشق - ١٩٨٦م (ص ١٣). و أيضاً ارتشاف

الضرب من كلام العرب ج ٣/ ص ١٣٨٣ .

قال سيبويه (١): إنَّ هذا كله ينتصب لأنَّه مفعول له كأنَّه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا ، ولكنَّه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان قال الشاعر (٢):

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَصْفَحُ مِنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

فنصب ادخاره وتكرما مفعول لأجله .

وقال الآخر (٣):

فصفتُ عنهم والأحبةُ فيهمُ *** طمعاً لهم بعقابِ يومٍ مفسدٍ .

فنصب طمعاً على أنه مفعول لأجله .

وذهب الكوفيون (٤): إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيدا تأديباً، فكأنك قلت: أدبته تأديباً .

وذهب الزجاج فيما نقل عنه ابن عصفور (٥): إلى أنه ينتصب بفعل مضمَر من لفظه، فالتقدير في جنّت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به؛ فلذلك لم يظهر.

وذهب الفراء (٦): إلى أنه منصوب على نية الشرط والجزاء، وذلك في مثل قولهم: (لأعطينك خوفاً وفرقاً ولأكفننّ عنك حذر زيد) كل من خوفاً وفرقاً وحذراً، منصوب على نية الشرط والجزاء، وما ينفك من حسن (من) معه وإن كان يقال:

(١) الكتاب ج ١/ص ٣٦٩ ، و الأصول في النحو ج ٢/٢٠٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي . الأصول في النحو ج ٢/٢٠٧ .

(٣) البيت من الطويل وهو للحارث بن هشام . المصدر السابق ج ٢/٢٠٧ . من قصيدة طويلة يعتذر فيها

عن فراره يوم بدر ، وهو أول عربي يعتذر عن فرار . ينظر الصناعتين الكتابة والشعر (ج ١/٣٩٨) .

تأليف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار النشر: المكتبة العصرية - بيروت -

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٣٨٤ .

(٥) المصدر السابق ج ٣/ص ١٣٨٤ .

(٦) معاني القرآن ج ١/ص ١٧ .

لأَكْفَنَ من حذر زيد، ولأَعْطَيْنَ من الخوف والفرق، وليس النصب بإسقاط (من) غير أن دخولها المقصود، ويبين معنى النصب .

ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي حيث قال: [الصحيح وعليه سيبويه والفرسي: أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، لأنه جواب له ...] (١).

وقال في المتن: [والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جارا لأنواع المصدر، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار ...] (٢) .

والذي يترجَّح للباحث أن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو: قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان، فجئتك غير مشتق من مخافة فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو: خفتك مأخوذة من مخافة، وجئتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب .

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ج ٢/ص ٩٧ .

المطلب الثاني

العامل في المفعول معه

تعريف: المفعول معه: هو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه. كـ(سرت والطريق) و (أنا سائر والنيل) . (١)
وقد اختلف النحاة في الناصب للمفعول فيه على أقوال:
فالبصريون^(٢): ومنهم سيبويه^(٣) وابن السراج^(٤) وابن يعيش^(٥): أنه منصوب بالفعل الذي قبله أو شبهه بتوسط الواو .
والكوفيون^(٦): ومنهم الفراء^(٧)؛ أنه منصوب بعامل معنوي، وهو الخلاف أو الصرف .

قال الفراء:(فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عطف عليه، فإن كان كذلك فهو الصرف).
ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ ولو كان الخلاف ناصباً لقليل: ما قام زيد ولكن عمراً، ويقدم زيد لا عمراً ولم يقل به أحد^(٨)، وقال الرضي^(٩): الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي .

وذهب الأخفش^(١٠): إلى أن ما بعد الواو منصوب بانتصاب (مع) في نحو:
(جئت معه). وتوجيهه: أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢/ص ٢٣٩ .

(٢) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٨ ، وابن يعيش ج ٢/ص ٤٩ وشرح الرضي ج ٢/ص ٣٨ .

(٣) الكتاب ج ١/ص ٢٩٧ .

(٤) الأصول ج ١/ص ٢١٠ .

(٥) شرح ابن يعيش على المفصل ج ٢/ص ٤٩ .

(٦) معاني القرآن ج ١/ص ٣٣ ، والإنصاف ج ١/ص ٢٤٨ ، وابن يعيش ج ٢/ص ٣٨ والرضي ج ٢/ص ٤٨ .

(٧) معاني القرآن ج ١/ص ٣٣-٣٤ .

(٨) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٨ .

(٩) شرح الرضي ج ٢/ص ٣٨ .

(١٠) الإنصاف ج ١/ص ٢٤٨ ، وابن يعيش ج ٢/ص ٤٩ .

الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطي النصب ما بعدها عارية كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير^(١).

ورد بأنَّ الأسماء ليست فيها ظروفًا فلا تنتصب انتصابها^(٢) ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطرداً في نحو: كل رج وضعته^(٣).
وذهب الجرجاني^(٤): إلى أنَّ المفعول معه منصوب بالواو نفسها لاختصاصها بما دخلت عليها فعملت فيه .

ورد بأنَّه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل ب(إنَّ) وأخواتها، وبأنَّه لا نظير له إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل^(٥).

وذهب الزجَّاج^(٦) وهو ظاهر كلام سيبويه^(٧): إلى أنَّ الناصب له مضمَر بعد الواو ، فإذا قلت: ما صنعت وأباك ، فالتقدير: ولا بست أباك .

ورد هذا أيضاً بأنَّ فيه إحالة للباب إذ يصير على أنَّه مفعول به لا مفعول معه^(٨). ورجَّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [ناصب المفعول معه

...وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهة...] . وقال في الشرح: [في ناصب المفعول معه أقوال: أحدها وهو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوي الماء والخشبة، وأعجبنى استواء الماء والخشبة، والناقاة متروكة وفصيلها، ولست زائلاً وزيداً^(٩) .

والذي يترجح للباحث هو أنَّ الناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه

(١) شرح الرضي ج ١/ص ٣٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٢/ص ٤٩ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٨ .

(٤) المقتصد ج ١/ص ٦٥٩ وشفاء العليل ج ١/ص ٤٨٩ وشرح الرضي ج ١/ص ٥١٨ ، وشرح التسهيل ج ٢/ص ٢٥٠ .

(٥) ابن يعيش ج ٢/ص ٤٩ ، والرضي ج ٢/ص ٣٨ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٤٨٥ .

(٦) رأي الزجَّاج في شرح المفصل لابن يعيش ج ٢/ص ٤٩ .

(٧) الكتاب ج ١/ص ٢٩٧ .

(٨) شفاء العليل ج ١/ص ٤٩١ وأوضح المسالك ج ٢/ص ٢٤٣ .

(٩) همع الهوامع ج ٢/ص ١٧٦ .

فمثال الفعل: سيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري .

ومثال شبه الفعل: زيد سائر والطريق، وأعجبنى سيرك والطريق؛ فالطريق منصوب بسائر وسيرك .

والقول بأن الناصب للمفعول معه الواو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر، وإنما قيل: ولم يكن كالجزء منه احترازاً من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجزء منه؛ بدليل تخطي العامل لها نحو: مررت بالغلام . وأن ذلك مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين .^(١)

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢/ص٢٠٢-٢٠٣ .

المطلب الثالث

نصب الحال

تعريف: الحال في اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل ، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو ضربت زيدا قائماً أو معنى نحو زيد في الدار قائماً (١) .
وحكمها النصب وقد اختلف النحاة من أي باب (نصب الحال) في مثل قولك: على أقوال :

ف قيل (٢): نصب المفعول به. أشبهت الحال المفعول به على سبيل العموم، ولمجيئها بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله عنها، وأنَّ في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول (٣).

وقيل (٤): نصب الشبيه بالمفعول به .

وقيل (٥): نصب الظروف (المفعول فيه)، لأنَّ الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضحك، أو الإسراع مثلاً، فأشبهت ظرف الزمان . وهذا قول الكسائي (٦).
(وذلك أنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف ألا ترى أن قولك: جاء زيد ضاحكاً في معنى جاء زيد في حال ضحكه وعلى حال ضحكه فاستعمالك هنا لفظ في وعلى يؤنسك بالوقت والظرفية فاعرفه) (٧).

ورد بأنَّ الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول (٨).

(١) التعريفات للجرجاني ج ١/ص ١١٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٢/ص ٣ .

(٣) المصدر السابق ج ٢/ص ٣ .

(٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٣ .

(٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني - تحقيق د. كاظم بحر المرجان - دار الرشيد - العراق -

١٩٨٢م ، بدون ط ، (ج ١/ص ٦٧٢) .

(٦) سر صناعة الإعراب ج ٢/ص ٦٤٥ .

(٧) المصدر السابق ج ٢/ص ٦٤٥ .

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٤ .

ورجَّح السيوطي القول الثاني وهو القائل بأنَّ الحال نصب نصب الشبيه
بالمفعول به فقال: [وقيل: نصبه نصب الشبيه بالمفعول به، وهو الأرجح...]^(١).
وما رجحه السيوطي هو الراجح؛ لمشابهة الحال للمفعول به في العموم
والمجيء بعد تمام الكلام، ولأنَّ في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول
به .

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٤.

المطلب الرابع

تقديم الحال على عامله (شبه الجملة)

لا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب نحو:
جاء ضاحكاً زيدٌ وضربتُ مجردةً هندا^(١). أمّا إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً
نحو: (قائماً في الدار زيدٌ، وفداءً لك)، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها
الظرف والمجرور أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه ابن طاهر^(٢) وحكى الاتفاق فيه، فلا يقال: قائماً في
الدار زيدٌ .

الثاني: الجواز، وعليه الأخفش^(٣)—(فداءً) و(قائماً) عنده منصوب على الحال
والعامل في (فداءً) لك وفي (قائماً) في الدار.

الثالث: التفصيل، وعليه ابن برهان^(٤)، فرّق بين أن يكون الحال ظرفاً أو
حرف جر، والعامل فيها ظرف أو مجرور؛ فأجاز تقديمها والحالة هذه نحو: ﴿هُنَالِكَ
الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾^(٥)
فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير (الله) الذي هو خبر (الولاية) والمنع في غير
ذلك.

ورجّح السيوطي القول الأول حيث قال: [أحدها، وهو الأصح المنع مطلقاً].^(٦)
والذي يترجّح للباحث خلاف ما رجحه السيوطي ووفقاً لابن مالك، جواز
تقديم الحال على عاملها (الجار والمجرور) لورود السماع بذلك .

(١) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ٢٦٦ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٩٠ وجمع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٠

(٣) المساعد ج ٢/ص ٣٣ والأشموني ج ٢/ص ١٨٢ حاشية يس على التصريح ج ١/ص ٣٨٥ .

(٤) شرح اللمع لابن برهان ج ١/ص ١٣٦ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٩٠ وجمع

الهوامع ج ١/ص ٢٤٣ والرضي ج ١/ص ٢٠٥ .

(٥) سورة الكهف: ٤٤ .

(٦) جمع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٠ .

ومنه قول الشاعر:

لئنْ كانَ بردُ الماءِ هيمانَ صادياً***إليَ حبيباً إنَّها لحبيبٌ^(١)
فـ(هيمان وصادياً) حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء
وقوله^(٢):

فإنْ تكُ أدواءُ أصبنَ ونسوةٌ***فلنْ يذهبوا فرغاً بقتلِ حبالِ
فـ(فرغاً) حال من قتل .^(٣)

-
- (١) البيت من الطويل لعروة ابن حزام. ينظر الحماسة البصرية ج٢/ص٢٠٩ . الحماسة البصرية، تأليف:
صدر الدين علي بن الحسن البصري، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م،
تحقيق: مختار الدين أحمد .
- (٢) البيت من الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي . ينظر مجمع الأمثال ج٢/ص٢٢١، تأليف: أبو الفضل
أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحميد .
- (٣) شرح ابن عقيل ج٢/ص٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦ .

المطلب الخامس

إعراب الثاني من نحو قولهم:

(ادخلوا رجلاً رجلاً)

ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين؛ واحداً بعد واحد، وعلمته الحساب باباً باباً؛ أي مفصلاً أو مصنفاً. وفي نصب الثاني من المكرر خلاف (١). فذهب أبو علي الفارسي (٢): إلى أنّ الأول لما وقع موقع الحال جاز إعماله في الثاني .

وذهب ابن جني (٣): إلى أنّه في موضع الصفة للأول، وتقديره: باباً ذا باب، حذف (ذا) وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول، كما تقول: زيد عمرو؛ أي مثل عمرو.

وذهب قوم منهم الرضي (٤): إلى أنّها عطف بتقدير الفاء، أو ثمّ، فقولك: دخلوا رجلاً رجلاً، تقديره: دخلوا رجلاً فرجلاً، أو رجلاً ثمّ رجلاً وافترضه أبو حيّان وحسنه فقال: (ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأنّ المعنى باباً فباباً، وأول فأول لكان مذهباً حسناً عارياً عن التكلف) (٥).

وقيل (٦): هو صفة له بلا تقدير، وعليه ابن جني؛ لأنّ التفصيل لا يفهم بالأول وحده .

ورد بأنّه لا يمكن أن يكون صفة لأنّه ليس في معنى الأول (٧).

(١) ارتشاف الضرب ج ٢/ص ١٥٥٨ .

(٢) المسائل المنثورة ص ٣٨ .

(٣) حاشية الصبان ج ٢/ص ١٧١ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٥٨، المساعد ج ٢/ص ٩، والتصريح ج ١/ص ٣٧١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ج ٢/ص ٧١ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٥٥٨ .

(٦) حاشية الصبان ج ٢/ص ١٧١، والمساعد ج ٢/ص ٩ .

(٧) الكتاب ج ١/ص ٣٩٨ .

وقال الزجّاج^(١): الثاني تأكيد للأول. قيل: وهو الأولى؛ لأنّ التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم، وأمّا التكرير للتفصيل فلم يثبت في موضع .
وتعقب بأنّه لو كان تأكيداً لأدى إلى ما أدى الأول .

وقال أبو حيّان^(٢): إنّ كليهما منصوب بالعامل السابق، لأنّ مجموعهما هو الحال، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالية؛ إذ الحالية مستفادة منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب . ونظير ذلك قولهم: (هذا حلو حامض)، وكلاهما مرفوع على الخبرية ، وإنّما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مز) أعرب إعرابه . قال: (ولو ذهب ذاهب إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء؛ أي رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلف؛ لأنّ المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب باباً بعد باب)^(٣).

ورجّح السيوطي هذا القول الأخير الذي رآه أبو حيّان فقال: [قلت: وهذا هو المختار عندي لظهوره في بعض التراكيب كحديث: (لنتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً)^(٤)].^(٥)

والذي يترجّح للباحث هو ترجيح السيوطي تبعاً لأبي حيان وذلك أنّ (رجلاً رجلاً) بمجموعهما حال بتأويل مترتين .

(١) (المساعد ج ٢/ص ٩ والتصريح ج ١/ص ٣٧٠ وابن يعيش ج ٢/ص ٦٢ والرضي ج ٢/ص ٧٢ .

(٢) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٥٨ .

(٣) (المصدر السابق ج ٣/ص ١٥٥٨ .

(٤) (المستدرك على الصحيحين (ج ١/ص ٩٣) (كتاب الإيمان)، تأليف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم

النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق:

مصطفى عبد القادر عطا .

(٥) (همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٧ .

المطلب السادس

إعراب (وحده)

اختلف النحاة في إعراب (وحده) من قولهم: جاء زيد وحده على مذاهب: (١) فذهب الخليل وسيبويه (٢): إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضعاً في المتعدي، ومتوحداً في اللازم. وذهب المبرد (٣): إلى أنه حال من المفعول؛ أي ضربته في حال أنه منفرد بالضرب.

وذهب أبو بكر بن طلحة (٤): إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحده كما قال الشاعر: (٥)

والذئب أخشاه إن مررتُ به *** وحدي وأخشى الرياحَ والمطراً

وذهب جماعة (٦): إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال، فمنهم من قال: مصدر على حذف حروف الزيادة؛ أي إيحاده، ومنهم من قال: مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس (٧) وهشام (٨) في أحد قوليه إلى أنه ينتصب انتصاب الظروف، فتجريه مجرى (عنده) فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيد على وحده، ثم حذف

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٦٦ والمصباح المنير ج ٢/ص ٦٥٠ للفيومي - المكتبة العلمية بيروت .

(٢) الكتاب ١/٣٧٣-٣٧٤ ، و الأصول ج ١/ص ١٦٥ .

(٣) المقتضب ٣/٢٣٩ و الأشموني ج ٢/ص ١٧٢ .

(٤) الأشموني ج ٢/ص ١٧٢ .

(٥) البيت من المنسرح وهو للربيع بن صبغ الفزاري في الكتاب ج ١/ص ٨٩-٩٠ والجمل للزجاجي ص ٤٠ والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد - دار الشروق - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (ص ٤٤٦) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس - تحقيق وتعليق د. وهبة متولي عمر سالمة - القاهرة - ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ (ص ١١٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٦١ ، والحامسة البصرية - تصحيح وتعليق د. مختار الدين أحمد إمام - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م (ج ٢/ص ٣٦٧) .

(٦) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٥٦٧ .

(٧) الكتاب ج ١/ص ١٦٦ ، والأصول ج ١/ص ١٦٦ و شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٩٦ ، والأشموني ج ٢/ص ١٧٢ .

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٦٧ .

الحرف، ونصب على الظرف. وحكي من كلام العرب: (جلسا على وحديهما) وإذا قلت: زيد وحده، فكأنَّ التقدير: زيد موضع التقرّد، وينبغي أن يكون مصدراً. وأجاز هشام في (زيد وحده) وجهاً آخر: وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه (وحده)؛ أي وحد وحده، كما قالت العرب: زيد إقبالاً وإدباراً؛ أي يقبل ويدبر. (١)

وبنو تميم يعربونه بإعراب الاسم. (٢) وزعم يونس: أنَّ وحده بمنزلة عنده. (٣) أي في كونه على تقدير حرف الجر؛ لا أنَّه ظرف مثله، ويؤيد ذلك قول سيبويه: (وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت على، فمن ثمَّ قال: إنه مثل عنده) (٤)

ورجَّح السيوطي مذهب الخليل وسيبويه حيث قال: [والأصح أنَّ (وحده) موضع مصدر الحال] (٥).

والذي يترجَّح لدى الباحث في توجيه نصب (وحده) من الأقوال: أنه منصوب على نزع حرف الجر (منصوب بنزع الخافض)، ولا يمنع ذلك من التماس الحاليين من السياق؛ لأنَّ متعلق الجار المحذوف هو الحال في الغالب، فالتقدير -إذن في نحو: جاء زيد وحده؛ جاء زيد على وحده أي على حياله، وقولهم: تقديره منفرداً تفسير معنى لا بيان أصل التركيب، ويؤيد هذا أمور:

١- أنه قد نطق بالأصل وهو الجر بالحرف، فقيل: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما وجلسوا على وحديهم .

٢- أنه سمع زيد وحده، ولا يصح أن يكون حالاً؛ لأنه لا يقال: زيد جالساً ويصح أن يجعل منصوباً على نزع حرف الجر ومتعلقه محذوف خبر المبتدأ، كما يقال: زيد عندك (١).

(١) المصدر السابق ج ٣/ص ١٥٦٧ .

(٢) المصباح المنير (ج ٢/ص ٦٥٠) في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت .

(٣) المصدر السابق (ج ٢/ص ٦٥٠) .

(٤) الكتاب ج ١/ص ٣٧٨ أو أيضاً الأصول ج ١/ص ١٦٦ .

(٥) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٣٠ .

المطلب السابع

نصب الفعل الواحد أكثر من حال

إن اتحد عامل الحال وذو الحال، وتعددت هي (أي الحال) نحو: جاء زيد مسرعاً ضاحكاً ففي كونهما حالين خلاف:

فذهب الفارسي^(٢) وابن عصفور^(٣): إلى أنه لا يجوز أن ينصب الفعل الواحد أكثر من حال لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثني أفعال التفضيل فإنه يعمل في حالين عند هؤلاء وعند المبرد بإضمار كان^(٤).

ويجعلون في نحو ذلك المثال أن يكون (ضاحكاً) صفة لـ (مسرعاً) أو حالاً من الضمير المستكن في مسرعاً، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين^(٥). ويرد على قول ابن عصفور إن كلامه ليس بشيء للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال. وأما تقييده بقيدين فلا بأس به^(٦). ونسبه صاحب الأصول للبصريين لأنها شبهت بالمفعول والفعل لا يعمل في مفعولين فصاعداً على هذا الحد، فإن حصل ذلك جعلت الثانية بدلاً من الأولى أو حالاً من المضمرة فيها^(٧).

وذهب الجمهور^(٨): إلى أنه يجوز تعدد الحال؛ قياساً على النعت والخبر، سواء كان صاحب الحال واحداً نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً أم متعدداً، وسواء في التعدد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، أم اختلف نحو: لقي زيد عمراً ضاحكين. وقياساً على الظرف فالعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان والمعنى لا يتناقض.

ورجح السيوطي المذهب الثاني القائل بجواز تعدد الحال، قال بعد أن ذكر

هذا القول ووجهه: [يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحداً

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي (ج ١/ص ٢٤٧) إعداد حسين بن علوي بن سالم الحبشي، جامعة العلوم والتكنولوجيا (حضر موت)، إشراف د. عبد الجليل عبيد حسين العان - ١٤٢٥هـ (بتصرف).

(٢) المسائل البصريات ج ٢/ص ٧٧٨ - ٧٨٣ و أيضاً المساعد ج ٢/ص ٣٥.

(٣) حاشية الصبان ج ١/ص ٩٤٠.

(٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٣٩.

(٥) الخصائص ج ٢/ص ٢٠ - ٦٠/٣ و شرح التسهيل ج ٢/ص ٢٦٤ والمساعد ج ٢/ص ٣٥ والأشموني

ج ٢/ص ١٨٤ والتصريح ج ١/ص ٣٨٦.

(٦) حاشية الصبان ج ١/ص ٩٤٠.

(٧) الأصول ج ١/ص ٢٩٢.

(٨) المصادر السابقة.

نحو: جاء زيد راكبا مسرعا أم متعددا وسواء في المتعدد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمره مسرعين أم اختلف نحو لقي زيد عمرا ضاحكين هذا هو الأصح ومذهب الجمهور^(١).

وقال في المتن: [والأصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أو لا]^(٢).
والذي يترجح للباحث هو ترجيح السيوطي ((أنه يجوز أن تتعدّد الحال، وصاحبها واحدٌ أو مُتعدّدٌ. فمثالُ تعدُّدها، وصاحبها واحدٌ، قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾^(٣). وإن تعدّدت وتعدّد صاحبها، فإن كانت من لفظٍ واحدٍ، ومعنى واحدٍ تثنيتها أو جمعتها، نحو "جاء سعيدٌ وخالدٌ راكبين". وسافر خليلٌ وأخواه ماشيين"، ومنه قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾^(٤) (والأصلُ دَائِبَةٌ ودائبا) وقوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾^(٥). وإن اختلف لفظهما فرّق بينهما بغير عطفٍ، نحو "لقيتُ خالداً مُصعداً مُنحدرًا. ولقيتُ دعداً راكبةً ماشياً. ونظرتُ خليلاً وسعيداً واقفينِ قاعداً". وإن لم يؤمن اللبسُ أعطيتَ الحال الأولى للثاني والأخرى للأول. فإن أردتَ العكس وجبَ أن تقول "لقيتُ خالداً مُنحدرًا مُصعداً، فيكونُ هوَ المنحدرُ وأنتَ المُصعدُ. وإن أُمنَ من اللبسِ، لظهور المعنى، كما في المثالين الباقيين، جاز التقديمُ والتأخير، لأنه يمكنكُ أن تردّ كلَّ حالٍ إلى صاحبها. فإن قلت: "لقيتُ دعداً ماشياً راكبةً. ونظرتُ خليلاً وسعيداً قاعداً راكبين"، جاز لوضوح المعنى المراد. ومنه قول الشاعر:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاعَنَا * * * عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرْحَلٍ^(٦) ((^(٧)).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٣ .

(٢) المصدر السابق ج ٢/ص ٢٤٣ .

(٣) سورة طه: ٨٦ .

(٤) سورة إبراهيم: ٣٣ .

(٥) سورة الأعراف: ٥٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، والخزانة ج ١١/ص ٤٢٧ ،

والدرج ٤/ص ١٠ ، والتصريح ج ١/ص ٣٨٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ج ٢/ص ٣٣٩ ، ومغني

الليبي ج ٢/ص ٥٤٦ ، وهمع الهوامع ج ١/ص ٢٤٤ .

(٧) جامع الدروس العربية ج ٣/ص ٩٧ .

المطلب الثامن

العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة

تعريف: الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي: ما كان جزئياً معرفتين جامدين؛ لأنَّ التأكيد إنما يكون للمعارف، وكونهما جامدين لا مشتقين، ولا في حكمهما، نحو قولك: زيد أخوك معلوماً، أنا فلان شجاعاً، وهو فلان جليلاً مهيباً، وأنا عبدك فقيراً.^(١)

وفي عاملها أقوال:

أحدها: أنه مضمرة، تقديره إذا كان المبتدأ: (أنا أحق) أو (أعرف) أو (أعرفني) وإذا كان غيره: (أحقه) أو (أعرفه) وعلى هذا القول سيبويه و الجمهور^(٢) واختاره ابن مالك، قال ابن مالك: (وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف: إنَّ العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبيه)^(٣).

الثاني: أنه المبتدأ متضمناً معنى التنبيه، وعليه ابن خروف.^(٤)

الثالث: أنه الخبر مؤولاً بمسمى، وعليه الزجاج.^(٥)

فهو يرى أنَّ العامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى، أو مدعو، ويجعل فيه ذكر الأول.

ورجَّح السيوطي القول الثالث فقال: [ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول]^(٦).

وهذا هو الذي يترجح لدى الباحث؛ لأنَّ القولين الأخيرين فيهما تكلف، وادعاء التضمين يحتاج دليل لاسيما وهناك من ينكره.

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٥.

(٢) الكتاب ج ٢/ص ٨٠ و شرح المفصل ج ٢/ص ٢٣ و شرح التسهيل ج ٢/ص ٢٧٣.

(٣) شرح التسهيل ج ٢/ص ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق ج ٢/ص ٢٧٣.

(٥) المصدر السابق و شرح المفصل ج ٢/ص ٢٣.

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٥.

المطلب التاسع

الناصب لتمييز الجملة

تمهيد: تمييز الجملة^(١) ما ينتصب عن تمام الكلام ، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو: [طاب زيد نفساً] و «واشتعل الرأس شيباً»^(٢) وتارة من المبتدأ نحو: «أنا أكثر منك مالاً»^(٣) وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً»^(٤) .

وقد اختلف النحاة في ناصب تمييز الجملة على مذهبين:

الأول: أنَّ النَّاصِبَ لها ما فيها من فعل وشبهه؛ لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه^(٥) والمازني^(٦) والمبرد^(٧) والزرَّاج^(٨) والفارسي^(٩) .
وقال ابن عصفور^(١٠): ذهب المحققون إلى أنَّ العامل في هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه .

ورجَّح السيوطي القول الأول حيث قال: [مميز الجملة، ناصبه ما فيها من فعل وشبهه].^(١١) وقال في شرحها: [وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيه من فعل وشبهه...]^(١٢) .

(١) ارتشاف الضرب ج/٤ص/١٦٢ وهمع الهوامع ج/٢ص/٢٦٦ .

(٢) سورة مريم: ٤ .

(٣) سورة الكهف: ٣٤ .

(٤) سورة القمر: ١٢ .

(٥) الكتاب ج/١ص/٤٠٤ - ٤٤/١ .

(٦) شفاء العليل ج/٢ص/٥٥٦ ، والأشْموني ج/٢ص/١٩٥ .

(٧) المقتضب ج/٣ص/٣٢-٣٣ .

(٨) رأيه في همع الهوامع ج/٢ص/٢٦٧ .

(٩) المقتصد ج/٢ص/٦٩١ ، والمسائل العضديات ص/٢٨٨-٢٨٩ ، شفاء العليل ج/٢ص/٥٥٦ .

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ج/٢ص/٢٨٤ والأشْموني ج/٢ص/١٩٥ .

(١١) همع الهوامع ج/٢ص/٢٦٥ .

(١٢) المصدر السابق ج/٢ص/٢٦٥ .

المطلب العاشر

جر مميز (كم) الاستفهامية

اختلف النحاة في جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية حملاً على الخبرية على ثلاثة أقوال :

الأول: لا يجوز، وعليه ابن عصفور^(١) وابن عقيل^(٢) والرضي^(٣) وسبب ذلك: أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، أو نادر الكلام ومنه قول الشاعر^(٤) :

كَمْ بَجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعُلَا *** وَكَرِيمٍ بَخَلَهُ قَدْ وَضَعَهُ

على رواية جر (مقرف) ويجوز فيه النصب والرفع، فالجر بإضافة كم مع الفصل، والنصب على التمييز، والرفع على الابتداء، و(كم) الخبر. الثاني: نعم؛ أي أنّ الجر فيه جائز مطلقاً، وهو عند القائلين به من باب الحمل على مميز كم الخبرية إذا فهم المعنى، فيقال: كم كتاب اشتريت^(٥).

الثالث: يجوز بشرط أن يدخل على (كم) حرف جر نحو: على كم جذع بيتك مبني، وعليه ابن هشام، قال ابن هشام: (يجوز خفض تمييز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم درهم اشتريت، والخافض له من مضمرة لا الإضافة خلافاً للزجاج)^(٦).

ويجوز في مثل ذلك الجر مع النصب، وذلك لأنّ المميز والمميز في المعنى شيء واحد فكأنّ الجار الداخل على (كم)، داخل على مميزه^(٧).

(١) شرح الجمل ج ٢/ص ٢٨ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣/ص ١٥٤ .

(٣) شرح الكافية ج ٣/ص ١٥٧ .

(٤) البيت من الرمل منسوب لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣ وخزانة الأدب ج ٦/ص ٤٦٨

والدرج ج ٤/ص ٤٩ والمقاصد النحوية ج ٤/ص ٤٩٣ ونسب لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية

ج ٢/ص ١٠ وبلا نسبة في المقتضب ج ٣/ص ٦١ والمقرب ج ١/ص ٣١٣ وهمع الهوامع ج ١/ص ٢٥٥ .

(٥) اللباب ج ١/ص ٣١٧ وشرح الكافية ج ٣/ص ٢٤٢ وشرح الجمل ج ٢/ص ٤٦-٤٧ والمقرب ج ١/ص ٣٩٠

(٦) شرح قطر الندى ج ١/ص ٢٤٠ وشرح الرضي ج ٣/ص ١٥٤ .

(٧) شرح الرضي ج ٣/ص ١٥٤ .

اشترط النحاة للقول بجواز جر مميز (كم) الاستفهامية بحرف جر محذوف أن
تجر كم نفسها بحرف جر، ليكون عوضاً عن المحذوف، يقول سيبويه^(١) أسائلاً
الخليل: .. وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب. وهو
قول عامة الناس فأما الذين جروا؛ فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها هاهنا
تخفيفاً على اللسان وصارت على عوضاً عنها... والله أعلم
ورجّح السيوطي المذهب الثالث فقال: [مميز كم الاستفهامية منصوب. وفي
جره ثالثها: يجوز إن جرت، وهو بمن مقدرة.]^(٢)

والذي يترجّح للباحث التفصيل في المسألة؛ فإذا نزع حرف الجر (من) فإما أن
يبقى المميز مجروراً، وإما أن ينتصب. ثمّ غلب النصب على مميز كم الاستفهامية،
والجر على مميز كم الخبرية تفريقاً بين نوعي كم، فإذا اتضح معنى كل جاز جر
مميز الاستفهامية ونصب مميز الخبرية. وإذا التبس مميز المنصوب بالمفعول به
وجب الرجوع إلى الأصل وهو الجر بحرف الجر.^(٣)

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٦٠ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٧٤ .

(٣) نزع الخافض في الدرس النحوي ج ١/ص ٣٠٦ .

المطلب الحادي عشر

تعريف التمييز

تعريف: التمييز هو: اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات^(١).

اختلف النحاة في مجيء التمييز من المعرفة على أقوال: (٢)

فذهب البصريون: (٣) إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة . وتأولوا ما جاء من ذلك

على زيادة (أل)، والحكم بانفصال الإضافة واعتقاد التثنية.

وذهب الكوفيون^(٤) وابن الطراوة^(٥): إلى أنه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء

معرفة (بأل) وشيء بالإضافة . كقول الشاعر^(٦):

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا *** صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والشاهد فيه مجيء التمييز معرفة وهو (النفس) .

وقول الآخر^(٧):

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد *** نظاها ولم تستعمل البيض والسمر

والشاهد فيه مجيء التمييز معرفة وهو (الرعب) .

ووافقهم على هذا الإمامان الطبري وابن تيمية^(٨) .

ورجح السيوطي رأي الكوفيين فقال: [جواز تعريف التمييز: جوز الكوفيون

وإبن الطراوة تعريفه وتأول البصرية ما ورد]^(٩).

(١) شرح قطر الندى ج ١/ص ٢٧٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٦٣٣ .

(٣) المصدر السابق و همع الهوامع ج ٢/ص ٢٦٩ اشرح ابن عقيل ج ١/ص ١٨٣ .

(٤) المصدر السابق و مغني اللبيب ج ١/ص ٧٢٠ وشرح ابن عقيل ج ١/ص ١٨٣ .

(٥) شفاء العليل ج ٢/ص ٥٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ١٧٣-٢٨١ والتصريح ج ١/ص ٣٩٤ ، المساعد ج ٢/ص ٦٦ .

(٦) البيت من الطويل وهو لرشيد بن شهاب اليشكري المفضليات للزبيبي - تحقيق وشرح أحمد محمد

شاكر ، وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٩م (ج ١/ص ٣١٠) .

(٧) البيت بلا نسبه في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري - بغداد -

١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م (٤٧٩) ، والمساعد ج ٢/ص ٦٥ و همع الهوامع ج ٢/ص ٢٦٩ ، والدرر ج ٤/ص ٣٤

(٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، تعليق محمود شاكر ، ط ١ ، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث

العربي ، بيروت (٣/٩٠-١٩/٦٠٢) . ومجموع الفتاوى ج ١٤/ص ٤٤١-١٦/٥٧٠-٥٧١ .

(٩) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٦٩ .

والذي يترجّح للباحث صحة ترجيح السيوطي لمذهب الكوفيين وهو جواز مجيء التمييز معرفة وإن كان ذلك قليلاً فحسبنا وروده في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) فنفسه هنا تعرب تمييزاً، وهي هنا أي (النفس) مضافة إلى الضمير والضمير معرفة، ولا التفات إلى ما قال بعض المعربين من تضمن سفه معنى فعل آخر متعد حتى تكون كلمة نفسه منصوبة بها، أو أن سفه بمعنى سفه فهذا بعيد أيضاً.^(٢) والله أعلم

(١) البقرة: ١٣٠ .

(٢) شرح الأجرومية - حسن حفطي ج١/ص ٢٦٣ .

المطلب الثاني عشر

إعراب (كلمته فاه إلى في)

يقال: حدثني (فاه إلى في) وذلك إذا حدثك وليس بينكما شيء، والتقدير: حدثني جاعلاً فاه إلى في. يعني؛ مشافهاً^(١) وقد اختلف النحاة في إعراب (فاه إلى في) هذه على مذاهب:

فذهب سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) والأكثر^(٤): إلى أنه حال (اسم وضع موضع المصدر)؛ أي مشافهة - وهكذا بعته يداً بيد؛ أي مناجزة، وبعته رأساً برأس؛ أي مماثلة^(٥). قال سيبويه^(٦): (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب؛ لأنه مفعول به وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً؛ أي كلمته في هذه الحال) وتعقب بأن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيبويه: ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه، كالدهن، والعطاء، (وفاه إلى في) ليس كذلك.^(٧)

وتعقب بأنه لا يعهد حذف الجر ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلم فمه؛ لا فم المكلّم.

وذهب الأخفش^(٨): إلى أنه منصوب بتقدير (من) أي أن أصله: من فيه إلى في. حذف الجار فنصب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ﴾^(٩) ولو كان معنى

(١) مجمع الأمثال ج ١/ص ٢٠٠، تأليف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، دار النشر: دار

المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) الكتاب ج ١/ص ٣٩١ .

(٣) المقتضب ج ٣/ص ٢٦٣ .

(٤) شرح المفصل ج ١/ص ٩١، و نزع الخافض ج ١/ص ٢٥١ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٥٥٧ .

(٦) الكتاب ج ١/ص ٣٩١ .

(٧) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٤ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ج ٢/ص ٢١ .

(٩) البقرة: من الآية ٢٣٥ .

(من) مقصوداً لقليل: من فيّ إلى فيه، إذا أظهرت، وفيّ إلى فيه إذا قدرت. وتعقب عليه بأمور:

عدم الدليل على تقدير حرف الجر، إذ لم يثبت الجر بالحرف في نحو ذلك ليستدل به على أنه الأصل فيه، وأنّ النصب ناشئ عن نزعه .
فساد المعنى؛ لأنّ الإنسان لا يتكلم من في غيره، وإنما يتكلم من فيّ نفسه، وأجيب عن ذلك بأنّه محمول على القلب، وهو متكلف .
عدم الاطراد؛ وذلك أنه إذا صدق هذا التقدير في: كلمته (فاه إلى فيّ)، فلا يصدق في نحو: كلمته فاه إلى فيّ (١).
وذهب الكوفيون: (٢) إلى أنه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثمّ حذف وصار العامل فيها (كلمته) .

ورجّح السيوطي مذهب سيبويه والأكثرين فقال: [الحال هو فضلة... ويغني وصفه (عن اشتقاقه)، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالاته على سعر، أو مفاعلة نحو: كلمته فاه إلى فيّ] (٣).

والذي يترجّح للباحث هو ترجيح السيوطي، وذلك لأنّ بعض العرب قد نطق بما يدل على أن الأصل في الحال فقالوا: كلمته فوه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله، يقول بعض النحاة: قولهم: جاعوا قضهم بقضيضهم...الأصل فيه أن يكون قضهم مبتدأ، وبقضيضهم خبره، مثل قولهم: كلمته فاه إلى في أي؛ فوه إلى فيّ، وهو هنا أظهر لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا: كلمته فوه إلى فيّ، ثمّ انمحي عن الجملتين أعني قضهم بقضيضهم، وفوه إلى فيّ؛ معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد؛ لأنّ معنى فوه إلى فيّ: صار مشافهاً، ومعنى قضهم بقضيضهم: كافة، فلمّا قامت الجملة مقام المفرد و أدت مؤداه أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذي قامت مقامه (٤).

(١) المغني ج ١/ص ٦٩٧ ونزع الخافض ج ١/ص ٢٥١ لحسين بن علوي بن سالم الحبشي .

(٢) شرح الرضي ج ٢/ص ٢١ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٣-٢٢٥ .

(٤) نزع الخافض ج ١/ص ٢٥١ .

المطلب الثالث عشر

(أما علماً فعالم^(١))

اختلف النحاة في إعراب ذلك على أقوال:

فذهب الجمهور ومنهم سيبويه^(٢) وابن مالك^(٣) والأشموني^(٤): إلى أنه منصوب على الحالية، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويقال قياساً عليه: أمّا سمناً فسمين، وإمّا نبلاً فنبيل .

وذهب الكوفيون^(٥): إلى أنه منصوب على أنه مفعول به، وناصبه فعل الشرط المقدر، فيقدر متعدياً على حسب المعنى فكأنه قال: مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم. وبهذا قال السيرافي^(٦) وابن مالك في شرح التسهيل^(٧) واحتجوا لذلك:

بأنه لا يخرج منه شيء عن أصله؛ إذ الحكم عليه بالحالية؛ فيه إخراج المصدر عن أصله ووضع موضع اسم الفاعل، ولأنه ورد فيما ليس مصدرًا سمع: أمّا قريشاً فأفضلها وأمّا العبيد فذو عبيد .^(٨)

وذهب الأخفش^(٩): إلى أنه منصوب على المصدرية (مفعول مطلق) مؤكداً لناصبه وهو (عالم) المؤخر والتقدير:

مهما من شيء فالمذكور عالم علماً، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول به نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(١)

(١) الأصل في (أما علماً فعالم): أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره ، فقال الرجل للواصف: أما علماً فعالم ؛ يريد: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم كأنه منكر لما وصفه به من غير العلم همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٩ .

(٢) الكتاب ج ١/ص ٣٨٤ .

(٣) التسهيل ص ١٠٩ .

(٤) الأشموني ج ٢/ص ١٠ .

(٥) التصريح ج ١/ص ٣٧٤ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٧٣ والأشموني ج ٢/ص ١٠ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٩ .

(٦) الأشموني ج ٢/ص ١٠ .

(٧) شرح التسهيل ج ٢/ص ٣٣٠ .

(٨) المصدر السابق ج ٢/ص ٣٣٠ .

(٩) التصريح ج ١/ص ٣٧٤ ، والأشموني ج ٢/ص ١٠ .

ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه وأكثر النُّحاة حيث قال: [فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط . ويقال قياساً عليه: أمَّا سمناً فسمين، وأمَّا نبلاً فنبيلاً]^(٢) . هذا في الشرح ، وأمَّا في المتن فقد رجَّح القول الثاني وهو مذهب الكوفيين فقال: [وأمَّا علماً فعالمٌ، والمختار مفعول به]^(٣) .

(١) سورة الضحى: ٩ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٢٩ .

(٣) المصدر السابق ج ٢/ص ٢٢٩ .

الفصل الرابع

المجرورات

المبحث الأول

المجور بالحرف

المبحث الثاني

المجور بالإضافة

المبحث الأول

ترجيحاته في حروف الجر

المطلب الأول

في نيابة حروف الجر

اختلف النحاة في نيابة حروف الجر عن بعضها على مذاهب:

فذهب جمهور البصريين^(١) ومن تبعهم: إلى عدم جواز نيابة حروف الجر عن بعضها، ورأوا أن يبقى حرف الجر على معناه، وهذا ظاهر كلام سيبويه^(٢) وإليه ذهب الأخفش الصغير^(٣) والزمخشري^(٤) وابن الشجري^(٥) والسهيلي^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن عصفور^(٨) والرضي^(٩) واختاره ابن الحاجب^(١٠).
وذهب الكوفيون^(١١) وبعض البصريين: إلى جواز التناوب بين حروف الجر وممن أخذ بهذا الرأي يونس بن حبيب^(١٢) والأخفش^(١٣) والمبرد^(١٤) وابن السراج^(١٥)،
والفارسي^(١٦) والجرجاني^(١٧)

-
- (١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٦٧ والمغني ص ١٥٠-١٥١ .
(٢) الكتاب ج ٤/ص ٢٢٦ .
(٣) الجنى الداني ص (٣١٥) .
(٤) الكشاف ج ١/ص ٤٥٨ .
(٥) الأملالي الشجرية ج ٢/ص ٢٦٧ .
(٦) الجنى الداني ص ٣١٥ .
(٧) شرح ابن يعيش ج ٨/ص ١٠... ٣٠ .
(٨) شرح الجمل ج ١/ص ٤٩٨- ٥٠٧ .
(٩) شرح الرضي ج ٤/ص ٣٤٥ .
(١٠) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٦٩٧-١٦٩٨ .
(١١) المغني ص ١٢٠ والجنى الداني ص ٢٥٣ .
(١٢) معاني القرآن للأخفش ج ١/ص ٤٦ .
(١٣) المصدر السابق ج ١/ص ٢٩٦ .
(١٤) المقتضب ج ٢/ص ٣١٩ ومعاني القرآن ج ١/ص ٢٠٥ ٢٠٦ .
(١٥) الأصول ج ١/ص ٤١٤ .
(١٦) الجنى الداني ص ٤٦ .
(١٧) المقتصد ج ٢/ص ٨٢٤ .

وابن الحاجب في رواية^(١) وابن مالك^(٢) وابن عقيل^(٣)، والأشموني^(٤)

واحتجوا لمذهبهم هذا بشواهد كثيرة منها:

مجيء الباء بمعنى (في) في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَنْزِلَةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٥)؛ أي في بدر، وبمعنى (عن) كقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٦) (أي عنه، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾^(٧).

ويقولون: (في) تأتي بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾^(٨). أي مع أمم، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٩) أي على، وبمعنى الياء كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرْكُمْ فِيهِ﴾^(١٠)، أي يكثركم به.

ورد الجمهور على هذه الاحتجاجات بما يلي:

حملها على الاستعمال المجازي كقوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(١١).

قالوا: إنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكُّنه من الجذع

بالحال في الشيء.

(١) الكافية ص ٢١٥- ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٤١.

(٣) شرح ابن عقيل ج ٢/١٥- ٢٥.

(٤) شرح الأشموني ج ٣/ص ٨٤.

(٥) سورة آل عمران: ١٢٣.

(٦) سورة الشورى: ١١.

(٧) سورة آل عمران: ٧٥.

(٨) سورة الأعراف: ٣٨.

(٩) سورة طه: ٧١.

(١٠) سورة الفرقان: ٥٩.

(١١) سورة طه: ٧١.

وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شربن) معنى (روين) من قوله (١):

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفعتُ *** متى لَججِ خضراً لهنَّ نئيْجُ

و(أحسن) بمعنى (لطف) في قوله (أحسنَ بي إذ أخرجني من السّجن) (٢)

أو على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وذلك حينما لا يستطيعون حمل الشاهد على التناوب.

وذهب بعض النحاة مذهباً وسطاً: وهو القول بوقوع نيابة حروف الجر، كما قال الكوفيون، لكن ليس في كل المواضع، وإنمّا على حسب الأحوال الداعية والمسوغة ومن هؤلاء ابن جني (٣)، وابن هشام (٤).

قال الأول: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا) (أي الكوفيين) لكنّا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنّك إن أخذت بظاهر هذا القول لزمك أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد (معه) وأنت تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه (٥)

وقال الثاني (أي ابن هشام): (قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض) هذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: (ينوب) وحينئذ، فيتعذر استدلالهم به: إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أنّ

(١) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في (الأزهية-للهرودي) في علم الحروف (للهرودي علي بن محمد)، تحقيق عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١م (ص ٢٠١).، والأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٩٨٥م (ج ٤/ص ٢٨٧). والخزانة ج ٧/ص ٩٧-٩٨.

(٢) سورة يوسف: ١٠٠.

(٣) الخصائص ج ٢/ص ٣٠٨.

(٤) المغني ص ٦٢٠-٦٢١.

(٥) الخصائص ج ٢/ص ٣٨٠.

هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم^(١).

ورجَّح السيوطي مذهب الكوفيين وهو جواز نيابة حروف الجر عن بعضها لكنه هنا لم ينص على الترجيح صراحةً وإنما يفهم ذلك من السياق فتراه يذكر [إلى] [ويقول: له معان، فيكون لانتهاه الغاية مطلقاً، أي زماناً]، ثم يذكر قول ابن مالك، فيقول: قال: وبمعنى [في]، قال: وبمعنى [اللام]، ثم يأتي بقول الكوفية فيقول: [وقال الكوفية وطائفة من البصريين] [وبمعنى] [مع] [وبمعنى] [من] [وبمعنى] [عند] [و...]^(٢).

والذي يترجَّح للباحث هو خلاف ما رجَّحه السيوطي، وهو مذهب البصريين القائل بعدم جواز نيابة الحروف عن بعضها وأن كل حرف له دلالاته الخاصة، فلا يحل محله غيره، والقول بالتضمن هو الأقرب والأصوب، فمتى أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى، بل الواجب، والتجوز في الفعل أسهل من التجوز في الحرف ..^(٣).

(١) المغني ص ٦٢٠-٦٢١ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٣٢-٣٣٣ .

(٣) شرح الرضي ج ٤/ص ٣٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٥١٩-٥٢٠ وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر الدمشقي ت ٧٥١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر (ج ٢/ص ٢٥٨-٢٥٩) . ، والمغني ج ١/ص ٢٤٩ .

المطلب الثاني

دلالة الباء على التبويض

اختلف النحاة في دلالة الباء على التبويض على مذاهب :

فالكوفيون^(١) والأصمعي^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣) والقنبي^(٤): إلى إثباته وهو اختيار ابن مالك^(٥). واستدلوا له بمثل قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾^(٦) أي منها، وبمثل قول الشاعر^(٧):

فلثمت فاهَا آخذًا بقرونها***شربَ النزيفِ ببرِدِ ماءِ الحشرجِ

وقول الآخر:

شربين بماء البحر ثم ترفعت***متى لجاج خضرٍ لهنّ نئيجُ

وذهب جماعة إلى إنكار دلالة الباء هنا على التبويض، وقالوا: في الأمثلة بأن يشرب وشربين وشرب ضمن معنى يرى وغيره .
وقيل المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل. وهذا القول مروى عن الزمخشري^(٨) فهو هنا جعلها للمصاحبة .

(١) المغني ج ١/ص ٤٠ .

(٢) وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٥٣ والمغني ج ١/ص ١٠٥ ، والجنى الداني ص ٤٣ .

(٣) التذكرة شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج ٢/ص ٨٠٧) . وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٥٢-١٥٣ والجنى الداني ص ٤٣ .

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٠٨ .

(٥) شفاء العليل ج ٢/ص ٦١٣ ، والتسهيل ص ١١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٢/ص ٨٠٢ وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٥٢ والمغني ج ١/ص ١٠٥ .

(٦) سورة الإنسان: ٦ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٨ وجمهرة اللغة ص ١١٣٣ ، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، ولجميل أو لمعمر في البداية والنهاية لابن كثير - القاهرة - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م (ج ٩/ص ٤٧) والحيوان للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة - ١٩٤٣م - ١٣٦٢هـ (ج ٢/ص ٢٣٧) ، ولهما أو لعبيد بن أس الطائي في الحماسة البصرية ج ٢/ص ١١٤ .

(٨) مغني اللبيب ج ١/ص ١٤٢ .

وقال بعضهم: ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبضت بالdraهم، أي من الدراهم^(١).

ورجَّح السيوطي اختيار ابن مالك وهو مذهب الكوفيين حيث قال وهو يذكر معانيها أي الباء:

[..والتبعيض: وهي التي يحسن موضعها (من) على الصحيح]^(٢).

والذي يترجح للباحث هو ما رجحه الإمام وهو أنَّ من معاني الباء ودلالاتها (التبعيض) لثبوت ذلك نظماً ونثراً كثرةً توجب الأخذ به .

ومما يؤكد ما رجحه الباحث؛ ذهاب الشافعي إلى ذلك وهو من أئمة اللسان، وقال بمقتضاه أحمد وأبو حنيفة حيث لم يوجبا التعميم (أي في مسح الرأس) بل اكتفى أحمد بمسح الأكثر في رواية، وأبو حنيفة بمسح الربع ولا معنى للتبعيض غير ذلك وجعلها في الآية: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣) بمعنى التبعيض أولى من القول بزيادتها؛ لأنَّ الأصل عدم الزيادة ولا يلزم من الزيادة في موضع ثبوتها في كل موضع، بل لا يجوز القول به إلا بدليل، فدعوى الأصالة دعوى تأسيس وهو الحقيقة ودعوى الزيادة دعوى مجاز، ومعلوم أنَّ الحقيقة أولى...^(٤).

(١) حاشية الصبان على الأشموني ج ١/ص ١٠٠٢ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٣٥ .

(٣) المصباح المنير ج ١/ص ٥٤-٥٥ .

(٤) (المائدة: من الآية (٦)) .

المطلب الثالث

دلالة (من) على التبويض

اختلف النحاة في دلالة من على التبويض على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور النحاة: إلى أنها تدل على التبويض، وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(١) والمبرد في رواية^(٢) والفراسي^(٣) وابن عصفور^(٤) واختاره ابن مالك^(٥) والرضي^(٦) وابن هشام^(٧) وابن عقيل^(٨) والأشموني^(٩).

واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة من القرآن منها:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١٠) وقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَن كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(١١)

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١٢) وقوله تعالى: ﴿لِنُتَلَّوْا بِرَبِّكَ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(١٣).

قال سيبويه: (وَأَمَّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن... وتكون أيضاً للتبويض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم كأنك قلت: بعضه)^(١٤).

(١) الكتاب ج ١/ص ٢٢٥ .

(٢) المقتضب ج ٤/ص ١٣٧ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥١ .

(٤) شرح الجمل ج ١/ص ٤٩٩ .

(٥) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٣٥ .

(٦) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٦٩ .

(٧) المغني ص ٣١٣ .

(٨) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٥ .

(٩) شرح الأشموني ص ٢/ص ٧٠ .

(١٠) سورة البقرة: ٨ .

(١١) سورة البقرة: ٢٥٣ .

(١٢) سورة البقرة: ٢٠٤ .

(١٣) سورة آل عمران: ٩٢ .

(١٤) الكتاب ج ٤/ص ٢٢٤-٢٢٥ .

القول الثاني: ذهب المبرد في رواية عنه^(١) والأخفش الأصغر^(٢) وابن السراج^(٣) والجرجاني^(٤)

والزمخشري^(٥): إلى أن (من) لا تفيد التبويض، بل هي في هذه المواضع التي ذكرها المجيزون تفيد الابتداء؛ لأن أصل (من) المبعضة لابتداء الغاية لأن (الdraهم) في قولك: (أخذت الدراهم) مبدأ الأخذ .

وذهب ابن يعيش إلى أنها تفيد الابتداء والتبويض في هذه الأمثلة .^(٦)
ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور في أنها تفيد التبويض حيث قال: [من لابتداء الغاية مطلقاً...و(التبويض) وهي التي تسد (بعض) مسد ها نحو: (منهم من كَلَّمَ الله) وقرأ ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)]^(٧).
والذي يترجَّح للباحث هو أنها أي (من) تفيد التبويض وهذا أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية بل أكثر معانيها التبويض والتبيين والزيادة راجع إلى ابتداء الغاية. قال الزمخشري: (من لابتداء الغاية، كقولك سرت من البصرة، وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينه في نحو: (أَجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ مِنَ اللَّوْثَانِ وَأَجْتَنَّبُوا قَوْلَ الزُّورِ)^(٨)، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا - أي إلى ابتداء الغاية)^(٩) ومن أدلة أنها للتبويض قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ

(١) المقتضب ج ١/ص ٤٤ .

(٢) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٦٩ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧١٩ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٧٧ .

(٣) الأصول ج ١/ص ٤٠٩ و الجنى الداني ج ١/ص ٥٣ .

(٤) الجنى الداني ج ١/ص ٣٠ .

(٥) المفصل ص ٢٨٣ ، وشرح ابن يعيش ج ٨/ص ١٢ .

(٦) شرح ابن يعيش ج ٨/ص ١٢ .

(٧) توجيه هذه القراءة في البحر المحيط ج ٢/ص ٥٤٦ .

(٨) سورة الحج: ٣٠ .

(٩) المفصل للزمخشري ص ٢٨٤ .

أُمَّةٌ^(١)، فالأمة فيها من لا يقدر على الدعوة ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل النساء والمرضى والعاجزين^(٢).

المطلب الرابع

دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية

أجمع النحاة على دلالة (من) على ابتداء الغاية في المكان . ثم اختلفوا في

دلالتها على ابتداء الغاية في الزمان على مذهبين :

الأول: ذهب الكوفيون^(٣) وبعض متقدمي البصرية (كالأخفش والمبرد)^(٤): إلى جواز

استعمال (من) في الزمان، واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة وأشعار العرب:

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿مَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ

تَقُومَ فِيهِ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾^(٦)

وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٧)

وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٨)

وأما الأحاديث: فكقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة: (هذا أول طعام أكله

أبوك من ثلاثة أيام)^(٩)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (مثلكم ومثل اليهود والنصارى

كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط، فعملت

(١) سورة آل عمران: ١٠٤ .

(٢) (بحوث في اللغة - أثر حروف المعاني في تعدد المعنى. د. رمضان عبد التواب - القاهرة - ١٩٨٢ م -

١٤٠٣هـ - (ج ١/ص ١٨٦).

(٣) (الإنصاف ج ١/ص ٣٧٠ ، وابن يعيش ج ٨/ص ٢٢ والرضي ص ٢٦٧ .

(٤) (معاني القرآن للأخفش ج ٢/ص ٣٣٧ والمقتضب ج ٤/ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) سورة التوبة: ١٠٨ .

(٦) سورة الإسراء: ٧٩ .

(٧) سورة الجمعة: ٩ .

(٨) سورة الروم: ٤ .

(٩) (الحديث من رواية أنس: [أن فاطمة ناولت رسول الله (ص) كسرة خبز من شعير فقال: ...] الحديث

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ج ١٠/ص ٣١٢ ط: ١٣٥٢، (باب في عيش رسول الله (ص) والسلف

، مكتبة القدسي - القاهرة .

اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثمَّ قال: من يعمل لي من نصف النهار على قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط...^(١) .
وبقول عائشة رضي الله عنها: (فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل)^(٢) .

و بما روي في حديث الاستسقاء (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)^(٣) .
وبما روي عن أنس (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ)^(٤) .
وأما الأشعار: فمنها قول زهير^(٥):

لمن الديارُ بقنةِ الحجرِ *** أقوينَ من حججٍ ومن دهرٍ
وبقول النابغة الذبياني^(٦):

تخيرنَ من أزمانٍ يومٍ حليلةٍ *** إلى اليومِ قد جربنَ كلَّ التجاربِ
وبقول الراجز^(٧):

تنتهضُ الرعدةُ في ظُهيري *** من لدنِ الظهرِ إلى العُصيرِ
الثاني: ذهب البصريون^(٨) إلى أنه لا يجوز استعمال (من) في الزمان وهذا مذهب سيبويه^(٩) والزرَجَاجي^(١٠) واختاره ابن عصفور^(١١) .
قال سيبويه في باب ما يكون عليه الكلم: (وأما (من) فتكون لابتداء الغاية من الأماكن...)^(١٢) ولسيبويه قول آخر يوافق ظاهره قول الكوفيين^(١) .

(١) صحيح البخاري (ج٢/٧٩١) ، (باب الإجارة إلى نصف النهار) .

(٢) صحيح البخاري ج٣/ص١٥٦ .

(٣) المصدر السابق ج٢/ص١٨ .

(٤) موطأ مالك ج٢/ص٥٤٥ (باب ما جاء في الوَلِيْمَةِ) .

(٥) البيت من في ديوانه ص٨٦ والرضي ج٤/ص٢٦٧ ، وابن يعيش ج٨/ص١١ .

(٦) البيت من في ديوانه ص٣٢ ، والكتاب ج١/ص٣٢٦ ، وشرح التسهيل ج٣/ص١٣٢ .

(٧) البيت من الرجز ولم ينسب لقائل معين شرح التسهيل ج٣/ص١٣٣ .

(٨) الإنصاف ج١/ص٣٧٠ ، وشرح التسهيل ج٣/ص١٣٣ والرضي ج٤/ص٢٦٧ .

(٩) الكتاب ج٤/ص٢٢٦ .

(١٠) حروف المعاني للزرَجَاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط١ ، ١٩٨٤م - مؤسسة الرسالة ، بيروت)

ص٥٠.

(١١) شرح الجمل ج١/ص٤٤٩ .

(١٢) الكتاب ص٢٢٦ .

واحتج البصريون: بأنَّ (من) للمكان نظير (مذ) في الزمان، لأنَّ (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان كقولك: (ما رأيتَه مذ يوم الجمعة) فالمعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ما سرت من بغداد، فالمعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، لا يجوز أن تقول: ما رأيتَه من يوم الجمعة .

وأجابوا عن حجج الكوفيين بالآتي:

قوله تعالى: ﴿من أول يوم﴾ لا حجة لهم فيه؛ لأنَّ التقدير من تأسيس أول يوم فـ (من) داخلة على (تأسيس) وهو مصدر والمصدر يسوغ دخول (من) عليه . هكذا عمد البصريون إلى تأويل بقية الشواهد..على حذف مضاف - وهو مصدر مناسب لمعنى الجملة .

ورجَّح السيوطي مذهب الكوفيين بقوله: [من لابتداء الغاية مطلقاً، أي مكاناً

وزماناً، وغيرهما نحو: ﴿من المسجد الحرام﴾ أسس على التقوى] (٢).

والذي يترجَّح للباحث هو مذهب الكوفيين وهو ما رجَّحه السيوطي، فاستعمال (من) في الزمان وارد في العربية من القرآن والسنة وأشعار العرب كثرة توجب القياس ولا داعي لتكلف التأويل حتى تستقيم قاعدة البصريين. فمن القرآن قول تعالى: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ (٣).

فـ(من) فيه للتبعيض لا زائدة لأنَّ من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات

أو إخفائها وإيتائها للفقراء وهي مظالم العباد وأما قوله تعالى: ﴿يغضوا من أبصارهم﴾ (٤). فـ(من) فيه أيضا للتبعيض لأنهم إنما أمروا أن يغضوا أبصارهم عما حرم عليهم لا عما أحل لهم فدل على أنَّها للتبعيض وليست زائدة، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾ (٥) .

(١) الكتاب ج ١/ص ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) سورة البقرة: ٢٩١ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٧٦

(٤) سورة النور: ٣٠ .

(٥) سورة البقرة: ٨ .

المطلب الخامس

حرفية (رب) ومفادها

اختلف النُّحاة في ماهية (رب) أهي اسم أم حرف ؟ على قولين الأول: ذهب البصريون^(١) إلى أنها حرف جر يختلف عن سائر الحروف فيجب تصديرها ويجب تنكير مجروها، وهي كالحروف لا محل لها من الإعراب، وهذا مذهب سيبويه، وممن أخذ بهذا المذهب ابن يعيش^(٢).

قال سيبويه: بأنَّ رب غير اسم^(٣). واحتجوا على حرفيتها بأمر: ليس لها معنى إلا في غيرها، وهي علامة الحرف؛ فدل على أنها حرف^(٤).
أنَّها (أي) رب لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، فلا يتعدى إليها الفعل، فلا يقال: (رب رجل عالم مررت)، ولا يضاف إليها فلا يقال: (مال رب رجل تاجر أخذت)، ولا يعود إليها الضمير فدل على أنها حرف^(٥) وقوعها مبنية في غير سبب عارض، ولو كانت اسماً كانت معربة^(٦).

الثاني: ذهب الكوفيون^(٧) الكسائي^(٨) والأخفش^(٩) وابن الطراوة^(١٠).

(١) الإنصاف ج ٢/ص ٨٣٢، وائتلاف النصره ص ١٤٤، والجنى الداني ص ٤٣٨، والمغني ص ١٢٤.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ج ٤/ص ٤٨٢.

(٣) الكتاب ج ٢/ص ١٧٩.

(٤) المقتضب ج ٣/ص ٥٧-٦٥، والأصول ج ١/ص ٤١٦، وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٥، والجنى الداني ص ٤٣٨.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) ابن يعيش ج ٨/ص ٢٨، الجنى ص ٤٣٩.

(٧) الإنصاف ج ٢/ص ٨٣٢، وائتلاف النصره ص ١٤٤، وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٥، والجنى الداني ص ٤٣٨، والمغني ص ١٢٤.

(٨) شرح ابن يعيش ج ٨/ص ٢٧ وتذكرة النُّحاة ص ٥.

(٩) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٩٨.

واختاره الرضي^(٢) إلى أنها اسم غير أن لهم نظر في إعرابها فيقولون: أنها مبتدأ لا خبر له، كما في قولهم: (أقل رجل يقول ذلك) لتناسبهما في القلة، وخبرها محذوف، استغناء بالوصف .

واحتجوا على اسميتها بأمور:

أنَّ (رب) يدخله الحذف ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٣)، والحذف إنما يدخل الأسماء دون الحروف .

أنَّ (رب) يحكم باسميتها حملاً على نظيرتها وهي (كم) إذ هي تشبهها من حيث المعنى، فكما أن (كم) اسم فكذلك (رب)^(٤) .
ورود الإخبار عنها كقول الشاعر^(٥):

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ *** عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

فـ (رب) هنا مبتدأ في محل رفع، و(عار) خبرها، ولو كانت حرف جر لما جاز الإخبار عنها^(٦). ومثله قولهم: (رب رجل ظريف) برفع (ظريف) على أنه خبر (رب)^(٧) ثم دعموا مذهبهم بأن رب تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:
أنها لا تعمل في إلا نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة .
أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة .

أنها لا تقع إلا في صدر الكلام وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تتوسط لتربط بين الأسماء والأفعال .

(١) البسيط ج ٢/ص ٨٦٠، والنكت الحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط ٢، ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت. (ص ١١٠).، والجنى الداني ص ٤٣٨ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٤٦ .

(٢) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٩٧ .

(٣) سورة الحجر: ٢ .

(٤) الإنصاف ج ٢/ص ٨٣٢ .

(٥) البيت من الكامل وهو لثابت بن قطنه العنكي في المقتضب ج ٣/ص ٦٦، والرضي ج ٤/ص ٢٩٨ وقيل لحبيب الهاللي .

(٦) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٥ .

(٧) الأصول في النحو ج ١/ص ٤١٨، وشرح ابن يعيش ج ٨/ص ٢٧ .

حروف الجر لا بد لها من فعل تتعلق به، و(رب) لا يكون لها متعلق، ثم إن البصريين لا يجيزون إظهار الفعل الذي تتعلق به .

وقد أجاب البصريون على حجج الكوفيين بما يلي^(١):

لا يصح حمل (رب) على (كم)؛ لأنهما يفترقان في أمور منها :-أن العرب تصرفت في (كم) تصرف الأسماء فأدخلوا عليها حرف الجر نحو: (بكم اشتريت) وجعلوها مبتدأً مخبراً عنها مثل (كم) من قولك: (كم رجل أفضل منك). وفصل بينها وبين معمولها مثل: كم من رجل جاء. وتوسعوا فيها فقالوا: كم ولد له؟ وكم سير فيه؟ خلافاً لرب، فلم يتصرفوا فيها هذا التصرف .

أما وقوعها في صدر الكلام، فلأنَّ معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه فأشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام .

وأما عملها في النكرات؛ فلكونها تفيد التقليل، والنكرة تدل على الكثرة فوجب ألا تدخل إلا على النكرات التي تدل على الكثرة .

وأما عملها في النكرة الموصوفة فقد جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به .

وأما عدم حذف الفعل الذي تتعلق به، فإنما ذلك إيجاز واقتصار .

وأما قولهم: (بأنَّ الحرف لا يحذف منه، ليس بشيء، فقد جاء الحذف في الحرف كثيراً من ذلك (أنَّ) المشددة، فيجوز تخفيفها وهي حرف، وحذف الواو من (سوف) فيقال: سف أفعل، و(لعل) حذفت لامها فصارت (عل).

وأما البيت الشعري فيجاب عنه بأنَّ (عار) خبر مبتدأ محذوف، والجملة نعت لـ (قتل)، والتقدير: رب قتل هو عار. هذا على صحة الرواية، وإلا فالرواية فيه (وبعض قتل عار) ، وقولهم: رب رجل ظريف ، فقد قيل: بأنَّ هذا إنما (يجيء على الغلط والتشبيه) .

ورجَّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [وزعم الكوفية وابن الطراوة أنها

اسم مبني ؛ لأنها في التقليل مثل (كم) في التكثير ، وهي اسم بإجماع...]^(١).

(١) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٥ .

فقوله: زعم الكوفية وابن الطراوة في إشارة إلى أنه لا يوافقهم، وهذه عادة اتخذها في كتابه همع الهوامع فهو كثيراً ما يقول: وزعم فلان، وهو يعني بهذا عدم اقتناعه. كقوله وزعم الزجاج^(٢)... وزعم الجوهرى^(٣)... وزعم قوم^(٤) وفي موضع آخر يقول: وزعم ابن عصفور^(٥).

والذي يترجّح للباحث أنها اسم؛ للأدلة التي ذكرها الكوفيون ومن هنا نحوهم... ولأنها تلحقها تاء التأنيث متحركة كما تلحق الأسماء فتقول ربّت.

كما اختلف النحاة في مفاد (رب) ودلالاتها على أقوال:

الأول: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر كالخليل وسيبويه^(٦) وعيسى ابن عمر^(٧)، ويونس^(٨)، والأخفش^(٩)، والمازني^(١٠)، وابن السراج^(١١)، والجرمي^(١٢)، والمبرد^(١٣)، وجملة من الكوفيين: كالكسائي^(١٤) والفراء^(١٥) وهشام^(١٦) وابن سعدان^(١٧).

-
- (١) همع الهوامع ج٢/ص٣٤٦ .
 - (٢) المصدر السابق ج١/ص٧٥ .
 - (٣) المصدر السابق ج١/ص١٣٨ .
 - (٤) المصدر السابق ج١/ص٣٥٢ .
 - (٥) المصدر السابق ج١/ص٢٢٤ .
 - (٦) الكتاب ج٣/ص١١٥ .
 - (٧) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٧٣٨ ، وهمع الهوامع ج٢/ص٣٤٦ .
 - (٨) همع الهوامع ج٢/ص٣٤٦ .
 - (٩) المصدر السابق .
 - (١٠) المصدر السابق .
 - (١١) الأصول ج١/ص٤١٦ .
 - (١٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٧٣٨ .
 - (١٣) المقتصد ج٤/ص١٣٩ .
 - (١٤) المساعد ج٢/ص٢٨٥ .
 - (١٥) المصدر السابق وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٧٣٨ .
 - (١٦) المصدر السابق ج٤/ص١٧٣٨ .
 - (١٧) المصدر السابق ج٤/ص١٧٣٨ .

وهي تفيد التقليل عندهم من وجهين :

- أن تكون لتقليل الشيء نفسه كقوله (١):

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَّلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَّلِدٍ لَّمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ

وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حَرِّ وَجْهِهِ *** مَجَلَّةٌ لَا تَتَّقِضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلد له أبوان

هو آدم عليه السلام، وذو الشاممة هو البدر، وما وصف به لا يكون لغيره.

- أن تكون لتقليل النظير في كثرة الاستعمال ومنها قوله (٢):

فَإِنْ أَمْسَى مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ *** مَنَعْمَةً أَعْلَمْتُهَا بَكَرَانَ

كأنه قال: الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيره مع كثرتها

لي .

الثاني: أنها للتكثير دائماً ، وعليه صاحب العين (٣) وابن درستويه (٤)

واختاره ابن هشام وجماعة (٥).

واستدل أصحاب هذا القول بشواهد ظاهرة في دلالة (رب) على التكثير

لمجرورها منها:

قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٦)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم:

(رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة) (٧) يؤكد هذا المعنى رواية أخرى للحديث

(١) البيهقي من الطويل وهو لعمر الجبني الكتاب ج ٢/ص ٢٦٦ ، والمفصل ص ١٦٨ ، وابن يعيش

ج ٤/ص ٤٨ ، والجنى الداني ص ٤٤٠ والمغني ج ١/ص ١٣٥ .

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٦ ، والجنى الداني ٤٢٢ ، وشرح الجمل

ج ١/ص ٥١٠ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٣٨ .

(٤) المغني ج ١/ص ١٣٤ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٣٨ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٤٧

(٥) المصادر السابقة .

(٦) سورة الحجر: ٢ .

(٧) أخرجه البخاري ج ١/ص ٥٤ (بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ) أوله [أيقظوا صواحب الحجرات فرب..].

بلفظ: (كم من كاسية في الدنيا ...)، وكم تفيد التكثر باتفاق النحاة^(١)، وتعاور أحدهما مكان الآخر في الاستعمال يدل على أن (رب) للتكثر مثل (كم).

كما استدلوا ببعض الأشعار منها: قول الشاعر^(٢):

رُبَّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَالِ *** وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ
وقول الآخر^(٣):

فِيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ *** بَأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ
وقول الآخر^(٤):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ *** وَلَا سَيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ

وقد رد الأولون عن هذه الشواهد بأن المراد به المباهاة، والافتخار أو تقليل النظر، أو التقليل مجازاً.^(٥)

الثالث: أنها تفيد التكثر في الغالب، وقد تفيد التقليل أحياناً، وهو مذهب الجرجاني^(٦) واختاره الرضي^(٧) وابن مالك^(٨) وابن هشام^(٩) والأشموني^(١٠). واحتجوا لذلك بالسمع وهي الشواهد الشعرية السابقة في المذهبين، وبالقياس، لأنه يصح أن توضع (كم) الخبرية موضعها^(١١).

الرابع: أنها تفيد التقليل غالباً، والتكثر نادراً، وهذا عكس سابقه. وذهب إلى هذا جماعة منهم الفارابي^(١٢) وابن برهان^(١٣) وأبو البقاء^(١٤). واستدلوا على هذا

(١) (الإصناف ج ٢/ص ٨٣٣ .

(٢) (البيت من الخفيف وهو لحسان في ديوانه ص ١٦٩ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٦ .

(٣) (البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٠ ، وشرح الجمل ج ١/ص ٥١١ .

(٤) (البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ والدرر ج ١/ص ٩٩ .

(٥) (شرح الجمل ج ١/ص ٥١ والجنى الداني ص ٤٤٤ .

(٦) (المقتصد ج ٢/ص ٨٢٩ .

(٧) (شرح الرضي ج ٤/ص ٢٩٤ .

(٨) (شرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٦ .

(٩) (المغني ص ١٤٢ .

(١٠) (الأشموني ج ٢/ص ١٠٤ .

(١١) (شرح التسهيل ج ٣/ص ١٧٦ .

(١٢) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٣٨ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٤٧ .

(١٣) (شرحه على اللمع ج ١/ص ١٦٨-١٧٠ .

(١٤) (التبيان ج ٢/ص ٩١ .

بأدلة المذهبين الأول والثاني، ولكنهم رجحوا التقليل اعتماداً على المعنى، وهم يعترفون بأنها تأتي للتكثير قليلاً .

الخامس: أنها تستعمل للتكثير في مواضع الافتخار والمباهاة، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قريب من سابقه، وإلى هذا ذهب الأعم الشنتمري^(١) وابن السيد البطليوسي^(٢).

السادس: وهو قريب من المذهب الرابع، ويرى أنّ (رب) للتقليل وتستعمل في التكثير تهكماً، أي أنّ الأصل للتقليل، وقد تخرج إلى التكثير لغرض بلاغي وهذا قول ابن الناظم^(٣).

السابع: أنها تأتي للتكثير والتقليل على السواء، فهي موضوعة لهما، وهذا قول الكوفيين^(٤)، وهو أحد قولي أبي علي الفارسي^(٥)، وابن اليادش^(٦)، وابن طاهر^(٧)، على هذا فهي من الأضداد ورجّح هذا بعض المعاصرين^(٨).

الثامن: أنها ليست للتقليل ولا للتكثير، وإنما يفهم معنى التكثير أو التقليل من سياق الكلام، وقرائن الأحوال، لا من الكلمة نفسها، ذكره أبو حيّان^(٩) و المرادي^(١٠) ولم ينسبوه لأحد .

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٧٣٧ و شفاء العليل ج٢/ص٦٧٥ والمغني ص ١٤٢ و همع الهوامع ج٢/ص٣٤٨ .

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي . أديب، نحوي، لغوي. ولد في مدينة بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ وسكن بلنسية وتوفي بها سنة ٥٢١ هـ. من تصانيفه: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، والمثلث في اللغة ، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري ، شرح موطأ مالك ، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت بين المسلمين الخلاف. وفيات الأعيان ج١/ص٣٣٢ ، وبغية الوعاة ص ٥٣١ .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م (ص ١٣٩).

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٧٣٧ .

(٥) المصدر السابق والجنى ص ٤٤٠ .

(٦) المصادر السابقة و همع الهوامع ج٢/ص٣٤٨ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) معاني النحو للسامرائي (د.فاضل السامرائي) شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة - درب الأتراك،

ط ٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م (ج٣/ص٣٧) .

(٩) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٧٣٧ .

(١٠) الجنى الداني ص ٤٤٠ .

ورجّح السيوطي المذهب القائل بأنّ (رب) للتقليل غالباً وللتكثير قليلاً أو نادراً، وهذا المذهب الرابع المختار من الفارابي وابن برهان وأبو البقاء العكبري. قال السيوطي: [...وهو المختار عندي (وفاقاً للفارابي) أبي نصر، وطائفة أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً]^(١).

والذي يترجّح للباحث هو الجمع بين الأقوال مع شيء من الإضافة .. فهي أي (رب) تفيد كلا المعنيين، التقليل والتكثير، والسياق هو الحاكم فيهما المرجّح لأحدهما . وهذا ما اختاره أبو حيّان، قال: (وذهب بعضهم إلى أنّها لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، هذا الذي نختاره من المذاهب)^(٢).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٧٣٧ .

المطلب السادس

تعلق ربّ بالعمل

اختلف النحاة في تعلق ربّ بالعمل إلى مذهبين:

المذهب الأول: الجمهور^(١): إلى أنها تتعلق كسائر حروف الجر- أي حروف الجر غير الزائدة - قال ابن يعيش: (ولا بد له من فعل يتعلق به كالباء وغيرها من حروف الجر، تقول: (رب رجل يقول ذلك لقيت، أو أدركت) فموضع [رب] وما انجر به نصب. كما يكون الجار والمجرور في موضع نصب في قولك: (بزيد مرت) (ويقول ذلك) صفة لـ (رجل) (٢).

وهؤلاء اختلفوا:

فالأكثر ومنهم المبرد والفرسي^(٣) أنّ العامل يجب أن يكون ماضياً .
وذهب ابن السراج^(٤) إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ومنع أن يكون مستقبلاً .
وقال أبو حيّان: (الصحيح أنّ العامل يكون ماضياً في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً)^(٥).

المذهب الثاني: الرماني^(٦) وابن طاهر^(٧): لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة .

ورجّح السيوطي رأي الجمهور حيث قال: [والأصح أنّها تتعلق كسائر حروف الجر]^(٨).

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب الضرب ج ٤/ص ١٧٣٧ وشرح المفصل ج ٤/ص ٤٨٥ والجنى الداني ج ١/ص ٧٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٤/ص ٤٨٥ .

(٣) الأشموني ج ٢/ص ٢٣١ والمقتصد ج ٢/ص ٨٣٤ والإيضاح العضدي ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٤) الأصول ج ١/ص ٤٢٠ والموجز في النحو (لابن السراج) - تحقيق مصطفى الشومي - بيروت - ١٩٦٥م (ص ٥٦) ، والجنى الداني ص ٤٢٥ والأشموني ج ٢/ص ٢٣١ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٧٤٢ .

(٦) المساعد ج ٢/ص ٢٨٧ والجنى الداني ج ١/ص ٧٧ .

(٧) المغني والجنى الداني ج ١/ص ٧٧ .

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٥٣ .

والذي يترجّح للباحث أنّ (رب) لا تتعلق بشيء، بمعنى أنّه لا عامل لها وهو مذهب الرّمّاني وابن طاهر وفاقاً لابن هشام وخلافاً للجمهور؛ وذلك لأنّ (رب) ضارعت النفي، والنفي لا يعمل فيه عامل، ولأنّها ضارعت حروف الجر الزائدة وهي لا عامل فيها ولا تعلق لها بشيء من العوامل. (1)

(1) شرح الجمل (ج 1/ص 274). ، ونزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف (ص 91) للعلامة صلح ابن حسين الأخفش الصنعاني ت 1142 هـ - تحقيق: عبدالرحمن بن عبد القادر المعلمي - مكتبة الإرشاد- دار ابن حزم ط 1-1427 - 2002 م .

المطلب السابع

أصل (منذ) و(مذ)

اختلف النحاة في أصل (مذ ومنذ) على أقوال:

القول الأول: أنَّ (منذ) بسيطة غير مركبة و(مذ) مقطوعة منها؛ والدليل على أنَّ (مذ) مقطوعة منها؛ لأنه لو أُسميت رجلاً ب(مذ) ثمَّ صغرته لقليل: (منيذ) وجمع على (أمناذ). وهذا رأي جمهور البصريين ومنهم المبرد^(١) وابن السراج^(٢) واختاره ابن عصفور^(٣) والرضي^(٤) وابن يعيش^(٥) وابن هشام^(٦).

القول الثاني: أنها مركبة، والذين قالوا بتركيبها اختلفوا على أقوال:

الفراء إلى أنَّ أصلها(من ذو) ومن حرف جر، وذو بمعنى الذي في لغة طيء^(٧).
بعض الكوفيين: أنَّ (منذ) أصلها (من إذ) حذفت الهمزة فالتقى ساكنان: النون والذال؛ فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات؛ لأنها ضمنت معنى شيئين: (من) و(إلى) إذ قولك: ما رأيت منذ يومان، معناه: من أول هذا الوقت، فقامت مقامها فقويت، ثمَّ ضُمت الميم إتباعاً لحركة الميم .

القول الثالث: ابن ملكون: أنَّ (منذ) و(مذ) أصلان؛ كل قائم بنفسه، لأنَّ الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الأسماء غير المتمكنة .
ورد هذا المذهب الشلوبين لأنه قد جاء الحذف في الحروف^(٨).
ورجَّح السيوطي مذهب جمهور البصريين حيث قال: [(مذ ومنذ): وهي الأصل خلافاً لابن ملكون ... وليست مركبة]^(٩).

(١) المقتضب ج ٣/ص ٣١ .

(٢) الأصول ج ٢/ص ١٣٧ .

(٣) شرح الجمل ج ٢/ص ٦٠ .

(٤) شرح الرضي ج ٣/ص ٢٩٣ .

(٥) الإنصاف ج ١/ص ٢٨٢ ، والرضي ج ٣/ص ٢٩٣ ، والجنى الداني ص ٥٠١ .

(٦) المغني ص ٣٢٨ .

(٧) الأصول لابن السراج ج ١/ص ٣٦٩ والإنصاف ج ١/ص ٣٩٢ وأصول النحو لابن السراج

ج ١/ص ٣٦٩ .

(٨) المغني ص ٣٢٨ والجنى الداني ص ٥٠١ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٤١٥ وهمع

الهوامع ج ٢/ص ١٦٤ .

وقول السيوطي أنّها ليست مركبة ، معناه ترجيحه أنّها بسيطة ،
وهذا ما يرجّحه الباحث ، لأنّ البساطة أصل ، والتركيب خلاف الأصل (عارض)
وإثباته يحتاج إلى دليل ، و لا دليل عليه ، بل ورد عن بعض
النحاة إنكار القول بالتركيب .

قال ابن الأنباري: (ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ، وليس
إلى ذلك سبيل)^(٢).

(١) همع الهوامع ج ٢ / ص ١٦٤ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ص ٣٩٢ .

المبحث الثاني

ترجيحاته في المجرور بالإضافة

المطلب الأول

العامل في المضاف إليه

اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهذا مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) وابن عصفور^(٤) والرضي^(٥) وابن مالك^(٦) وابن هشام^(٧) وابن عقيل^(٨) والأشموني^(٩).

قال سيبويه: (والجر إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، و بشيء يكون ظرفاً، أو باسم لا يكون ظرفاً، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله...، وأما الحروف التي تكون ظرفاً نحو: مثل، وغير وكل وبعض...) (١٠).

ويتوجه مذهب سيبويه بأمرين:

١- أنّ العامل هو الاسم المضاف بنفسه، واختاره الرضي ؛ لأنّ معنى كون الثاني مضاف إليه حاصل له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه^(١١)، وفيه إشكال لأنّ عمل الأسماء مخالف للقياس فلا يعمل الاسم إلا إذا شابه الفعل، والفعل لاحظ له في

(١) الكتاب ج ١/ص ٤١٩ .

(٢) المقتضب ج ٤/ص ١٤٣ .

(٣) الأصول ج ١/ص ٤٠٨ .

(٤) شرح الجمل ج ٢/ص ٧٣ .

(٥) شرحه على الكافية ج ١/ص ٦٥ ، ج ٢/ص ٢٣٣ .

(٦) شفاء العليل ج ٢/ص ٧٠١ .

(٧) أوضح المسالك ج ٣/ص ٨٤ .

(٨) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ٤٣ .

(٩) شرح الأشموني ج ٢/ص ١٢٣ .

(١٠) الكتاب ج ١/ص ٤١٩ .

(١١) الرضي ج ١/ص ٦٧ .

عمل الجر، وهذا يضعف عمل المضاف الجر في المضاف إليه^(١)، ويضعف قول الرضي بأن معنى كون الثاني مضافاً إليه لا يمنع بواسطة حرف الجر .

٢- أن العامل هو الاسم لنيابته مناب حرف الجر المحذوف، وصححه ابن عصفور.^(٢)

القول الثاني: العامل هو الحرف، وهذا مذهب الزجاج^(٣) والزمخشري^(٤) وابن يعيش^(٥)؛ وذلك أن كلاً من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل^(٦)، فقولك: (غلام زيد) معناه: غلام لزيد، ومعنى (ثوب حرير): ثوب من حرير، وعليه فإن العامل هو الحرف المقدر، أو المنوي ناب عنه المضاف عندهم. ورد بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر أو نادرة الكلام^(٧)

وأما قولهم بأن العامل حرف مقدر ناب عنه المضاف إليه؛ فلا يمكن للاسم أن ينوب عن الحرف إلا إذا تضمن هذا الاسم معنى الحرف، والاسم لا يدل على الحرف المقدر، فمعنى (اللام) أو (من) لم يحدثه المضاف، وإنما من النسبة بين المضاف والمضاف إليه .

الثالث: العامل هو الإضافة وهو: المعنى المستفاد من النسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهو عامل معنوي، ونسب هذا القول إلى الأخفش^(٨) السهيلي^(٩).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ج ١/ص ٤٠ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤١٢ .

(٢) شرح الجمل ج ٢/ص ٧٣ .

(٣) شرح ابن يعيش ج ٢/ص ١١٧ ، وشرح الرضي ج ٢/ص ٢٣٣ وشرح ابن عقيل ج ٢/ص ٤٣ .

(٤) المفصل ص ٨٢ .

(٥) شرحه على المفصل ج ٢/ص ١١٧ .

(٦) المصدر السابق ج ٢/ص ١١٧ .

(٧) شرح الجمل ج ٢/ص ٧٣ .

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ٤١٢ .

(٩) التصريح ج ٢/ص ٢٥ .

ورد بأنّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة بينها وبين الفعل.^(١) ولم يقل بذلك أحد .

ورجّح السيوطي مذهب سيبويه حيث قال: [والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف...]^(٢).

والذي يترجّح للباحث أنّ مهمة المضاف إليه هي تحديد وتخصيص المضاف؛ فالعلاقة بينهما تلازمية، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لذلك منع النحاة الفصل بينهما، ولا دور للحركة الإعرابية، ولم تأت نتيجة عامل كما يراها النحاة.^(٣)

(١) شرح ابن يعيش ج ٢/ص ١١٧ وشرح الرضي ج ١/ص ٦٧ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٤١٢ .

(٣) الاختيارات النحوية لأبي حيّان ص ٣٢٤ .

المطلب الثاني

الفصل بين المتضايين

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المتضايين (المضاف والمضاف إليه)

على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: البصريون على المنع^(١)، وأجازوا الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط، وهو ظاهر كلام سيويوه^(٢) وتابعه الفراء^(٣) والزمخشري^(٤) وابن الأنباري^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عصفور^(٧) والرضي^(٨)، واحتجوا لمذهبهم هذا بأمر:

أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر للتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما، ثمَّ إنَّ ذلك في ضرورة الشعر فقط.

المذهب الثاني: الكوفيون^(٩) إلى جواز الفصل مطلقاً بالظرف وغير الظرف، في الشعر وفي غير الشعر. واستدلوا لمذهبهم هذا بالسمع ومن ذلك:

مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمتعلق المضاف؛ والفاصل فاعله كقول الشاعر^(١٠):

(١) (الإنصاف ج ٢/ص ٤٢٧ ، وابن يعيش ج ٣/ص ١٩- ٢٣ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٢٧٢ والرضي ج ٢/ص ٢٨٩ .

(٢) (الكتاب ج ١/ص ١٧٨- ١٧٩ .

(٣) (معاني القرآن ج ١/ص ٣٥٨ .

(٤) (المفصل ص ٩٩ .

(٥) (الإنصاف لابن الأنباري ج ٢/ص ٤٢٧- ٤٣٦ .

(٦) (شرحه على المفصل ج ٣/ص ٢٢- ٢٣ .

(٧) (شرح الجمل ج ٢/ص ٦٢٦ .

(٨) (شرح الرضي ج ٢/ص ٢٨٩ .

(٩) (الإنصاف ج ٢/ص ٤٢٧ ، وابن يعيش ج ٣/ص ١٩- ٢٣ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٢٧٢ وشرح الرضي ج ٢/ص ٢٨٩ .

(١٠) (البيت لم ينسب لقائل معين ينظر المصادر السابقة .

نرى أسهماً للموت تُصمى ولا تُتْمي *** ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم
أراد: ولا ترعوي عن نقض العزم أهواؤنا، ففصل بـ(أهواؤنا) وهو فاعل
النقض بين المضاف (نقض) والمضاف إليه (العزم) وهو مفعول في المعنى .
جاء الفصل بينهما بالمفعول به كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(١) في قراءة ابن عامر^(٢) برفع (قتل)، ونصب
(أولادهم)، وجر (شركائهم)، ومنه قول الطرماح أيضاً^(٣):

يظنّ بحوزي المراتع لم ترع *** بواديه من قرع القسي الكنائن
والتقدير: من قرع الكنائن القسي

وجاء الفصل بالنعته ، ومنه قول الشاعر^(٤):

نجوت وقد بل المرادي سيفه *** من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.
والمصطلح بالنداء ، ومنه قول الشاعر^(٥):

كأن برنون أبا عصام *** زيد حمار دق باللجام

كما جاء الفصل بالقسم فيما رواه الكسائي من قول العرب (هذا غلام والله
زيد)^(٦) .

كل هذا رأي للكوفيين، واستشهادهم ضعيف وعند البصريين لا يفصل بين
المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر .

(١) الأنعام: ١٣٧ .

(٢) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة المقدشي ، تحقيق: إبراهيم عطوة ،
ط:البابي الحلبي (٤٦١) .

(٣) البيت من الطويل ديوانه ص ٢٦٩ ، تحقيق عزة حسن ز ط ٢ ١٩٩٤م ، دار الشرق العربي ، بيروت
، والإنصاف ج ٢/ص ٤٢٩ وشرح التسهيل ج ٣/ص ٢٧٧ .

(٤) البيت من الطويل لجبير بن زهير في شرح التسهيل ج ٣/ص ٢٧٥ ، والدر المصون في علوم الكتاب
المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط ، ط ١ ، ١٩٩١م، دار القلم ، دمشق(ج ٥/ص ٤٨) ،
والأشموني ج ٢/ص ١٨٦ .

(٥) البيت بلا نسبة في الخصائص ج ١/ص ٤٦٠ وأوضح المسالك ج ٢/ص ١٩٥ .

(٦) الإنصاف ج ٢/ص ٤٣١ .

المذهب الثالث: ابن مالك^(١) إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر وفي غيره، وأجاز الفصل بينهما بمتعلق المضاف إذا كان مفعولاً، أمّا الفصل بالفاعل والنعت والنداء، وغيره فهو ضعيف عنده .

ورجّح هذا الرأي ابن عقيل^(٢) والأشموني^(٣). واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس: فمن السماع :

قراءة ابن عامر السابقة، فقد فصل بين المضاف وهو مصدر و بين المضاف إليه وهو فاعله، والفاصل مفعوله، وقد يكون الفاصل ظرفه كقول بعضهم^(٤): (ترك يوماً نفسك وهوها سعي لهل في رداها) .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾^(٥) على قراءة بعضهم^(٦) أو بظرف كقوله صلى الله عليه وسلم :

(هل أنتم تاركو لي صاحبي)^(٧)، وبمثل قول الشاعر^(٨):

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافةً *** فسقناهم سوق البُعَاثِ الأجادِلِ
وأما القياس^(٩):

فهو كون الفاصل فضلة فإنه صالح لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر من أجل المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله .

ورد البصريون على الكوفيين بأنّ الأبيات التي استدلوا بها لا يجوز لهم ذلك لأنها مجهولة القائل^(١٠).

(١) شرح التسهيل ج٣/ص٢٧٢-٢٧٨ .

(٢) المساعد ج٢/ص٣٧٢ .

(٣) شرح الأشموني ج٢/ص١٧٩ .

(٤) شرح التصريح ج٢/ص٥٩ وابن عقيل ج٢/ص٤٧ والأشموني ج٢/ص١٨١ .

(٥) إبراهيم: ٤٧ .

(٦) مفاتيح الأغاني ص٢٣٢ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٤ .

(٧) أخرجه البخاري ج٣/ص١٣٣٩ في كتاب التفسير رقم ٤٦٤٠ من حديث أبي الدرداء .

(٨) البيت لم ينسب لقائل معين و الإنصاف ج٢/ص٤٢٧ ، وابن يعيش ج٣/ص١٩ .

(٩) شرح التسهيل ج٣/ص٢٧٧ .

(١٠) الإنصاف ج٢/ص٤٢١-٤٣٢ .

وأما قراءة ابن عامر فوصفها بعض النحاة بالخطأ واللحن القبيح .
وردها الطبري (١) والنحاس (٢) والزمخشري (٣) وابن عصفور (٤) وقال:
(والذي غلظه في ذلك أن شركاءهم كان مرسوماً في مصحفه بياء على
حسب رسم مصاحف أهل الشام) .

وضَعَّفَهَا الفراء (٥) والرضي (٦) حيث قال : (ولا نسلّم تواتر القراءات السبع).
ورجَّح السيوطي مذهب ابن مالك وابن عقيل والأشموني فقال: [لا يفصل
بين المتضايقين أي؛ المضاف والمضاف إليه (اختياراً) لأنه من تمامه، وينزل منزلة
التتوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح)] (٧).

والذي يترجَّح للباحث هو ما رجَّحه السيوطي؛ لأنَّ السماع ورد به نظماً
ونثراً، وللقياس، وعليه فلا مانع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول
وبالظرف والجار والمجرور مع بقاء العلاقة بين المضاف والمضاف إليه. والنحاة
الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن عامر هم الذين يستحقون اللوم، فالقراءة ثابتة ولا
وجه للرد والإنكار، مع كون الرسم شاهداً للقراءة وهو رسم شركائهم بالياء، ومع
الرسم فهناك دليل من كلام العرب أيضاً وهو ما أنشده أبو الحسن الأخفش :
فَزَجَّجَتْهَا بِمَزْجَةٍ *** زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ (٨).

تقديره: زج أبي مزادة القلوص و(القلوص) مفعول بقوله (زج) وجاء في هذا الشعر
فاصلاً بين المضافين، كما جاء المفعول فاصلاً في الآية، فمع شهادة الرسم بصحته
فالأخفش أنشد مستشهداً له بهذا البيت . (٩)

(١) جامع البيان ج ٨/ص ٣٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس (ج ٢/ص ٩٨) تحقيق د. زهير غازي زاهد - القاهرة ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ .

(٣) (الكشاف ج ٢/ص ٥٤) تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء
التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي .

(٤) شرح الجمل ج ٢/ص ٦٢٦-٦٢٧ .

(٥) معاني القرآن ج ١/ص ٣٥٨ .

(٦) شرح الرضي ج ٢/ص ٢٩١ .

(٧) (همع الهوامع ج ٢/ص ٤٣١) .

(٨) البيت لم ينسب إلى قائل معين ، قيل إنه من المصنوع ، أو من شعر المولدين ج ٢/ص ٢٦١ . يقال
زججته زجاً إذا طعنته بالزجاج بضم الزاء وهي الحديدية التي في أسفل الرمح، و زجَّ القلوص مفعول
مطلق أي زجاً مثل زجَّ و القلوص: بفتح القاف الناقية الشابة و أبو مزاده: كنية رجل قال صاحب
الصحاح المزج بكسر الميم رمح قصير كالمزراق قال ابن خلف هذا البيت يروى لبعض المدنيين
المولدين وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره و مزجّه يروى بفتح الميم وهو موضع الزجاج
يعني أنه زج رحلته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص . خزنة الأدب ج ٤/ص ٣٨٠

(٩) (تقريب الشاطبية ص ٢١٣ - الشيخ إيهاب فكري - الرواد للإعلام والنشر - المكتبة الإسلامية للنشر
والتوزيع - ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م . والخزنة ج ٢/ص ٩٢ .

المطلب الثالث

الجر بالتبعية

ذهب الجمهور^(١): إلى أنَّ الجرَّ إما بحرف الجرِّ أو بالإضافة لا ثالث لهما .

وذهب الأخفش^(٢): إلى ذلك وزاد الجر بالتبعية، وهو اختيار ابن عصفور^(٣) وابن عقيل^(٤). قال ابن عقيل: (...ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم فمنها: الجر وهو يشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية نحو: مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالإضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لأنَّ هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية)^(٥)

وذهب ابن هشام: إلى ما ذهب الجمهور، وزاد الجر بالمجاورة، قال معدداً أقسام المجرورات: (وقسمتها إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل و إنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأنَّ التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالإضافة)^(٦).

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [الجر إما بحرف أو إضافة لا ثالث لهما]^(٧).

(١) (اللع ص ٤٢ وارتشاف الضرب ج ٣/ص ١٠٦٥ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٣١ .

(٢) (همع الهوامع ج ٢/ص ٣٣١ .

(٣) (شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٢٤٨ .

(٤) (شرح ابن عقيل ج ١/ص ١٧ .

(٥) (المصدر السابق ج ١/ص ١٧ .

(٦) (شرح شذور الذهب ج ١/ص ٤٠٨ .

(٧) (همع الهوامع ج ٢/ص ٣٣١ .

المطلب الرابع

إضافة ذو إلى الضمير

اختلف النحاة في جواز إضافة ذو إلى الضمير على أقوال :
فذهب الجمهور ^(١): إلى جوازه ، مستدلين بمثل قوله ^(٢):
إنما يعرفُ ذا الفضلِ *** من الناسِ ذوهُ
وقوله ^(٣):

صَبَحْنَا الخزرجيةَ مرهفاتٍ *** أبارِ ذوي أرومتها ذوهُ
وقوله ^(٤):

وإنَّا لنرجوا عاجلاً مثلَ ما *** رجوناه قدماً من ذويك الأفاضلِ
الشاهد فيها إضافة (ذو) إلى الضمير فأضيف (ذو) إلى الهاء في البيتين الأول والثاني (ذووه ، ذووه)، والبيت الثالث أضيف (ذو) إلى الكاف (ذويك) .
في هذا البيت شيء من الإعراب لطيف المذهب منع سيبويه منه البتة وهو إضافة ذو وأخواتها(إلى المضمرة لأنه لا يجيز) هذا رجل ضرب ذاه.
قال أبو العلاء: أما قول سيبويه في أنَّ ذو(لا تضاف إلى الضمير، فعلى ذلك ورد مسموع كلامهم، وإنما امتنع في الإضافة لأنَّ ذو(كناية عن شيء والهاء كناية، فكره الجمع بين كنايتين، وقوى ذلك أنَّ ذو(كلمة ناقصة لا قوة لها فتحتمل أن تضاف إلى الضمير، فإذا دخلها الجمع والتنثية قويت بذلك لأنَّ حروفها تزيد، فقوله

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٨١٥ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤٢٤ .

(٢) البيت من مجزوء الرمل وهو بلا نسبة في الدرر ج ٥/ص ٢٧ وشرح المفصل ج ١/ص ٥٣ - ج ٣/ص ٣٨ ولسان العرب ج ١٥/ص ٤٥٨ .

(٣) البيت من الوافر وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤ وفيه [ذووها] مكان [ذووه] وأمالى ابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م (ج ٢/ص ٧٥) رقم الأملية (٥٥) . ، وشرح المفصل ج ١/ص ٥٣ - ج ٣/ص ٣٦ - ج ٣/ص ٣٦ ولسان العرب ج ٥/ص ٤٥٨ وبلا نسبة في الدرر ج ٥/ص ٢٨ ، والمقرب ج ١/ص ٢١١ ويروى [أبان] مكان [أبار] .

(٤) البيت من الطويل وهو للأحوص في ديوانه ص ٢٨٢ والرواية فيه: لكن رجونا منك مثل الذي به صرفنا قديما من ذويك الأفاضل والدرر ج ٥/ص ٢٨ ، والعقد الفريد ج ٢/ص ٩٠ وفي [الأوائل] مكان [الأفاضل] ، ولسان العرب ج ١٠/ص ٤٥٨ .

ذواتها يزيد في القوة على قولهم) هذا نوه (وقد أضاف كعب بن زهير فيما روي
نوي إلى الهاء وهي أضعف من ذوات لأنها أقل حروفاً منها
وذلك قوله :

وذهب الكسائي^(١)، والنحاس^(٢)، الزبيدي، والمتأخرون^(٣): إلى منع ذلك إلا
في الشعر. وجزم به الجوهري في الصحاح وفي رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن
الثلاثة المذكورين.^(٤)

ورجّح السيوطي قول الجمهور حيث قال: [والمختار جوازها (أي إضافتها)
إلى الضمير كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه...]^(٥).

(١) المساعد ج ٢/ص ٣٤٤ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٨١٥ .

(٣) لحن العوام للزبيدي ص ١٢ .

(٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٢٤ .

(٥) المصدر السابق ج ٢/ص ٤٢٤ .

المطلب الخامس

اتصال العلامات بـ

(نسيج - قريع - جحيش - عيبر)

يقال: هو نسيج وحده، وقريع وحده: إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع: السيد .
وهو جحيش وحده، وعيبر وحده: إذا قصد قلة نظيره في الشر، وهما مصغر: عير، وهو: الحما ، وجحش ولده، يذم بهما المنفرد بإتباع رأيه .
ويقال: (هما نسيجا وحدهما) ، (وهم نسجاء وحدهم)(وهي نسيجة وحدها) وهكذا . وهذا مذهب الخليل بن أحمد. قال الخليل: (... إلا أن العرب قد أضافت إليه فقالت: هو نسيج وحده وهما نسيجا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهي نسيجة وحدها وهن نسائج وحدهن..)^(١) و به قال الزبيدي.^(٢) وصححه الأشموني قال^(٣): (... إضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيبر مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح...يقال: هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا). وهذا رأي المبرد^(٤) وقيل: لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات^(٥)، فيقال: هما نسيج وحدهما . وكذلك لا يقال: هم نسيجو وحدهم ولا هي نسيجة وحدها .
ورجح السيوطي رأي المبرد والأشموني فقال: [..أو إضافة نسيج وقريع بوزن كريم وجحيش وعيبر مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله].^(٦) .

(١) العين ج٣/ص٢٨١ .

(٢) تاج العروس له ج٩/ص٢٧٢ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج١/ص١٠٤٩ .

(٤) المقتضب ج١/ص١٨٦ .

(٥) أساس البلاغة ج١/ص٤٤٢، مع الهوامع ج٢/ص٥١٣ .

(٦) المصدر السابق ج٢/ص٥١٣ .

المطلب السادس

تعريف (كل وبعض) عند التجرد

مما لازم الإضافة معنى (كل وبعض) وعند تجردهما من الإضافة فقد اختلف النحاة في تعريفهما :

فذهب سيبويه والجمهور^(١) إلى أنَّهما عند التجرد من الإضافة معرفتان؛ لأنَّهما لا يكونان أبداً إلا مضافين، فلما نويت تعرِّفاً من جهة المعنى. ومن ثمَّ ؛ أي ومن هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها، أي من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالاً، وتعريفهما بأل. قال سيبويه: (وذلك قولك مررت بكل قائماً ومررت ببعض قائماً وببعض جالسا، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين لأنه لا يحسن لك أن تقول مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه لأنه مخالف لما يضاف شاذ منه...) . ونسب هذا القول إلى أبي علي الفارسي^(٢).

وذهب الأخفش^(٣) والفارسي^(٤) وابن درستويه^(٥) إلى أنَّهما نكرتان، وأنَّهما معرفتان بأل وينصبان على الحال قياساً على: (نصف، وثلاث، وسدس)؛ فإنَّها نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحكا: مررت بهم كلاً بالنصب على الحال وهذا القول مشهور عن الثلاثة^(٦). ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه والجمهور حيث قال: [ولزم الإضافة معنى أيضاً (كل وبعض) والجمهور أنَّهما عند التجرد معرفتان بنيتها...]^(٧).

(١) (الكتاب ج ٢/ص ١١٤-١١٥ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٨١٩ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤٢٦ ، والمزهر ج ٢/ص ١٤٩ ، والقاموس المحيط (ج ١/ص ١٣٦١)(فصل الكاف). وشرح ابن عقيل ٣ ج/ص ٥١ .

(٢) (المصباح المنير (٥٤/١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت.

(٣) (أمالي ابن الشجري ج ١/ص ١٥٣-١٥٤ وشرح الشافية الكافية لابن مالك ج ٢/ص ٩٥٠ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٢٤٥ .

(٤) (الإيضاح العضدي ص ٢٦٧ ، وشفاء العليل ج ٢/ص ٧١٢ ، وشرح الأشموني ج ٢/ص ٢٥٠ .

(٥) (همع الهوامع ج ٢/ص ٢٤٦ .

(٦) (المصدر السابق ج ٢/ص ٢٤٦ .

(٧) (المصدر السابق ج ٢/ص ٢٤٦ .

الفصل الخامس

التوابع

المبحث الأول

النعته والتوكيد وعطف البيان

المبحث الثاني

البدل وعطف النسق

المبحث الأول

النعته والتوكيد وعطف البيان

المطلب الأول

العامل في النعته والتوكيد وعطف البيان

اختلف النحاة في العامل في (النعته والتوكيد وعطف البيان) على أربعة مذاهب: الأول: أن العامل فيها هو العامل في المتبوع، وهذا مذهب الجمهور وهو مذهب المبرد^(١) والسيرافي^(٢) وابن كيسان^(٣) وابن يعيش^(٤) واختاره ابن مالك^(٥) والرضي^(٦) والأشموني^(٧)، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٨).

قال الرضي: (ومذهب سيبويه أولى؛ لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإنَّ المجيء في (جاءني زيد الظريف) ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرفية، وكذا في (جاءني العالم زيد) و (جاءني زيد نفسه) فلمَّا انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما تطبيقاً للفظ بالمعنى، أمَّا إذا قلت: جاءني غلام زيد، فالمنسوب إليه، وإن كان الغلام مع زيد، إلا أنَّ الثاني ليس هو الأول معنى، فلم يعمل العامل فيهما معاً، وجعله معنوياً كما فعل الأخفش خلاف الظاهر؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ، فلا يحمل عليه

(١) المقتضب ج٤/ص٣١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش ج٣/ص٦٧ .

(٣) المساعد ج٢/ص٤١٥، ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٩٢٦ .

(٤) شرح ابن يعيش ج٣/ص٦٨ .

(٥) شرح الأشموني ج٢/ص٣١٦ .

(٦) شرح الرضي ج٢/ص٣٠٨ .

(٧) شرح الأشموني ج١/ص١٨٩ .

(٨) الكتاب ج٣/ص٤٢١-٤٣٧ .

المتنازع فيه. وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً فلا يصر إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي^(١).

الثاني: أن العامل فيه هو التبعية أي أنه عامل معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو مذهب الخليل^(٢) والأخفش^(٣) والجرمي^(٤) ونسبه السيوطي^(٥) إلى سيبويه وكذلك صاحب الارتشاف^(٦) وليس كذلك، بل هو مذهب المغاربة^(٧) ومنهم ابن عصفور^(٨). وهؤلاء اختلفوا في التبعية، فقيل: هي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف. وقيل: المراد الاتحاد من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته.

وقيل: اتحاد الإعراب بشرط اتحادها. أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة.

واحتج لهذا المذهب بأنه وجد في المنعوت ما لا يصح دخول العامل عليه نحو: مررت بهم الجماء الغفير، فلا يجوز في (الغفير) إلا أن يكون نعتاً، وكذلك إذا قيل: ما زيد بأخيك العاقل، بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل في المنعوت وهو الباء، لأن الباء إذا عملت في شيء جرته؛ فدل ذلك على أن العامل فيه هو التبعية في اللفظ أو على المعنى^(٩).

الثالث: وذهب قوم من النحاة إلى أن العامل فيها مقدر من جنس الأول؛ لقولك: يا زيد وعمرو، ذكره الرضي وعزاه إلى أبي علي الفارسي وابن جني، ولا دليل فيه؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء^(١٠).

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٢/ص ٣٠٨.

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٢٥، والتصريح ج ٢/ص ١٠٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج ١/ص ١٠، والرضي ج ٢/ص ٣٠٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ج ١/ص ٢١٦.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ج ٣/ص ١١٣.

(٦) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٢٥.

(٧) المصدر السابق ج ٤/ص ١٩٢٥.

(٨) شرح الجمل ج ١/ص ٢١٧-٢١٨.

(٩) اختيارات أبي حيّان في ارتشاف الضرب من كلام العرب ص ٣٨٦.

(١٠) شرح الرضي ج ٢/ص ٣٠٨.

وزهب السيوطي مذهباً نحويّاً فريداً فقال: [ولو قيل: العامل في الكل المتبوع كان له شواهد، تؤيده، منها قولهم: إنّ المبتدأ عامل في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أر أحداً قال بذلك هنا^(١)].

والذي يترجح للباحث هو أنّ العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو التبعية؛ وذلك لاطراده في مثل: (ما زيدٌ بأخيك العامل) بنصب (العامل) على الخبرية وليس العامل فيه هو العامل في المنعوت وهو (الباء). وأمّا القول بأنّ العامل في النعت مقدر من جنس الأول مثل: (جاء زيد العاقل) أي؛ جاء زيد جاء العاقل، فيرد عليه أنّ الجملة تصير جملتين، وأنّ عدم التقدير أولى من التقدير. وأمّا القول بأنّ العامل فيه هو المتبوع كما قال السيوطي فيرد عليه بأنّ المتبوع غالباً بأنّ اسماً جامداً فلا يمكن أن يعمل الرفع إذا كان النعت مرفوعاً، والنصب إذا كان النعت منصوباً، والجر إذا كان النعت مجروراً.

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ١١٤ .

المطلب الثاني

تقدم النعت على منعوته

ذهب الجمهور^(١): إلى أنه لا يتقدم النعت على منعوته، قياساً على بقية التوابع، ولأن الأصل في التابع التأخر .

وذهب صاحب البديع^(٢): إلى أنه يجوز تقديم النعت (غير المفرد) أي مثني أو جمع إذا تقدم أحد متبوعيه، فيقال: (قام زيد العاقلان وعمرو) كقوله^(٣):

ولست مقرراً للرجالِ ظلاماً *** أبي ذاك عمي الأكرمانِ وخاليا

يريد ذاك عمي وخالي (الأكرمان)، وقد جاء نظير هذا في المبتدأ والخبر،

نحو: زيد قائمان وعمرو .

الشاهد في (الأكرمان) فإنه صفة للعم والخال فقدمها على أحد الموصوفين.

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [لا يقدم النعت على منعوته خلافاً

لبعضهم ...]^(٤).

وهذا ما يترجح للباحث وذلك أن النعت مع منعوته كاسم واحد فلا يجوز

تقديم آخر الاسم على أوله لتغير المعنى، ومثل ذلك المضاف والمضاف إليه، ولأن

الأصل في التابع التأخر. فإن وجد ما ظاهره تقديم النعت أعرب بحسب العامل .

وذلك كقول الشاعر^(٥):

والمؤمنَ العائذاتَ الطيرَ يمسحها *** ركبان مكة بين الغيلِ والسندِ

على أن العائذات كان في الأصل نعتاً لـ(الطير) فلما تقدم وكان صالحاً

لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل وصار المنعوت بدلاً منه فالطير بدل من

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٣٦ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٢٧ .

(٢) همع الهوامع ج ٣/ص ١٢٧ .

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ج ٦/ص ١٧ ، وشرح الأشموني ص ٣٩٢ والمغني

ج ٢/ص ٦١٧ .

(٤) همع الهوامع ج ٣/ص ١٢٧ .

(٥) البيت للنابغة ، من البسيط . ينظر المستقصى في أمثال العرب ج ١/ص ٩ . المستقصى في أمثال العرب

، تأليف: أبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت -

١٩٨٧م ، الطبعة: الثانية .

العائدات وهو منصوب إن كان العائدات منصوباً بالكسرة على أنه مفعول به
للمؤمن ومجرور إن كان العائدات مجروراً بإضافة المؤمن إليه .
والأصل على الأول: والمؤمن الطير العائدات بنصب الأول بالفتحة والثاني
بالكسرة .

وعلى الثاني: والمؤمن الطير العائدات بجرهما بالكسر فلماً قدم النعت أعرب
بحسب العامل وصار المنعوت بدلاً منه (١).

(١) خزانة الأدب ج/٥ ص/٧١ .

المطلب الثالث

النعته بالضمير

اختلف النحاة في النعت بالمضمرة على أقوال :

فالجهور^(١): أن المضمرة لا ينعت به ولا ينعت مطلقاً

أمّا كونه لا ينعت به، فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول بالمشتق، فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته، ولأنه أعرف وشرط النعت ألا يكون أعرف من المنعوت. وأمّا كونه لا ينعت، فلأنه إشارة بحرف واحد، أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره، والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأنّ النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا إلباس فيها .

والكسائي^(٢): أجاز نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم، أو ترحم لا مطلقاً كما في التسهيل نحو قولهم: مررت به المسكين^(٣).

ونحو: صلى الله عليه الرؤف الرحيم

واحتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٤)

وبقول الشاعر^(٥): فأصبحت بقرقرى به كوانسا *** فلا تلمه أن ينام البائسا

وغيره خرّج ذلك على البدل، قال ابن مالك: وفيه تكلف^(٦).

وذكر النحاس^(٧) أن الكسائي أجاز ذلك إذا تقدم المضمرة (أي أجاز نعت

المظهر). وقال الفراء: وهذا خطأ ومن منع ذلك جعله بدلاً.

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٣١ وجمع الهوامع ج ٣/ص ١٢٠ والمغني ج ١/ص ٦٣٩ .

(٢) المصادر السابقة والمساعد ج ٢/ص ٤١٩ ، والأشموني ج ٣/ص ٧٣ .

(٣) قال سيبويه: وزعم الخليل أن يقول: مررت به المسكين على البدل ، وفيه معنى الترحم الكتاب (ج ٢/ص ٧٥).

(٤) سورة سبأ: ٤٨ .

(٥) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الدرر ج ١/ص ٢٢١ ، والأشموني ج ٢/ص ٢٨٥ ، وابن عقيل

ص ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١ والمقاصد النحوية ج ٣/ص ٢٥٧ .

(٦) جمع الهوامع ج ٣/ص ١٢١ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج ٢/ص ٢٦٠ .

وخرج سيبويه^(١) البيت بإضمار أزم (أي أزم البائسا) ورجح السيوطي مذهب الجمهور قائلًا: [لا ينعى الضمير ولا ينعى به مطلقاً...]^(٢).

وهذا ما يترجح للباحث فالضمير لا ينعى ولا ينعى به مطلقاً، وإنما لم ينعى لأنَّ ما يفسره يغنيه ، ولم ينعى به؛ لأنَّه ليس مشتقاً ، ولا في حكمه، وما جاء من ذلك فمؤول على البدلية، أو على إضمار أعني .

(١) المغني ج١/ص١٨٥ .

(٢) همع الهوامع ج٣/ص١٢٠ .

المطلب الرابع

النعته باسم الإشارة

اختلف النحاة في النعت بأسماء الإشارة على مذاهب :

فمذهب البصريين^(١) واختاره ابن مالك^(٢): أنها (أي ذي) توصف (تنعت) ويوصف بها . واحتجوا على ذلك بأمر منها :

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(٣)

قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٤)

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾^(٥)

وزهد الكوفيون^(٦)، وتبعهم السهيلي^(٧) والزجاج^(٨): أن أسماء الإشارة، لا توصف ولا يوصف بها .

واحتجوا على ذلك بأن الإشارة أغلب ما يقع بعده جامد، وشرط النعت أن يكون مشتقاً، قال السهيلي^(٩): (فالأولى جعله بياناً، وإن سماه سيوييه صفة فتسامح كما سمي بذلك التوكيد والبيان في غير موضع) .

ورجح السيوطي مذهب البصريين بقوله: [... والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأن النعت في الأصل إيضاح، أو تخصيص، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا إلباس فيها...]^(١٠).

وهذا الذي رجحه السيوطي هو ظاهر مذهب الكوفية، والذي يترجح للباحث خلافه؛ وهو أن الإشارة ينعت وينعت به للأدلة التي احتج بها الجمهور .

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ج ١٩٣٣ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٢١ .

(٢) التسهيل ص ١٧٠ وشفاء العليل ج ٢/ص ٧٥٨ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣٢٠ .

(٣) سورة الإسراء: ٦٢ .

(٤) سورة الأنبياء: ٦٣ .

(٥) سورة القصص: ٢٧ .

(٦) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٣٣ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٢١ .

(٧) نتائج الفكر ص ٢١٤ .

(٨) شفاء العليل ج ٢/ص ٧٥٨ والمغني ج ٢/ص ٥٧٠ .

(٩) نتائج الفكر ص ٢١٤ ومغني اللبيج ج ٢/ص ٢١٦ .

(١٠) همع الهوامع ج ٣/ص ١٢١ .

المطلب الخامس

نعت المعرفة بالمعرفة

اختلف النحاة في المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتكثير على

مذاهب:

الأول: هو مذهب الجمهور^(١) ومنهم سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) واختاره ابن عصفور^(٥) وابن عقيل^(٦) والأشموني^(٧)؛ فإنهم اشترطوا المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتكثير فيقولون: جاء زيد العاقل، ومررت برجل عاقل .

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحاً وفي التكثير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا.^(٨) الثاني: مذهب الأخفش^(٩)، جواز وصف النكرة بالمعرفة، إذا تخصصت النكرة قبل الوصف، وجعل منه (الأوليان) صفة لـ (آخران) في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾^(١٠)؛ لأنه لما وصف؛ تخصص، فمن أجل وصفه وتخصيصه وصف المعارف، وتابعه في ذلك العكبري^(١١) والسمين

(١) الكتاب ج ٢/ص ٦، شرح الجمل ج ١/ص ٢٠٢ وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣١١، والأشموني ج ٢/ص ١٩٢، وهمع الهوامع ج ٣/ص ١١٧ .

(٢) الكتاب ج ٢/ص ٦ .

(٣) المقتضب ج ٤/ص ٤٩٤ .

(٤) الأصول ج ٢/ص ٢٣ .

(٥) شرح الجمل ج ١/ص ٢٠٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٩٢ .

(٧) شرح الأشموني ج ٢/ص ١٩٢ .

(٨) همع الهوامع ج ٣/ص ١١٧ .

(٩) معاني القرآن له (ج ١/ص ٢٦٦)، و ارتشاف الضرب من كلام العرب (ج ٤/ص ١٩٠٨)، والدر المصون

(ج ٤/ص ٤٧٤)، والأشموني، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط ١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية -

بيروت (ج ٢/ص ٣١٨)، وهمع الهوامع (ج ٣/ص ١١٨) .

(١٠) سورة المائدة: ١٠٧ .

(١١) التبيان ج ١/ص ٣٥٠ .

الحلبي^(١). ورد هذا المذهب بأنَّ (الأوليان) مبتدأ و(آخران) خبره، أو هو بدل من (آخران)^(٢).

الثالث: مذهب بعض الكوفيين^(٣) إلى جواز التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لمدح أو ذم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾^(٤).

فجعلوا (الذي) وصف لـ(همزة) وتابعهم في ذلك الرضي^(٥) واحتج بالآية السابقة .
الرابع: أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ومثل له بقوله^(٦):
لَابِنِ اللَّعِينِ الَّذِي يُخْبَا الدُّخَانَ لَهُ وَلِلْمَغْنِيِّ رَسُولِ الزُّورِ قَوَادِي
فـ(قواد) عندهم صفة لـ(المغني) ذكر هذا القول أبو حيان^(٧) وعنه السيوطي^(٨) دون نسبة لأحد .

الخامس: أجاز أبو الحسين ابن الطراوة^(٩)؛ وصف المعرفة بالنكرة، إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره كقوله^(١٠):
فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْئِلَةٌ* * *مِنَ الرَّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ
ورد هذا المذهب بالمنع في الجميع، وما أعربوه وصفاً، هو في الحقيقة بدل^(١١).

(١) الدر المصون ج٤/ص٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق ج٤/ص٢٧٥ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٩٠٨ ، وهمع الهوامع ج٣/ص١١٨ .

(٤) سورة الهمزة: ١، ٢ .

(٥) شرح الرضي ج٢/ص٣٤٥ .

(٦) البيت من البسيط وهو للأحوص في ديوانه ص١١٢ ، والدرج ٦/ص٧ .

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٩٠٨ .

(٨) همع الهوامع ج٣/ص١١٨ .

(٩) المصدر السابق ج٣/ص١١٨ .

(١٠) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٣ ، وخزانة الأدب ج٢/ص٤٥٧ ، والحيوان

ج٤/ص٢٤٨ ، والدرر ج٦/ص٩ ، وبلا نسبة في الأشموني ٢/ج٣٩٤ .

(١١) همع الهوامع ج٣/ص١١٨ .

السادس: ذهب جماعة من النحاة؛ إلى جواز نعت المعرفة بلام الجنس بالنكرة ومنهم الزمخشري^(١) والرضي^(٢) واختاره ابن مالك^(٣) وابن هشام^(٤) والسمين الحلبي^(٥) واحتجوا لذلك بما يلي :

بقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾^(٦)، فنعت (الليل) بجملة (نسلخ) أنه معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، إذ لم يقصد به ليل معين وبقول الشاعر^(٧): ولقد أمر على اللئيم يسبني *** فمضيتُ ثَمَّتْ قلت لا يعنيني فجملة (يسبني) نعت لـ (اللئيم) لأنَّ: ولقد أمر على لئيم من اللئام .

قول العرب^(٨): ما ينبغي لرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذلك .

ورد هذا القول بأنَّ ذلك لا يتعين لجواز كون الجملة (نسلخ)، و(يسبني) حالين^(٩).

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [النعت... ويوافق متبوعه تعريفاً وتكثيراً...]^(١٠). وهو اختيار أبي حيَّان حيث قال: (والذي نختاره أنه لا ينعت المعرفة إلا بالمعرفة ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب)^(١١).

والذي يترجَّح للباحث هو مذهب الجمهور، وهو ترجيح السيوطي واختيار أبي حيَّان لورود السماع الشائع في ذلك والمطرد، ولتطرق الاحتمال إلى ما استدل به المجيزون فلا يتعين إعراب التابع نعتاً لاحتمال أن يكون بدلاً، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

(١) (الكشاف ج ٣/ص ٢٨٥ .

(٢) (شرح الرضي ج ٢/ص ٣٢٥ .

(٣) (شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٢١١ ، وشفاء العليل ج ٢/ص ٧٥٠ .

(٤) (أوضح المسالك ج ٣/ص ٣٠٦ .

(٥) (الدر المصون ج ٤/ص ٤٧٥ .

(٦) (سورة يس: ٣٧ .

(٧) (البيت من الكامل وهو للنابغة في ديوانه ص ٣٣ وفي الكتاب ج ٢/ص ٨٩ ، والخزانة ج ٢/ص ٤٥٧ ،

والرضي ج ٢/ص ٣٢٥ والأشموني ج ٢/ص ٣١٨ .

(٨) (الكتاب ج ٢/ص ١٣ ، شرح التسهيل ج ٣/ص ٣١١ .

(٩) (شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٩٢ .

(١٠) (همع الهوامع ج ٣/ص ١١٧ .

(١١) (ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٠٩ .

المطلب السادس

التوكيد بـ (أجمع) دون (كل)

اختلف النُّحاة في التوكيد بـ (أجمع) دون (كل) في الاختيار على مذهبين: فذهب جمهور النُّحاة: (١) إلى أنه لا يؤكد بـ (أجمع) دون (كل) في الاختيار .

وذهب قوم: إلى أنه يؤكد بـ (أجمع) دون (كل) اختياراً. نحو: جاء الجيش أجمع ، وممن ذهب هذا المذهب ابن هشام (٢) وابن عقيل (٣) واختاره أبو حيان (٤) .
واستدلوا على ذلك بكثرة وروده في القرآن الكريم والكلام الفصيح (٥):

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٦)

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٧)

وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (٨)

وفي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم: (فله سلبه أجمع) (٩)

وقوله صلى الله عليه وسلم: (فصلوا جلوساً أجمعين) (١٠) .

ورجَّح السيوطي المذهب الثاني وهو ما اختاره أبو حيان فقال: [والمختار وفاقاً لأبي حيان جواز هـ...] (١١) .

(١) المغني ج ١/ص ١٩٣ ، وأوضح المسالك ج ٣/ص ٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ج ٣/ص ٢٠٩ .

(٢) أوضح المسالك ج ٣/ص ٣٣١ .

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣/ص ٢٠٩ .

(٤) همع الهوامع ج ٣/ص ١٤٠ .

(٥) المصادر السابقة وجامع الدروس العربية ج ١/ص ٧٤ . والكواكب الدرية على متممة الأجرومية (للشيخ

محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، من أعيان القرن الثالث عشر) ، مؤسسة الكتب الثقافية فقط ،

ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م (ج ٢/ص ٥٦٦) .

(٦) سورة الحجر: ٣٩ .

(٧) سورة الحجر: ٤٣ .

(٨) سورة هود: ١١٩ .

(٩) السنن الكبرى للنسائي ج ٥/ص ٢٠٦ برقم (٨٦٧٧) - دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ -

١٩٩١ م ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وزميله سيد كسروي حسن

(١٠) أخرجه البخاري برقم (٧٣٤) ومسلم برقم (٤١٧) .

المطلب السابع

دلالة (أجمعين) بعد (كل)

لفظة كل تفيد التوكيد ومثلها أجمعون، فإن اجتمعا نحو: قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ

الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٢) فما هي دلالة (أجمعين) هنا بعد (كل) ؟

اختلف النحاة في المسألة على أقوال :

الأول: أن (أجمعون) بعد (كل) توكيد بعد توكيد، وهذا

مذهب الجمهور^(٣) ومنهم الخليل^(٤) وسيبويه^(٥) وابن السراج^(٦)

والزجاج^(٧) والنحاس^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن الحاجب^(١٠) والرضي^(١١)

وابن عصفور^(١٢) وابن مالك^(١٣) وابن هشام^(١٤) والأشموني^(١٥)

ومجموعة من المفسرين كالطبري^(١٦) والرازي^(١٧) والشوكاني^(١٨).

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ١٤٠ .

(٢) سورة الحجر: ٣٠ .

(٣) الكتاب ج ١/ص ١٥١ ، والأصول ج ٢/ص ٢٣ ومعاني القرآن ج ٣/ص ١٧٩ ، وابن يعيش ج ٣/ص ٤١

(٤) الكتاب ج ١/ص ١٥١ .

(٥) المصدر السابق ج ١/ص ١٥١ .

(٦) الأصول ج ٢/ص ٢٣ .

(٧) معاني القرآن ج ٣/ص ١٧٩ .

(٨) إعراب القرآن ج ٢/ص ٣٨٠ .

(٩) شرح ابن يعيش ٤١/٣ .

(١٠) شرح الرضي ج ٢/ص ٣٩٥ .

(١١) المصدر السابق ج ٢/ص ٣٩٥ .

(١٢) شرح الجمل ج ١/ص ٢٧٦ .

(١٣) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٠١ ، وشفاء العليل ج ٢/ص ٧٤١ .

(١٤) المغني ص ٤٨١ .

(١٥) شرح الأشموني ج ٣/ص ٣٢٨ .

(١٦) الجامع الكبير لأحكام القرآن ج ١٤/ص ٤١ .

(١٧) التفسير الكبير ج ١٩/ص ١٩١ .

(١٨) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية عن علم التفسير للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة ،

ط ١ ، ١٩٩٤م، دار الوفاء المنصورة - مصر (ج ٣/ص ١٣٢) .

قال ابن السراج: (... فأما ما يؤكد به أجمعون في قولك: (جاء قومك أجمعون ، أكتعون ونحوه) فإنما هو مبالغة)^(١).

وقال الرضي: (لأنك إذا قلت: أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم؛ لاجتماعهم في وقت واحد، فكذا يكون مع تقدم لفظ(كلهم) وكأنهما كرها- يعني المبرد والزجاج- ترادف لفظين لمعنى واحد؛ وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة)^(٢).

الثاني: أنها تفيد اتحاد الوقت أو الاجتماع، إضافة إلى معنى الإحاطة والشمول وممن قال بهذا الفراء^(٣) والمبرد^(٤) ومن المفسرين مجموعة منهم الزمخشري^(٥) والبغوي^(٦).

قال المبرد: (في قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ وقال: فسجد الملائكة، كان يمكن أن يكونوا سجدوا كلهم، وكان يمكن أن يكونوا سجد بعضهم. فلما قال: (كلهم) أحاط بالأجزاء وأخرج الشك ولو قال: (كلهم) فقط لكان يمكن أن يكونوا سجدوا في أوقات متفرقة كلهم، فقال: (أجمعون) ليعلم أن السجود كان منهم في وقت واحد)^(٧). ورد هذا المذهب بالآتي:

أن (أجمعين) لا تصلح أن تقع حالاً، لأنها معرفة، ولو أراد الله ذلك لقال: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعين﴾^(٨). وقيل: إن قول المبرد ذاك خطأ ولو كان كما قال لانتصب على الحال^(٩).

(١) (الأصول ج٢/ص٢٣).

(٢) (شرح التسهيل ج٣/ص٢٩٥ ، وشرح الأشموني ج٣/ص١١٠).

(٣) (شرح التسهيل ج٣/ص٢٩٥).

(٤) (شرح الرضي ج٢/ص٣٩٦ ، وتذكرة النحاة ص٥٢٥).

(٥) (الكشاف ج٣/ص٣٣٤).

(٦) (معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي ، ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت(ج٣/ص٤٠٢)).

(٧) (تذكرة النحاة ص٥٢٥ ، وفتح القدير ج٣/ص١٣٢).

(٨) (ابن يعيش ج٣/ص٤١).

(٩) (معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٣/ص٧٩).

أنَّ (أجمعين) ليس فيه إشارة إلى اتحاد الوقت، بل هو مثل (كل) في إفادة العموم والدلالة على الشمول والإحاطة .

أنَّ (أجمعين) لا يمكن أن تكون حالاً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ ولأغوينهم أجمعين ﴾^(١) وبقوله: ﴿ ولو شاء لهداكم أجمعين ﴾^(٢) . فإنَّ (أجمعين) محال أن تدل على اتحاد الوقت، لأنَّ الإغواء لا يمكن أن يكون في وقت واحد، وإن لم تكن (أجمعين) تدل على اتحاد الوقت لكانت لغواً^(٣).

الثالث: أنَّ (أجمعين) تفيد اتحاد الوقت أو الاجتماع، بشرط القرينة وممن أختار هذا المذهب من النحاة ابن مالك^(٤) ومن الأصوليين الزركشي^(٥) قال: (.. وفي القرينة الدالة على ذلك في قصة الملائكة لفظاً ومعنى، أن قوله: (كلهم) يفيد الشمول والإحاطة فلا بد من أن يفيد (أجمعون) قدراً زائداً على كل؛ وهو اجتماعهم في السجود وهذا في اللفظ، وأما في المعنى فلأنَّ الملائكة لم يكن ليتخلف واحد منهم عن امتثال الأمر ولا يتأخر عنده، ولا سيماً وقد وقت لهم بوقت، وحد لهم بحد، وهو التسوية ونفخ الروح، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد ولم يتخلف منهم واحد)^(٦).

وقال ابن مالك: (والصحيح إمكان أن يراد، وإمكان ألا يراد، فإمكان أن يراد مجتمع عليه، وإمكان أن لا يراد مستفاد من قوله: ﴿ لأزیننَّ لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين ﴾^(٧) ؛ لأنَّ إغواءهم لا يكون في وقت واحد).^(٨)

(١) سورة الحجر: ٣٩ .

(٢) سورة النحل: ٩ .

(٣) (روح المعاني للآلوسي (شهاب الدين) ، ١٩٨٧م، دار الفكر، بيروت (ج ١٤/ص ٤٥) .، وشرح التصريح ج ٢/ص ١٢٤ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٤٣ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٠١ .

(٥) (البرهان في علوم القرآن للزركشي ، خرج أحاديثه وقدم له ، مصطفى عبد القادر عطا، ط ١ ،

١٩٨٨م، دار الفكر (ج ٢/ص ٤٠٣) .

(٦) (المصدر السابق (ج ٢/ص ٤٠٣) .

(٧) سورة الحجر: ٣٩ .

(٨) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٠١ .

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [ويتبع كلها جمعاء، وكلهم أجمعون ...] ^(١).

وقال: [.. ومن ثمَّ لم ينتصب حالاً على الصحيح] ^(٢).

وقال راداً عن المبرد والفراء من أنَّ معناهما اجتماعهم في وقت واحد: [مردود بقوله تعالى ﴿وَأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ مع أنَّ إغواءهم لم يكن في وقت واحد]. ^(٣)

والذي يترجَّح للباحث هو ما ذهب إليه الزركشي وابن مالك وهو أنَّ (أجمعين) أفادت اتحاد الوقت بقريئة في قوله: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ وهي أنَّ الملائكة سجدت في وقت واحد لم يتخلف منهم أحد، فدل على أنَّهم سجدوا في آن واحد غير متفرقين وهذا الذي يقتضيه المقام وإن لم تكن ثمَّ قريئة على اتحاد الوقت فلا تفيد حينئذ غير الشمول والإحاطة .

^(١) همع الهوامع ج ٣/ص ١٣٩ .

^(٢) همع الهوامع ج ٣/ص ١٤١ .

^(٣) المصدر السابق -بتصرف- ج ٣/ص ١٤٣ .

المطلب الثامن

منع التعاطف بين ألفاظ التوكيد

اختلف النحاة في مثل قولك: (قام زيد نفسه وعينه)، و(جاء القوم كلهم و أجمعون) إلى قولين :

الأول: الجمهور^(١) أنه لا يجوز أن تتعاطف؛ لاتحادها في المعنى، والعطف إنما يكون عند المغايرة بخلاف الأوصاف، حيث يجوز نحو: جاء زيد الكاتب والكريم . فإن مفهوم الصفة زائد على ذات الموصوف فكأنها غيره).

الثاني: ابن الطراوة^(٢) أنه يجوز أن تتعاطف ألفاظ التوكيد .

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور القائل بعدم جواز أن تتعاطف ألفاظ التوكيد فقال: [ولا يجوز تعاطفها ... خلافاً لابن الطراوة]^(٣).

وهذا ما يترجّح للباحث لأنّ العطف إنّما يراد لزيادة معنى .

(١) الأشموني ج ١/ص ٢٠٢ والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي (لأحمد بن محمد بن علي

المقري الفيومي) دار النشر - المكتبة العلمية - بيروت(ج ١/ص ١٠٩).

(٢) شرح الأشموني ج ١/ص ٢٠٢ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٤٣ .

(٣) همع الهوامع ج ٣/ص ١٤٣ .

المطلب التاسع

تكرار الحرف للتوكيد

اختلف النحاة في تكرار الحرف للتوكيد في مثل قولك: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)

على مذهبين:

فذهب الجمهور^(١): إلى أنه لا يجوز تكرار الحرف إلا في ضرورة الشعر

نحو: قول الشاعر^(٢):

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ *** يَرِينُ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيْمًا

وذهب الزمخشري^(٣): إلى أن ذلك جائز اختياراً لا في ضرورة الشعر فقط،

فأجاز إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وتبعه في هذا ابن هشام^(٤).

ورجح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [فإن كان المؤكد ضميراً متصلاً أو

حرفاً غير جواب، عاملاً أو غيره، لم يعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه..خلافاً

للزمخشري في تجويزه ذلك اختياراً...]^(٥).

وما رجحه السيوطي تبعاً للجمهور هو الراجح، فلا يجوز تكرار الحرف

للتوكيد إلا في ضرورة الشعر؛ لذلك زحلقوا لام الإبتداء التي تفيد التوكيد إذا سبقت

بإن كراهة توالي حرفين مؤكدين، وأجازوه في الشعر للضرورة؛ لأنه يجوز

للشاعر ما لا يجوز لغيره، لأنه محكوم بالوزن والقافية فتجاوزوا فيه .

(١) شرح الأشموني ج ١/ص ٢٠٤ وهمع الهوامع ج ٣/ص ٤٥ او معجم قواعد العربية (ج ٤/ص ٥٠)

(٢) البيت من الخفيف و هو بلا نسبة في أوضح المسالك ج ٣/ص ٣٤٠ ، والدرر (ج ٦/ص ٥٤)، والأشموني

ج ٢/ص ٤١٠ وشرح التصريح ج ٢/ص ١٣٠ ، والمقاصد النحوية ج ٤/ص ١٠٧ .

(٣) الفصل ص ١١٢ و شفاء العليل ج ٢/ص ٧٤٤ ، ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٥٩ .

(٤) المساعد ج ٢/ص ٣٩٨ .

(٥) همع الهوامع ج ٣/ص ١٤٥-١٤٦ .

المطلب العاشر

عدم اشتراط التخصيص في عطف البيان

ذهب الجمهور^(١) ومنهم سيبويه^(٢): إلى أنه لا يشترط في عطف البيان زيادة تخصيص .

وذهب الجرجاني^(٣) والزمخشري^(٤): إلى اشتراط ذلك، واستدلا بمثل قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمُ﴾^(٥) فقد ذهب الزمخشري إلى أن (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات بينات).

وليس بصحيح، لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصيص النعت فكذا عطف البيان، بل الأولى بهما العكس، لأنهما مكملان، وقد جعل سيبويه: (ذا الجملة) من: (يا هذا الجملة) عطف بيان مع أن (هذا) أخص^(٦).

قال الأشموني: واستدلال الزمخشري بهذه الآية مخالف لإجماعهم وقوله وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح مخالف لقول سيبويه، في يا هذا ذا الجملة إن (ذا الجملة عطف بيان) مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منوعته^(٧). وقال ابن هشام: أمّا قول الزمخشري إن (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهو^(٨).

وذهب بعض المتأخرين^(٩): إلى أن المتبوع لعطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه .

(١) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٨٧ و أوضح المسالك ج ٣/ص ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ج ٢/ص ١٨٨ .

(٣) شرح الأشموني ج ١/ص ٢٠٧ .

(٤) الكشف ج ١/ص ٢٩٩ .

(٥) سورة آل عمران: ٩٧ .

(٦) كتاب سيبويه ج ١/ص ١٩٠ .

(٧) شرح الأشموني ج ١/ص ٢٠٧- (بتصرف) .

(٨) مغني اللبيب ج ١/ص ٥٩٤ .

(٩) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٨٧ .

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [هو الجاري مجرى النعت
توضيحاً وتخصيصاً... لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص في الأصح] (١).
وقال بعد ذكره الأقوال: [والصحيح جواز الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وهو
أي (النعت) يكون في الاختصاص فائقاً، ومفوقاً، ومساوياً فليكن العطف كذلك] (٢).

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ١٣٢ .

(٢) المصدر السابق ج ٣/ص ١٣٢ .

المطلب الحادي عشر

مخالفة عطف البيان للبدل

اختلف النحاة في إعراب (بشر) من قولهم: أنا ابن التارك البكري بشرٍ : فذهب الجمهور^(١): إلى تعيين أن يكون (بشر) هنا عطف بيان، لا بدلاً لئلا يلزم إضافة المعرف بـ(بأل) إلى الخالي منها، بخلاف ما إذا صلح نحو: أنا الضارب الرجل غلام القوم^(٢).

وهذا قول السيرافي والرماني والمبرد^(٣) واختاره ابن مالك^(٤) وأبو حيان^(٥) قال سيبويه: (وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً. وقال المرار الأسدي^(٦):

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ *** عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقوعًا

سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى بشراً على مجرى المجرور، لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التتوين، مثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضارب زيداً والرجل، لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه...^(٧).

وقال ابن يعيش: (لأنَّ بشرًا لو جعل بدلاً من البكري والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلاً على البشر...^(٨).

(١) شرح الرضي ج ١/ص ٧٣٩، وشرح الأشموني ج ١/ص ١٣٢٨ وابن عقيل ج ٢/ص ٢٢٢، وأوضح

المسالك ج ٣/ص ٣٥١، وشرح ابن يعيش ج ١/ص ٢٠.

(٢) همع الهوامع ج ٣/ص ١٣٤.

(٣) الأصول ج ١/ص ١٣٥، وشرح الرضي ج ٢/ص ٣٩٥.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ٢٢٢.

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٤٥.

(٦) البيت من الوافر في ديوانه ص ٤٦٥ و الكتاب ج ١/ص ٨٢، وابن يعيش ج ٣/ص ٧٢-٧٣، والتصريح

ج ٢/ص ١٣٣، والخزانة ج ٤/ص ٢٨٤-٢٨٦، ج ٥/ص ١٨٣-٢٢٥ والدرر اللوامع على همع الهوامع

شرح جمع الجوامع في العلوم العربية (أحمد بن الأمين الشنقيطي) تحقيق عبد العال سالم مكرم .

الكويت . ط ١٩٩٨م (ج ٢/ص ١٥٣). وطبعة دار المعرفة، بيروت ط ٢، ١٩٧٣م.

(٧) الكتاب ج ١/ص ٣٧-٣٨.

(٨) شرح المفصل ج ١/ص ٢٠.

والمبرد: لا يجيز إلا النصب (بشراً).^(١) لأنهم إنما يخفضونه على البديل، وإنما البديل أن توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت (بشراً) في موضع الأول لم يكن إلا نصباً...^(٢) ورد بأنه يمتنع أن يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها إلا إذا كان المضاف صفة مثناةً ، أو مجموعةً جمع المذكر السالم نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد، ولا يجوز الضارب زيد...^(٣) وذهب الفارسي^(٤): إلى جواز نصبه على البدلية .

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور، وهو ما اختاره ابن مالك وأبو حيان فقال: [وكل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً... إلا إذا افرد تابعاً لمنادى، أو جر متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه]^(٥).

وهذا هو ما يترجح للباحث وذلك أن كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً إلا في مسألتين :

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفةً معرباً والمتبوع منادى نحو: يا غلام يعمرأ ، فيتعين أن يكون يعمرأ عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمرأ على الضم لأنه لو لفظ بيا معه لكان كذلك .

الثانية: أن يكون التابع خالياً من أل والمتبوع بأل وقد أضيفت إليه صفة بأل نحو: أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضارب زيد، وهو لا يجوز لما علم من أنَّ الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل أو ما أضيف إلى ما فيه أل ومثل أنا الضارب الرجل زيد قوله:

أنا ابن التارك البكري بشر *** عليه الطير ترقبه وقوعا^(١) .

(١) (الأصول ج ١/ص ١٣٥، وشرح الرضي ج ٢/ص ٣٩٥ .

(٢) (الأصول ج ١/ص ١٣٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ج ١/ص ٥٦٣ .

(٤) (المساعد ج ٢/ص ٤٢٥ .

(٥) (همع الهوامع ج ٣/ص ١٣٣ .

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشرٍ .

قال ابن مالك :

وصالحٍ لبدليةٍ يُرى *** في غيرِ نحوٍ: يا غلامُ يعمرأ
ونحوٍ: بشرٍ تابعِ البكريِّ *** وليسَ أن يبدلَ بالمرضىِّ
وأشار بقوله: وليسَ أن يبدلَ بالمرضىِّ إلى أن تجوز كون بشر بدلاً غير
مرضى وقصد بذلك التنبية على مذهب الفراء والفرسي (٢).

(١) البيت من الوافر وهو للمرار الأسدي . ينظر المفصل ج ١/ص ١٦٠ تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار النشر: مكتبة الهلال - بيروت - ١٩٩٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د . علي بو ملحم .
(٢) شرح ابن عقيل ج ٣/ص ٢٢٢-٢٢٣ على ألفية ابن مالك، تأليف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، دار النشر: دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .

المبحث الثاني

البدل وعطف النسق

المطلب الأول

بدل الكل من البعض

اختلف النحاة في إثبات بدل الكل من البعض نحو: (لقيته غدوة يوم الجمعة)

على مذهبين :

المذهب الأول: الجمهور^(١) إلى عدم إثبات بدل الكل من البعض، وذلك أنهم عندما يأتون إلى باب البدل يذكرون أنواعه، ولا يذكرون هذا النوع، ولا يشيرون إليه .

المذهب الثاني: وذهب قوم إلى إثباته^(٢) ونسب هذا القول لبعض علماء

البلاغة.^(٣)

واحتجوا على ذلك بأدلة منها :

وروده في الفصح نحو قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ

شَيْئًا ﴾ ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٤)

فـ(جَنَاتٍ) أعربت (بدلاً) من (الجنة)، وهو بدل كل من بعض، وفائدته:

تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وقول الشاعر^(٥):

رحم الله أعظماً دفنوها *** بسجستان طلحة الطلحات

فـ(طلحة) بدل من (أعظماً) وهي بعضه .

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٧٠ ، وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٥٠ .

(٢) تاج العروس ج ٦/ص ٥٨٦ (طلح) ، همع الهوامع ج ٣/ص ١٥١ .

(٣) أضواء البيان (ج ٣/ص ٤٦٥). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد

بن المختار الجكني الشنقيطي. ، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤١٥هـ -

١٩٩٥م. ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات .

(٤) سورة مريم: ٦٠-٦١ .

(٥) (البيت من الخفيف وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠، والحيوان ج ١/ص ٣٣٢

، والخزانة ١٠/٨ ، والدرر ٥٧/٦ وشواهد شرح الإيضاح ص ٢٩٤ وشرح المفصل ج ١/ص ٤٧ ، واللسان

٥٣٣/٢ ، وأساس البلاغة للزمخشري . تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت، بدون ط

١٩٨٢م (١/٤٧٧). ، والحماسة البصرية ٨٥/١ ، والإنصاف ٤١/١ ، والعقد الفريد ج ١/ص ٨٢ .

والجمهور يذكرون للبيت رواية أخرى بجر(طلحة)على تقدير مضاف
(وأعظم) طلحة.(^١)

وقول الآخر(^٢):

كأني غداةَ البينِ يومَ تحملوا *** لدى سمراتِ الحيِ ناقفُ حنظلٍ

فـ(يوم) بدل من غداة وهي بعضه .

والجمهور يقدِّرون لهما ناصباً غير البدلية، فيقدِّرون في الأول أمدح أو
أعني .

ورجَّح السيوطي المذهب الثاني المثبت لبدل الكل من البعض تاركاً رأي
الجمهور على عادته إن ترجَّح له سواه .. قال: [والمختار خلافاً للجمهور إثبات
بدل الكل من البعض](^٣) .

والذي يترجح للباحث هو ترجيح السيوطي، وهو إثبات بدل الكل من
البعض؛ وذلك لوروده في القرآن الكريم، وفي لغة العرب ولا داعي لإنكار ذلك
وادعاء التقدير؛ لأنَّ من القواعد العامة في النحو عدم التقدير أولى من التقدير، وبما
أنَّ بعض النحاة قد أثبت هذا النوع من البدل، فلا ضير في المصير إليه، ولا مسوغ
في العدول عنه .

(^١) (الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب(علي بن عدلان الموصلي النحوي) دار النشر، مؤسسة

الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، ط ٢ ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن(ج١/ص٢٤).

(^٢) (البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ٩ ، والخزانة ج٤/ص٣٧٦-٣٧٧

والدرج ج٦/ص٦٠ ، واللسان ج٩/ص٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ج٤/ص٢٠١ ، وبلا نسبة في الأشموني
ج٢/ص٤٣٧ .

(^٣) (همع الهوامع ج٣/ص١٥١ .

المطلب الثاني

في معنى الواو

اختلف النحاة في معنى الواو على مذاهب:

الأول: ذهب البصريون^(١) إلى أنها تفيد مطلق الجمع، ولا تفيد الترتيب

وهو قول سيبويه^(٢) فإذا قلت: قام زيد وعمرو فمعناه، حصول القيام منهما من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما الآخر، فيحتمل قيامهما معاً، ويحتمل أن يكون زيد سابقاً لعمرو، ويحتمل عكسه، قال سيبويه: (ذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل. قالوا: وأشركت بينهما في الباء فجزياً عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما. فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمار، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة.

فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هذه الأشياء^(٣). وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(٤) واحتج هؤلاء بأنها لمطلق الجمع بما يلي^(٥):
لو كانت للترتيب لأشكل قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(١) مع أن القضية واحدة .

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٨١ .

(٢) الكتاب ج ١/ص ٤٣٨ .

(٣) المصدر السابق ج ١/ص ٨٩ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام (للأمدي) دار الكتب العربي، بيروت، ط ١ ١٤٠٤ هـ. تحقيق د. سيد الجميلي

(ج ١/ص ٨٨) ، والإحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) دار الحديث - القاهرة، ١٤٠٤ هـ)

(ج ١/ص ٥٠).

(٥) المصادر السابقة والمحصول في أصول الفقه (للرازي) ، تحقيق طه جابر فياض العلواني، ط ٣ ،

١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة (ج ١/ص ٣٦٤) . ، وابن يعيش ج ٨/ص ٩١ ، وشرح الرضي ج ٤/ص ٤٠٥ ،

وشرح الجمل ج ١/ص ٢٣٠-٢٣١ .

(٦) سورة البقرة: ٥٨ .

لو كانت للترتيب لما حسن قول القائل: تقاتل زيد وخالد، إذ لا ترتيب فيه.
و للزم من قولهم: إنها للترتيب تكذيب (جاء زيد وخالد) إذا جاء معاً أو تقدم
المتأخر .

أنها لو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط كالفاء، ولا يحسن أن يقال:
إذا دخل زيد الدار وأعطه درهماً .

القائلون بأنها لمطلق الجمع لا ينفون أنها قد تأتي للترتيب في بعض الأوقات
لكن بدليل كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا﴾^(٢)
فعلم أن الإخراج بعد الزلزلة، ولم يعلم ذلك من لفظ الواو، فهي تأتي للترتيب ولا
مانع، وإنما ردودهم على من يزعم أنها للترتيب ليس إلا.^(٣)

الثاني: ذهب قوم إلى أنها تفيد الترتيب ونقل هذا عن الكسائي^(٤) والفراء^(٥)
وابن درستويه^(٦)، و قطرب^(٧)، ونسب هذا القول لثعلب^(٨) .

وفيه نظر؛ لأنه قال: (إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان (عمرو)
بمعنى التقديم على (زيد)، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما
معاً)^(٩) واختاره الرضي^(١٠) .

وما نقل عن الإمام الشافعي أنها للترتيب لم يصح، بل هي عنده لمطلق
الجمع^(١) .

(١) سورة الأعراف: ١٦١ .

(٢) سورة الزلزلة: ٢، ١ .

(٣) معاني النحو لفاضل السامرائي (ج ٣/ص ٢١١) .

(٤) شرح الرضي ج ٤/ص ٤٠٥ ، والجنى الداني ص ١٥٦ ، والمغني ص ٣٤٣ .

(٥) المصادر السابقة وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٨٢ .

(٦) المصادر السابقة وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٥٥ .

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٨٢ وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٥٥ .

(٨) المصادر السابقة .

(٩) مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر (ج ٢/ص ٣٨٦) .

(١٠) شرح الرضي ج ٤/ص ٤٠٦ .

واحتج القائلون بهذا المذهب بما يلي :

بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعَبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢)، والسجود لا يكون إلا بعد الركوع .

بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٣) فإخراج الأرض أثقالها يكون بعد الزلزلة .

من السنة لما نزل قوله تعالى: (إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرُوءَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ)^(٤) سأل الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بم يبدعون؟ فقال: (ابدأوا بما بدأ الله به)^(٥).

من السنة أيضاً: أَنَّ رَجُلًا قَامَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بئس الخطيب أنت، هلا قلت: ومن عصى الله ورسوله فقد غوى)^(٦)، ولو كانت الواو لمطلق الجمع لما افترق الحال بين ما علمه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين ما قاله الرجل .

من الشعر قول الشاعر^(٧):

عميرة ودع إن تجهزت غازياً *** كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

وذلك أن رجلاً قال هذا البيت لعمر، فقال له عمر: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، وهذا يدل على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في الرتبة.

(١) البرهان ج ١/ص ١٣٧-١٣٨ ، والإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي، ط ١ ، ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية بيروت (ج ١/ص ٣٤٤) .

(٢) سورة الحج: ٧٧.

(٣) سورة الزلزلة: ١ ، ٢.

(٤) سورة البقرة: ١٥٨.

(٥) أخرجه النسائي في سننه برقم ٢٧٨٤ ، ج ١/ص ٦٩٤ - تحقيق الألباني ط: ١ ، ١٩٨٨م - المكتب الإسلامي - بيروت.

(٦) أخرجه مسلم ج ٦/ص ١٥٩-١٦٠.

(٧) البيت من الطويل وهو لسحيم عبد بني الحساس ، وطبقات الشعراء للجمحي، ط ٢ ، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية ، بيروت (ص ٧٥) . ، والخزانة ج ١/ص ٢٦٧ وسر صناعة الإعراب ج ١/ص ١٥٧ ، والخصائص ج ٢/ص ٤٨٨ ، وابن يعيش ج ٧/ص ٨٤.

بما روي عن الصحابة أنهم سألوا ابن عباس: (لم تأمرنا بالعمرة قبل الحج وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١)، وهم فصحاء، فنبت أنهم فهموا من الواو الترتيب .

من الفقه - وذلك أن الرجل إذا قال لزوجته: (هي طالق وطالق) طلقت طلاقة واحدة ولم تلحقها الثانية، ولو أن الواو تقتضي الجمع لحقتها الثانية، كما أنها تطلق طلقتين إذا قال: هي طالق طلقتين. وأجيب عن الأول بأن الواو في الآية (...اركعوا واسجدوا...) وفي آية الزلزلة؛ دالة على الترتيب لكن من دليل آخر وهو فعل النبي(ص) ولو كانت الواو للترتيب لما احتاج النبي (ص) إلى بيان ذلك.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (ابدأوا بما بدأ الله به) فهو عليهم لا لهم، إذ لو كان للترتيب كما قالوا، لما سألوه وهم أهل الفصاحة .
وأما رده - صلى الله عليه وسلم - على الخطيب فليس من هذا القبيل؛ إنما هو من باب الأدب .

وأما قول عمر فمبني على قصد التعظيم لا الترتيب .
وأما قصة ابن عباس فالذي أشكل عندهم كونها لمطلق الجمع لا أن الآية تقتضي الترتيب .

وأما استدلالهم بالفقه وقول القائل لامرأته: هي طالق... فالجمهور على خلافه، سواء قال: طالق طالق أو قال: طالق طلقتين، لم يقع إلا طلاقة .
ورد بعض النحاة^(٢) مذهب الفراء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾^(٣) ،
وقوله تعالى: (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ)^(٤) .

(١) سورة البقرة: ١٩٦ .

(٢) (شفاء العليل ج ٢/ص ٧٧٨ ، و الجنى الداني ص ١٦٠ ، و ارتشاف الضرب من كلام العرب

ج ٤/ص ١٩٨١ ، و همع الهوامع ج ٣/ص ١٥٦ .

(٣) سورة المؤمنون: ٣٧ .

(٤) سورة الجاثية: ٢٤ .

الثالث: أنها تفيد المعية ، وهذا قول ابن كيسان^(١) واختاره ابن مالك^(٢)، وهذا القول منسوب لبعض الحنفية .

قال إمام الحرمين الجويني: (اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية ، وقد زلّ الفريقان)^(٣) .

ورجّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [حرف الواو- (الواو): وهي لمطلق الجمع.. من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما...]^(٤)

والذي يترجّح للباحث هو ترجيح السيوطي الذي هو مذهب البصريين القائل بأنّ الواو لا تفيد الترتيب ولا المعية، وإن جاءت في بعض المواضع دالة على ذلك فمثل ذلك يفهم من دلالات أخرى .

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ١٥٦ ، والجنى الداني ص ١٦٠ .

(٢) البرهان ج ١/ص ١٣٧ ، والجنى الداني ص ٦٠ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) همع الهوامع ج ٣/ص ١٥٥ .

المطلب الثالث

في معنى الفاء

اختلف النحاة في معنى (الفاء) على مذاهب:

الأول: ذهب الجمهور من النحاة^(١) إلى أنها تفيد الترتيب في كل موضع والتعقيب، قال سيبويه: (ومن ذلك قولك: (مررت بزيد فعمر)، و(مررت برجل فامرأة)؛ فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءاً به)^(٢). وقال المبرد: (وهي توجب أن الثاني بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب)^(٣)، وهذا رأي الجمهور من الأصوليين^(٤) أيضاً وأكثر المفسرين^(٥).

الثاني: ذهب الفراء^(٦) إلى أنها للترتيب إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب للآخر ويؤولان لمعنى واحد، فأنها لا تكون عنده إذ ذاك إلا لقرينة، نحو قولك: أعطيتني فأحسنت إليّ، وأحسنت إليّ فأعطيتني، فيجوز عنده أن يتقدم

(١) (الكتاب ج ١/ص ٤٣٨، والمقتضب ج ١/ص ١٠، والأصول في النحو ج ٢/ص ٥٥، والمفصل ص ٣٠٤، وابن يعيش ج ٨/ص ٩٥، والقبس النحوي في شرح نظم الزواوي (للشيخ أبي الفداء زياد بن فائد الزواوي) تأليف الحسين مراد السباعي) دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) (الكتاب ج ١/ص ٤٣٨).

(٣) (المقتضب ج ١/ص ١٠).

(٤) (الإحكام للآمدي ج ١/ص ٩٦، والإحكام لابن حزم ج ١/ص ٥١، والتلخيص للجويني في أصول الفقه، تحقيق د. عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العتري، ط ١، ١٩٩٦م، دار البشائر، بيروت ج ١/ص ٢٢٩).، والبرهان له أيضاً ج ١/ص ١٣٩، والمحصول للرازي ج ١/ص ٣٧٣، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، عالم الكتب، بيروت ج ٢/ص ١٨٧).

(٥) (جامع البيان للطبري ج ٨/ص ١٤٠، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزملائه، ط ١، ١٩٨١م - الدوحة ج ٣/ص ٢١٦).، وتفسير القرطبي ج ١٢/ص ٨٦، وروح المعاني ج ١٧/ص ٢٨٤.

(٦) (معاني القرآن ج ١/ص ٣٧١، والمغني ص ١٦٨).

الإحسان وهو إعطاء في المعنى. ونسب السيوطي^(١) للفراء إنكار الترتيب مطلقاً، وتبعه في ذلك الأزهرى^(٢).

واحتج الفراء لصحة مذهبه بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٣) وبقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٤) فقدم الإهلاك على مجيء البأس، وقدم القراءة على الاستعاذة، ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى. لما كان مجيء البأس من سبب الهلاك، وهو الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعاً.

ورد ذلك بأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون (قرأت) بمعنى أراد أن يقرأ؛ لأنَّ العرب قد تقول: فعل فلان، بمعنى قارب أن يفعل، أو أراد أن يفعل، ومن ذلك قد قامت الصلاة أي قد قرب قياهما^(٥).

وأما الآية ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ فيحتمل أمرين :

كأنه قال: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا.^(٦)

أن يريد بقوله: أهلكناها، أنه أهلكناها إهلاكاً من غير استئصال فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال^(٧).

الثالث: ذهب الجرمي^(٨) إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب تقول: نزل المطر مكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا، وإن كان نزوله فيها في وقت

(١) همع الهوامع ج ٣/ص ٣٧١.

(٢) التصريح ج ٢/ص ١٣٨.

(٣) سورة النحل: ٩٨.

(٤) سورة الأعراف: ٤.

(٥) شرح الجمل ج ١/ص ٢٣٢.

(٦) تفسير الطبري ج ٨/ص ١٦٠، والتفسير الكبير للرازي ج ١٤/ص ٢٣، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام

القرآن) ، تحقيق عبد الرزاق مهدي ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، دار الكتاب العربي ، بيروت (ج ١٢/ص ٨٦)،

وروح المعاني ج ١٧/ص ٢٨٤ ، والجنى الداني ص ٦٢ .

(٧) شرح الجمل ج ١/ص ٢٣٢ .

(٨) شفاء العليل ج ٢/ص ٧٤٨ .

واحد، وتقول: عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا، وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد . واستدل بقول الشاعر^(١):

عفا ذو حسى من فرتني فالقوارع *** فجبنا أريك فالتلاع الدوافع
وبقول الآخر^(٢):

قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل
ومعلوم أن هذه الأماكن لم تقف على ترتيب، إذ الوقوف على مثل هذا صعب ومتعذر. بأن الأول عفا ثم عفا الثاني بعد ذلك من غير مهلة .
وخرج البيتان على أن يجعل من باب الترتيب بالنظر إلى الذكر، وذلك أن قولهم: عفا موضع كذا فموضع كذا، قد لا تحصره الأسماء والأماكن في حين الإخبار دفعة واحدة، فهو في حين الإخبار دفعة واحدة متذكر لها متتبعا ، فما سبق إلى ذكره أتى أولاً، وما تأخر في ذكره أتى به بالفاء، وتجعل الفاء مثبتة عن هذا المعنى، لأنها قد تقرر فيها أن تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك كان أولى^(٣).

الرابع: ذهب ابن مالك^(٤) إلى أن الفاء قد تأتي بمعنى (ثم) أو بمهلة، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾^(٥)، وخرجت الآية على تأويل (تصبح) بمعنى (تصير)^(٦) أو على أن التعقيب كل شيء بحسبه^(٧) أو على تقدير أن (فتصبح) معطوف على محذوف تقديره أُنبتنا به، فطال النبات فتصبح، أو على أن الفاء هنا سببية فلا تقتضي التعقيب كقولنا: إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة^(٨).

(١) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٢ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٨، والخزانة ج ١/ص ٣٣٣، وبلا نسبة في الإنصاف ج ٢/ص ٥٦٥ .

(٣) شرح الجمل ج ١/ص ٢٣٢ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٥٤ .

(٥) سورة الحج: ٦٣ .

(٦) روح المعاني ج ١٧/ص ٢٨٤ .

(٧) الدرالمصون ج ٨/ص ٣٠، وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٦٢، والجنى الداني ص ٦٢ .

(٨) الأمالي النحوية لابن الحاجب ج ١/ص ٤، ومغني اللبيب ص ١٦٨ .

وذهب بعضهم: إلى أنها على حقيقتها ، قال ابن عطية: (وشاهدت هذا في
السوس الأقصى ينزل إليك المطر بعد قحط، فأصبحت الأرض الرملة قد اخضرت
بنبات ضعيف)^(١) .
ورجَّح السيوطي أنها للترتيب مع التشريك، قال: [الفاء للترتيب مع
التشريك...]^(٢) .
وهذا ما ترجح للباحث فهو الذي يقتضيه النظر الصحيح، وإلا فما
الفائدة في تنوع حروف العطف .

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ج ١١/ص ٢١٦ ، و اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ، تحقيق
عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، دار الكتب العلمية ، بيروت
ج ١٤/ص ١٣٩) .

(٢) همع الهوامع ج ٣/ص ١٦١ .

المطلب الرابع

في معنى (ثمّ)

اختلف النُّحاة في معنى (ثمّ) على ثلاثة مذاهب :

الأول: جمهور النُّحاة^(١) إلى أنها (أي ثمّ) تفيد الاشتراك في الحكم، والترتيب والتراخي، قال سيبويه: (ومن ذلك مررت برجل ثمّ امرأة، فالمرور هنا مروران وجعلت (ثمّ) الأول مبدوءً به وأشركت بينهما في الجر)^(٢) وهذا ما ذهب إليه الجمهور من الأصوليين^(٣) والمفسرين^(٤).

الثاني: وذهب الفراء^(٥) والأخفش^(٦) وقطرب^(٧) إلى أنّ (ثمّ) بمنزلة الواو، فلا تفيد ترتيباً واستدلوا بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾^(٨). وبقول الشاعر^(٩):

إِنَّ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ *** ثُمَّ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فسيادة الأب ليست بعد سيادة الابن .

الثالث: أنّها بمعنى الفاء، وهذا المذهب منسوب إلى الفراء^(١٠) واختاره ابن مالك^(١١) وابن هشام^(١٢) وإليه ذهب الأشموني^(١٣).

(١) الكتاب ج ١/ص ٤٣٨ ، والمقتضب ج ١/ص ١٠ ، والأصول في النحو ج ٢/ص ٥٥ ، والمفصل ص ٣٠٤ وشرح ابن يعيش ج ٨/ص ٩٨ ، وشرح الجمل ج ١/ص ٢٣٤ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٨٨ ، وأوضح المسالك ج ٣/ص ٣٦٣ ، والأشموني ج ٢/ص ٣٦٦ ، وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٦٥ .

(٢) الكتاب ج ١/ص ٤٣٨ .

(٣) الإحكام للآمدي ج ١/ص ٩٦ ، والإحكام لابن حزم ج ١/ص ٥١ ، والمحصل ج ١/ص ٣٧٤ .

(٤) المحرر الوجيز ج ١٢/ص ٥٠٢ ، والكشاف ج ٣/ص ٣٣٩ .

(٥) معاني القرآن ج ١/ص ٣٩٦ .

(٦) الجنى الداني ص ٤٢٧ .

(٧) الجنى الداني ص ٤٢٧ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٩٨٨ ، وهمع الهوامع ج ٣/ص ١٦٤ .

(٨) سورة الزمر: ٦ .

(٩) البيت من الخفيف لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١ ، والخزانة ج ١١/ص ٣٧ ، والجنى ص ٢٢٨ . والمغني ص ١٢٧ .

(١٠) المغني ص ١٢٦ و همع الهوامع ج ٣/ص ١٦٥ .

(١١) شرح التسهيل ٣/٣٥٤ .

(١٢) المغني ص ١٢٦ وأوضح المسالك ج ٣/ص ٣٦٣ .

(١٣) شرح الأشموني ج ٢/ص ٣٦٥ .

واستدلوا بقولهم: (أعجبي ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس، لأنّ (ثمّ) لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الإخبارين)^(١).
وبقول الشاعر^(٢):

كهزّ الرديني تحت العجاج *** جرى في الأنابيب ثم اضطرب
لأنّ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يترأخ عنه .
وردوا على المذهبين بالآتي :

الجواب عن الآية (ثمّ جعل منها زوجها) أنّ العطف على محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثمّ جعل منها زوجها، أو من نفس توحدت؛ أي انفردت ثمّ جعل منها زوجها^(٣). أو أنّها على بابها، وذلك أنّه يروي أنّه تعالى أخرجنا من ظهر آدم كالذر ، ثمّ خلق حواء بعد ذلك بزمان^(٤).

وأما قول الشاعر (أنّ من ساد...) فهو لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء فالمقصود ترتيب معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثمّ بسيادة أبيه ثمّ بسيادة جده^(٥).

وأما قولهم: (أعجبي ما صنعت ...) فهو لترتيب الأخبار لا الحكم^(٦).
ورجّح السيوطي مذهب الجمهور، وهو إنه (أي ثمّ) تفيد التشريك والترتيب حيث قال: [ثمّ وثمّت للتشريك والترتيب خلافاً لقطرب (والمهلة) خلافاً لقطرب]^(٧).
وهذا هو الصواب فـ(ثمّ) للترتيب، والإيذان أنّ الثاني بعد الأول بمهلة، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك^(٨).

(١) المغني ص ١٢٦.

(٢) البيت من المتقارب وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٩٢ ، والدرج ٦/ص ٩٦، وشرح التصريح ج ٢/ص ١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٨ ، والمعاني الكبير ج ١/ص ٥٨ ، والقاصد النحوية ج ٤/ص ١٣١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٦٣ ، والجنى ص ٤٢٧ ، والمغني ص ١١٩ .

(٣) الدر المصون ج ٩/ص ٤٠٩-٤١٠ ، والمغني ص ١٢٦-١٢٧ ، وشرح الجمل ج ١/ص ٢٣٣ .

(٤) المحرر الوجيز ج ١٢/ص ٥٠٢ ، والتفسير الكبير ٢٦/٢٤٤ ، والمغني ص ١٢٧ ، والدر المصون ج ٩/ص ٤١٠ .

(٥) المحرر الوجيز ج ١٢/ص ٥٠٢ والمغني ص ١٢٧ .

(٦) المغني ص ١٢٧ .

(٧) همع الهوامع ج ٣/ص ١٦٤-١٦٥ .

ثمَّ إِنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرَاخِي الْمَهْلَةِ الزَّمَانِيَّةِ فَقَطْ^(٢). بل عموم البعد والتباين^(٣). فقولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا..﴾^(٤) فكلمة (ثمَّ) دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين ، فمنزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه، لأنها أعلى منها وأفضل^(٥). ومن غير الوقت قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(٦) قال الزمخشري: (ثمَّ ليس معناها التراخي في الوقت، ولكن في الحال كما نقول:

(هي محكمة أحسن إحكام ثم مفصلة أحسن تفصيل)^(٧) .

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٨٩.

(٢) معاني النحو ج ٣/ص ٢٣٥.

(٣) البرهان ج ٤/ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٤) سورة فصلت: من الآية ٣٠ .

(٥) الكشف ج ٢/٢٠٧ ، ج ٣/ص ٣٩.

(٦) سورة هود: ١.

(٧) الكشف ج ٣/ص ٣٩.

المطلب الخامس

أصل (إمّا)

اختلف النُّحاة في (إمّا) مركبة هي أم بسيطة على مذهبين:
الأول: ذهب الجمهور^(١) وسيبويه^(٢) إلى أنها مركبة من (إن) و(ما) الزائدة،
أدغمت نون (إنّ) في (ما) فصارت (إمّا) وعليه بني الاقتصار على (إن) وحذف (ما)
وأنشدوا^(٣):

قَتَلْتُ بِهِ أَخَاكَ وَخَيْرَ سَعْدٍ فَإِنْ حَرَبًا حُذِيفَ وَإِنْ سَلَامًا

قالوا: يريد فإمّا وإمّا.

ورد هذا المذهب باحتمال أن تكون (إن) في البيت شرطية حذف جوابها،
والتقدير: فإن كنت ذا حرب فحارب. ^(٤)

الثاني: ذهب الأشموني^(٥) وبعض النُّحاة^(٦) إلى أنها بسيطة، لأنّ الأصل
البساطة لا التركيب، وهو اختيار أبي حيّان^(٧).

ورجّح السيوطي مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة حيث قال: [..وهي مركبة
من (إن) و(ما) الزائدة على الأصح ...] ^(٨).

والذي يترجّح للباحث خلاف ترجيح السيوطي والجمهور، ووفقاً للأشموني
وهو أنّ (إمّا) بسيطة غير مركبة لأنّ الأصل البساطة وادعاء التركيب يحتاج إلى
دليل ولا دليل.

(١) ٤٣٥/١.

(٢) الكتاب ج ٣/ص ٣٣٢.

(٣) البيت من الوافر منسوب لقيس بن زهير في النوادر ص ٤١٩.

(٤) الجنى الداني ج ١/ص ٩٠.

(٥) شرح الأشموني على الألفية ج ١/ص ١٣٧٤.

(٦) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٩٣، والجنى الداني ج ١/ص ٩٠.

(٧) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٩٩٣.

(٨) همع اهوامع ج ٣/ص ١٧٩.

المطلب السادس

العطف بـ(أي)

اختلف النحاة في العطف بأي على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب البصريون^(١) إلى أنّ (أي) ليست حرف عطف، وإنما هي حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى، وهو عطف بيان يوافق في التعريف والتكثير ما قبله، واختاره أبو حيان^(٢).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون^(٣) وتبعهم ابن السكاكي^(٤) الخوارزمي من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر^(٥) من أهل المغرب إلى أنّها حرف عطف، تقول: رأيت الغضنفر أي: الأسد، وضربت بالعضب أي السيف. (وشرط ذلك عند هؤلاء أن تقع بين مشتركين في الإعراب).

ورجّح السيوطي المذهب الأول فقال: [... والصحيح أنّها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ...]^(٦)

والذي يترجّح للباحث: أنّها تفسيرية، وما بعدها عطف بيان لما ذكر السيوطي .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج٣/ص٣٤٧ ، والمساعد ج٢/ص٤٤٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٩٧٨ .

(٣) المساعد ج٢/ص٤٤٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك ج٣/ص٣٤٧ ، و ارتشاف الضرب ج٤/ص١٩٧٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٩٧٨ ، وابن السكاكي هو: سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي . عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك ولد سنة ٥٥٥هـ وتوفي سنة ٦٢٦هـ . من آثاره مفتاح العلوم ، ومصحف الزهرة . مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (ج١/ص١٦٣-١٦٤) . ، وكشف الظنون (ص١٧٦٢) . وروضات الجنان في أحوال العلماء والسادات (للخوانساري) . طبعة حجرية ، ١٣٤٧هـ (ج٤/ص٢٣٨-٢٣٩) .

(٥) المصدر السابق ، وأبو جعفر بن صابر: هو أحمد بن صابر النحوي (الذاهب إلى أنّ للكلمة قسماً رابعاً، وسماه الخالفة. قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير) بغية الوعاة (٢٦٣) .

(٦) همع الهوامع ج٣/ص١٨٦ .

المطلب السابع

العطف بـ(حتى)

اختلف النُّحاة في العطف بـ(حتى) على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين^(١) أنَّ حتى عاطفة ،

قال سيبويه: (وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت، فإنَّ معناه: أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان رأيت القوم وعبد الله، وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه...)^(٢).

والأكثر دلالة نصه الآخر، حيث يقول: (فحتى تجري مجرى الواو وثمَّ ، وليست بمنزلة أمَّا؛ لأنها إنَّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدأ)^(٣) كما حكى أبو زيد ذلك عن العرب^(٤) .

وممَّا احتجوا به^(٥) قول بعض العرب :

جاء القوم حتى أبوك أو(أخوك)، وضربت القوم حتى أباك أو(أخاك)، ومررت بهم حتى أخيك أو(أبيك) .

الثاني: مذهب الكوفيين^(٦): أنها ليست بحرف عطف، وإنَّما يعربون ما بعدها بإضمار، ويردون عن البصرية بقولهم سمع عن قوم: (جاءني القوم حتى أخوك، وضربت القوم حتى أخاك)؛ بأنَّ ذلك غير معروف ، وبأنَّه لغة ضعيفة - وعلى فرض صحتها فما بعدها بإضمار عامل .

ورجَّح السيوطي مذهب البصريين فقال: [...(حتى)هي (كالواو) لمطلق الجمع...]^(٧) .

وما رجحه السيوطي: هو ما يترجح للباحث؛ يشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) ولا ترتيب بين القضاء والقدر وإنَّما الترتيب في ظهور المقضيات والمقدرات^(٨) .

(١) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٩٨٧-١٩٩٨.

(٢) الكتاب ج١/ص٤٩-٥٠.

(٣) المصدر السابق ج١/ص٤٩-٥٠.

(٤) المقتصد ج٢/ص٩٥٧.

(٥) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٩٨٧ ، وهمع الهوامع ج٣/ص١٨٣.

(٦) المصادر السابقة .

(٧) همع الهوامع ج٣/ص١٨١.

(٨) شرح قطر الندى ج١/ص٣٠٤ .

المطلب الثامن

العطف بـ(هَلَّا)

(هَلَّا) كلمة تحضيض مركبة من (هل) و(لا) ^(١) وقد اختلف النحاة في

العطف بـ(هَلَّا) هذه على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الجمهور ^(٢) إلى أنّ (هَلَّا) حرف تحضيض، مختص

بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض وليست من حروف العطف .

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون ^(٣) إلى أنّ (هَلَّا) من حروف العطف .

واستدلوا بقول العرب: جاء زيد فهلاًّ عمرو، وضربت زيداً فهلاًّ عمراً، قالوا:

فمجيء الاسم موافقاً للأول دل على العطف .

ورد البصريون هذا: بأنّ الرفع والنصب على الإضمار، بدليل امتناع الجر

في: ما مررت برجل فهلاًّ امرأةً.

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور وهو اختيار أبي حيّان فقال: [...

والصحيح أنّها ليست من أدواته ...] ^(٤).

وهذا هو ما يترجح للباحث فـ(هَلَّا) حرف تحضيض لا حرف عطف؛ لقوة

أدلة الجمهور وضعف أدلة الكوفيين.

^(١) لسان العرب ج ١١/ص ٧١٠.

^(٢) الكتاب ج ١/ص ٣٥٩، والكلبيات لأبي البقاء العكبري ج ١/ص ١٢٦٣، والجنى الداني ج ١/ص ١٠٤،

والكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من القواعد الفقهية للأسنوي الشافعي (ج ١/ص ٨٤).

الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تأليف: عبد الرحيم بن الحسن

الأسنوي أبو محمد، دار النشر: دار عمار - عمان - الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.

محمد حسن عواد، ومغني اللبيب ج ١/ص ١٠٢ .

^(٣) همع الهومع ج ٣/ص ١٨٦ .

^(٤) المصدر السابق ج ٣/ص ١٨٦ .

المطلب التاسع

العطف على الضمير المجرور

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور كقولك:

مررت بك وزيد، دون إعادة حرف الجر على ثلاثة مذاهب:

الأول: البصريون^(١) إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون

إعادة حرف الجر، وهذا مذهب سيبويه^(٢) والأخفش في رواية^(٣)

والمبرد^(٤) والزرَجَّاج^(٥) وابن السراج^(٦) والفراسي^(٧) وابن يعيش^(٨) وابن عصفور^(٩)،

ولهم في ذلك حجج كثيرة منها^(١٠):

أنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير

المجرور، فكأنَّك عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف، فلا يتصور العطف على

الكلمة دون بعضها، فلذلك يعاد الخافض حتى تكون عطفت اسماً وحرفاً على اسم

وحرف مثله .

أنَّ ضمير الجر يشبه التتوين، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التتوين،

لأنَّ الضمير المجرور من حرف واحد فأشبهه التتوين .

أنَّ الضمير المجرور قد يكون عوضاً عن التتوين في نحو: (غلامي)

و(غلامك) فكما لا يعطف على التتوين لا يعطف على محله .

(١) الكتاب ج ١/ص ٢٤٨ ، والمقتضب ٤/ج/ص ١٥٢ ، التصريح للأزهري ج ٢/ص ١٥١ .

(٢) الكتاب ج ١/ص ٢٤٨ .

(٣) معاني القرآن ج ١/ص ٤٣٠ .

(٤) والمقتضب ج ٤/ص ١٥٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ج ٢/ص ٦ .

(٦) الأصول ج ٢/ص ٧٩ .

(٧) الحجة للقراء السبعة ج ١/ص ١٢١ ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وزميله ، الطبعة الأولى ، دار

المأمون للتراث - دمشق .

(٨) شرح ابن يعيش ج ٣/ص ٧٧ .

(٩) شرح الجمل ج ١/ص ٢٤٦ .

(١٠) المصدر السابق والمقتضب ج ٤/ص ١٥٢ وشرح ابن يعيش ج ٣/ص ٧٧ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣٧٥

والإنصاف ج ٢/ص ٤٦٦ ، وشرح الرضي ج ٢/ص ٣٥٧ ، همع الهوامع ج ٣/ص ١٨٩ ، والحجة للقراء

السبعة ج ١/ص ١٢٢ .

أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك: رأيت عمراً وزيداً، ولو عكست فقلت: رأيت زيداً وعمراً جاز، فإذا قلت مررت بك وزيد لم يجز؛ لأنك لو قلت: مررت بزيد وك لم يجز.

الثاني: الكوفيون^(١) إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وإليه ذهب يونس^(٢) وقطرب^(٣) وأبو علي الشلوبين^(٤) واختاره ابن مالك^(٥) وابن هشام^(٦) وابن عقيل^(٧) ومن المفسرين الإمام الرازي^(٨). واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

بالسمع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٩) وقوله

تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١٠) وقوله تعالى:

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(١١) وقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾^(١٢) ومن

الحديث: قوله صلى الله عليه وسلم: (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً...)^(١٣).

(١) الإنصاف ج ٢/ص ٤٦٦، وشرح الجمل ج ١/ص ٢٤٧، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣٧٥، والبحر المحيط ج ٢/ص ١٥٦.

(٢) ائتلاف النصرة ص ٦٢.

(٣) المصدر السابق ص ٦٢ ص ٦٢.

(٤) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٧٥، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠١٤.

(٥) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٧٥-٣٧٧.

(٦) أوضح المسالك ج ٣/ص ٣٩٢.

(٧) المساعد ج ٢/ص ٤٧٠.

(٨) التفسير الكبير ج ٩/ص ١٧٠-١٧١.

(٩) سورة النساء: ١.

(١٠) سورة البقرة: ٢١٧.

(١١) سورة النساء: ١٢٧.

(١٢) سورة الأعراف: ١٠.

(١٣) صحيح البخاري ج ٤/ص ٤٤٦.

ومن الشعر: قول الشاعر^(١):

أَشَدُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور (فيها) من غير إعادة حرف الجر .
وقول الشاعر^(٢):

هَلَّا سَأَلْتِ بَدِي الْجَمَاحِمِ عَنْهُمْ *** وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمَحْرَقِ

حيث عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور في (عنهم) .
وقول الشاعر^(٣):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَازْهَبِ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) .
وقول الشاعر^(٤):

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُنَى *** وَتَكْشِفُ غَمًّا الْخَطُوبِ الْفَوَاحِ

حيث عطف (غيرنا) على الضمير المجرور في (بنا) من غير إعادة حرف الجر .
ومن النثر:

ما حكاه قطر ب: (ما فيها غيره وفرسه)^(٥).

بالتقياس: ^(٦)

فكما جاز أن يبدل من الضمير المجرور ويؤكد من غير إعادة الجار (المجرور)
جاز كذلك أن يعطف عليه بدونه.

فلما كان الضمير المجرور فضلة كالمضمر المنصوب، جاز العطف عليه من غير
إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب .

ورد البصريون على أدلة الكوفيين بما يلي^(١):

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١١٠ جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، ١٩٦٨ ، نشر وزارة الثقافة والإعلام بغداد .

(٢) البيت شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٧٧ ولم ينسب لقائل معين .

(٣) الكتاب ج ٢/ص ٣٨٣ ، ولم ينسب لقائل معين .

(٤) البيت في شرح التسهيل لرجل من طيء ج ٣/ص ٣٧٧ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ ، والبحر المحيط ج ٢/ص ١٥٦ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ج ٢/ص ٧٩٧ ، والبحر المحيط ج ٢/ص ١٥٧ .

قالوا: لا حجة لهم بالاستدلال بالآيات فقوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحام﴾
الواو للقسمة وجوابه: ﴿إنَّ الله كان عليكم رقيباً﴾، أو أنَّ الأرحام مجرورة بباء
مقدرة، والتقدير: به وبالأرحام، وحذفت لدلالة الأولى عليها، وذهب بعض النحاة
إلى رد هذه القراءة وتخطئة قارئها (حمزة) ومنهم المبرد^(٢)، وابن عطية^(٣)،
والرضي^(٤).

وقوله تعالى: ﴿... وكفر به والمسجد الحرام﴾ فالعطف في (المسجد) على
(سبيل)، وقوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين﴾ فـ(من) في
موضع نصب بالعطف على (معايش) أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء.
وقوله تعالى: ﴿قل الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم﴾ فـ(ما) في موضع رفع
بالعطف على لفظ الجلالة، والتقدير: الله يفتيكم وما يتلى عليكم، أو في موضع
عطف على (النساء) في قوله تعالى: (ويستفتونك في النساء) .

وأما الشعر فقالوا: إنَّ جملة ما استدلوا به من الشاذ فلا يقاس عليه
الثالث: ذهب الجرمي^(٥) إلى أنه إذا أكد الضمير المجرور بضمير منفصل
مرفوع جاز العطف من غير إعادة الجار، نحو: مررت بك أنت وزيد، وإليه ذهب
الزيادي^(٦).

ودليلهما القياس على الضمير المرفوع المتصل ، وليس بشيء ؛ لأنه لم
يسمع ذلك مع أنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب
وأخف (٧) .

ورجَّح السيوطي مذهب الكوفيين القائل بأنَّه لا يجب عود الجار في العطف
على ضمير حيث قال: [ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره]^(٨) . وهذا ما
اختاره ابن مالك^(٩) وأبو حيَّان الأندلسي .

(١) معاني القرآن للزجاج ج٢/ص٦، و الإنصاف ج٢/ص٤٧٩-٤٧٧ ، و المفصل ص١٢٤ .

(٢) المقتضب ج٤/ص١٥٢ .

(٣) المحرر الوجيز ج٣/ص٤٨٤ .

(٤) شرح الرضي ج٣/ص٣٦٠ .

(٥) البحر المحيط المحيط ج٢/ص١٥٦، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص٢٠١٤ .

(٦) المساعد ص٤٧٠ .

(٧) شرح الرضي ج٣/ص٣٦٠ .

(٨) همع الهوامع ج٣/ص١٨٩ .

(٩) شرح التسهيل ج٣/ص٣٧٧ .

والذي يترجّح للباحث صحة ما ذهب إليه السيوطي لورود السماع به كثيراً
بحيث يصعب رده أو تأويله، ولأنّ القياس يعضده .

الفصل السادس

الأساليب النحوية

المبحث الأول

الشرط والنداء والقسم والتعجب

المبحث الثاني

المدح والتحذير والاستثناء

المبحث الأول

الشرط والنداء والقسم والتعجب

المطلب الأول

أصل (مهما) الشرطية

اختلف النحاة في أصل (مهما) الشرطية إلى أقوال :

القول الأول: أنها بسيطة، وزنها (فعلى)، وألفها تانيث، ولذا لم تتون باقيةً

على التثنية. وقالوا: التركيب خلاف الأصل فلا يقوم عليه^(١).

وممن قال بهذا القول ابن عصفور^(٢) وتبعه ابن هشام^(٣) واختاره أبو حيان^(٤)

القول الثاني: أنها مركبة، من (ما) الجزائية، و(ما) الزائدة. كما قيل: في

(متى ما) و(أمّا) ثمّ أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار ؛ لتقاربهما في

المعنى .

واستدلوا على ذلك بالقياس على أخواتها وهذا رأي الخليل بن أحمد^(٥)، وأبي

على الفارسي^(٦) واختاره الرضي^(٧).

أو مركبة من (مه) بمعنى اكفف، أو (كفّ) و(ما) الشرطية وهذا رأي

الأخفش^(٨) والزجاج^(٩) والبغداديين^(١٠) يؤيد هذا عندهم قول الشاعر^(١١):

(١) شرح ابن يعيش ج٧/ص٤٣ ، وارتشاف الضرب ج٤/ص١٨٦٣ .

(٢) شرح الجمل ج٢/ص١٩٦ .

(٣) المغني ص٣٢٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ج٤/ص١٨٦٣ .

(٥) البغداديات لأبي علي الفارسي - دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكوي - بغداد - ١٩٨٣م

(ص٣١٣) . ، والمقتضب ج٢/ص٤٧ ، والأصول لابن السراج (ج٢/ص١٥٩) . ، والخزانة

ج٩/ص١٨ .

(٦) المسائل العضديات ص٤٥-٥٢ .

(٧) شرح الرضي ج٤/ص٨٨ .

(٨) المساعد ج٣/ص١٣٧ ، والغرة لابن الدهان - مخطوط بدار الكتب - (ج٣/ص٨٢) .

(٩) معاني القرآن له ج٢/ص٣٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٤٦ .

(١٠) شرح التسهيل ج٤/ص٦٨ ، شرح الرضي ج٤/ص٩١ .

(١١) لم ينسب لقائل معين شرح ابن يعيش ج٤/ص٨ ، وشرح الجمل ج٢/ص١٩٦ .

أماويٌ مهمنٌ يستمعُ في صديقهٍ *** أقاويلَ هذا الناسِ ماويٌ يندمُ

فركب (مه) مع (من) كما ركبت مع (ما) .

ورد بأنّه لا معنى للكف هنا إلا على بعد، وهو أن يقال في مهما تفعل أفعل:

أنّه رد لكلام مقدر، كأنّه قيل: لا تقدر على ما أفعل

أو مركبة من (مه) مضاف إليها (لماً) الشرطية ، وهذا رأي سيوييه.^(١)

ورجّح السيوطي المذهب الأول القائل بأنّها بسيطة، قال: [ومنها (أي

من أدوات الشرط) ... و(مهما) بمعنى ما وقيل أعمّ منها، وهي بسيطة .

وزنها فعلى، وألفها تأنيث]^(٢) .

وهذا هو الذي يظهر للباحث لأنّ التركيب خلاف الأصل، ولأنّه لم

يقم على التركيب دليل .

(١) الكتاب ج ٣/ص ٦٠ .

(٢) همع الهومع ج ٢/ص ٤٤٩ .

المطلب الثاني

في اسمية (مهما)

اختلف النحاة في (مهما) اسم هي أم حرف على أقوال:

الأول: الجمهور^(١) إلى أنها اسم ولا تخرج عن الاسمية إلى الحرفية .

واستدلوا على اسميتها بعود الضمير إليها، ولا يعود الضمير على حرف^(٢)

في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمًا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) .

الثاني: وذهب الأخفش^(٤) والسهيلي^(٥) إلى أن (مهما) تخرج عن الاسمية إلى

الحرفية - فتكون بمعنى (إن) واستدلوا على ذلك بمثل قول الشاعر^(٦):

ومهما تكن عند امرئ من خليفة*** وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فهي بمنزلة (إن) بدليل أنها لا محل لها. وأجيب: بأنها (خبر) تكن و(خليفة) اسمها

أو مبتدأ، واسم (تكن) ضميرها، (ومن خليفة) تفسيره، والظرف خبر.

ورجح السيوطي كونها اسماً فقال: [ولا ترد (مهما حرفاً) بل تلزم

الاسمية...]^(٧).

والذي يظهر للباحث: هو ترجيح السيوطي، وهو أن مهما اسم شرط له محل

من الإعراب^(٨).

(١) شرح ابن يعيش ج٧/ص٤٢-٤٣، وشرح الرضي ج٤/ص٩٠، وارتشاف الضرب من كلام العرب

ج٤/ص١٨٦٣، والدر المصون ج٥/ص٤٣٠، والمغني ص٣٢٥ .

(٢) شرح ابن يعيش ج٧/٤٣، والأشموني ٢٤٨/٣ .

(٣) سورة الأعراف: ١٣٢ .

(٤) معاني القرآن له ج٢/ص٥٣٠ .

(٥) المغني ص٣٢٥، والجنى الداني ص٦١٢ وهمع الهوامع ج٢/ص٤٥١ .

(٦) البيت من الطويل وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣٢، والجنى الداني ص٦١٢،

والدر ج٤/ص١٨٤-٧٢/٥، وشرح شواهد المغني ص٣٨٦، وشرح القطر ص٣٧، وبلا نسبة في

الأشموني ج٣/ص٥٧٩ .

(٧) همع الهوامع ج٢/ص٤٥١ .

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤/ص١٨٦٣، والبحر المحيط ج٤/ص٣٦٣ .

المطلب الثالث

خروج مهما عن الشرطية

اختلف النُّحاة في (مهما) أخرج عن الشرطية ؟ إلى قولين :

الأول: ذهب قوم من النُّحاة كابن يعيش^(١) وابن مالك^(٢) وتابعهما الرضي^(٣) إلى أن (مهما) قد تأتي اسم استفهام ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها :
قول الشاعر^(٤):

مهما لي الليلة مهما ليه *** أودى بنعلي وسربالية

(فمهما) عندهم مبتدأ، خبره (لي)، أو أن (مهما) منصوب بفعل يفسره^(٥).
وأجيب باحتمال أن (مه) اسم فعل أمر، واستؤنف الاستفهام بـ(ما) وحدها، ولا يبنى قاعدة أو حكم على أمر احتمالي كما نص على ذلك النُّحاة^(٦).
الثاني: وذهب قوم من النُّحاة كابن هشام^(٧) والأشموني^(٨) واختاره أبو حيَّان^(٩) إلى أن (مهما) لا ترد (استفهاماً) قال أبو حيَّان: (ولا دليل فيه لاحتمال أن تكون (مه) بمعنى انكف، و(ما) هي الاستفهامية)^(١٠).
وقال ابن هشام: (...الثالث: الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله:

مهمالي الليلة مهما ليه *** أودى بنعلي وسرباليه

-
- (١) شرح ابن يعيش ج ٧/ص ٤٣ .
(٢) التسهيل ص ٢٣٦ ، وشفاء العليل ج ٣/ص ٩٥٢ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤٥١ .
(٣) شرح الرضي ج ٤/ص ٩٠ .
(٤) البيت من السريع وهو لعمر بن ملقط الطائي في الأزرهية ص ٢٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب (ج ٣/ص ١٣٥) ، والخزانة ج ٩/ص ١٨ ، والدرر ج ٥/ص ٧٣ .
(٥) الكليات ج ١/ص ٨٤ .
(٦) شرح التسهيل ج ٤/ص ٦٩ ، والمغني ص ٣٢٥ ، والأشموني ج ٣/ص ٢٤٨ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٨٦٤ .
(٧) المغني ص ٣٢٥ .
(٨) شرح الأشموني ج ٣/ص ٢٤٨ .
(٩) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٨٦٤ .
(١٠) المصدر السابق ج ٤/ص ١٨٦٤ .

فزعموا أنّ (مهما) مبتدأ و(لي) الخبر وأعيدت الجملة توكيداً، وأودى بمعنى هلك و(نعلي) فاعل و(الباء) زائدة مثلها في (كفى بالله شهيدا) ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما ب ما وحدها (١).

ورجّح السيوطي القول الأول وأنها لا ترد للاستفهام حيث قال: [ولا ترد مهما استفهاماً] (٢).

والذي يترجح للباحث هو ترجيح السيوطي من أنّ (مهما) لا ترد استفهاماً، وما استدلوا به على ذلك من البيت لا دليل فيه، لاحتمال أن تكون (مه) من قولهم: (مه مالي الليلة)، اسم فعل من قولهم: مه، أي: اسكت واكفف عمّا أنت فيه من اللوم وشبهه، كأنه يخاطب لائماً على ما رآه من الوله، ثم قال (مالي الليلة) تعظيماً للحال التي أصابته والشدة التي أدركته ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال (أودى بنعلي وسرباليه، يعني ذهب بنعلي وسرباليه كقوله تعالى: ﴿هلك عنّي سلطانيه﴾ (٣) وإذا ذهب عنه نعله وسرباله وضلّ، ودل على أنّ حاله حال بلغت مبلغاً أذهلته عمّا لا يذهل متيقظ عن مثله وصورة الاستفهام للتعظيم ثمّ يجيء ما يحقق ذلك التعظيم بجملة أخرى بعد ذلك من فصيح الكلام وبديعه (... (٤).

-
- (١) معني اللبيب ج ١/ص ٤٣٧ .
(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٥١ .
(٣) سورة الحاقة: ٢٩ .
(٤) أمالي ابن الحاجب ج ٣/ص ١٣٦ .

المطلب الرابع

الناصب للمنادى

اختلف النحاة في الناصب للمنادى على أقوال:

الأول: أنَّ الناصب للمنادى فعل محذوف تقديره (أدعوا) أو (أنادي) وهو إنشاء كـ (أقسم) في باب القسم وهذا رأي الجمهور^(١)، قال سيبويه: (اعلم أنَّ النداء اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب)^(٢)

الثاني: أنَّ الناصب له معنوي، وهو القصد، ورد بأنه لم يعهد في عوامل النصب^(٣)
الثالث: أنَّ الناصب له حرف النداء، وهؤلاء اختلفوا:

*فقال قوم: الناصب له الحرف على سبيل النيابة وال عوض عن الفعل ، فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعولاً به، ودليلهم جواز إمالة (يا) وعلى هذا المبرد^(٤) والفرسي^(٥). ورد بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف .

*وقيل: إنَّ الناصب له الحرف نفسه، وحروف النداء أسماء أفعال، بمعنى أدعوا كـ(أف) بمعنى أتضجر، وليس ثمَّ فعل مقدر، وهو قول لأبي علي الفارسي^(٦) . ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر الأفعال، ولاكتفى بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً..^(٧).

(١) (الأصول لابن السراج ج١/ص٣٤٠. وشرح المفصل لابن يعيش ج١/ص٣١٦ وارتشاف الضرب ج٤/ص٢١٧٩ .

(٢) (الكتاب ج٢/ص١٨٢ ، وشرح التسهيل ج٣/ص٢٤٢ .

(٣) (همع الهوامع ج٢/ص٢٥، و أوضح المسالك ج٤/ص١٧ .

(٤) (شرح ابن يعيش على المفصل ج١/ص٣١٦ تقديم د. إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. و شرح التسهيل ج١/ص٣١٧ .

(٥) (ارتشاف الضرب ٤/٢١٨١، وهمع الهوامع ج٢/ص٢٥ .

(٦) (المصادر السابقة ، وشرح ابن يعيش ج١/ص٣١٦ .

(٧) (المصادر السابقة .

الرابع^(١): أنّ الناصب له الأداة، لكنّها هنا أفعال، ورد بأنّه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل. وقد قالوا: أيا إيّاك منفصلاً، ولم يقولوا: إيّاك، فدل على أنّ العامل محذوف .

ورجّح السيوطي القول الأول من ثلاثة أوجه:

- ١- ذكره في مقدمة الأقوال .
- ٢- نسبة هذا القول للجمهور.
- ٣- رده وجوابه على غيره من الأقوال.^(٢)

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ج١/ص٣١٦ تقديم د. إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. و شرح التسهيل ج١/ص٣١٧ .

(٢) همع الهوامع ج٢/ص٢٥ .

المطلب الخامس

تنوين المنادى المبني

أجمع النحاة على جواز تنوين المنادى المبني للضرورة^(١)

ثم اختلفوا هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟ على أقوال:

الأول: ذهب الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) والمازني^(٤) على بقاء الضم علماً كان أو

نكرة مقصودة كقول الشاعر^(٥):

سلامُ الله يا مطرٌ عليها *** وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وقول الآخر^(٦):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيْتَ يَا رَجُلٌ

الثاني: ذهب أبو عمرو^(٧)، وعيسى بن عمر^(٨) والجرمي^(٩) والمبرد^(١٠) على

بقاء النصب رداً على أصله كما رد المتصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة

واستدلوا بقول الشاعر^(١):

(١) (الجمال في النحو - للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ١، ١٩٩٥ م. والكتاب

ج ١/ص ١٣٣، والمقتضب ج ١/ص ٢٥١، والجنى الداني ج ١/ص ٢٤، وشرح الرضي ج ١/ص ٣٥١،
وأوضح المسالك ج ٤/ص ٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٣، وجمع الهوامع ج ٢/ص ٣١.

(٢) (الخرزانه ج ١/ص ٤٣٠، ج ٦/ص ٥٠٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي
العليلي، بدون ط، ١٩٨٢م مطبعة العاني، وزارة الأوقاف - بغداد (ج ١/ص ٢٥٧)، والمساعد
ج ٢/ص ٥٠١.

(٣) (الكتاب ج ٢/ص ٢٠٢.

(٤) (شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٩٦، والتصريح ج ٢/ص ١٧١، وجمع الهوامع ج ١/ص ٣١.

(٥) (البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ج ١٥/ص ٢٣٤، والخرزانه ج ٢/ص ١٥٠،
والدرج ج ٣/ص ٢١، وشرح التصريح ج ٢/ص ١٧١.

(٦) (البيت من البسيط لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣، والدرج ج ٣/ص ٢٢، والشعر والشعراء
ج ١/ص ٥١٨.

(٧) (المسائل البصريات ص ٥٩٢ والمقتضب ٢١٣/٤، والأشْمُونِي ١٤٥/٣ وجمع الهوامع ١٧٣/١.

(٨) (الكتاب ج ٢/ص ٢٠٣، الأصول ج ١/ص ٣٤٤، والمسائل البصريات ص ٥٩٢.

(٩) (شرح الكافية للرضي ج ١/ص ٣٥١.

(١٠) (المقتضب ج ٤/ص ٢١٤.

رفعتُ رأسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ *** يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

الثالث: واختاره ابن مالك^(٢)، بقاء الضم راجحاً في العلم، والنصب راجحاً

في النكرة المقصودة؛ لأنَّ فيها شبهاً بالمضمر أضعف .

ورجَّح السيوطي عكس اختيار ابن مالك وهو النصب في العلم، والضم في

النكرة المعينة (المقصودة)، قال السيوطي بعد أن ذكر اختيار ابن مالك: [...] وعندي

عكسه وهو اختيار النصب في العلم، لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة،

لئلا يلتبس بالنكرة المقصودة، إذ لا فارق حينئذٍ إلا الحركة، لاستوائها في التنوين،

ولم أقف على هذا الرأي لأحد^(٣).

وهو هنا يقول رأياً لم يسبق إليه، بمعنى أنه امتلك آلة الاجتهاد في النحو كما

امتلكها في غير النحو، وهو هنا يجتهد، ويقول قولاً لم يسبق إليه .

(١) البيت من الخفيف وهو للمهمل بن ربيعة في الخزانة ج ٢/ص ١٦٥ ، والدرج ٣/ص ٢٢، والمقاصد

النحوية ج ٤/ص ٢١١ .

(٢) شرح التسهيل ج ٣/ص ٢٥٢ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٢ .

المطلب السادس

نداء الضمير

اختلف النحاة في نداء الضمير (المخاطب) على مذهبين :

الأول: ذهب الجمهور^(١) إلى أنه لا ينادى الضمير، أمّا ضمير الغيبة والتكلم فلأنّهما يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب، وأمّا ضمير المخاطب؛ فلأنّ الجمع بينه وبين النداء لا يحسن؛ لأنّ أحدهما يغني عن الآخر .

قال أبو حيان: (ولا ينادى ضمير متكلم، ولا ضمير غائب. لا يقال: يا (أنا) ولا يا (هو)...)^(٢) .

الثاني: وذهب قوم^(٣) إلى جواز نداء الضمير، واختاره الرضي^(٤)، واستدل بقول الشاعر^(٥):

يا أبحرُ بنُ أبحرٍ يا أنتَ *** أنتَ الذي طَلقتَ عامَ جعتَ

قال الرضي: (وإن وقع المضمّر منادى، جاز: (يا أنت) نظراً إلى المظهر)^(٦) .

وجاز (يا إيّاك) نظراً إلى كونه مفعولاً، كما ورد في كلام الأحوص (يا إيّاك قد كفيّتك) قاله لأبيه لمّا أراد أن يتكلم .

والجمهور يردون بشذوذ هذا وغيره وندوره .^(٧)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٤٤ ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٨٣ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٥ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٨٣ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٥ .

(٤) شرح الرضي ج ١/ص ٣١٦ .

(٥) البيت من الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦، وشرح التصريح ج ٢/ص ١٦٤، والمقاصد النحوية

ج ٤/ص ٢٣٣ واسمه عبد الله بن محمد عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني حنيفة ت ١٠٥هـ، شاعر هجاء

من طبقة جرير بن معمر، عاصر جرير والفرزدق ، كان حماد الراوية يقدمه في النسب على شعراء زمانه،

لقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه ، له ديوان شعر. الأعلام ج ٤/ص ١١٦، والأغاني ج ٤/ص ٤٠ .

(٦) شرح الرضي ج ١/ص ٣١٦ .

(٧) أوضح المسالك ج ٤/ص ١١ .

ورجّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [والأصح لا ينادى ضمير...]^(١).

وما رجحه السيوطي هو ما يترجح للباحث فجميع الأسماء تنادى إلا المضمورات، أمّا ضمير الغيبة وضمير المتكلم فلأنّهما مناقضان لحرف النداء؛ ولم يجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب؛ لأنّ أحدهما يغني عن الآخر فلم يجمع بينهما، وما جاء من ذلك فمؤول ونادر ولا يصح جعله قاعدة يقاس عليها، وقول بعض الصوفية: ياهو؛ ليس جارياً على كلام العرب .^(٢)

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٥.

(٢) شرح التسهيل للمراذي ص ٨٢٥ .

المطلب السابع

نداء المعرفة (بأل)

اختلف النحاة في نداء المعرفة بأل على ثلاثة أقوال:
الأول: قال قوم^(١) بجواز ذلك مطلقاً، وهذا قول الكوفيين والبغداديين
واستدلوا بقول الشاعر^(٢):

فيا الغلمان اللذان فرّاً***إيّاكما أن تعقبانا شرّاً
وبقول الآخر^(٣):

من أجلك يا التي تيمت قلبي***وأنت بخيلة بالود عني
وقوله^(٤):

عباس يا الملك المتوج والذي***عزفت له بيت العلا عدنان
الثاني: وقال البصريون إنه لا ينادى المعرفة (بأل) فلا يقال: يا الرجل إلا
في الضرورة؛ لأن ذلك جمعاً بين أداتي التعريف (فيكون ذلك كالجمع بين العوض
والمعوض).^(٥)

وردوا عن أدلة الكوفيين بأنها ضرورة .
ورد المبرد عن (فيا الغلمان ...) قال:^(٦) صوابه: (فيا غلامان اللذان فرّاً...)
كما تقول: يا رجل العاقل .
الثالث: وقال قوم^(٧) بالتفصيل بين أن يكون ذو (أل) مشبهاً به، فيجوز نحو:
(يا الخليفة هيبه، ويا الأسد شدة) أو ليس مشبهاً به، فيمتنع فلا يقال: يا الرجل

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٥٥ ، و ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٩٣ ، وهمع
الهوامع ج ٢/ص ٣٦ .

(٢) البيت من الرجز ولم ينسب لقائل معين وهو في أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والإينصاف ج ١/ص ٣٣٦ ،
والدرر ٣/٣٠ ، والخزانة ٢/٢٩٤ .

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والأشباه والنظائر ج ٢/ص ١٧٩ ،
والإينصاف ج ١/ص ٣٣٦ .

(٤) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ج ٤/ص ٣٢ ، والدرر ج ٣/ص ٣١ ، والأشموني
ج ٢/ص ٤٤٩ ، والتصريح ج ٢/ص ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ج ٤/ص ٢٤٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٥٢ تحقيق د، أنس بديوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت
، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م . و شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ص ٣٤٢ ارتشاف الضرب من كلام
العرب ج ٤/ص ٢١٩٣ .

(٦) المقتضب ج ٤/ص ٢٣٤ ، والمساعد ج ٢/ص ٥٠٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٥٥ ، و المساعد ج ٢/ص ٥٠٣ .

وهو قول ابن سعدان^(١)، ووافقه ابن مالك^(٢)، لأنَّ التقدير: يا مثل الأسد،
ويا مثل الخليفة فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام.
ورجَّح السيوطي قول البصريين فقال: [ولا ينادى المعرّف بـ(أل)]، فلا
يقال: يا الرجل إلا في الضرورة، لأنَّ في ذلك جمعاً بين أداتي التعريف...]^(٣).
وهذا ما يترجح للباحث فإدخال جميع العوامل على الاسم المعرف بالألف
واللام من رافع وناصب وخافض جائز إلا حرف النداء فإنه لا يجوز إدخاله عليه
لو قلت: يا الرجل ويا الغلام لم يجز؛ والعلة في امتناع الجمع بينهما هي أنَّ حرف
النداء يُعرّفُ المنادى بالإشارة والتخصيص، والألف واللام يعرّفانه بالعهد فلم يجز
الجمع بين تعريفين مختلفين، فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام ناديتك فقلت: يا
أيها الرجل ويا أيها الغلام، وليس في العربية اسم في أوله الألف واللام دخل عليه
حرف النداء، إلا قولهم يا الله اغفر لنا فإنهم أدخلوا الألف واللام وحرف النداء،
وإنما جاز ذلك لأنَّ أصله إله ثمَّ دخلت الألف واللام وحذفت الهمزة فصارت الألف
واللام لازمتين كالعوض من الهمزة المحذوفة فصارت كأنهما من نفس الكلمة فلذلك
دخل عليه حرف النداء .

فإن قال قائل: فإنَّ الذي والتي وتثنيتهما وجمعها لا تفارقه الألف واللام ولا
تتفصل منه فهل يجوز على هذا أن نناديه فنقول: يا الذي في الدار ويا الذي قام؟
فالجواب: أنَّ ذلك غير جائز، والفرق بينهما هو أنَّ الألف واللام في الله عز وجل
عوض من الهمزة المحذوفة، وليستا في الذي وبابه عوضاً من محذوف فصارتا في
الله عز وجل كأنهما من نفس الكلمة؛ إذ كانتا عوضاً من حرف أصلي وقد غلط
بعض الشعراء فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقانه فقال:

فيا الغلامان اللذانِ فرّاً *** إياكما أنْ تكسبانا شراً

(١) هو: أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي، المقري، ولد سنة ٢٦١هـ، كان ثقة، يقرأ
بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه، ففسد عليه الفرع والأصل؛ إلا أنَّه كان نحويًا، وذا علم بالعربية،
وينحو نحو أهل الكوفة، توفي سنة ٢٣١هـ. بغية الوعاة ص ١١٣-١١٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٥٥ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٦

وقال آخر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي *** وأنت بخيلة بالود عني

وكان المبرد يرد هذا ويقول هو غلط من قائله أو ناقله لأنه لو قيل:

(فيا غلامان اللذان فرا) لاستقام البيت وصح اللفظ به ولم تدع ضرورة إلى

إدخال الألف واللام وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها

في الشذوذ سبيل إدخال بعضهم الألف واللام على الفعل كما أنشد أبو زيد وغيره

من البصريين والكوفيين: (١)

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً *** إلى ربنا صوت الحمار يجدع (٢).

قال الرضي: (أما قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً *** إلى ربنا صوت الحمار يجدع

فليست اللام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته

لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي إلا في ضرورة الشعر (٣).

والشاهد فيه أن ال في الجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم

المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلى في ضرورة الشعر .

وقال الأخفش: أراد الذي يجدع كما تقول هو الـ (يضربك) تريد الذي

يضربك وقال ابن السراج في كتاب الأصول: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم

فعالاً وهو من أقبح ضرورات الشعر (٤).

(١) البيت من الطويل لذي الخرق الطهوي ، من أبيات يرد بها على أبي مذعور الثعلبي، وأول هذه

الأبيات: أتاني وعيد الثعلبي ابن ديسق *** ففي أي هذا ويله ينتزع. ينظر خزنة الأدب ج ١/ص ٥٠ .

(٢) كتاب اللامات ج ١/ص ٥١-٥٢-٥٣، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، دار النشر:

دار الفكر - دمشق - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية، تحقيق: مازن المبارك.

(٣) شرح الرضي على الكافية - (ج ١ / ص ٤٤) .

(٤) المصدر نفسه - (ج ١ / ص ٤٤) .

المطلب الثامن

ماهية (أي) في (أيها)

اختلف النحاة في (أي) ولهم في ذلك آراء عدة :

الأول: أن (أي) هي وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، والمقصود بالمنادى هو

الاسم الذي بعدها، والقائلون بأنه وصلة اختلفوا على أقوال:

الجمهور^(١): أن (أي) نكرة موصوفة، وهي تقتضي الوصف بشدة إيهامها

والغرض نداء صفتها.

-ابن السراج^(٢)، وابن مالك^(٣)، والرضي^(٤): أنها اسم مبهم. قال الرضي:

(ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال على

ماهية معينة محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر

على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام، وهي أداة

يتوصل بها إلى نداء المعرف باللام)^(٥).

-أبو البقاء العكبري^(٦)، والأشموني^(٧): إلى أن (أي) نكرة مقصودة، وهذا

يعني أن (يا أيها) تشبه (يا رجل) وهو ليس كذلك .

الثاني: أن (أي) ليست وصلة، إنما هي اسم موصول بمعنى (الذي)،

والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، وهذا مذهب الأخفش^(٨).

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٨٨، والمقتضب ج ٤/ص ٢١٦، وابن يعيش ج ٢/ص ٧، والرضي ج ١/ص ١٤١،

وابن عقيل ج ٢/ص ٢٦٩ .

(٢) الأصول في النحو ج ١/ص ٣٣٧ .

(٣) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٩٩، وشفاء العليل ج ٢/ص ٨٠٩ .

(٤) شرح الرضي ج ١/ص ٣٣٩ .

(٥) المصدر السابق ج ١/ص ٣٣٩ .

(٦) التبيان ج ١/ص ٣٣٩ .

(٧) الأشموني ج ٣/ص ٣٤ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٥٦، وينظر الرضي ج ١/ص ٤٣١، والمغني ص ٧٩، وارتشاف

الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٩٧، و الأشموني ج ٣/ص ٣٤، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤٠ .

فعلی رأی الأخفش (أی) منادی حقيقة، ورد النُّحاة^(١) بأنَّه لو كانت موصولة
لوصلت بالظرف والمجرور، والجمل الفعلية، ولو كانت موصولة لوجب ألا تضم،
لأنَّه لا يبنى ما يوصل؛ لأنَّ الصلَّة في تمامه .

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [وإذا نودي (أی) وجب بناؤها على
الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إمَّا عوضاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى
النداء. ووصفها إمَّا بذی أَل الجنسية مرفوعاً نحو: يا أيها الإنسان. يا أيها
النبي. وقيل: إنه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السيد، لأنَّه ليس مشتقاً...]^(٢).

(١) شرح التسهيل ج ٣/ص ٣٩٩، وشفاء العليل ج ٢/ص ٨٠٩، و الرضي ج ١/ص ٤٣١، و والمغني ص ٧٩ .
(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٨ .

المطلب التاسع

إعراب التابع في (يا أيها)

اختلف النحاة في إعراب التابع لـ(أي) في مثلك (يا أيها الناس) على

أقوال:

الأول: ذهب سيبويه^(١) وأكثر النحاة^(٢) إلى أن الرجل من قولك: (يا أيها الرجل) وصف للمنادى .

قال الرضي: (والأكثر أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة وغيره؛ لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية ، وهذا حد النعت)^(٣)

الثاني: ذهب ابن السيد البطليوسي^(٤) إلى أنه عطف بيان، وحجته: أنه مشتق ورد هذا بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الوصف^(٥).

الثالث: ذهب الأشموني^(٦) وغيره^(٧): إلى أنه إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان.

الرابع: ذهب الأخفش^(٨): إلى أن المرفوع بعد (أي) خبر لمبتدأ محذوف حينما قدر الجملة بـ(يا من هو رجل) .

ورجح السيوطي مذهب سيبويه والأكثرين فقال: [وإذا نودي (أي) وجب بناؤها على الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إما بذى ال الجنس مرفوعاً نحو: يا أيها الإنسان..ياأيها النبي...]^(٩) .

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٨٨ .

(٢) (الأصول ج ١/ص ٣٣٧، والتبيان في إعراب القرآن ج ١/ص ٣٧، وشرح ابن يعيش ج ٢/ص ٧، والرضي ج ١/ص ٣٤١، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٩٤، وابن عقيل ج ٢/ص ٢٦٩، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٨ .

(٣) شرح الرضي ج ١/ص ٣٤١ .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٩٤، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٨ .

(٥) شرح الرضي ج ١/ص ٣٤١ .

(٦) الأشموني ج ٣/ص ٣٤ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٧٦ .

(٨) شرح الرضي ج ١/ص ٣٤١، و ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢١٩٤، و الأشموني

ج ٣/ص ٣٤، و همع الهوامع ج ٢/ص ٤٠ .

(٩) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٨ .

المطلب العاشر

الخلاف في ميم (اللهم)

اختلف النحاة في ميم (اللهم) أهي عوض عن حرف النداء أم لا ؟ على

قولين :

الأول: البصريون^(١) إلى أن الميم المشددة عوض عن (يا) التي في النداء،
والهاء مبنية على الضم ؛ لأنه نداء.

واحتجوا: بأن الأصل: يا الله، ثم جاءوا بحرفين عوضاً من حرفين، فالميمان
عوض من (يا) والميم أفادته (يا) فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون
بينهما إلا في الضرورة .

الثاني: الكوفيون^(٢): إلى أن الميم المشددة ليست عوضاً عن (يا) النداء، إنما
الأصل عندهم في (اللهم) هو (يا الله أمنا بخير) أي؛ اقصدنا، من قولك: أمت زيدا
أي؛ قصدته، فلما كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف للخفة
كثير في كلامهم، مثل: هلم، و ويلمه والأصل فيهما: هل أم؟ وويل أمه واستدلوا
على ذلك بمثل قول الشاعر^(٣):

إني إذا ما حدثُ ألمًا *** أقول يا اللهم يا اللهمًا

ورد هذا القول بما يلي^(٤):

لو كان الأصل في (اللهم) كما قالوا: (يا الله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال:
(الله منا بخير) وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده .

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٩٦ ، والمقتضب ج ٤/ص ٢٣٩ ، والأصول ج ١/ص ٣٣٨ ، والإنصاف ج ١/ص ٣٤٣ ،
وشرح الجمل ج ٢/ص ١٠٦ ، والرضي ج ١/ص ٣٥٠ ، والتصريح ج ٢/ص ١٧٢ ، والأشموني
ج ٣/ص ٣١ ، وابن عقيل ج ٤/ص ٢٦٥ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٤٨ .

(٢) الإنصاف ج ١/ص ٣٤١ ، وابن يعيش ج ٢/ص ١٦ ، والرضي ج ١/ص ٣٥٠ ، والتصريح ج ٢/ص ١٧٢ ،
وابن الناظم ص ٣٧٥ .

(٣) البيت من الرجز وهو لأبي خراش الهذلي المقتضب ج ٤/ص ٢٤٢ ، واللمع ص ١٩٧ ، والخزانة
ج ٢/ص ٢٩٥ ، وابن يعيش ج ٢/ص ١٦ ، والأشموني ج ٣/ص ٣٠ .

(٤) الإنصاف ج ١/ص ٣٤٣-٣٤٤ ، وشرح ابن يعيش ج ٢/ص ١٦ ، والرضي ج ١/ص ٣٥٠ ، الأشموني
ج ٣/ص ٣١ .

لو كان الأمر كما زعموا، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: اللهم العنه، اللهم أخزه، اللهم أهلكه، وما أشبه ذلك .

لو كان الأمر كما زعموا لما حسن أن يقال: (اللهم أمنا بخير) لأنه يكون تكراراً، فلما حسن من غير قبح دلّ على فساد ما ذهبوا إليه .

لو كان الأصل (يا الله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال: (اللهم أمنا ورحمنا) بلا عطف قياساً على (اللهم ارحمنا). ولجاز أيضاً: (اللهم ارحمنا) بالعطف قياساً على: يا اللهم أمنا ورحمنا فلما لم يجز أن يقال ذلك دلّ على فساد مذهبهم .

ورجّح السيوطي مذهب البصريين حيث قال: [ومنها: اللهم، والميم عوض حرف النداء، ومن ثمّ لا تبا شره في سعة خلافاً للكوفية]^(١).

وهذا هو الذي يترجّح للباحث فإنّ عدم التقدير أولى من التقدير، لذلك قال أبو حيان عن قول الكوفية: (وهذا قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم)^(٢).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ٢١٩١ .

المطلب الحادي عشر

حقيقة الندبة

تعريف: الندبة تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب وعلامة الندبة (وا) أو (يا) في أوله وألف وهاء في آخره وإنما زيدت وا أو يا في أوله وألف في آخره ليمد بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف خفية والوقف عليها يزيد لها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف، ووجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها ليكون ذلك عذراً للنادب عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروه شاركوه في التفجع فإذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة. (١) وقد اختلف النحاة في حقيقة الندبة على مذهبين:

الأول: ذهب الجمهور (٢) إلى أن الندبة نوع من المنادى، ولكن على سبيل التفجع قال سيبويه (٣): (اعلم أن المندوب مدعو، ولكن متفجع عليه) وقال ابن يعيش (٤): (فكل مندوب منادى، وليس كل منادى مندوباً؛ إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم، ولا يجوز ذلك في الندبة).

الثاني: ذهب ابن الحاجب (٥) والأزهري (٦) إلى أن المندوب ليس منادى، والسبب أنه لا يطلب إقباله.

قال خالد الزهري (٧): (وليس منادى، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك).

ورجح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [المندوب نوع من المنادى، والندبة: مصدر ندب الميت: إذا تفجع عليه، وألحق به الغائب] (٨).

(١) إنما أسرار العربية ج ١/ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) الكتاب ج ٢/ص ٢٢٠ والمقتضب ج ٤/ص ٢٦٨ والأصول ج ١/ص ٣٥٨ وشرح ابن يعيش ج ٢/ص ١٣-

١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ج ٣/ص ٢٧٢.

(٣) الكتاب ج ٢/ص ٢٢٠.

(٤) شرح ابن يعيش ج ٢/ص ١٥.

(٥) شرح الرضي ج ١/ص ٣١١ والإيضاح في شرح المفصل ج ١/ص ٢٤٩.

(٦) شرح التصريح ج ٢/ص ١٨١.

(٧) المصدر السابق ج ٢/ص ١٨١.

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٩.

المطلب الثاني عشر

أصل لام الاستغاثة (ومتعلقها)

إذا استغيث المنادى أو تعجب منه جُرَّ باللام مفتوحة نحو: يَا لِلَّهِ، يَا لِلْمَاءِ، يَا لِلْعَجَبِ. وهذه اللام المفتوحة الداخلة على ما أصله منادى اختلف النُّحاة فيها على أقوال:

القول الأول: أنها زائدة وعليه ابن خروف^(١) واختاره أبوحيان^(٢) بدليل معاقبتها للألف. وهو فاسد؛ لأنه مهما قدر ألا يزداد الحرف كان أولى، لأنَّ الزيادة ليست بقياس .

القول الثاني: أنها ليست بزائدة (وإنما هي حرف جر) وعليه البصريون^(٣) وفيهم سيبويه^(٤) وابن السراج^(٥) وابن جني^(٦) وابن عصفور^(٧) وغيرهم .
وهؤلاء اختلفوا في متعلقها :

* فذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر (تقديره: أدعوك لفلان) واختاره ابن عصفور^(٨).

* وذهب ابن السراج^(٩) و ابن جني^(١٠) إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وهو فاسد؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات، ولا في الظروف .

(١) المساعد ج ٢/ص ٥٢٦، والأشموني ج ٣/ص ١٦٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ٢٢١٣ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٢١١ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٥٤ .

(٤) الكتاب ج ٢/ص ٢١٨ .

(٥) الأصول ج ١/ص ٣٣٩ .

(٦) سر صناعة الإعراب ج ١/ص ٣٢٩ .

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ٢/ص ٦٥ .

(٨) المصدر السابق ج ٢/ص ٦٥ .

(٩) الأصول ج ١/ص ٣٣٩ .

(١٠) سر صناعة الإعراب ج ١/ص ٣٢٩ ، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ٢/ص ٦٥ .

* وذهب قوم ^(١): إلى أنها تتعلق بحال محذوفة تقديره يا لزيد مدعواً

لعمرو .

القول الثالث: إلى أنها بعض (أل) وعليه الكوفيون ^(٢)، وأنَّ الأصل في (يا لفلان): يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: في أيمن: (م) ، ولذلك صح الوقف عليها في بعض المواطن كقوله: (إذا الداعي المثوب قال يا لا) .
والبصريون قالوا: بل هي لام الجر بدليل وقوع كسرها في العطف، ولو كانت بعض (أل) لم يكن لكسرها موجب، وبه قال الفراء من الكوفيين ^(٣).
ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه والبصريين فقال: [والأصح ليست بزائدة...] ^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ٢٢١١ ، والمساعد ج ٢/ص ٥٢٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ٢٢١٣ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٥٤ .

(٣) المساعد ج ٢/ص ٥٣٠ .

(٤) همع الهوامع ج ٢/ص ٥٤ .

المطلب الثالث عشر

ترخيم ذي التاء مطلقاً

نحو: (صلمعة بن قلمعة)

تعريف: صلمع الشيء وقلمعه: إذا قلعه من أصله^(١). وصلمعة بن قلمعة مثل قولهم: طامر بن طامر؛ إذا كان لا يدري من هو، ولا يعرف أبوه، ومثله قولهم: هي بن بي، وهيان بن بيان، والضلال بن بهل^(٢).
اختلف النحاة في ترخيم ذي التاء مطلقاً على قولين:
القول الأول: جمهور النحاة^(٣) إلى أنه يجوز ترخيم ذي التاء مطلقاً
القول الثاني: ابن عصفور^(٤) ذهب إلى أنه لا يجوز ترخيم ذي التاء، نحو:
صلمعة بن قلمعة؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف .
قال الشاعر^(٥):

أصلمعة بن قلمعة بن فقح *** لهنك لا أبا لك تزدريني

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [ويرخم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو صلمعة بن قلمعة...]^(٦) .

(١) (الإتباع والمزاوجة - باب العين - (ج١/ص٥٦)، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين الرازي، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، تحقيق: كمال مصطفى .
(٢) (تاج العروس من جواهر القاموس (ج٢/ص٤٤)، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين . و مجمع الأمثال (ج١/ص٤٠٦) تأليف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٣) (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة: الخامسة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ج٤/ص٥٨). و همع الهوامع ج٢/ص٦٠ .

(٤) (المصادر السابقة .

(٥) (البيت للمغلس بن لقيط ج١/ص٤٠٦ .

(٦) (همع الهوامع ج٢/ص٧٩ .

المطلب الرابع عشر

ترخيم العلم المركب تركيب مزج

اختلف النُحاة في ترخيم العلم المركب تركيب مزج على مذهبين:

الأول: الجمهور^(١) على جوازه مطلقاً - بحذف الثاني فتقول: يا حضر ، ويا

خمسة وياسب على لغة من ينتظر وبالرفع على لغة من لا ينتظر .

ووافقهم في هذا بعض الكوفيين: فذهب الفراء^(٢) فيما آخره (ويه) أنه لا

يحذف إلا الهاء خاصة فتقول: ياسبيوا ويا عمروا . وذهب ابن كيسان^(٣): إلى أنه لا

يجوز حذف الثاني، (... بل إن حذف، حذف الحرف والحرفين فقلت: يا بعلب

أقبل، ويا حضرم، لم أر به بأساً).

الثاني: أكثر الكوفيين^(٤) منعوا ترخيم ما آخره (ويه) .

ورجَّح السيوطي مذهب البصريين حيث قال: [ويرخم المزج بحذف

ثانيه...]^(٥).

والذي يترجح للباحث هو ما رجحه أبو حيان لقوة حججه .

قال أبو حيان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لأن

فيه ثلاث لغات: البناء وينبغي ألا يرخم على هذه لأنه مبني لا بسبب النداء كحذام،

والإضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف .

وينبغي ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم

وأما قوله^(٦):

أقاتلي الحجاج إن لم أزر له *** دَرَابٍ وَأَتْرُكُ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

(١) أوضح المسالك ج ٤/ص ٦٥ ، وشرح الأشموني ج ١/ص ٢٦١ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٦٢ .

(٢) شرح الأشموني ج ١/ص ٢٦١ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) الأشموني ج ١/ص ٢٦١ ، و همع الهوامع ج ٢/ص ٦٢ .

(٥) همع الهوامع ج ٢/ص ٦٢ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لسوار بن المضرب في الحماسة الشجرية ج ١/ص ٢٠٨ ، والخزانة ج ٧/ص ٥٥

يريد(دَرَابِجِرْد)^(١) فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر لا تبني عليه القواعد .

قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتها بالحذف على الترخيم. قال: ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه .^(٢)

(١) دارابجرد: كورة بفارس عمرها دراب بن فارس . معجم البلدان ج٢/ص٤٤٦.

(٢) همع الهوامع ج٢/ص٦٢.

المطلب الخامس عشر

النصب في (يمين الله)

اختلف النُّحاة في نصب (يمين الله) في نحو قول امرئ القيس^(١):

فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وأوصالي

على قولين:

الأول: ذهب جمهور النُّحاة^(٢) إلى أنَّ (يمين) منصوب بفعل القسم المضممر بعد أن حذف حرف القسم، فوصل إليه فعل القسم المضممر فنصبه، فالتقدير على قولهم: أقسم بيمين الله .

الثاني: ذهب ابن خروف^(٣) وابن عصفور^(٤) والرضي^(٥) أنَّ نصب (يمين) بفعل مضممر يصل إليه بنفسه ، تقديره :

ألزم نفسي تقوى الله، فأماً إن كان (يمين) مرفوعاً فلا خلاف في أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: قسمي يمين الله

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [... فينتصب تاليها بإضمار فعل القسم. قال ابن خروف، وابن عصفور أو فعل آخر كـ (ألزم) ونحوه...]^(٦).

والذي يبدو للباحث أنَّ (يمين الله) منصوب على حذف حرف القسم مع فعله كما قدره المبرد وابن السراج (من الجمهور) أي: أقسم بيمين الله، وهذا التقدير لا يخرج من القسم بل يبقيه في بابه...^(٧).

(١) البيت في ديوانه ص ٣٢ ، والكتاب ج ٣/ص ٥٠٤ ، والخصائص ج ٢/ص ٢٨٤ ، وابن يعيش

ج ٧/ص ١١٠ ، والتصريح ج ١/ص ٣٢٧ ، وأوضح المسالك ج ١/ص ٢٣٢ .

(٢) المقتضب ج ٢/ص ٣٢٧ ، والأصول لابن السراج ج ١/ص ٤٣٣ ، والمساعد ج ٢/ص ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٦٦ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٦٦ ، والخزانة ج ١٠/ص ٤٤ .

(٤) شرح الجمل ج ١/ص ٥٤٤ .

(٥) شرح الرضي ج ٤/ص ٣١١ .

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٩١ .

(٧) اختيارات أبي حيَّان . د.أيوب جرجيس عطية القيسي ص ٤٧٧ .

المطلب السادس عشر

اسمية (ايمن) وإعرابه

(ايمن): يستخدم في القسم وفيه عشرون لغة^(١)، منها:

(ايمن) بفتح الهمزة، وضم الميم، (وايمن) بكسر الهمزة وضم الميم، و(ايمن)

بكسر الهمزة وفتح الميم، و(ايم) بالكسر والضم لغة سليم، و(ايم) بالفتح والضم لغة لتميم... وإنما تعددت اللغات فيه وتتنوعت التصرفات لكثرة الاستعمال .

وقد اختلف النحاة فيه اسم هو أو حرف؟ على قولين :

الأول: ذهب الجمهور^(٢) إلى أنه اسم - ملتزم فيه الرفع على الابتداء

وخبره واجب الحذف .

الثاني: ذهب الرماني^(٣) والزرجاج^(٤) إلى أنه حرف جر، قال أبو حيان^(٥):

(وهو خلاف شاذ) .

ورجح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [والأصح أنه اسم]^(٦).

كما رجح السيوطي^(٧) أنه معرب لعدم سبب البناء وهو رأي البصريين^(٨) .

وذهب الكوفيون^(٩): إلى أنه مبني لشبهه الحرف في عدم التصرف، إذ لم

يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصة كالحرف .

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٧٠ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ٣٩٥ .

(٣) المساعد ج ٢/ص ٣١٠ .

(٤) المغني ج ١/ص ١٠٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٧٧٠ .

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٩٥ .

(٧) المصدر السابق ج ٢/ص ٣٩٥ .

(٨) المصدر السابق وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٧٧٠ .

(٩) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٩٥ .

المطلب السابع عشر

دلالة (عمرك الله ، قعدك الله)

على القسم وحكمها

اختلف النحاة في دلالة هذه المصادر على القسم على قولين :

القول الأول: أنها لا تفيد القسم، وإنما تفيد الطلب، فإذا قلت: (عمرك الله لا تفعل إلا الخير) فمعناه: أي أسأل الله تعميرك، وهو دعاء للمخاطب، ثم قلت: لا تفعل إلا الخير. وهذا ظاهر مذهب سيبويه^(١)

قال سيبويه: (وكان قوله: عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدتك الله وإن لم

يتكلم بـ(نشدتك الله).)^(٢) فسيبويه لم ينص على أنها تفيد القسم وإنما جعلها من

المصادر المنصوبة بفعل متروك الإظهار^(٣)، وممن ذهب هذا المذهب وقال هذا

القول الزمخشري^(٤) والجوهري^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن منظور^(٧) في قول الشاعر^(٨):

أيها المنكح الثريا سهيلاً *** عمرك الله كيف يلتقيان

قال الرضي: (وليس معنى القسم ظاهراً فيهما مع أنهما لا يستعملان إلا في

القسم)^(٩).

القول الثاني: ذهب جماعة إلى أنها لا تفيد القسم، ومنهم المبرد^(١٠)

والسيرافي^(١١) وابن يعيش^(١٢) وابن مالك^(١٣) والرضي^(١٤).

وذكروا لذلك شواهد منها :

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا *** هل كنت جارتنا أيام ذي سلم^(١٥)

(١) (الكتاب ج ٣ / ص ٣٢٢ .

(٢) (المصدر السابق ج ٣ / ص ٣٢٣ .

(٣) (المصدر السابق ج ٣ / ص ٣٢٣ .

(٤) (شرح ابن يعيش ج ٩ / ص ٩١ .

(٥) (الصحاح ج ٢ / ص ٧٥٧ .

(٦) (شرح ابن يعيش ج ٩ / ص ٩١ .

(٧) (اللسان ج ٩ / ص ٢٨٠ .

(٨) (البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٥٠٣ ، والمقتضب ج ٢ / ص ٣٢٩ ، والرضي ج ٢ / ص ٢٧٩ .

(٩) (شرح الرضي ج ٢ / ص ٢٨٠ .

(١٠) (المقتضب ج ٢ / ص ٣٦٢ .

(١١) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤ / ص ١٧٩٥ .

(١٢) (شرح ابن يعيش ج ٣ / ص ١٩٦ .

(١٣) (شرح التسهيل ج ٣ / ص ١٩٦ .

(١٤) (شرح الرضي ج ٤ / ص ٣١٥ .

(١٥) (البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٩ ، وفي الكتاب ج ٣ / ص ١٦٣ ، والخزانة ج ٢ / ص ١٣ .

وقول الشاعر: (١)

عمرتك الله العلي فأني *** ألوي عليك لو أن ليلك يهتدي

وقول الشاعر: (٢)

عمرك الله يا سعادُ عديني *** بعض ما ابتغي ولا تؤيسيني

وقول الشاعر (٣):

قَعِيدُكَمَا اللهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ *** أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمَنَادِيَا

وقول الشاعر (٤):

قَعِيدِكَ أَنْ لَا تَسْمَعِينِي مَلَامَةً *** وَلَا تَتَكَّنِّي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَجْعَا

ورجَّح السيوطي المذهب الثاني وهو أنها تفيد القسم لكنها غير صريحة،

حيث قال: [مسألة: من القسم غير الصريح .. في الخبر نشد تك الله وعمرتك الله،

وقعدك الله، وقعيدك الله ...] (٥).

والذي يظهر أن الشواهد التي ذكرت من القول الثاني لا يرى فيها معنى

القسم لأن القسم للتوكيد وهو -أي التوكيد- غير متحقق هنا، بل المتبادر والظاهر أنه

من باب السؤال والطلب وهو الدعاء بطول البقاء وهو خلاف ما رجحه السيوطي.

وأما حكمها (أي إعرابها): فالخلاف فيه كالاتي:

ذهب أصحاب القول الأول: أن (عمرتك الله - قعدك الله) منصوبة على المصدرية،

إذ الأصل فيها: عمرتك الله تعميراً، فعمرتك الله: منصوبة بـ(عمرتك) كأنك قلت:

عمرتك عمراً، وأنشدتك نشداً .

ولكنهم أضمروا الفعل، وهذا رأي سيبويه (٦) والمبرد (٧) وابن عصفور (٨).

(١) البيت لعمر بن أبي وهب في الكتاب ج ٣/ص ١٦٣ ، والمقتضب ج ٢/ص ٣٢٩ .

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الخزانة ج ١٠/ص ٥٠ ، والدرر ج ٤/ص ٢٥٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ج ٢/ص ٣٦٠ ، والدرر ج ٤/ص ٢٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو لمتهم بن نويرة في ديوانه ص ١١٥ ، والخزانة ج ٢/ص ٢٠ - ج ١٠/ص ٥٤ - ٥٦ .

(٥) همع الهوامع ج ٢/ص ٤٠٩ .

(٦) الكتاب ج ٣/ص ١٦٢ - ط ثانية ج ١/ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٧) المقتضب ج ٢/ص ٣٢٨ .

(٨) شرح الجمل ج ٢/ص ٤١٩ .

وذهب الأخفش^(١) والفارسي^(٢) وابن يعيش^(٣) والرضي^(٤) إلى أنها منصوبة بنزع الخافض ، والأصل فيها: أسأل بعمر ك الله وتعميرك الله. أي: بإقرارك له بالدوام والبقاء. يدل على ذلك إدخال باء الجر عليه نحو قوله^(٥):

بعمر ك هل رأيت لها سمياً *** فشاقتك أم لقيت لها خدينا

وذهب ابن مالك^(٦) وأجازة رضي^(٧) إلى أنها منصوبة على أنها مفعولاً به، والتقدير: سألت الله أن يعمر ك، فلفظ الجلالة (الله) مفعول ثان على تضمين (عمر) سأل. وهذا المذهب اختاره أبو حيّان^(٨).

وأجاز المبرد والسيرافي^(٩) أن ينتصب هذا على تقدير القسم كأنه قال: أقسم عليك بعمر ك الله أي بتعميرك الله أي بإقرارك له بالدوام والبقاء، ويكون محذوف الجواب فتكون الكاف في موضع رفع .

ورجّح السيوطي مذهب سيبويه حيث قال: [(ومعنى عمر ك الله) يعمر ك، أي؛ تعميراً، وهو مخفف: عمرك الله، بحذف الزوائد...]^(١٠).

(١) الخزانة ج ٢/ص ١٤ وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٩٧ .

(٢) الأمالي الشجرية ج ١/ص ٣٤٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٢/ص ٨٧٠-٨٧١ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ١٩٧ .

(٣) شرح ابن يعيش ج ٣/ص ١٩٦ .

(٤) شرح رضي ج ١/ص ٢٨٠ .

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤١٥ ، والدرر اللوامع ج ٢/ص ٥٤ ، وبلا نسبة في الخزانة ج ٢/ص ١٤ .

(٦) المساعد ج ٢/ص ٣٠٩ ، وشفاء العليل ج ٢/ص ٦٨٤ .

(٧) شرح رضي ج ١/ص ٢٨٠ .

(٨) ارتشاف الضرب ج ٤/ص ١٧٩٤ .

(٩) المقتضب وحاشيته ج ٢/ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(١٠) همع الهوامع ج ٢/ص ٤١٠

المطلب الثامن عشر

إعراب ما أحسن زيدا

اختلف النحاة في إعراب (ما أحسن زيدا) على أقوال :

الأول: أن (ما) مبتدأ خبره ما بعده، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء، والتقدير:

شيء أحسن زيدا؛ أي جعله حسناً. وهذا مذهب جمهور البصريين (١).

الثاني: أن (ما) اسم موصول، والفعل صلته، والخبر محذوف وجوباً،

والتقدير: الذي أحسن زيدا عظيماً. وهذا مذهب الأخفش (٢). ورده النحاة (٣)؛ لأن

الخبر محذوف وليس في الكلام ما يسد مسده .

الثالث: أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب . وهذا مذهب الفراء (٤) وابن

درستويه (٥) ونسب لجمهور الكوفيين (٦)؛ لإجماعهم على ذلك في (أي رجل زيد).

ورد بأن الغالب في ذلك لا يليه إلا الأسماء .

ورجح السيوطي المذهب الأول حيث قال: [والأصح أن (ما) مبتدأ خبره ما

بعده] (٧) .

والذي يترجح للباحث هو ما رجحه السيوطي تبعاً لجمهور البصريين وهو:

أن (ما) مبتدأ خبره ما بعده، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء، والتقدير:

شيء أحسن زيدا؛ أي جعله حسناً .

(١) الكتاب ج ١/ص ٧٢ ، والمقتضب ج ٤/ص ١٧٧ ، والأصول في النحو ج ١/ص ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن

عصفور وابن يعيش ج ٧/ص ١٤٩ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٣٠ ، والرضي ج ٤/ص ٢٣٣ ، وأوضح

المسالك ج ٣/ص ٢٥١ ، والأشموني ج ٢/ص ٢٦٣ .

(٢) الأصول ج ١/ص ١٠٠ ، والرضي ج ٤/ص ٢٣٣ ، وهمع الهوامع ج ٣/ص ٣٧ .

(٣) المقتضب ج ٤/ص ١٧٧ و الأصول ج ١/ص ١٠٠ ، وابن يعيش ج ٧/ص ١٤٩ ، وشرح الجمل

ج ١/ص ٥٩٤ .

(٤) معاني القرآن ج ١/ص ١٠٣ .

(٥) التصريح ج ٢/ص ٨٧ ، والجنى الداني ص ٣٣٧ .

(٦) المصادر السابقة والأشموني ج ٢/ص ٣٦٣ .

(٧) همع الهوامع ج ٢/ص ٣٧ .

المطلب التاسع عشر

الفصل بين فعل التعجب والتعجب منه

اختلف النحاة في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه إذا

كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً على أقوال:

الأول: لا يجوز الفصل بينهما، فلا يقال: (ما أحسن عندك زيداً) (ما أجمل

اليوم عبد الله)، (ما أحسن اليوم وجه زيد) وإلى هذا ذهب المبرد^(١) والأخفش^(٢) وابن السراج^(٣) الزمخشري^(٤) وأكثر البصريين^(٥).

الثاني: يجوز الفصل بينهما فيقال: ما أحسن اليوم زيداً، وما أحسن

في الهجاء لقاءها. وإليه ذهب ابن يعيش^(٦) وابن مالك^(٧) وابن عقيل^(٨) وابن هشام^(٩) والرضي^(١٠) وابن عصفور^(١١) والأشموني^(١٢).

واحتجوا بالسماع والقياس :

فمن السماع قول الشاعر^(١٣):

وقال نبي المسلمين تقدموا*** وأحبب إلينا أن تكون المقدمًا

ففصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بـ(إلينا) .

(١) المقتضب ج ٤/ص ١٤٨ .

(٢) ابن يعيش ج ٧/ص ١٥٠ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٧٢ .

(٣) الأصول ج ١/ص ١٠٨ .

(٤) ابن يعيش ج ٧/ص ١٥٠ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٧٢ .

(٦) شرح ابن يعيش ج ٧/ص ١٥٠ .

(٧) شرح التسهيل ج ٣/ص ٤١ .

(٨) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٥٧ .

(٩) أوضح المسالك ج ٣/ص ٢٦٣ .

(١٠) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٣٢ .

(١١) شرح الجمل ج ١/ص ٥٩٩ .

(١٢) شرح الأشموني ج ٢/ص ٢٧٢ .

(١٣) البيت من الطويل وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢ ، والدرر ج ٥/ص ٢٣٤ ، والمقاصد

ج ٣/ص ٦٥٦ وبلا نسبة في الجنى ص ٤٩ والأشموني ج ٢/ص ٣٦٤ ، وابن عقيل ج ٢/ص ١٥٧ وشرح

التصريح ج ٢/ص ٩٠ .

وقول الشاعر^(١):

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دار حزمها *** وأحر إذا حالت بأن أتحولاً
ففصل بين فعل التعجب والمتعجب منه
وقول الشاعر^(٢):

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى *** صبوراً ولكن لا سبيلَ إلى الصبرِ
ففصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بـ(بذي اللب) .

ومن النثر قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي: (لله در بني سليم، ما أحسن في الهجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها)^(٣) .

وبقول علي وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه: (اعزز عليّ أبا اليقظان، أن أراك صريعاً مجدلاً تحت أديم السماء إلى الله أشكوا عجري وبجري)^(٤) .

وأما القياس:

فلأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما، فكما الفصل به بين المضاف والمضاف إليه مع أنَّهما كالشيء الواحد ففي هذا الباب أولى لأنَّهما-أي المتعجب منه وفعل التعجب- ليسا كالشيء الواحد.
ورجَّح السيوطي جواز الفصل بينهما. قال: [ولا يفصل المتعجب منه من افعال، وأفعال بشيء لضعفهما بعدم التصرف، فأشبهها إنَّ وأخواتها- إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل، فإنه يجوز على الصحيح، لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إنَّ ومعوليتها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده...]^(٥) .

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣ ، والتصريح ج ٢/ص ٩٠ ، والتنكرة ص ٢٩٢ والأشموني ج ٢/ص ٢٧٢ .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ج ٥/ص ٢٤٢ ، والأشموني ج ٢/ص ٣٦٨ ، والمقاصد النحوية ج ٣/ص ٦٦٢ .

(٣) شرح الجمل ج ١/ص ٥٩٩ ، وشفاء العليل ج ٢/ص ٦٠٣ ، وابن عقيل ج ٣/ص ١٥٧ ، وهمع الهوامع ج ٣/ص ٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣/ص ٤١ ، شرح ابن عقيل ج ٣/ص ١٥٧ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٧ ، والأشموني ج ٢/ص ٢٧٣ .

(٥) همع الهوامع ج ٣/ص ٤٠ .

المبحث الثاني

المدح والتحذير والاستثناء

المطلب الأول

إعراب المخصوص بالمدح والذم

اختلف النحاة في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان الفعل متقدماً نحو: (نعم الرجل زيد) على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى أن المخصوص مرفوع بالابتداء، والجملة الفعلية خبر عنه قال: (وإذا قال: (عبد الله نعم الرجل) فهو بمنزلة (عبد الله ذهب أخوه) كأنه قال: (نعم الرجل) فليل له من هو؟ فقال: (عبد الله)، وإذا قال: (عبد الله) فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل^(١) وبهذا قال الأخفش^(٢) وابن خروف^(٣) وابن الحاجب^(٤) وابن مالك^(٥) والرضي^(٦) والأشموني^(٧).

قال أبو حيان: (واستغنى المبتدأ عن العائد عن الجملة الفعلية، لأن الرجل لما كان هو) زيد) لم يحتج إلى عائد يعود إليه^(٨).

الثاني: ونسب أبو حيان^(٩) لسيبويه القول بأن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: نعم الرجل هو زيد، ويفسره النحاة بقولهم: كأنه قيل: نعم الرجل ثم سئل عن تفسيره، فليل: من هو؟ قلت: هو زيد، فحذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ(زيد)، والمبتدأ محذوف وجوباً. وبهذا الرأي أخذ الجرمي^(١٠) والمبرد^(١١)،

(١) الكتاب ج ١/ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٤.

(٣) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٥٥، وشرح التصريح ج ٢/ص ٩٧.

(٤) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٥٥.

(٥) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٦.

(٦) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٥٥.

(٧) شرح الأشموني ج ٢/ص ٢٨٦.

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٤.

(٩) المصدر السابق ج ٤/ص ٢٠٥٤.

(١٠) المصدر السابق والتصريح ج ٢/ص ٩٧.

والزجاج^(٢) وابن السراج^(٣) والسيرافي^(٤)، والفارسي^(٥) وابن جني^(٦)
 الثالث: أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً، وتقديره عندهم:
 نعم الرجل زيد الممدوح، أو زيد هو، وهذا مذهب ابن عصفور^(٧) وابن هشام^(٨).
 ورد هذا القول؛ لأنَّ هذا الحذف لازم، ولم يوجد خبر يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول
 بشيء يسد مسده^(٩).

الرابع: أن يكون المخصوص بدل من الفاعل وهو بمنزلة جاءني الرجل عبد
 الله، وهذا مذهب ابن كيسان^(١٠)، ورد هذا بأنّه إذا طرحت الرجل قلت: جاءني عبد
 الله فقل نعم زيد، لأنّه يزعم أنّه مرتفع (بنعم) وهذا محال، لأنَّ الرجل ليس يقصد به
 واحداً بعينه. كما رد بأنّه لازم وليس البديل بلازم، ولأنّه لا يصلح لمباشرة نعم^(١١).
 ورجَّح السيوطي المذهب الأول فقال: [ويذكر المخصوص وهو المقصود
 بالمدح أو الذم قبلهما أي؛ نعم وبيئس مبتدأ أو منسوخا والفعل ومعموله الخبر
 والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من (أل) الجنسية نحو زيد نعم الرجل أو
 رجلا وكان زيد نعم الرجل وإن زيدا نعم الرجل...]^(١٢).

(١) المقتضب ج ٢/ص ١٤٢ .

(٢) معاني القرآن له ج ١/ص ١٧٢ .

(٣) الأصول ج ١/ص ١١٢ ز

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٤ .

(٥) الإيضاح ص ٨٧ .

(٦) اللع ص ١٤٠ .

(٧) شرح الجمل ج ١/ص ١٨ .

(٨) أوضح المسالك ج ٣/ص ٢٨٠ .

(٩) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٦، و الأشموني ج ٢/ص ٢٩٠ .

(١٠) الأشموني ج ٢/ص ٢٩٠ .

(١١) المقتضب ج ٢/ص ١٤٢، والأصول ج ١/ص ١١٣-١١٤، و الأشموني ج ٢/ص ٢٩٠ .

(١٢) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٧ .

المطلب الثاني

إعراب نعم رجلاً زيد

اختلف النحاة في إعراب (نعم رجلاً زيد) على أقوال:

الأول: الجمهور^(١) إلى أن فاعل نعم ضمير مستتر فيها، والتقدير: نعم هو رجلاً زيد، ورجلاً منصوب على التمييز .

قال سيبويه: (هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا، أي إذا فسر بالنكرة في نحو: نعم رجلاً زيد فإنه لا يظهر أبدأ)^(٢).

الثاني: وذهب الفراء^(٣) والكسائي^(٤) إلى أن المخصوص بالمدح (أو الذم) هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل (نعم أوبئس) والمنصوب حال (وعند الفراء تمييز محول عن الفاعل) ويرده (نعم رجلاً كان زيد) ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو) ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٥) ثم لو كان فاعلاً لاتصل بالفعل^(٦) .

ورجح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [أو يكون ضميراً مستتراً خلافاً للكسائي في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلاً زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال]^(٧).

(١) الكتاب ج ١/ص ١٢٦، والمقتضب ج ١/ص ٩٠، والأصول ج ١/ص ١١٤، والخصائص

ج ١/ص ١١٤، والإنصاف ج ١/ص ١٠٤، والتعريفات للجرجاني ج ١/ص ٨، وابن يعيش ج ١/ص ٥١

، والرضي ج ١/ص ٩٧، وابن عقيل ج ١/ص ٩٧، والصبان ج ١/ص ٢٢٩ .

(٢) الكتاب ج ١/ص ١٢٦ .

(٣) الأشموني ج ١/ص ١٧٤ .

(٤) المصدر السابق ج ١/ص ١٧٤ .

(٥) سورة الكهف : ٥٠ .

(٦) الأشموني ج ١/ص ١٧٤ .

(٧) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

المطلب الثالث

الفصل بين نعم والمفسر

اختلف النُّحاة في جواز الفصل بين نعم والمفسر على مذهبين :

الأول: ذهب الجمهور^(١) إلى جواز الفصل بين (نعم وبئس) والمفسر

الثاني: وذهب ابن أبي الربيع^(٢) إلى منع الفصل بين (نعم وبئس)

والمفسر ، فلا يقال: (نعم في الدار رجلاً زيدً) .

واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾^(٣)

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [... وكذا الفصل

نحو : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾^(٤) خلافاً لابن أبي الربيع في قوله

يمنع الفصل بين نعم والمفسر...]^(٥).

وما رجحه السيوطي والجمهور هو ما يترجح للباحث

لورود ذلك في القرآن الكريم، وكفى بذلك حجةً ودليلاً .

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٠ . و همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

(٢) الأشموني ج ١/ص ١٢٢٢ و همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٠ . و همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

(٤) سورة الكهف: (٥٠) .

(٥) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٢ .

المطلب الرابع

مجيء فاعل (نعم وبئس) نكرة

اختلف النحاة في مجيء فاعل (نعم وبئس) نكرة على مذهبين :
الأول: ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يكون فاعل نعم وبئس نكرة اختياراً،
وإن ورد ذلك فضرورة .

الثاني: ذهب الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) وابن السراج^(٤) إلى أن يكون فاعل
(نعم وبئس) نكرة اختياراً، واستدلوا على ذلك بأدلة منها قول الشاعر^(٥):

بئسَ قريناً يفنِّ هالكِ *** أمَّ عبيدٍ وأبو مالكِ

وقول الآخر^(٦):

فنعمَ صاحبَ قومٍ لا سلاحَ لهم *** وصاحبَ الركبِ عثمانَ بنِ عفاناً

وبما حكى الأخفش: أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة
ومضافةً .

فيقال على هذا: نعم امرؤ زيد ونعم صاحب قوم عمرو.^(٧)

ورجَّح السيوطي مذهب البصريين بقوله: [ولا يكون الفاعل، لنعم وبئس
نكرةً اختياراً] خلافاً للكوفية^(٨).

(١) الكتاب ج ٢/ص ١٧٦-١٧٧ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٤٧ ، و همع الهوامع ج ٣/ص ٢٤ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٤٧ ، و همع الهوامع ج ٣/ص ٢٤ ز

(٣) شرح الشافية الكافية لابن مالك ج ٢/ص ١١٠٨ ، وشرح التسهيل ج ١/ص ٣٥٣ ، ج ٣/ص ١٠ ،
والخزانة ج ٩/ص ٤١٥-٤١٦ .

(٤) الأصول ج ١/ص ١١٤ .

(٥) البيت من السريع (أو الرجز) بلا نسبة في الأمالي لأبي علي القالي ٢١٦/١ ، والدرر ٢١٢/٥ ، وشرح
عمدة الحافظ ص ٧٨٩ ، واللسان ج ١٠/ص ٤٩٦ (ملك)، واليفن: الشيخ الكبير. ويقال للهرم: أبو مالك،
وأبو مالك: كنية الجوع .

(٦) البيت من البسيط وهو لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ج ٥/ص ٢١٣ ، وشرح شواهد الإيضاح
ص ١٠٠ ، والمقاصد النحوية ج ٤/ص ١٧ . وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في خزانة
الأدب ج ٩/ص ٤١٥-٤١٧ .

(٧) خزانة الأدب ج ٩/ص ٤١٧ .

(٨) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٤ .

المطلب الخامس

حذف المخصوص بالمدح أو الذم

اختلف النُّحاة في جواز حذف المخصوص بالمدح أو بالمدح على قولين :

الأول: ذهب جمهور النُّحاة^(١) إلى أنه يجوز أن يحذف المخصوص بالمدح أو بالذم إذا دل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّارِضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٢) أي: فنعم الماهدون نحن وقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾^(٣) أي: عقباهم وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٤) أي: نعم العبد سليمان، وقوله تعالى: ﴿نَبَبُوا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾^(٥) أي نعم أجر العاملين الجنة .

قال ابن عصفور: (وقد يجوز حذفهما (أي المخصوص، والتميز إذا كان مضمراً) لفهم المعنى، فمن حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٦) وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٧).
تقديره: (نعم العبد أيوب) فحذف (أيوب) لفهم المعنى...^(٨).

وهؤلاء لم يشترطوا في حذف المخصوص أن يتقدم ذكره في الكلام. قال ابن يعيش: (قد يجوز إسقاطه وحذفه (أي المخصوص بالمدح) إذا تقدم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه)^(٩).

الثاني: وذهب بعض النُّحاة كابن مالك^(١٠) وابنه بدر الدين^(١١) وابن عقيل^(١٢)

(١) المفصل ج ١/ص ٥١ ، وشرح الرضي ج ٤/ص ٢٣٧ ، وحاشية الصبان ج ١/ص ١٨٥ .

(٢) سورة الذاريات: ٤٨ .

(٣) سورة الرعد: ٢٤ .

(٤) سورة ص: ٣٠ .

(٥) سورة الزمر: ٧٤ .

(٦) سورة ص: ٤٤ .

(٧) سورة ص: ٣٠ .

(٨) شرح الجمل ج ١/ص ٦١٤-٦١٥ .

(٩) شرح ابن يعيش ج ٧/ص ١٣٤ .

(١٠) شرح التسهيل ج ٣/ص ١٦ .

(١١) شرح ابن الناظم ص ٤٧٣ .

(١٢) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٦٧ .

والأشموني^(١): إلى أنه لا يجوز حذف المخصوص بالمدح أو الذم، إلا إذا تقدم ذكره دون نظر بعد ذلك وجد ما يدل عليه أو لا .
واستدلوا على هذا بأدلة منها :

قوله تعالى : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٢) على أن (أيوب) قد تقدم ذكره في بداية الآيات وهو قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾^(٣)

ورجح السيوطي مذهب الأكثرين الذين لم يشترطوا في جواز حذفه أن يتقدم له ذكر بقوله: [ويحذف المخصوص لدليل يدل عليه نحو قوله تعالى: (نعم العبد) أي أيوب، وقوله: ﴿فنعم الماهدون﴾^(٤) أي نحن، وقيل: إنما يحذف إن تقدم ذكره والأكثر على عدم اشتراطه^(٥).

(١) شرح الأشموني ج ٢/ص ٢٩٠ .

(٢) سورة ص: ٤٤ .

(٣) سورة ص: ٤١ .

(٤) سورة الذاريات ٤٨ .

(٥) همع الهوامع ج ٣/ص ٢٨ .

المطلب السادس

إعراب (حبذا)

اختلف النحاة في إعراب (حبذا) على مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أبو علي الفارسي^(١) وابن برهان^(٢) وابن خروف^(٣) وزعم الأخير أنه مذهب سيبويه واختاره ابن مالك^(٤) والرضي^(٥) وابن هشام^(٦)، وغيرهم: إلى أن (حب) فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، وأمّا المخصوص فجائز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو زيد) أي الممدوح .

المذهب الثاني: ذهب الخليل^(٧) والمبرد^(٨) وابن السراج^(٩) وابن هشام اللخمي^(١٠) وغيرهم ، وهو اختيار ابن عصفور^(١١): إلى أن (حبذا) اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً .

قال الخليل: (... حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم، فالعم مجرور، ألا ترى

(١) المسائل البغداديات ص ٢٠١-٢٠٤ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٥٩ ، و همع الهوامع ج ٣/ص ٣٠ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ص ٤٢٠ .

(٣) اللمع لابن جني ١/١٤٢ ، وشرح التسهيل ج ٣/ص ٢٣ ، والمساعد ج ٢/ص ١٤١ ، وممن نسب هذا القول لسيبويه ابن هشام في أوضح المسالك ج ٢/ص ٢٨٥ .

(٤) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٦٩ .

(٥) شرح الرضي ج ٤/ص ٢٥٦ .

(٦) أوضح المسالك ج ٢/ص ٢٨٥ .

(٧) الكتاب ج ١/ص ١٢٨ .

(٨) المقتضب ج ١/ص ٩٠ .

(٩) الأصول ج ٢/ص ١٤١ .

(١٠) شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٧٠ .

(١١) المصدر السابق ج ٢/ص ١٧٠ .

أنَّك تقول: للمؤنث حبذا، ولا تقول: حبذه؛ لأنَّه صار مع حب على ما ذكرت لك،
وصار المذكر هو اللازم، لأنَّه كالمتل (١).

وقال ابن السراج: (والدليل على أنَّ حبذا بمنزلة اسم أنَّك تقول: حبذه، وأنَّه
لا يجوز أن تقول حبذا وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبر، فحبذا مبتدأ وهند
وزيد خبر، ومما يدل على أنَّ حب مع ذا بمنزلة اسم أنه لا يجوز أن تقول: حب
في الدار ذا زيد فلا يجوز أن تفصل بينهما وبين (ذا) كما تفصل في باب نعم) (٢).
المذهب الثالث: وذهب قوم منهم ابن درستويه (٣) إلى أنَّ (حبذا) فعل ماض،
(زيد) فاعله، فركبت (حب) مع (ذا) وجعلنا فعلاً. قال ابن عقيل: (وهذا أضعف
المذاهب) (٤).

المذهب الرابع: وذهب ابن كيسان (٥) إلى أنَّ المخصوص بدل من (ذا) لازم
التبعية، وهو اختيار ابن الحاج (٦).

المذهب الخامس: وذهب الصيمري (٧) إلى أنَّ المخصوص خبر مبتدأ محذوف
وأجازه ابن هشام (٨).

المذهب السادس: وذهب دريود (٩) إلى أنَّ (ذا) صلة يعني زائداً، وليس اسماً
مشاراً إليه بدليل حذفه في بعض المواضع (١٠).

ورجَّح السيوطي المذهب الأول حيث قال: [والأصح أنَّ (ذا) فاعله، فلا تتبع
وتلزم الأفراد والتذكير...] (١١).

(١) (الكتاب ج ١/ص ١٢٨).

(٢) (الأصول ج ٢/ص ١٤١).

(٣) (شرح ابن عقيل ج ٢/ص ١٧١).

(٤) (المصدر السابق ج ٢/ص ١٧١).

(٥) (المساعد ج ٢/ص ١٤٣).

(٦) (ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ٢٠٦٠).

(٧) (التبصرة والتذكرة ص ٢٨٠).

(٨) (أوضح المسالك ج ٣/ص ٢٨٠).

(٩) (هو: دريود عبد الله بن سليمان بغية الوعاة ج ٢/ص ٣٧٥).

(١٠) (ارتشاف الضرب ج ٤/ص ٢٠٦٠).

(١١) (همع الهوامع ج ٣/ص ٣٠).

المطلب السابع

العامل في الإغراء والتحذير

اختلف النحاة في عامل الإغراء والتحذير، في نحو: (إيّاك والمرء، إيّاك

الأسد، الأسد) على أقوال:

الأول: ذهب الجمهور^(١) إلى أنّ المحذر منه معطوف على الضمير المحذر، والناصب للمحذر منه هو الذي نصب الضمير مع وجود العطف. وتقديره: نح أو باعد، أو اتق، واخل، ودع، وما أشبه ذلك. فالتأويل في قولنا: إيّاك الأسد، أي اتق نفسك وباعد الأسد، وذكر ابن يعيش أنّ الأولى أن يقال: إيّاك باعد، أو نح بإضمار العامل بعد المفعول، لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل: أحذرك، ولكثرة الاستعمال حذف العامل، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة^(٢).

الثاني: ذهب سيبويه^(٣) إلى أنّ المحذر منه منصوب في (إيّاك المرء) بفعل مضمر غير الناصب للمحذر، والكلام هنا مركب من جملتين، قال سيبويه: (كأنه قال: إيّاك) ثمّ أضمر بعد (إيّاك) فعلاً آخر فقال: اتق المرء .

الثالث: ذهب السيرافي^(٤) إلى أنّ المحذر والمحذر منه منصوب بفعل واحد متعد إلى مفعولين، والواو هنا لمجرد الدلالة على الجمع فـ(الأسد)في: (إيّاك الأسد) مفعول ثان، وليس معطوف على قولهم .

الرابع: ذهب ابن طاهر^(٥) وابن خروف^(٦) إلى أنّ الناصب للمحذر منه فعل مضمر غير الناصب للمحذر، فالكلام جملتان، والتقدير عندهما: إيّاك باعد من الأسد واحذر الأسد .

(١) الكتاب ج ١/ص ٢٧٣، والمقتضب ج ٣/ص ٢١٢، والأصول ج ٢/ص ٢٥٠، وابن يعيش ج ٢/ص ٢٦، وشرح الجمل ج ٢/ص ٤٢٢ وشرح التسهيل ج ٢/ص ١٦١، وشرح الرضي ج ٢/ص ٣ وابن عقيل ج ٢/ص ٣٠٠ والتصريح ج ١/ص ٩٢، وأوضح المسالك ج ٤/ص ٧٦، والأشْموني ج ٣/ص ٨٥، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٤/ص ١٤٧٨ .

(٢) شرح ابن يعيش ج ٢/ص ٢٦ .

(٣) الكتاب ج ١/ص ٢٧٩ .

(٤) شرح التسهيل ج ٢/ص ١٦١ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٥/ص ١٤٧٨ .

(٥) المصادر السابقة والأشْموني ج ٣/ص ٨٦، وهمع الهوامع ج ٢/ص ١٨ .

(٦) شرح التسهيل ج ٢/ص ١٦١، المصادر السابقة .

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [..فالنصب لـ(إيًّا) فعل مضمّر لا يجوز إظهاره. ومع المكرر نحو: الأسد الأسد، لأنَّ أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: ﴿ناقة الله وسقياها﴾^(١) استغناءً بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر]^(٢).

وقال في المتن: [ومنه ما نصب تحذيراً إن كان (إيًّا) أو مكرراً، أو متعاطفاً]^(٣).

وقال: [.. ويضمّر فعل أمر يليق بالحال: نحو: اتق، باعد، نح، خل، دع، ما أشبه ذلك... وتحذر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً، بإضمار ما ذكر نحو: رأسك والحائط، ورجلك والحجر، وعينك والنظر إلى ما لا يحل، وفمك والحرام]^(٤).

(١) سورة الشمس: ١٣ .
(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ١٧ .
(٣) المصدر السابق ج ٢/ص ١٧ .
(٤) المصدر السابق ج ٢/ص ١٧ .

المطلب الثامن

ناصب المستثنى

إذا انتصب ما بعد (إلا) على الاستثناء فقد اختلف النحاة في ناصب

المستثنى على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وصححه ابن مالك^(٣) إلى أنَّ النَّاصِب

للمستثنى هو الأداة (إلا) واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أنَّها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه، فعملت فيه كـ(إن)

و(لا) التي للتبرئة.

الثاني: وذهب ابن خروف^(٤) إلى أنَّ الناصب له هو ما قبل (إلا) من فعل

ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة (إلا) ودليله انتصاب (غير) بلا واسطة إذا

وقعت موقع (إلا) .

الثالث: و ذهب السيرافي^(٥) وابن الباذش^(٦) والفراسي^(٧) وابن بابشاذ^(٨)

والرندي^(٩) وعزاه الشلوبين^(١٠) للمحققين: أنَّ الناصب له ما قبل (إلا) معدى إليه

بواسطتها- قياساً على المفعول معه، فإنَّ ناصبه الفعل بواسطة الواو، وفرقوا بينه

وبين (غير) بأنَّ ما بعد (إلا) مشبه بالظرف المختص الذي لا يصل فيه الفعل إلا

بواسطة حرف الجر. و(غير) لإبهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه .

(١) المساعد ج ١/ص ٥٥٥ والتصريح ج ١/ص ٣٤٩ .

(٢) الإنصاف ج ١/ص ٢٦١ وشرح ابن يعيش ج ٢/ص ٧٦ .

(٣) المساعد ج ١/ص ٥٥٥ والتصريح ج ١/ص ٣٤٩ .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٠٦ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٢٥٣، والتصريح ج ١/ص ٣٤٩، والاستغناء للقرافي ص ١٤٤ .

(٦) المصادر السابقة .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) همع الهومع ج ٢/ص ١٨٨ .

(٩) المصدر السابق ج ٢/ص ١٨٨ .

(١٠) المصدر السابق ج ٢/ص ١٨٨ .

وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلا فعل نحو: القوم إخوانك إلا زيدا . ونسب ابن عصفور^(١) .

هذا القول لسيبويه واختاره (ابن الصائغ)^(٢) (٣) .

الرابع: وذهب الكسائي^(٤) إلى أن الناصب له (أن) مقدرة بعد (إلا) . قال: والتقدير: إلا أن زيدا لم يقم. ورد هذا بأنه باطل؛ لأن (أن) لا تضر وتعمل^(٥) .
الخامس: وذهب الفراء^(٦) إلى أن الناصب له (إن) مخففة ركبت (إلا) منها، ومن (لا) قال: ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم (لا) ومن نصب غلب حكم (إن) والخبر محذوف .

السادس: ونقل ابن عصفور^(٧) عن الكسائي قولاً آخر: إنه انتصب لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه .
السابع: وذهب المبرد^(٨) والزرجاج^(٩) إلى أنه انتصب بـ(أستثني) مضمراً . نقل هذا والسيرافي^(١٠) عنهما .

(١) الكتاب ج ٢/ص ٣١٠ وشرح الجمل ج ٢/ص ٢٥٣ .

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن، شمس الدين الزمردى الحنفي، المتوفى: سنة ٥٧٧هـ. من تصانيفه: شرح الألفية لابن مالك، تذكرة في النحو وغيرها. هدية العارفين ج ٢/ص ١٣٩ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ١٨٨ .

(٤) شرح ابن يعيش ج ٢/ص ٧٦-٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ج ٢/ص ٢٧٩ ، والجنى ص ٥١٦ ، والمساعد ج ١/ص ٥٥٦ .

(٥) الاستغناء للقرافي ص ١٤٦ ، و أيضاً الغرة لابن الدهان ج ٢/ص ١٤٥ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٢٥٣-٢٥٤ ، والمساعد ج ١/ص ٥٥٧ ، الاستغناء للقرافي ص ١٤٥ ، والإنصاف ج ١/ص ٢٦١ .

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٠٦ ، وهمع الهوامع ج ٢/ص ١٨٨ .

(٨) المقتضب وحاشيته ٤/٣٩٠-٣٩١ ، و رصف المباني للمالقي ص ٩١ وشفاء العليل ج ١/ص ٤٩٩ والرضي ج ١/ص ٢٢٦ ، وشرح التسهيل ج ٢/ص ٢٧١ .

(٩) الجنى الداني ص ٥١٦ ، وشرح التسهيل ج ٢/ص ٢٧٨ ، وشرح الرضي ج ٢/ص ٨٠ ، والغرة لابن الدهان ج ٢/ص ١٤٤ .

(١٠) همع الهوامع ج ٢/ص ١٨٨ .

قال السيوطي: [ولم يترجَّح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها
الثلاثة الأول والأخير..] (١)

فنحن نرى أنه يَرَجَّح المذهب الأول القائل بأنَّ الناصب للمستثنى هو (ألا)،
والمذهب الثاني الذي يرى بأنَّ الناصب للمستثنى هو (ما قبل إلا) من فعل وغيره من
غير أن يعدى إليه بواسطة إلا. كما يَرَجَّح المذهب الثالث القائل بأنَّ الناصب
للمستثنى هو ما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها، وأمَّا الأخير الذي يَرَجَّحه السيوطي
فهو المذهب القائل بأنَّ النَّاصِب للمستثنى الفعل (أستثنى) مضمراً. هذا هو المفهوم
من كلام السيوطي فهو لم يَرَجَّح واحداً من هذه المذاهب الأربعة بعينه، لكنه ذكر
كلاماً مهماً في بغية الوعاة ما نصه: [والمسألة فيها سبعة أقوال حكيته في جمع
الجوامع من غير ترجيح، وأنا أميل إلى القول الذي ذكره أبو علي أولاً، وقد أشرت
إليه في جمع الجوامع في الكلام على (غير) فتفطن له] (٢).

وذكر السيوطي في معرض حديثه عن (غير): [.. والذي أختاره أنها
انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأنَّ أصله النصب بـ(أستثنى) مضمراً، وهو الذي
أميل إليه في أصل الاستثناء، أنَّ نصبه بأستثنى لازم الإضمار، وجعلت إلا عوضاً
عن النطق به] (٣).

(١) همع الهوامع ج ٢/ص ١٨٨ .

(٢) بغية الوعاة للسيوطي ص ٤٠٣ .

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٠٦ .

المطلب التاسع

منع تقديم المستثنى أول الكلام

اختلف النُّحاة في جواز تقديم المستثنى أول الكلام على أقوال :

الأول: الجمهور^(١) على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: (إلا زيدا قام القوم) ، ولا (إلا زيدا ما أكل أحد طعاماً) ولا (ما إلا زيدا قام القوم)؛ لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأنَّ (إلا) مشبهة (لا) العاطفة، وواو (مع) وهما لا يتقدمان .

الثاني: الكوفية^(٢) والكسائي^(٣) والزرَّاج^(٤) على جواز تقديمه ومما استدلوا به ، قول الشاعر^(٥):

خلا الله لا أرجو سواك وإنما *** أعدُّ عيالي شعبةً من عيالك
وقول الآخر^(٦):

وبلدةٍ ليس بها طوري *** ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [منع تقديم المستثنى أول الكلام: ولا يقدم أول الكلام ...]^(٧).

(١) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٥١٧ وهمع الهوامع ج٢/ص١٩٤ .

(٢) الإينصاف ج١/ص٢٧٣ و ارتشاف الضرب من كلام العرب ج٣/ص١٥١٧ وهمع الهوامع ج٢/ص١٩٤ .

(٣) شفاء العليل ج١/ص٥٠٤ وشرح التسهيل ج٢/ص٢٨٥ وشرح الأشموني ج٢/ص١٤٨ وحاشية يس على التصريح ج١/ص٣٥٤ .

(٤) الخزانة ج٣/ص٣١٢ وهمع الهوامع ج١/ص٢٢٦ والاستغناء للقرافي ص٢١٣ والإينصاف ج١/ص٢٧٣ .

(٥) البيت من الطويل وهو للأعشى في الخزانة ج٣/ص٣١٤ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٣٨٢ والدرر ج٣/ص١٦٣ والأشموني ج١/ص٢٣٧ .

(٦) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ص٣١٩ وفي الخزانة ج٣/ص٣١١-٣١٢-٣٣٨

والدرر ج٣/ص١٦٥ وبلا نسبة في الإينصاف ج١/ص٢٧٤ وجمهرة اللغة ص١١٤٥ .

(٧) همع الهوامع ج٢/ص١٩٤ .

المطلب العاشر

ماهية (حاشا) في الاستثناء

اختلف النحاة في ماهية (حاشا) على أقوال:

الأول: سيبويه^(١) وجمهور البصريين^(٢) إلى أن (حاشا) حرف يجر ما بعده، قال سيبويه: (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء)^(٣) واحتجوا على ذلك بجملة أدلة منها:

- أنه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: (ما حاشا زيدا) كما يقال: ما خلا زيدا.

- أنها لو كانت فعلاً لوجب دخول نون الوقاية عليها فنقول: (حاشاني)، فلما قال: حاشاي من غير نون دل على أنها حرف.^(٤)

- أنها لو كانت فعلاً لوجب أن تكون صلة لـ(ما) فنقول: (ما حاشا)، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها حرف.^(٥)

الثاني: ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن (حاشا) فعل ناصب للاسم بعدها ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال كقول الشاعر:^(٧)

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه*** ولا أحاشي من الأقوام من أحد

(١) الكتاب ج ٢/ص ٣٤٩ .

(٢) الأصول ج ١/ص ٢٨٨ والإنصاف ج ١/ص ٢٧٦ وشرح الجمل ج ٢/ص ٢٦٤ وشرح التسهيل ج ٢/ص ٣١١ وشرح ابن الناظم ص ٣٠٩ وشرح ابن عقيل ج ١/ص ٦٢٠ والمغني ص ١٣١ والجنى الداني ص ٤٦٢ .

(٣) الكتاب ج ٢/ص ٣٤٩ .

(٤) الإنصاف ج ١/ص ٢٨٠ .

(٥) شرح الرضي ج ٢/ص ١٥٢ .

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٢١٤ .

(٧) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢١ وأسرار العربية ص ٢٠٨ والإنصاف ج ١/ص ٢٧٨ والجنى ص ٥٥٩-٥٦٣ والخزانة ج ٣/ص ٤٠٣-٤٠٥ والدرر ج ٣/ص ١٨١ وشرح المفصل ج ٢/ص ٨٥ .

وبدخول ما المصدرية عليه كقول الشاعر: (١)

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً *** فإننا نحنُ أحسنهُمُ فعِلالاً .

أنَّ حرف الجر يتعلّق به في مثل (حاشا لله) وحرف الجر إنّما يتعلّق بالأفعال.

الثالث: ذهب الفراء (٢): إلى أنّ (حاشا) فعلٌ ليس بفاعل، لكنّها استعملت

استعمال الأدوات، وأصلها (حاشا لزيد) فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها.

الرابع: وذهب الجرمي (٣) والمازني (٤) والمبرد (٥) والزجاج (٦) الأخفش (٧)

واختاره ابن مالك (٨) إلى أنّ (حاشا) تستعمل حرفاً كثيراً، وفعلاً متعدياً لتضمينه

معنى (إلا)، لأنّه ثبت عن العرب الوجهان، أي الجر والنصب، وسمع عن بعض

العرب: (اللهم اغفر لي، ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع) (٩) وقول

الشاعر (١٠):

حاشا أبا ثوبان إنّ أبا *** ثوبان ليسَ بيكمةٍ فدم

روي الوجهان: الجر والنصب .

ورجّح السيوطي مذهب الكوفيين حيث قال: [وبحاشا، وخلا، وعدا بالنصب أفعالاً

جامدة...ويليان(ما) - أي خلا وعدا...ولا تدخل على حاشا خلافاً لبعضهم...] (١١) .

(١) البيت من الوافر وهو للأخطل في الخزانة ج ٣/ص ٣٨٧ والدرر ج ٣/ص ١٨٠ وشرح التصريح

ج ١/ص ٣٦٥ وبلا نسبة في الأشموني ج ١/ص ٢٣٩ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٢١٤ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٦ والمغني ص ١٣١ والأشموني ج ١/ص ٥٢٦ .

(٤) الأصول ج ١/ص ٢٨٨ والجنى ص ٤٦٢ والمغني ص ١٣١ وشرح ابن عقيل ج ١/ص ٦٢١ .

(٥) المقتضب ج ٤/ص ٣٩١ .

(٦) والجنى ص ٤٦٢ والمغني ص ١٣١ والأشموني ج ١/ص ٥٢٦ .

(٧) شرح التسهيل ج ٢/ص ٣٠٦ وشفاء العليل ج ١/ص ٥١١ والجنى ص ٤٦٢ والمغني ص ١٣١ .

(٨) شرح التسهيل ج ٢/ص ٣٠٦ وشفاء العليل ج ١/ص ٥١١ .

(٩) الجنى ص ٤٦٢ .

(١٠) البيت من الكامل وهو للجميع الأسدي في الأشموني ج ٢/ص ٥٢٦ والخزانة ج ٤/ص ١٨٢ والمغني

ص ١٣١ .

(١١) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٠٩ .

المطلب الحادي عشر

الاستثناء بـ(لا سيِّما)

اختلف النُّحاة في دلالة (لا سيِّما) على الاستثناء على مذهبين:

الأول: ذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) وجمهور النُّحاة^(٣) إلى أنّ (لا سيِّما) لا تفيد

الاستثناء، بل معناه التفضيل والأولي، قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قول

العرب: (ولا سيِّما زيد) فزعم أنّه مثل قولك: (ولا مثل زيد) وما لغواً)^(٤)

الثاني: ذهب الكوفيون^(٥) و جماعة من النُّحاة كالأخفش^(٦) وأبي حاتم^(٧)

والفارسي^(٨) والنحاس^(٩) وابن مضاء^(١٠) إلى أنّ (لا سيِّما) من أدوات الاستثناء،

ووجهه أنّك إذا قلت: قام القوم لا سيِّما زيد، فقد خالفهم زيد في أنّه أولى بالقيام،

فهو مخالف في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية، ولمّا كان بعدها بعضاً مما

قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول، لأنّه خرج عنه بوجه لم

يكن له. ورد هذا المذهب بما يلي:

أنّ قولنا: (قام القوم لا سيِّما) فزيد مشارك في القيام للقوم وليس بمستثنى من

القوم، وليس تأكيد القيام في حقه يخرج عن أن يكون قائماً.

بيطل قولهم بأنّ (لا سيِّما) للاستثناء دخول الواو عليها وعدم صلاحية (إلا)

مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى .

(١) الكتاب ج ٢/ص ٢٨٦ .

(٢) المصدر السابق ج ٢/ص ٢٨٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٢٥٢ وشرح التسهيل ج ٢/ص ٣١٨ وشفاء العليل ج ٢/ص ٥١٨

وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٤٩ .

(٤) الكتاب ج ٢/ص ٢٨٦ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٤٩ وشفاء العليل ج ٢/ص ٥١٨ .

(٦) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٤٩ .

(٧) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٤٩ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٢١٦ .

(٨) همع الهوامع ج ٢/ص ٢١٦ .

(٩) المصدر السابق ج ٢/ص ٢١٦ .

(١٠) المصدر السابق ج ٢/ص ٢١٦ .

الظاهر من قول النُّحاة أنَّ (لاسيِّما) جملة مؤلِّفة من (لا) وخبرها محذوف
تقديره: (موجود) غير أنَّها لا تستقل بالاستعمال فلا يقال: (لاسيِّما خالد) لأنَّها
تستعمل لبيان أولوية ما بعدها على ما قبلها، ولذلك لا تستقل بالكلام.^(١)
ورجَّح السيوطي مذهب سيبويه فقال: [والصحيح: أنَّها لا تعد من أدوات
الاستثناء؛ لأنَّه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرج عن أن
يكون قائما]^(٢)

وما رجَّحه السيوطي هو ما ظهر للباحث؛ لأنَّها لا تدل على إخراج الشيء
من الشيء كما زعموا، وإنَّما فيها التنبيه على أولوية الاسم بعدها وهو داخل في
الحكم وليس بخارج عنه، فقولنا: (قام الطلاب ولا سيِّما محمد) ومعناه أنَّ محمداً
أولى بالقيام منهم رغم قيامه معهم .

(١) معاني النحو ج ١/ص ٤١٧ .

(٢) همع الهوامع ج ٢/ص ٢١٧ .

المطلب الثاني عشر

التفريغ في المفعول المطلق

تعريف: التفريغ: المستثنى المفرغ: هو الذي ترك منه المستثنى منه ففرغَ الفعل قبل إلا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد إلا نحو: ما جاءني إلا زيد^(١). بمعنى أن يتفرغ ما قبل إلا للعمل في ما بعدها، أو بمعنى أوضح؛ أن يلغى عمل (إلا) فيعرب ما بعدها بحسب موقعه في الجملة.

ذهب جمهور النحاة: إلى أن التفريغ يكون في كل المعمولات: من فاعل ومفعول به وغيره، إلا المفعول المطلق فإنه لا يكون فيه. غير أن ذلك (أي التفريغ في المصدر المؤكد) قد ورد كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾^(٢) لذلك اختلف النحاة في تأويل مثل ذلك على أقوال:

الأول: أن (ظناً) له صفة محذوفة قدرها النحاة: ظناً ضعيفاً^(٣).

وقال ابن الأنباري: (إن إلا ظناً لا يؤدي إلى العلم اليقيني)^(٤).

وقدرها بعضهم^(٥): ظناً بيناً، فهو مختص لا يؤكد.

الثاني: أن الأصل فيها: إن نحن إلا نظن ظناً، قاله المبرد^(٦)، قال ونظيره ما حكاه أبو عمرو: (ليس الطيب إلا المسك) تقديره: ليس الطيب إلا المسك، وتبعه الفارسي^(٧) وأبو البقاء العكبري^(٨) وابن يعيش^(٩).

الثالث: أن يتضمن (نظن) معنى (نعتقد) فينتصب (ظناً) مفعولاً به لا مصدر^(١٠).

(١) التعريفات ج ١/ص ٢٧١.

(٢) سورة الجاثية: ٣٢.

(٣) همع الهوامع ج ٢/ص ١٨٧.

(٤) البيان في غريب القرآن ج ٢/ص ٣٦٧ لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقاء، ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٥) الدر المصون ج ٩/ص ٦٥٩.

(٦) الجنى الداني ص ٤٩٧ والمغني ص ٤٩١ وهمع الهوامع ج ٢/ص ١٨٧.

(٧) المغني ص ٢٩٢.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ج ٢/ص ٣٩٩ للعكبري، ط ١، ١٩٧، دار الفكر، بيروت.

(٩) شرح ابن يعيش ج ٤/ص ٣٦٠.

الربع: أن الظن بمعنى العلم والشك، فاستثنى الشك، كأنه قال: مالنا اعتقاد إلا الشك (٢).

الخامس: أن أصله: نَظَنُ ظَنًّا ، فأدخل عليه حرف النفي والاستثناء ليفيد إثبات الظن، ونفي ما سواه، وزيد نفي ما سوى الظن بقوله: (وما نحن بمستيقنين) وهذا قول الزمخشري (٣) ، وأجازه الرضي (٤).

ورجَّح السيوطي المذهب الأول فقال: [والتفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد فإنه لا يكون فيه ولذلك أولوا قوله تعالى: ﴿إِن نَّظَنُ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٥) على حذف الوصف أي ظنا ضعيفا..] (٦) .

والذي يترجَّح للباحث هو ما ذهب إليه الزمخشري و أن أصله: نَظَنُ ظَنًّا ، فأدخل عليه حرف النفي والاستثناء ليفيد إثبات الظن، ونفي ما سواه، وزيد نفي ما سوى الظن بقوله: (وما نحن بمستيقنين)؛ لأنه ليس فيه تأويل ولا تقدير، وعدم التأويل أولى من التأويل إذا تحقق المراد وفهم المقصود، وكذلك عدم التقدير أولى من التقدير إذا فهم المعنى وليس ثمة مانع منه، فكيف وقد وافق المعنى، فإن معنى قوله: (إن نَظَنُ إِلَّا ظَنًّا) هو نَظَنُ ظَنًّا ، فلما أراد توكيد الكلام جاء بأسلوب القصر لإفادة ذلك المعنى، ولا داعي للقول بأن الكلام على تقدير محذوف؛ لأنه يراد به القصر .

(١) الدر المصون ج ٩/ص ٦٥٩ .

(٢) الاستغناء في الاستثناء تحقيق محمد عبد القادر عطا ط: ١٩٨٦م - دار الكتب العلمية بيروت ص ٢٤٢ .

(٣) شرح الرضي ج ٢/ص ٢٤٢ .

(٤) الكشاف ج ٣/ص ٤٤٠ .

(٥) سورة الجاثية ٣٢ .

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ١٨٧ .

المطلب الثالث عشر

إعراب (إلا) وما بعدها

على الوصفية

اختلف النحاة في إعراب (إلا) وما بعدها في مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(١) على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحاة^(٢) إلى أن (إلا) وما بعدها وصف للنكرة (آلهة) ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد منه الاستثناء؛ لامتناع الاستثناء معنىً ولفظاً، أمّا المعنى فيصير: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، ذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، فيقتضي عدم الفساد مع التعدد، وهذا القول باطل . وأمّا لفظاً فلأنّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات العمومي فعمومه يدلّ، وشرط الاستثناء العموم الشمولي، قال سيبويه: (الدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت) ^(٣) أي أتيت بممنوع . ونظير هذا قول الشاعر^(٤):

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ *** لعمرُ أبيكِ إلا الفرقدانِ

الثاني: ذهب الفراء^(٥) والمبرد^(٦) إلى أن (إلا) في الآية للاستثناء وأنّ ما بعدها بدل، واحتج المبرد بأنّ (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وأنّ

(١) سورة الأنبياء: ٢٢ .

(٢) الكتاب ج ٢/ص ٣٣١-٣٣٥ والمقتضب ج ٤/ص ٤٠٨ والأصول ج ١/ص ٣٠١ وابن يعيش ج ٢/ص ٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ج ٢/ص ٢٥٨ (وشرح التسهيل ج ٢/ص ٢١٧-٢١٨ تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله طارق فتحي السيد-دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) والرضي ج ٢/ص ١٦١ والمغني ص ٨٢ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٢٨ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٢٠١ .

(٣) الكتاب ج ٢/ص ٣٣١ .

(٤) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨ وفي الكتاب ج ٢/ص ٣٣٤ والمقتضب ج ٤/ص ٤٠٩ وابن يعيش ج ٢/ص ٨٩ والخزانة ج ٢/ص ٥٢ .

(٥) معاني القرآن له ج ٢/ص ٢٠٠ .

(٦) شرح التسهيل ج ٢/ص ٢١٨ .

التفريغ بعدها جائز، وهذا ما ذكره بعض النحاة كابن السراج^(١) والشلوبين^(٢) والرضي^(٣) وابن هشام^(٤). وأنكر ابن خروف ثبوت ذلك عن المبرد. وأنكر على بن ولاد الاشتغال برداً ما لم يصح ثبوته^(٥).
ورجّح السيوطي مذهب الجمهور حيث قال: [لا يوصف بـ(إلا) وبتاليها جمع منكر...وزعم المبرد: أنّ الوصف بإلا لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البديل...]^(٦).

والذي يترجّح للباحث هو ما رجّحه السيوطي الذي هو مذهب جمهور النحاة؛ وذلك لأنّ القول بالبدلية يفسد المعنى، وذلك لأنّ القول بالبدلية يقتضي (الرفع) و(لو) بمنزلة (إن) في أنّ الكلام معه موجب، والبديل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب.

قال السيرافي شارحاً قول سيبويه (لكنك قد أحلت): (لأنّّه يصير في معنى: لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأنّ البديل بعد إلا في الاستثناء موج، وكذا لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) لو كان على البديل؛ لأنّ التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا...^(٧).

(١) (الأصول ج ١/ص ٣٠١).

(٢) (التوطئة ص ٢٨٠ لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١م الكويت).

(٣) (شرح الرضي ج ٢/ص ١٦١).

(٤) (المغني ص ٨٢).

(٥) (شرح التسهيل ج ٢/ص ٢١٨).

(٦) (همع الهوامع ج ٢/ص ٢٠١-٢٠٢).

(٧) (شرح التسهيل لابن مالك ج ٢/ص ٢١٨).

المطلب الرابع عشر

الفصل بين الموصوف وصفته بـ(إلا)

لا يفصل بين الموصوف وصفته (بإلا) فلا يقال: جاءني رجل إلا راكب لأنهما كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن (إلا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف. هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة^(١). وأعرّبوا ما يوهم ذلك حالاً مثل: (ما مررت بأحد إلا قائماً) فأعرّبوا (قائماً) حالاً، أو يكون صفة بدل محذوف. قال الأخفش: (ما جاءني رجل إلا راكب، تقديره: إلا رجل راكب، وفيه قبح وتقول: ما ضربت أحداً إلا عمرو خيرٌ منه، (إلا) مفرعة للحال معناه إلا مفضلاً عليه عمرو)^(٢).

وذهب الزمخشري^(٣): إلى أن ما بعد (إلا) صفة لما قبلها وهو (أحد)، و(إلا) لغوٌ في الكلام معطيةً في المعنى. فائدتها: جاعلة عمراً خيراً ممن ضربت، وإذا جاز أن تدخل على الجملة التي هي صفة، جاز أن تدخل على الصفة المفردة، فتقول: ما مررت برجل إلا صالح، فتكون (إلا) إيجاباً في العمل وفي الفضلات وفي التتمات .

ولا تدخل في البديل الذي هو عين الأول، ولا في عطف البيان، ولا في كل تابع هو الأول. وممن ذهب هذا المذهب صاحب البديع^(٤) وابن هشام^(٥). ورد مذهب الزمخشري؛ بأنه مذهب لا يعرف، لا بصري، ولا كوفي، وعن حججه التي ذكرها وأعرّبها صفة - بأنها تعرب حالاً، وإنما لم تقس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ويخالفه في الإعراب والتنكير^(٦).

(١) المغني ج ١/ص ٥٦٥ وارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٢٩ وهمع الهوامع ج ٢/ص ٢٠٤ .

(٢) المساعد ج ١/ص ٥٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ج ٢/ص ٣٠١ والمغني ج ٢/ص ٤٣٢ .

(٣) المفصل ص ٧٢ وشفاء العليل ج ١/ص ٥٠٨ وشرح التسهيل ج ٢/ص ٣٠٢ والمساعد ج ١/ص ٥٨١ .

(٤) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٢٩ ، والمساعد ج ١/ص ٥٨٢ .

(٥) ارتشاف الضرب من كلام العرب ج ٣/ص ١٥٢٩ .

(٦) همع الهوامع ج ٢/ص ٢٠٤ .

ورجَّح السيوطي مذهب الجمهور فقال: [ولا يليها - أي (إلا) - نعت ما قبلها خلافاً للزمخشري ...]^(١) .

وما رجحه السيوطي هو ما يترجح للباحث لأنَّ الصفة وموصوفها كالشيء الواحد، مثلها مثل المضاف والمضاف إليه، والموصول وصلته، فلا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، واستدلال الزمخشري بقوله تعالى: ﴿ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) بأنَّ جملة (ولها منذرون) صفة سهو، وقد قيل: إنَّ ولها كتاب معلوم حال للقريّة لكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة وما أهلكنا قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطأ ولا عيب في السهو للإنسان ولا ذام والسهو ما يتنبه له صاحبه بأوفى تنبيهه والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه أو يتنبه ولكن بعد إتعاب .^(٣)

قال ابن هشام: والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها وهو تقدم النفي .

والثاني: عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو: في الدار قائماً رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديداً ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية أمران:

أحدهما: خاص بها وهو اقتران الجملة بالآية؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول: ما مررت بأحد إلا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره .
والثاني: عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو .^(٤)

(١) المصدر السابق ج ٢/ص ٢٠٤ .

(٢) سورة الحجر: ٤ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ج ١/ص ١٦٩ .

(٤) مغني اللبيب ج ١/ص ٤٧٧-٤٧٨ .

الخاتمة/

وبعد فإنني أحمد الله تعالى الذي وفقني، حتى فرغت من هذه الدراسة عن (ترجيحات جلال الدين السيوطي النحوية في همع الهوامع شرح جمع الجوامع) والتي بذلت فيها الجهد والوقت الكثير، ولا أدعي وفاء الغاية، ولا بلوغ النهاية، غير أنني أرجو أن أكون قد أضفت شيئاً إلى المكتبة الإسلامية، كما أحمده أن وفقني للخروج منه بمكاسب عظيمة، وثرورات جزيلة، والتي أهمها ما سطرته بين ثنايا هذا البحث .

اشتملت خطة البحث على سبعة فصول تأسياً بالسيوطي في مؤلفاته . الفصل التمهيدي : تناول فيه الباحث تعريفاً موجزاً بالسيوطي وكتبه خاصة [همع الهوامع شرح جمع الجوامع] وصيغ ترجيحاته، والأسس التي بنى عليها ترجيحاته ومواقفه النحوية.

الفصل الأول: ترجيحاته في المقدمات النحوية وهي المسائل التي تذكر في مقدمات كتب من ألف في النحو، وكأنها بمثابة تمهيد لموضوعات النحو . الفصل الثاني: ترجيحاته في الجملة الاسمية ونواسخها، ويضم هذا الفصل مسائل المبتدأ والخبر، ثم ما يدخل عليهما من النواسخ مثل: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها . وأما الفصل الثالث: فكان عن (ترجيحاته في الجملة الفعلية وتوابعها) وفيه مسائل عن الفعل الماضي والمضارع، وما يدخل عليه من أدوات النصب والجزم، ثم الفاعل ونائبه، والمفاعيل بأنواعها والحال والتمييز .

الفصل الرابع: تناول ترجيحاته في التوابع، ويضم النعت والتوكيد والعطف والبدل . الفصل الخامس: ترجيحاته في المجرورات وهذا الباب لا يضم سوى المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة .

الفصل السادس: ترجيحاته في الأساليب النحوية: أسلوب القسم، وأسلوب المدح والذم، وأسلوب الاستثناء، وأسلوب الشرط، وأسلوب الإغراء والتحذير، وأسلوب النداء، وأسلوب التعجب .

هذا و تأسيساً على الدراسة السابقة (ترجيحات السيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع) واعتماداً على ما ورد فيها يستطيع الباحث إبراز أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها في النقاط التالية :

- يظهر للباحث أنّ كتاب (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) للسيوطي يعتبر أهم كتب السيوطي النحوية، فهو بحق عصارة فكره النحوي، وخالصة ملكته النحوية، وزبدة أبحاثه وثمره فؤاده، فهو وإن لم يكن آخر كتبه والتي هي: (الاقتراح، والأشباه والنظائر، والبهجة المرضية في شرح الألفية، والفرائد الجديدة، ...) لكنه وضع فيه كل جهده وركز فيه كل طاقته .
- كتاب (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) كنز من كنوز النحو من عصر المؤلف إلى عصر سيبويه والخليل، نقله صاحبه من أكثر من مائة مصنف، وخالف فيه ووافق أكثر من سبعين نحويًا، فهو سجل حافل، وسفر عظيم جمع فيه أكثر مسائل النحو وأغلب آراء النحاة وأسمائهم .
- أكثر السيوطي من النقول من كتب لا تزال مخطوطة أو مفقودة، وبأمانة علمية نادرة، فجمعه لها بتلك المنهجية يعد آية وكرامة لهذا الإمام، لما حفظ لنا من كنوز تراثنا النحوي والإسلامي، حتى صار جلُّ من جاء بعده ينقل منه ويعول عليه .
- دقته في عزو الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، وأدبه في الرد على المخالف، خلافاً لأبي حيان الذي تأثر السيوطي به كثيراً ، ومنه نقل الأكبر من كتابه، فأبو حيان عباراته جافة وربما فيها شيء من القساوة .
- منهجه العلمي الذي اتبعه يشهد بعبقرية فذة وعلم غزير، وملكة نادرة . من خلال سرده الآراء ومناقشتها والاختيار، والترجيح والتصحيح والتصويب لما يراه مناسباً وقناعاته النحوية .
- منهجه يتسم بالموضوعية، فهو لا يرجح إلا بدليل، ويرد على المخالف من أي جهة كان، وإلى أي مدرسة ينتمي، وهو لا يخالف تحاملاً أو تقليداً، وإنما لقناعات قويت عنده، وأدلة رسخت في فؤاده، بدليل أنّ من خالفه في مسألة ما، وردَّ عليه، وأتى على حججه من القواعد؛ ينتصف له السيوطي في مسألة أخرى، وربما في مسائل، فتراه يدافع عن قوله بقوة، وينافح عن رأيه ببسالة؛ فيرجحه غير مكترث ولا مبال .

- رغم أنه لم يسر في الكتاب على نسق واحد، لأمر ذكرها، كان ينوي مراجعتها إلا أن لديه قدرة فائقة على جمع ما تفرق ولم ما تناثر، وقدرة على المناقشة والتحليل، جمع كما هائلاً من الكتب المتخصصة في النحو، وآراء سمعها من مشايخه، فاستطاع أن يجمع ويوب ويرتب ما تشابه في مكان واحد، فجعلها مؤلفاً قائماً بذاته، له مميزاته وخصائصه التي ينفرد بها عن غيره من الكتب، حتى أن المتأمل لكتابه، المتصفح لأبوابه، الناظر في مسائله، يجد أنها نابعة من ذاته، منقوشة من فؤاده، أضفى عليها شخصيته، ورتبها وبوب لها تبويباً لم يسبق إليه، وهذا شأنه في جميع مؤلفاته، فبطل القول: بأنه حاطب ليل.

- منهجه وسط بين المدرستين البصرية والكوفية، ويميل في الحقيقة إلى منهج البغداديين، والأندلسيين؛ من خلال الترجيح بين الأقوال وانتقاء الأرجح والأصوب منها
 - رغم اتخاذه المنهج الوسط بين الكوفيين والبصريين من حيث الاعتماد على السماع والقياس معاً، إلا أن ترجيحه لآراء البصريين أكثر .
 - تخلص عن التعليقات السقيمة، والتأويلات البعيدة، تابعاً في ذلك أبا حيان والذي تأثر هو أصلاً بابن مضاء وابن حزم الأندلسي، في إحياء بعض رسوم النحو الظاهري .
 - أن السيوطي لا يقل شأناً عن سبقه من النحاة مع تبحره في غير النحو، لم يكن مقلداً لأحد، وإنما ملكته النحوية هي التي تسير زمامه.
 - أن السيوطي صاحب مدرسة مستقلة، فهو لا يوافق إلا لما قوي عنده، ولا يخالف إلا لضعف حجة المخالف لديه، وزاد على ذلك تحريره لمحل النزاع في أكثر من موطن .
- التوصيات /**

- يوصي الباحث الدارسين بالاهتمام بكتب السيوطي النحوية، ودراستها دراسة متأنية متكاملة للخروج بشئ فصل عن مدرسة السيوطي النحوية وميوله الإبداعية .
- يوصي الباحث بدراسة متأنية في (مصطلحات السيوطي المستخدمة في كتابه مع الهوامع شرح جمع الجوامع وغيره)، لأنه تارة يختار من أقوال البصريين فيصوغ اختياره وترجيحه بالصحيح أو الأصح، وتارة يرجح بين قول ابن مالك وأبي حيان فيقول: والمختار، غير أن صيغته في الترجيحات متعددة ومتنوعة فيوصي بدراستها دراسة مستقلة . ثم هل تأثر السيوطي كونه شافعيًا بمصطلحات المذهب؟

- كما يوصي الباحث بأن يقرر هذا الكتاب ولو جزءً منه، في الجامعات الإسلامية في المستويات العليا المتخصصة .

- يوصي الباحث بدراسة مثل هذه الكتب ، ويهتمون بها بحثاً ، وتحقيقاً ، وإبرازاً لجوانب الإبداع فيها .

- يوصي الباحث المجمع المختصة بالعربية بأن تعقد مؤتمرات في الشخصيات النحوية ، قديماً وحديثاً ، ويفيدون من مناهجهم ، مع إضفاء الروح العصرية المتلائمة وعقلية هذه الأجيال .

- يوصي الباحث بإنشاء هيئات مختصة بتعليم النحو، وتدريبه للأجيال في المساجد وفي سنوات العمر الأولى بجوار تحفيظ القرآن وتعليمه.

والحمد لله رب العالمين

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

والآثار

فهرس الأشعار و الأرجاز

فهرس الأعلام

فهرس المصادر

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٢٢٥	٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة
٥٤	٣٨	﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا...﴾	
٢٦٦	٥٨	﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾	
٢٧٠	١٩٦	﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	
٢٢٥	٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾	
٢٢٥	٢٠٦	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمُهَادُّ﴾	
٢٨٢	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَاوُنَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ	

		أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٢٥﴾	
٢٢٥	٢٥٣	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾	البقرة
٢٢٩	٢٧١	﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	
٢٢٠	٧٥	﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قائماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	
٢٢٥	٩٢	﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾	آل عمران
٢٥٩	٩٧	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾	
٢٢٦	١٠٤	﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	
٢٢٠	١٢٣	﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	
٢٨٢	١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا	النساء

		اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَاللَّارْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿٢٨٢﴾	
٢٨٢	١٢٧	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَمَانِي النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَمَامِي بِالْقِسْطِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾	
١٢٦	١٣٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾	
١١٣	١٠٢	﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾	
٢٤٩	١٠٧	﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾	
٢٦	١١٦	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ الْهَيْبِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	المائدة
٥٤	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُردُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾	الأنعام
٢٥٥	١٤٩	﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	
	٤	﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ	الأنعام

		قائلون ﴿	
٢٨٢	١٠	﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾	
١٢٥	٢٠	﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾	
٢٦٦	١٦١	﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾	
٢٢٩	٢٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَقْوَا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾	
٢٦	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	الأفعال
٨٦	٢٥	﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثَرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾	
٢٢٧	١٠٨	﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾	التوبة
٢٧٦	١	﴿الر كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	
١٣٦	٨	﴿وَلَنْ أَخْرِنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لِيَقُولَنَّ مَا يَحْبِسُهُ إِلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	الهدى

٢٥٢	١١٩	﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	
٢٦	١٣	﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾	تو س
١٢٩	٢٦	﴿قَالَ هِيَ رَأودَتِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	
٢٢١	١٠٠	﴿وَرَفَعَ أَبْوَيْهَ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	
٣٢٣	٢٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾	
٢٦	٤٤	نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ أُولَئِكَ تَكُونُوا آفَئِمَّةً مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ﴾	ت ه
٢١٢	٤٧	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدِّهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾	
٢٣١	٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	ل ج
٢٥٤	٣٠	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	
٢٥٥	٣٩	﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	
٢٥٢	٤٣	﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	
٢٧٢	٩٨	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	ل ن
٥٢	١٣٤	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	

٢٢٩	١	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	الإسراء
٢٤٨	٦٢	﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لِنِئْ أَخْرَتِنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَبِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾	
٢٢٧	(الإسراء: ٧٩)	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾	
٣٢٠	٥٠	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	الكهف
٢٢٠	٧١	﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرِكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾	طه
٣٣٩	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	الأنبياء
٢٤٨	٦٣	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾	
٣٥١	٨٣	﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾	
٢٤٨	٦٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾	الحج
٢٦٨	٧٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	
٢٦٩	٣٧	﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾	المؤمنون

١١٨	١٣	﴿ لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء ﴾	النور
١١٨	١٦	﴿ لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ﴾	
٦٢	٣٢	﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾	الفرقان
٢٢٠	٥٩	﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾	
١١٨	٤٦	﴿ لولا تستغفرون الله ﴾	النمل
١٧١	١٧	﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾	القصص
٢٤٨	٢٧	﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَلَيْكَ سِتْرًا فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	
٢٤	٩	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾	العنكبوت
٢٤	٦٩	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	
٢٢٧	٤	﴿ فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	الروم
١٢٤	٢٧	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	لقمان

٦٩	٥	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	الأحزاب
٢٤٦	٤٨	﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾	٦
٢٣	١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	فاطر
٢٥١	٣٧	﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾	يس
١٤٢	١٣٤	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾	الصافات
١٤٧	٣	﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحْنِمْ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص
٣٢٣	٣٠	﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾	
٣٢٤	٤١	﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾	
٣٢٤	٤٤	﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾	
٢٥٣	٧٣	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	
٣٢٣	٧٤	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعَدَّهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾	الزمر
ب	٣	﴿كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾	
٢٧٦	٣٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾	فصلت

٢٢٠	١١	﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	الشورى
٢٦٩	٢٤	﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُونَ﴾	الجباهة
٣٣٧	٣٢	﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾	
	١٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	الأحقاف
١١٨	٢٨	﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾	
١٤٢	٥	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	الحجرات
٣٢٣	٤٨	﴿وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾	الذاريات
٢٢٧	٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	الجمعة
٥٢	٨	﴿يُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الْوَسِيلُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	المنافقون
١١٨	١٠	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	
٢٨٩	٢٩	﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾	الحاقة

٢٢٣	٦	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾	الإنسا
٢٧	٣٩	﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	النازعات
٢٧	١٤	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	
١١٤	١٤	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾	البروج
٣٢٨	١٣	﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾	الشمس
٢٦٧	١	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾	الزلزلة
٢٥٠	١	﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾	الهمز
١٧٩	١	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾	الفيل

فهرس الأحاديث والآثار

٢٦٨	إبدأوا بما بدأ الله به	.١
٢٥	إنَّ الله وتر يحب الوتر	.٢
١٢٥	إنَّ هذا القرآن كائن لكم أجراً ، وكائن عليكم وزراً	.٣
٢٦٨	بئس الخطيب أنت ، هلاً قلت: ومن عصى الله ورسوله فقد غوى	.٤
٥٧	تحيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام	.٥
٢٣٤	رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة	.٦
الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	م
٢٢٨	عن أنس (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ)	.٧
٥٧	غزوت مع رسول الله سبع غزوات أو ثماني	.٨
٢٢٧	فجلس رسول الله صلى الله علي وسلم ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل .	.٩
٢٥٢	فصلوا جلوساً أجمعين	.١٠
٢٥٢	فله سلبه أجمع	.١١
٢٢٨	فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة	.١٢
٢٧٩	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس	.١٣
٥٧	الكلمة الطيبة صدقة	.١٤
٥٦	لا وتران في ليلة	.١٥
١٩٢	لنتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً	.١٦
٢٢٧	مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط ، فعملت اليهود إلى نصف	.١٧
٢٢٧	هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام	.١٨
٥٧	هل أنتم تاركو لي صاحبي	.١٩
٦٨	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	.٢٠

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البيت	م
٢٢٨	تخيرن من أزمان يوم حليلة*** إلى اليوم قد جربن كل التجارب	.١
٢٨٣	فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا*** فاذهب فما بك والأيام من عجب	.٢
٢٧٥	كهزّ الرديني تحت العجاج*** جرى في الأنابيب ثم اضطرب	.٣
١٩٠	لئن كان برد الماء هيمان صادياً*** إليّ حبيباً إنّها لحبيب	.٤
٨٨	لم تتلفع بفضل مئزرها دعدُ*** ولم تُغذُ دعدُ في العلب	.٥
٢١١	نجوت وقد بل المرادي سيفه*** من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	.٦
١٧٠	يرجّي المرء مالا أن يلاقي*** وتعرض دون أدناه الخطوب	.٧
١٤٧	حنّت نوار ولات هنا حنّت*** وبذا الذي كانت نوار أجنّت	.٨
٢٦٤	رحم الله أعظماً دفنوها*** بسجستان طلحة الطلحات	.٩
٢٩٤	يا أبجر بن أبجر يا أنت*** أنت الذي طلقت عام جعت	.١٠
	جشربن بماء البحر ثم ترفعت*** متى لجج خضر لهنّ نئيج	.١١
٢٢٣	فلثمت فاما أخذاً بقرونها*** شرب النزيف ببرد ماء الحشرج	.١٢
٢٨٣	حبنا أبداً لا غيرنا تدرك المنى*** وتكشف غمّاء الخطوب الفوادح	.١٣
١٤٢	لو أنّ حياً مدرك الفلاح*** أدركه ملاعب الرماح .	.١٤
١١٥	أترضى بأننا لم تجف دماؤنا*** وهذا عروس باليمامة خالد	.١٥
٨٨	ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندٌ*** وهندٌ أتى من دونها النأي والبعد	.١٦
١٨٣	فصفحت عنهم والأحبة فيهم*** طمعاً لهم بعقاب يوم مفسد .	.١٧
٢٠١	لظاها ولم تستعمل البيض والسمر*** علام ملئت الرعب والحرب لم تقد	.١٨
٩٠	ليت هنداً أنجزتنا ما تعد*** وشفّت أنفسنا مما نجد	.١٩
١٦٤	ما للجمال مشيها وثيدا*** أجندلاً يحملن أم حديدا	.٢٠
٩٠	واستبدت مرةً واحدةً*** إنّما العاجز من لا يستبد	.٢١
٢٤٤	والمؤمن العائذات الطير يمسحها*** ركبان مكة بين الغيل والسند	.٢٢
٣٣٧	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه*** ولا أحاشى من الأقوام من أحد	.٢٣

١٢٦	وما كل من يبدي البشاشة كائناً *** أخاك إذا لم تلفه لك منجدا	٢٤
٨٤	أؤمل أن أعيش وأن يومي *** بأول أو بأهون أو جبار	٢٥
٨٦	إذا قال غاوٍ من تتوخ قصيدةً *** بها جرب عدتُ عليّ بزوبرا.	٢٦
٢٣١	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن *** عاراً عليك ورب قتل عار	٢٧
٨٤	أو التالي دبار فإن أفتسه *** فمؤنس أو عروبة أو شيار	٢٨
٢٠١	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا *** صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو	٢٩
٢٢٨	تنتهض الرعدة في ظهيري *** من لدن الظهر إلى العصير	٣٠
٣٢١	خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى *** صبوراً ولكن لاسبيل إلى الصبر	٣١
٨٥	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت *** بشبيب غائلة الثغور	٣٢
٨٦	فأوفض عنها وهي ترغوا حشاشة *** بذي نفسها والسيف عريان أحمر.	٣٣
٢٤	فلم يستريثوك حتى رميت *** فوق الرجال خصالاً عشارا	٣٤
٢٩٦	فيا الغلمان اللذان فرّاً *** إياكما أن تعقبانا شراً	٣٥
٢٢٨	لمن الديار بقنة الحجر *** أقوين من حجج ومن دهر	٣٦
١٩٣	والذئب أخشاه إن مررت به *** وحدي وأخشى الرياح والمطرا	٣٧
١٣٢	وكانوا أناساً ينقحون فأصبحوا *** وأكثر ما يعطونك النظر الشزر	٣٨
١٢٩	وكنا حسبناهم فوارس كهمس *** حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا	٣٩
٢٣	ولقد قتلتهم ثناء وموحد *** وتركت مرة مثل أمس الدابر	٤٠
٢٤٦	فأصبحت بقرقرى به كوانسا *** فلا تلمه أن ينام البائسا	٤١
٢٤	هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم *** وللاكلين التمر خمس خمس	٤٢
١٢٦	قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً *** أحبك حتى يغمض الجفن مغمض	٤٣
١١٢	إن في دارنا ثلاث حبالى *** فوددنا أن قد ولدن جميعا	٤٤
٢٦١	أنا ابن التارك البكري بشر *** عليه الطير ترقبه وقوعا	٤٥
١١٢	جارتني ثم هرتي ثم شاتي *** فإذا ما وضعن كنا ربيعا	٤٦
٢٧٢	عفا ذو حسى من فرنتي فالفوارع *** فجبنا أريك فالتلاع الدوافع	٤٧
٢٥٠	فبت كأني ساورتني ضئيلة *** من الرقش في أنيابها السم ناقع	٤٨

٨٥	فما كان حصنٌ ولا حابسٌ *** يفوقان مرداسَ في مجمع	٤٩.
٣١٣	قعيدك أن لا تسمعيني ملامة *** ولا تتكئني قرح الفؤاد فيبيجعا	٥٠.
١٧٥	لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن *** مقالاتها مادمت حياً لأسمعا	٥١.
٢٩٨	يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا *** إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	٥٢.
٨٦	إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي *** عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف .	٥٣.
٢٨٣	هلاً سألت بذوي الجماجم عنهم *** وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	٥٤.
٣٢٦	بئس قريناً يفن هالكك *** أم عبيد وأبو مالك	٥٥.
٣٣٦	خلا الله لا أرجو سواك وإنما *** أعد عيالي شعبةً من عيالكا	٥٦.
١٤٧	لات هنا ذكرى جبيرة أو من *** جاء منها بطائف الأهوال	٥٧.
٣٢١	أقيم بدار الحزم ما دار حزمها *** وأحر إذا حالت بأن أتحولا	٥٨.
١٩٦	خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا *** على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ	٥٩.
٣٣٨	رأيت الناس ما حاشا قريشاً *** فإننا نحن أحسنهم فعالا	٦٠.
٢١٢	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافةً *** فسقناهم سوق البيغات الأجادل	٦١.
٥٢	فأرسلها العراك ولم يذدها *** ولم يشفق على نغص الدخال	٦٢.
١٩٠	فإن تك أدوادُ أصبن ونسوة *** فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال	٦٣.
٨٥	فبيناه يشري رحله قال قائل *** لمن جمل رخو الملاط ذلول	٦٤.
١٣٢	فظلوا ومنهم سابق دمعة له *** وآخر يثني دمعة العين بالمهل	٦٥.
٢٣٥	فيا رب يوم قد لهوت وليلة *** بأنسة كأنها خط تمثال	٦٦.
٨٦	قالت أميمة ما لثابت شاخصاً *** عاري الأشاجع ناحلاً كالمنصل	٦٧.
٣١٧	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل	٦٨.
٢٦٥	كأنني غداة البين يوم تحملوا *** لدى سمرات الحي ناقف حنظل	٦٩.
١٥٦	محمد تفقد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من شيء تبالا	٧٠.
١٧١	لن تزالوا كذلك ثم لا زلت *** لكم خالداً خلود الجبال	٧١.
٨٦	نصروا نبيهم وشهدوا أزره *** بحنين يوم تواكل الأبطال	٧٢.
٢٩٢	ليت التحية كانت لي فأشكرها *** مكان يا جمل حييت يا رجل	٧٣.
١٢٠	يذيب الرعب منه كل غضب *** فلولا الغمد يمسكه لسالا	٧٤.

١٦٦	يلومونني في اشتراء النخيل *** قومي فكلهم يعدل	٧٥.
١٤٠	إذا قالت حذام فصدّقوها *** فإنّ القول ما قالت حذام	٧٦.
٢٨٥	أماوي مهمن يستمع في صديقه *** أقاويل هذا الناس أماوي يندم	٧٧.
٢٥٨	إنّ إنَّ الكـريم يحلم ما لم *** يرين من أجاره قد ضيما	٧٨.
٣٠٢	إنّي إذا ما حدث ألمّـاً *** أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّ	٧٩.
١٦٦	تولّى قتال المارقين بنفسه *** وقد أسلماه مبعد وحميم	٨٠.
١١٢	جارتني للخبيص والهـر للفا *** ر وشاتي إذا أردت مجيعا .	٨١.
٢٣٤	حاشا أبا ثوبان إنّ أبا *** ثوبان ليس ببكمة فدم	٨٢.
٢٣٤	رب حلم أضاعه عدم المال *** وجهل غطى عليه النعيم	٨٣.
٢٩٢	سلام الله يا مطرٌ عليها *** وليس عليك يا مطر السلام	٨٤.
٣١٧	عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا *** هل كنت جارتنا أيام ذي سلم	٨٥.
٢٧٧	فقلت به أخاك بخير عبس *** فأن حرباً حذيف وإن سلاما	٨٦.
٢١١	كانَ بَرْدُونُ أبا عصام *** زيدٍ حمارٌ دُقّ باللّجام	٨٧.
٢٣	منت لك أن تلاقيني المنايا *** أحاد أحاد في الشهر الحرام	٨٨.
٢١٠	نرى أسهماً للموت تصمي ولا تنمي *** ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم	٨٩.
١٨٣	وأغفر عوراء الكـريم ادخاره *** وأصفح عن شتم اللئيم تكراً	٩٠.
٣٢٠	وقال نبي المسلمين تقدموا *** وأحبب إلينا أن تكون المقدما	٩١.
١٣٠	وكان طوى كشحاً على مستكنة *** فلا هو أبداها ولم يتجمجم .	٩٢.
١١٥	ينام بإحدى مقلتيه ويتقي *** بأخرى المنايا فهو يقظان نائم	٩٣.
٢٣٣	ألا رب مولود وليس له أب *** وذو ولد لم يلد له ولدان	٩٤.
٣١٦	أيُّها المنكح الثريا سهيلاً *** عمرك الله كيف يلتقيان	٩٥.
٣١٤	بعمرك هل رأيت لها سمياً *** فشاقتك أم لقيت لها خدينا	٩٦.
٢٩٦	عباس يا الملك المتوج والذي *** عزفت له بيت العلا عدنان	٩٧.
٢٣٤	فإن أمسي مكروباً فيا رب قينة *** منعمة أعلمتها بكران	٩٨.
٣٢٦	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم *** وصاحب الـركب عثمان بن عفّانا	٩٩.
١٠٤	لك العز إن مولاك عز وإن يهن *** فأنت لدى بحبوحة الهون كائن	١٠٠.

٢٣٤	وذي شامة سوداء في حر وجهه *** مجلة لا تتقضي لأوان
٣٤٣	وكل أخ مفارقه أخوه *** لعمر أبيك إلا الفرقدان
٢١١	يطفن بحوزي المراتع لم ترع *** بواديه من قرع القسي الكنائن
٢٨٣	أكر على الكتيبة لا أبالي *** أحتفي كان فيها أم سواها
١١٢	أكل عام ناعم تحوونه *** يلقحه قوم وتنتجونه
٢٧٤	إن من ساد ثم ساد أبوه *** ثم ساد قبل ذلك جده
٢١٥	إنما يعرف ذا الفضل *** من الناس ذووه
٢٣	ترى النعرات الزرق تحت لبانه *** أحاد ومثني أصعقتها صواهلها
٢١٥	صبحنا الخزرجية مرهفات *** أبار ذوي أرومتها ذووه
٢١٣	فرجبتها بمزجة *** زج القلوص أبي مزاده
١٩٩	كم بجود مقرف نال العلا *** وكريم بخله قد وضعه
٢٢٨	مهما لي الليلة مهما ليه *** أودى بنعلي وسرباليه
١٧٦	إذا شربت فإنني مستهلك *** مالي وعرضي وافر لم يكلم
٢١٥	إننا لنرجوا عاجلاً مثل ما *** رجوانه قدماً من ذويك الأفاضل
٣١٨	أصلمعة بن قلمعة بن فقع *** لهتك لا أبا لك تزدريني
٣١٢	أقاتلي الحجاج إن لم أزر له *** دراب وأترك عند هندی فوادياً
٢٩٣	رفعت رأسها إلي وقالت *** يا عدياً لقد وقتك الأواقي
٢٦٨	عمرتك الله العلي فإنني *** ألوي عليك لو أن ليلك يهتدي
٣١٧	عمرتك الله يا سعاد عديني *** بعض ما ابتغي ولا تؤيسيني
٢٦٨	عميرة ودع إن تجهزت غازياً *** كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً
٣١٤	فقلت يمين الله أبرح قاعداً *** ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
٣١٧	قعيد كما الله الذي أنتما له *** ألم تسمعا بالبيضتين المناديا
٢٥٠	لابن اللعين الذي يخبا الدخان له *** وللمغني رسول الزور قوادي
٢٩٦	من أجلك يا التي تيمت قلبي *** وأنت بخيلة بالود عني
١١٤	من يك ذا بت فهذا بتي *** مقيظ مصيف مشتي
١٧٥	هلا سألت وخبر قوم عندهم *** وشفاء غيك خابراً أن تسألني

٣٣٦	وبلدة ليس بها طوري***ولا خلا الجنّ بها إنسيّ	١٢٧
٢٤٤	ولست مقراً للرجال ظلامه***أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا	١٢٨
٢٥١	ولقد أمر على اللئيم يسبني***فمضيتُ ثمتُ قلت لا يعنيني	١٢٩

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم	م
٤١ ٢٨٣ ٣٠٣	أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس .	.١
٤١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٣	الآبذي: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد .	.٢
٢٦٢ - ٢٥	ابن أبي إسحاق الحضرمي .	.٣
٤٤	ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله القرشي ، أبو الحسين .	.٤
٣٩-٣٨	ابن أبي العافية: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة .	.٥
٣٩-٣٨	ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران أبو محمد .	.٦
٣٥ - ١٤١ - ١٤٢ - ٢٥٣	ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو .	.٧
٣٥	ابن الخباز: أحمد بن الحسين بن أحمد بن المعالي بن منصور بن علي الإربلي الضريير .	.٨
٣٨	ابن الدهان: الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد .	.٩
٣٩	ابن الذكي: محمد بن مسعود الغزني .	.١٠
٣٣ - ٨٢ - ٩١ - ١٠٥ - ١٢٤ - ١٤٣ -	ابن السراج: محمد بن السري بن سهل، النحوي ، أبو عبد الله البغدادي .	.١١

٢٠٧-١٧١		
٣٣٠	ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن ،شمس الدين الزمردى الحنفى .	.١٢
١١٩ -٢٠١ - ١٤٩-٢٥٧	ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي .	.١٣
٣٩	ابن العريف: الحسين بن الوليد بن نصر .	.١٤
٦	ابن إياس :شمس الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد بن طولون .	.١٥
٤٣ - ٣٢٩	ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان .	.١٦
٣٥ -٩٥ -١٠٧ - ١٩١	ابن جني: عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي .	.١٧
٤٠	ابن حوط الله: عبد الله بن سليمان بن داود .	.١٨
٣٨	ابن خلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله التجيبي ابو الحسن المعروف بابن الحسن .	.١٩
٤٠ -٢١٨	ابن درستويه: هو عبد الله بن جعفر بن محمد .	.٢٠
٣٧	ابن سعدون :عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبع أبو القاسم وأبو زيد .	.٢١
٣٨ -٣٢٧	ابن طاهر: هو أبو بكر محمد بن أحمد .	.٢٢
٤٤ -١٧٩ -١٩٣	ابن طلحة: محمد طلحة بن محمد بن	.٢٣

	عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الاشبيلي .	
٣٣- ١٧٢- ١٩٥- ١٩٩- ٢٠٧- ٢١٠- ٢٢٥	ابن عصفور: علي بن مؤمن الحضرمي .	.٢٤
٣٨	ابن فلاح: تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني .	.٢٥
٤٢	ابن قتيبة: الدينوري عبدالله بن مسلم أبو محمد .	.٢٦
٤٢- ١٠٧- ٢٤١	ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي أبو الحسن.	.٢٧
٤٣- ١٧٧	ابن معطي: أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد النور.	.٢٨
٣٩- ٢٣٩	ابن ملكون: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر.	.٢٩
	ابن منظور: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله .	.٣٠
٣٩- ٦١- ١٠٩- ١٤٢- ١٩٩- ٢٠٧- ٣٢٥	ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبو محمد .	.٣١
٣٦	ابن يسعون: يوسف بن ييقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي .	.٣٢
٣٥	أبو السعادات: الشريف هبة الله بن علي بن محمد .	.٣٣
٤٤	أبو العلاء المعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن أحمد التنوخي .	.٣٤

٣٣ - ٣٢ - ٧٧ - ٨٥	أبو حيان :محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف ابن حيان ،الجواني،الإمام، أثير الدين،الأندلسي .	.٣٥
٣٦	أبو عبد الله الحسين بن أحمد خاطف الهمذاني .	.٣٦
٤٣	أبو عبيد: القاسم بن سلام .	.٣٧
٤١	أبو عمرو بن العلاء بن عمار العريان التميمي .	.٣٨
٣٤ - ١٠٩	أبو عمرو صالح بن إسحاق .	.٣٩
٣٣ - ٣٠ - ١٤٣ - ١٧٧ - ١٨٩ - ٢٠٣ - ٢٠٥ - ٢١٤	الأخفش :أبو الحسن أبو الحسن المجاشعي .	.٤٠
٣٣ - ٢١٩ - ٢٢٦	الأخفش الأصغر:علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن .	.٤١
٥	الأقصرائي :أمين الدين يحيي بن محمد بن إبراهيم .	.٤٢
٢٣٥	البطليوسي :أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد .	.٤٣
	البلقيني:سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان .	.٤٤
٣٨ - ٨٤ - ١٧٥	ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيي بن زيد .	.٤٥
٣٩	الجزولي: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى .	.٤٦
٣٧	حازم الأندلسي: ابن محمد بن حسن بن	.٤٧

	حازم القرطاجني .	
٣٥	الحريري: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري .	.٤٨
٤٥	الحوفي: علي بن إبراهيم بن سعد بن سعيد بن يوسف، أبو الحسن .	.٤٩
٤١	الخصراوي: أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخرجي الأندلسي .	.٥٠
٦	الخصيري: سليمان الخصيري المصري الشافعي .	.٥١
٣٢-٨١-١٢٢- ١٩٣	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الغراهيدي .	.٥٢
٦	الداودي: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد .	.٥٣
٤٠	الدبّاج: أبو الحسن علي بن جابر بن علي .	.٥٤
٨٢-٣٥	رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي القرشي .	.٥٥
٣٦-٣١١	الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي .	.٥٦
٣٧-١٤١- ١٩٢-١٩٨-٢٨٥	الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري .	.٥٧
٣٦-٧٧	الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم بن يوسف بن عبد الله .	.٥٨
٣٤-٩٥-١٠٤-	الزمخشري: العلامة جار الله أبو القاسم	.٥٩

٢١٠-١٧٢-١٤١	محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر .	
٤٠	الزنجاني :عزالدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي .	.٦٠
٣٦	السبكي:نقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي .	.٦١
-٧٥ -٣٢ -٣٧ ٢٠٥ -١٣١	السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان .	.٦٢
٥	سيف الدين الحنفي ، محمد بن محمد بن عمر .	.٦٣
٣	الشارمساخي :أحمد بن عبد الدايم بن يوسف .	.٦٤
٦	الشامي:شمس الدين محمد الشامي .	.٦٥
٦	الشعراني :محمد بن الفرغ بن الوليد .	.٦٦
٢٨٢ -١٤٧- ٣٥	الشلوبيني: محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المالقي .	.٦٧
٤	الشمي :أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ،أبو العباس	.٦٨
٤٣	صدر الأفاضل (صاحب المغرب)ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ،أبو الفتح.أديب .	.٦٩
٤٢	الصغاني: رضي الدين الحسن بن محمد .	.٧٠
٤٢	الصفار:أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب .	.٧١

٤١	الصيمري:أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق .	.٧٢
٣٩	علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي النحوي المالكي .	.٧٣
٣٩	الفارابي :أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري.	.٧٤
٣٧-٧٧-٨٨ ١٢٠-١٤٧ ١٨١-١٩١ ١٩٨	الفارسي:أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار .	.٧٥
٤٠-٧٧-٩٣ ٢٧٤	قطرب: محمد بن المستنير أبو علي.	.٧٦
٥	الكافيجي :محيي الدين محمد بن سليمان .	.٧٧
٤٣-٧٩-١٣٠ ٢٣٣	الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن.	.٧٨
٤٢	لكدة: ولغدة :الحسن بن عبد الله الأصبهاني .	.٧٩
٤٠-١٠٩-٢٣٣-٢٩٢	المازني :أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب.	.٨٠
٣٣-٣٢-١٢٤ ١٤١-١٥٩-١٩٣	المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن ثماله الأزدي، البصري ،أبو العباس .	.٨١
٣	المجنوب:الدمياطي محمد بن صدفة بن	.٨٢

	عمر .	
٤٤	محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذجج بن محمد بن عبد الله بن بشر .	.٨٣
٣٤	محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن .	.٨٤
٣٩	محمد بن مسعود الغزني ، صاحب البديع في النحو	.٨٥
٤١	المرادي :أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل.	.٨٦
٤٢	ملك النخاعة: أبو نزار الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار البغدادي .	.٨٧
٤	المنأوي:شرف الدين أبوبكر بن محمد بن إسحاق.	.٨٨
٤٠-٧٧-١٩٣- ٢٣٣	هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله نحوي	.٨٩
٣٤-١٩٣-٢١٩- ٢٨٢-٢٣٣	يونس بن حبيب: أبو عبد الرحمن، البصري .	.٩٠

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١.	ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (لأحمد بن عبد اللطيف الشرجي اليمني الزبيدي، ت ٨٠٢هـ) بتحقيق طارق الجنابي، بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
٢.	إيراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع لأبى شامة المقدشى ، تحقيق: إبراهيم عطوة .
٣.	الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي، ط ١ ، ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية بيروت
٤.	الإتباع والمزاوجة - تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين الرازي، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهر / مصر، تحقيق: كمال مصطفى .
٥.	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ط: ٣ ، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م . مطبعة حجازي بالقاهرة .
٦.	الإحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) دار الحديث - القاهرة ، ١٤٠٤هـ .
٧.	الإحكام في أصول الأحكام (للأمدي) دار الكتب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ . تحقيق د. سيد الجميلي .
٨.	الاختيارات النحوية لأبى حيان في الارتشاف د . أيوب جرجيس عطية .
٩.	أدب الكاتب تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، السكوفي ، المروزي الدينوري، دار النشر: مكتبة السعادة - مصر - ١٩٦٣ ، الطبعة: الرابعة ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد .
١٠.	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيّان الأندلسي تحقيق مصطفى النحاس ط ١ ، ت ١٤٠٤-١٩٨٤م .
١١.	ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبى حيّان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) تحقيق د رجب عثمان محمد وزميله د رمضان عبد التواب - الطبعة الأولى ت ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

١٢.	أساس البلاغة للزمخشري . تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت، بدون ط ، ١٩٨٢م .
١٣.	الاستغناء في الاستثناء تحقيق محمد عبد القادر عطا ط : ١ ١٩٨٦م - دار الكتب العلمية بيروت .
١٤.	أسرار البلاغة للجرجاني تحقيق: هـ . ريتز ، تركيا ، ١٩٥٤م .
١٥.	أسرار العربية تأليف: الإمام أبو البركات الأنباري ، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى ، تحقيق: د . فخر صالح قدارة
١٦.	الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ جلال الدين السيوطي . تحقيق د. عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
١٧.	الاشتقاق لابن دريد . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار المسيرة ، بيروت. ط ٢ ، ١٩٧٩م .
١٨.	أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد ، بدون ط ، ١٩٧٨م عالم الكتب القاهرة .
١٩.	أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني، بدون ط ، ١٩٧٩م مطبعة الشرق، حلب .
٢٠.	الأصول في النحو لابن السراج النحوي البغدادي ، دار النشر ؛ مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ط: ٣ .
٢١.	الأصول لابن السراج-تحقيق د.عبد الحسين الفتلي - الأردن - ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ .
٢٢.	الأصول للدكتور: تمام حسان ، ط ١٩٨٨م .
٢٣.	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات .
٢٤.	إعراب القرآن للنحاس - تحقيق د. زهير غازي زاهد - القاهرة ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ .
٢٥.	الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين بيروت ، ط ١١ ، ١٩٩٥م .
٢٦.	الأغاني تأليف: أبي الفرج الأصبهاني ، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: علي مهنا .

٢٧.	الأغاني تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ط-١٦، ١٩٨٣، دار الثقافة بيروت .
٢٨.	الإعراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني دمشق مطبعة الجامعة ١٩٦٧م .
٢٩.	الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني، بدون (ط)، ١٢٥٧هـ مطبعة الجامعة السورية .
٣٠.	الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي حيدر آباد، ط ، ١٣٥٩هـ
٣١.	الاقتراح للسيوطي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
٣٢.	أمالي ابن الحاجب النحوية . تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٣٣.	أمالي ابن الشجري(الأمالي الشجرية) ط حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ .
٣٤.	الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب(علي بن عدلان الموصلي النحوي) - دار النشر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، ط ٢ ، تحقيق: د . حاتم صالح الضامن .
٣٥.	الإنصاف في مسائل الخلاف (لابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، ت٥٧٧هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤، ١٩٦١م، دار إحياء التراث العربي ، مصر. ودار الفكر ، لا ط ، لا ت .
٣٦.	الأنموذج للزمخشري - تحقيق د . حسني عبد الجليل يوسف - القاهرة .
٣٧.	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، للطباعة والنشر ، بيروت .
٣٨.	أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، الطبعة: الخامسة ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
٣٩.	الإيضاح العضدي - للفارسي، تحقيق د.حسن شادلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف بمصر .
٤٠.	إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي. دار الكتب العلمية بيروت ، طبعة مصورة عن نسخة استانبول .

٤١ .	الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط ٤ ، ١٩٨٢م ، دار النفائس بيروت .
٤٢ .	الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك ، ط ٣ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
٤٣ .	البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١ ، ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٤ .	بحوث في اللغة -أثر حروف المعاني في تعدد المعنى.د.رمضان عبد التواب -القاهرة- ١٩٨٢م -١٤٠٣هـ .
٤٥ .	البداية والنهاية لابن كثير - القاهرة - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٤٦ .	البدور الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - بلا، الطبعة: بلا ، تحقيق: بلا
٤٧ .	البرهان في علوم القرآن للزركشي ، خرج أحاديثه وقدم له: مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ .
٤٨ .	البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ، تحقيق: عياد الثبتي ، ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي .
٤٩ .	بغية الوعاة .تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٨٩م .
٥٠ .	بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد عبد الرحيم - دار الفكر - بيروت - لبنان . ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
٥١ .	البهجة المرضية في شرح الألفية . تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي - مؤسسة الكتب الثقافية - ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥٢ .	البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقاء ، ١٩٨٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥٣ .	تاج لعروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين .
٥٤ .	تأريخ ابن الوردي -القاهرة- ط ١٢٨٥هـ ، و الاختيارات النحوية لأبي حيان ، في ارتشاف الضرب من كلام العرب،د/أيوب جرجيس عطية القيسي ، بدون ط ، دار الإيمان الإسكندرية .
٥٥ .	تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر) ، تأليف: عبد القادر بن شيخ بن

عبد الله العيد روسي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة: الأولى .	
التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، دار الفكر ، بيروت .	٥٦ .
التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق على محمد البجاوي - القاهرة - ١٩٧٦ م .	٥٧ .
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (لأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين البغدادي، ت ٦١٦هـ) بتحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .	٥٨ .
التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - بيروت ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .	٥٩ .
تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٦ م .	٦٠ .
التذليل والتكميل (في كتاب شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي) تحقيق: د. حسن هنداوي ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، دار القلم ، دمشق .	٦١ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .	٦٢ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك - تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله طارق فتحي السيد ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة الأولى).	٦٣ .
تصحيح لسان العرب دار النشر: دار الآفاق العربية - مصر / القاهرة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م ، الطبعة: الأولى.	٦٤ .
تصحيح لسان العرب دار النشر: دار الآفاق العربية - مصر / القاهرة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م ، الطبعة: الأولى.	٦٥ .
التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري .	٦٦ .
تفسير الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي) دار الكتب العلمية ، بيروت - ط ١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .	٦٧ .

٦٨.	التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية ، بيروت - ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٦٩.	تقريب الشاطبية - الشيخ إيهاب فكري - الرواد للإعلام والنشر - المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
٧٠.	التلخيص للجويني في أصول الفقه ، تحقيق: د . عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العتري ، ط ١ ، ١٩٩٦م ، دار البشائر، بيروت .
٧١.	تتوير الحوا لك (في المقامة اللؤلؤية) شرح موطأ مالك، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - هـ ١٣٨٩ - ١٩٦٩م.
٧٢.	تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مراجعة محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، ط ١ ، ١٩٦٤م .
٧٣.	التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع ، ١٩٨١م الكويت
٧٤.	جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، تعليق محمود شاکر، ط ١، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث .
٧٥.	الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .
٧٦.	جمع الجوامع تصحيح محمد بدر الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٧٧.	الجمع بين الصحيحين لمحمد بن فتوح الحميدي ، دار النشر ابن حزم لبنان - بيروت ط ٢٠٠٢ تحقيق د /علي حسين البواب .
٧٨.	الجمال في النحو - للخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ١ ، ١٩٩٥م .
٧٩.	الجمال للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد بدون ط ، ١٩٨٥م عمان .
٨٠.	جمهرة اللغة ، دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رمزي منير بعلبكي .
٨١.	الجنى الداني في حروف المعاني للمراذي - تحقيق فخر الدين قباوة ،ومحمد نديم فاضل - ١٩٨٣م .

٨٢.	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل . تحقيق تركي فرحان المصطفى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٨٣.	حاشية الصبان على الأشموني لمحمد بن علي الصبان ، دار إحياء التراث ، عيسى بابي الحلبي .
٨٤.	الحجة في القراءات السبع الحجة في القراءات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، دار النشر: دار الشروق - بيروت - ١٤٠١، الطبعة: الرابعة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.
٨٥.	الحدود في علم النحو للعلامة أحمد الأبيدي المتوفى سنة ٨٦٠هـ ، دراسة وتحقيق: د . نجات حسن عبد الله نولي الأستاذ المساعد في كلية التربية للبنات بجدة .
٨٦.	حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية الطبعة ١٩٦٨م - ١٣٨٧هـ.
٨٧.	الحماسة البصرية - تصحيح وتعليق: د . مختار الدين أحمد إمام - ١٣٨٣هـ
٨٨.	الحيوان للجاحظ - تحقيق: عبد السلام هارون - القاهرة- ١٩٤٣م - ١٣٦٢هـ
٨٩.	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون . ط ٣ ، ١٩٧٩م الهيئة المصرية .
٩٠.	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ. تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. ط ٣ ، ١٩٨٩م.
٩١.	الخصائص . لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت .
٩٢.	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ، ط ١ ، ١٣٥٠هـ ، حيدر آباد .
٩٣.	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية (أحمد بن الأمين الشنقيطي) تحقيق عبد العال سالم مكرم . الكويت . ط ١٩٩٨م وطبعة دار المعرفة ، بيروت ط ٢ ، ١٩٧٣م .
٩٤.	ديوان الأعشى في ديوانه، المكتبة الثقافية ، بيروت .

٩٥.	ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري ، ١٩٦٨م ، نشر وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد .
٩٦.	ديوان المتنبي ، تأليف: أبو البقاء العكبري، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي .
٩٧.	ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب . تحقيق: د. نعمان محمد أمين ، دار المعارف بمصر .
٩٨.	ديوان حسان بن ثابت في ديوانه ص . تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف - مصر - ١٩٧٧م .
٩٩.	ديوان حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري . صنعه الأستاذ عبد العزيز الميمنى - القاهرة - ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .
١٠٠.	ديوان عباس بن مرداس في ديوانه جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، ١٩٦٨، نشر وزارة الثقافة والإعلام بغداد .
١٠١.	الرد على النحاة . تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
١٠٢.	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، المؤلف: لالوسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٣٠ .
١٠٣.	روح المعاني لالوسي (شهاب الدين) ، ١٩٨٧م، دار الفكر، بيروت .
١٠٤.	الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن .
١٠٥.	سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار النشر: دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٠٦.	سنن الترمذي تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون .
١٠٧.	سنن الدرامي تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدرامي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمري ، خالد السبع العلمي .
١٠٨.	السنن الكبرى للنسائي دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ -

١٩٩١م تحقيق: د . عبد الغفار سليمان البنداري وزميله سيد كسروي حسن	
١٠٩ . سنن النسائي في سننه برقم ٢٧٨٤ - تحقيق الألباني ط: ١ ، ١٩٨٨م - المكتب الإسلامي - بيروت .	
١١٠ . سير أعلام النبلاء للذهبي . مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط ٧ ، ١٩٩٠م .	
١١١ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، دار الفكر ، بيروت ، بدون طبعة ، ١٩٨٨م .	
١١٢ . شذور الذهب في معرفة كلام العرب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع بدون ط .	
١١٣ . شرح ابن الناظم على الألفية ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .	
١١٤ . شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية .	
١١٥ . شرح ابن عقيل على الألفية مطبعة السعادة بمصر .	
١١٦ . شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ، لا ط ، ١٩٧٩م .	
١١٧ . شرح أبيات سيبويه للنحاس - تحقيق وتعليق د.وهبة متولي عمر سالمه - القاهرة - ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ .	
١١٨ . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق د.إميل بديع يعقوب، ط ١ ، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت .	
١١٩ . شرح التسهيل تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله طارق فتحي السيد-دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .	
١٢٠ . شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .	
١٢١ . شرح الحدود النحوية (لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي). تحقيق محمد الطيب الإبراهيم ط ١ ، ١٩٩٦م دار النفائس بيروت .	
١٢٢ . شرح الرضي الاستربادي - تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم - جامعة	

	القاهرة، المكتبة التوفيقية .
١٢٣ .	شرح الرضي على الكافية تحقيق أحمد السيد أحمد - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - المكتبة التوفيقية - بدون ط و ل ات .
١٢٤ .	شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد دار الجيل بيروت .
١٢٥ .	شرح الكافية الشافية، تحقيق على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٢٦ .	شرح الكافية لابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، تحقيق د.إميل بديع يعقوب ، ط١ ، ١٩٨٨م . دار الكتب العلمية بيروت .
١٢٧ .	شرح اللمع لابن برهان العكبري - حققه د. فائز فارس-١٩٨٤م-١٤٠٥هـ
١٢٨ .	شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المنتبي القاهرة بدون ط
١٢٩ .	شرح المفصل لابن يعيش تقديم د. إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٣٠ .	شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
١٣١ .	شرح المقدمة الجزولية (لأبي علي الشلوبين) ، تحقيق: تركي العتيبي ، (ط/٢) ١٩٩٤م ، مكتبة الرشد ، الرياض .
١٣٢ .	شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي (لابن برّي) . تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش . مراجعة محمد مهدي علّام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . بدون ط ، ١٩٨٥م .
١٣٣ .	شرح شواهد المغني (للسيوطي) . منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت. بلا ط و ل ات .
١٣٤ .	شرح عيون الإعراب، للإمام أبي الحسن علي بن نضال المجاشعي ، تحقيق د. حنا جميل حداو، ط١ ، ١٩٨٥م مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن .
١٣٥ .	الشعر والشعراء لابن قتيبة - دار إحياء العلوم - بيروت - ط١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٣٦ .	شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي - تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني - مكة المكرمة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٣٧ .	الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس. تحقيق: مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، ط١ ١٩٦٣م .

١٣٨ .	صحيح البخاري . دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة: الثالثة ، تحقيق: د . مصطفى ديب البغا .
١٣٩ .	صحيح مسلم تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
١٤٠ .	طبقات الشعراء للحمحي ، ط ٢ ، ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٤١ .	الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (رسالة ماجستير) مقدمة من : وفاء عباس الدليمي إلى جامعة بغداد عام ١٩٩٥ م .
١٤٢ .	العبر في تأريخ من غير . للذهبي . تحقيق: صلاح الدين المنجد ، وفؤاد السيد . الكويت ، ١٩٦٠م - ١٩٦٩م . مركز الموسوعات العالمية: بيروت . بدون طبعة ولا تأريخ .
١٤٣ .	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية عن علم التفسير للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، ط ١ ، ١٩٩٤م، دار الوفاء المنصورة - مصر .
١٤٤ .	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت .
١٤٥ .	الفصول الخمسون (لابن معطي) تحقيق محمود محمد الطناجي بدون (ط ، ت) عيسى ألبابي الحلبي .
١٤٦ .	القاموس المحيط للفيروزبادي - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ .
١٤٧ .	قطر الندى وبل الصدى دار الفكر بدون ط .
١٤٨ .	القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة . لمحمد عاشور السويح ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
١٤٩ .	كتاب الرد على النحاة (لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف .
١٥٠ .	كتاب سيبويه، تأليف: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون .
١٥١ .	الكتاب (لسيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق عبد السلام هارون . ط: ٣ .

١٥٢.	كتاب [شرح الإعراب عن قواعد الإعراب] شرح فيه الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام .
١٥٣.	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي .
١٥٤.	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ص ١٣٧٠ (لحاجي خليفة). دار الكتب العلمية ، بيروت . طبعة مصورة عن نسخة إستانبول.
١٥٥.	الكليات الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري .
١٥٦.	الكليات لأبي البقاء . طبعة بولاق ، ١٢٨١هـ .
١٥٧.	الكواكب الدرية على متممة الأجرومية (للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، من أعيان القرن الثالث عشر) مؤسسة الكتب الثقافية فقط ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
١٥٨.	الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية . تأليف: عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد ، دار النشر: دار عمار - عمان - الأردن - ١٤٠٥هـ الطبعة: الأولى ، تحقيق: د . محمد حسن عواد .
١٥٩.	اللباب في علل الإعراب (لأبي البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦هـ).
١٦٠.	اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق غازي طليمات وزميله (ط بلا) ١٩٩٥م دار الفكر .
١٦١.	لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور الأفرريقي. دار صادر، بيروت بدون طبعة ولا تاريخ .
١٦٢.	لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار صادر ، بدون ط ، ولات.
١٦٣.	اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق فائز ، بلا ط ، الكويت .
١٦٤.	اللمع لابن برهان العكبري ، تحقيق: د. فائز فارس ، ط ١ ، ١٩٨٤م (مقدمة د. فائز لشرح اللمع) .

١٦٥.	ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، ط بلا ، ١٩٧١م المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة.
١٦٦.	مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر .
١٦٧.	مجمع الأمثال تأليف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
١٦٨.	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ، بتحريه الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر، ط دار الفكر بيروت، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .
١٦٩.	مجل اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
١٧٠.	مجل اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
١٧١.	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزملائه ، ط ١ ، ١٩٨١م - الدوحة .
١٧٢.	المحصول في أصول الفقه (للرازي) . تحقيق طه جابر فياض العلواني، ط ٣ ، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة .
١٧٣.	المزهر في علوم اللغة وأنواعها .شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
١٧٤.	المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين السيوطي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، الطبعة: الأولى، تحقيق: فؤاد علي منصور .
١٧٥.	المسائل البصريات ، تحقيق محمد الشاطر احمد بلا ط، ١٩١٥م القاهرة .
١٧٦.	المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن هنداوي ، ط بلا ، ١٩٨٧م، دمشق .
١٧٧.	المسائل العسكرية للفارسي - تحقيق د.محمد الشاطر أحمد محمد- القاهرة- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
١٧٨.	مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري . دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٢م ، ط ١ تحقيق محمد خير الحلواني .

١٧٩.	المساعد في تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك) تحقيق محمد كامل بركات ، ١٩٨٤م ، دار المدني.
١٨٠.	المستدرک على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
١٨١.	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي . دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت .
١٨٢.	معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبعوي ، ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت .
١٨٣.	معاني القرآن الأخفش ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١ ، ١٩٨٥م ، عالم الكتب بيروت وشفاء العليل .
١٨٤.	معاني القرآن للفراء . تحقيق عيسى شحاتة ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة.
١٨٥.	معاني القرآن للفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار، دار السرور.
١٨٦.	المعاني الكبير لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م .
١٨٧.	معجم البلدان تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله ، دار النشر: دار الفكر - بيروت .
١٨٨.	معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر بدون طبعة ولا تأريخ .
١٨٩.	معجم مقاييس اللغة - ، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون .
١٩٠.	مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق: علي فوده ط١، ١٩٨١ عمادة شئون الكتاب الرياض.
١٩١.	مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ط/١٩٩٨م ، دار الفكر ، بيروت .
١٩٢.	مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ط/١٩٩٨م ، دار الفكر ، بيروت .

١٩٣.	المفصل في العربية للزمخشري - ،دار الجبل،ط٢، بيروت .
١٩٤.	المفصل في صناعة الإعراب.. للزمخشري دار ومكتبة الهلال- بيروت تحقيق د. علي بو ملحم ١٩٩٣م ، ط١.
١٩٥.	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية :محمود بن أحمد العيني .مطبوع مع خزانة الأدب .دار صادر. بيروت ، بلا ط ، ولات .
١٩٦.	المقصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد .
١٩٧.	المقصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط بلا ١٩٨٢م.
١٩٨.	المقتضب ، للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لا ط ، ولات.
١٩٩.	المقتضب للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة- القاهرة .
٢٠٠.	المقرب لابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري .
٢٠١.	منهج السالك لخديجة الحديثي.(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) للدكتورة خديجة الحديثي بدون طبعة ولا تأريخ .
٢٠٢.	الموجز في النحو (لابن السراج) - تحقيق مصطفى الشويمي - بيروت- ١٩٦٥م .
٢٠٣.	نتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١٤٧ لمحيي الدين محمد بن بير علي اسكندر البركلي ، ت ٩٨٠هـ ، منشورات محمد علي بيضوت لنشر كتب السنة والجماعة - دار الكتب العلمية بيروت .
٢٠٤.	نتائج الفكر للسهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا- مكة المكرمة-١٩٨٤م.
٢٠٥.	النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها.د.مازن المبارك .دار الفكر، بيروت ١٩٧٤م .
٢٠٦.	نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايرة، ط٢، ١٩٩٠م مؤسسة علوم القرآن دبي .
٢٠٧.	نزع الخافض في الدرس النحوي - جامعة العلوم والتكنولوجيا(حضر موت) ، إعداد حسين بن علوي بن سالم الحبشي ، إشراف: د . عبد الجليل عبيد حسين العان -١٤٢٥هـ .
٢٠٨.	نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف للعلامة صلح ابن حسين

الأخفش الصنعاني ت ١١٤٢هـ - تحقيق: عبدالرحمن بن عبد القادر المعلمي - مكتبة الإرشاد- دار ابن حزم ط١-١٤٢٧- ٢٠٠٢م .	
نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي طبع في نيويورك ١٩٢٧م .	٢٠٩.
النكت الحسان لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .	٢١٠.
نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، عالم الكتب ، بيروت .	٢١١.
النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .	٢١٢.
هدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي دار الكتب العلمية، بيروت ، طبعة مصورة عن نسخة استانبول .	٢١٣.
هدية العارفين. في أسماء المؤلفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، ١٩٨٢م - القاهرة .	٢١٤.
الوافي بالوفيات.تأليف: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .	٢١٥.

فهرس المدنويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة:
	الفصل التمهيدي: السيوطي ومؤلفاته ومواقفه النحوية
	المبحث الأول: السيوطي ومؤلفاته والعلوم التي تبحر بها .
١	المطلب الأول: ترجمة السيوطي .
١	مولده:
١	نسبه :
٢	شيوخ السيوطي :
٦	تلاميذه :
٧	انقطاعه للعلم والعبادة ووفاته:
٨	المطلب الثاني: مؤلفاته والعلوم التي تبحر فيها .
٩	مصنفاته :
٩	أولها: فنُّ التفسير .
٩	ثانيها: فنُّ الحديث وتعلقاته :
١٠	ثالثها: في الفقه وتعلقاته :
١٠	رابعها: فنُّ سمّاء الأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب:
١١	خامسها: فنُّ العربية وتعلقاته :
١٢	سادسها: فنُّ الأصول والبيان والتصوف :
١٢	سابعها: فنُّ التاريخ والأدب :
١٤	المبحث الثاني: كتابه [همع الهوامع] وترجيحاته
١٤	المطلب الأول: كتابه [همع الهوامع] .
٢٠	المطلب الثاني: صيغ ترجيحاته في [همع الهوامع] .
٢٢	المطلب الثالث: أسس ترجيحاته في [همع الهوامع] .
٢٢	السماع .

٢٥	القياس .
٢٧	استصحاب الحال :
٢٩	إجماع النحاة
٣٠	المبحث الثالث :مواقفه النحوية
٣٠	المطلب الأول: موقفه من النحويين .
٣٠	موقفه من البصريين :
٣١	موقفه من الكوفيين :
٣٢	موقفه من النحاة عموماً :
٤٧	المطلب الثاني:موقفه من العلل النحوية .
٥١	المطلب الثالث:موقفه من التأويل .
٥٤	المطلب الرابع:موقفه من الاحتجاج بالقراءات .
٥٦	المطلب الخامس:موقفه من الاحتجاج بالحديث .
	الفصل الأول: المقدمات النحوية
٥٨	المبحث الأول:الكلمة والكلام والجملة .
٥٨	المطلب الأول:حد الكلمة(عند النحاة) .
٦٠	المطلب الثاني:حد الكلام(عند النحاة) .
٦٢	المطلب الثالث:حد الجملة(عند النحاة) .
٦٥	المطلب الرابع: الإسناد .
٦٥	• *الإسناد إلى الكلمة :
٦٦	• *إسناد الاسم إلى الحرف :
٦٧	• * إسناد الفعل إلى الحرف :
٦٧	• *الإسناد إلى الجملة :
٦٩	المطلب الخامس:اشتراط القصد في الكلام .

٧١	المبحث الثاني:بناء وإعراب الاسم .
٧١	المطلب الأول:بناء وإعراب الاسم .
٧٣	المطلب الثاني:الأسماء قبل التركيب .
٧٥	المطلب الثالث:الضمير أرفع المعارف .
٧٧	المطلب الرابع:إعراب الأسماء الخمسة .
٨٢	المطلب الخامس:المنادى النكرة معرفة بالقصد .
٨٤	المبحث الثالث:المصروف والممنوع في ضرورة الشعر .
٨٤	المطلب الأول:منع المصروف في ضرورة الشعر .
٨٨	المطلب الثاني:صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط
	الفصل الثاني :الجملة الاسمية وناسخها
٩١	المبحث الأول: الجملة الاسمية .
٩١	المطلب الأول:أصل المرفوعات .
٩٣	المطلب الثاني:العامل في المبتدأ والخبر .
٩٧	المطلب الثالث:تحمل الخبر المفرد الجامد ضمير المبتدأ .
١٠٠	المطلب الرابع:العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً .
١٠٤	المطلب الخامس:متعلق الظرف والجار والمجرور .
١٠٧	المطلب السادس:كون الظرف والجار والمجرور هو الخبر .
١٠٩	المطلب السابع:(إعراب بحسبك درهم) .
١١١	المطلب الثامن:الإخبار بالزمان عن العين .
١١٤	المطلب التاسع:جواز تعدد الخبر .
١١٧	المطلب العاشر:في وقوع الخبر بعد (لولا ولوما) .
١٢١	المطلب الحادي عشر:ضمير الفصل ومحلّه .
١٢٣	المبحث الثاني: نواسخ الجملة الاسمية .
١٢٣	المطلب الأول:تسمية كان وأخواتها نواقص .
١٢٧	المطلب الثاني:إعراب المرفوع بعد كان .
١٢٨	المطلب الثالث:دخول أخوات كان على ما خبره ماض .

١٣٠	المطلب الرابع: نصب كان وأخواتها المصدر .
١٣١	المطلب الخامس: دخول الواو على خبر (كان) المنفية و(ليس) إذا كانت جملة.
١٣٢	المطلب السادس: جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها عليها .
١٣٤	المطلب السابع: تقديم خبر (ليس) عليها .
١٣٨	المطلب الثامن: أصالة (إنّ) و(أنّ) .
١٤٠	المطلب التاسع: إعراب (أنّ) بعد (لو) .
١٤١	ووقوع خبر (أنّ) بعد (لو) اسماً جامداً .
١٤٢	المطلب الحادي عشر: (كأنّ) بسيطة أم مركبة .
١٤٤	المطلب الثاني عشر: (لكنّ) بسيطة أم مركبة .
١٤٦	المطلب الثالث عشر: عمل (لات) في (هنا) .
	الفصل الثالث: الجملة الفعلية وتوابعها
١٤٨	المبحث الأول: ترجيحاته في الجملة الفعلية .
١٤٨	المطلب الأول: دلالة الفعل المضارع .
١٥٠	المطلب الثاني: علة إعراب الفعل المضارع .
١٥٣	المطلب الثالث: أصل فعل الأمر وبنائوه .
١٥٧	المطلب الرابع: فعلية (كان و أخواتها عسى و ليس) .
١٥٩	المطلب الخامس: بناء المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد .
١٦١	المطلب السادس: في رافع الفاعل .
١٦٣	المطلب السابع: وجوب تقديم العامل على الفاعل .
١٦٤	المطلب الثامن: إعراب أكلوني البراغيث .
١٦٨	المطلب التاسع: (لن) بسيطة أم مركبة؟ .
١٧٠	ودلالاتها على الدعاء والتأكيد .
١٧٣	المطلب العاشر: أصالة نون التوكيد .
١٧٤	المطلب الحادي عشر: الناصب بعد لام الجحود .
١٧٥	المطلب الثاني عشر: ما ينوب عن الفاعل عند حذفه .
١٧٧	المطلب الثالث عشر: أصل الاشتقاق ؛ الفعل أو المصدر؟

	المبحث الثاني: ترجيحاته في توابع الجملة الفعلية
١٨٠	المطلب الأول: العامل في المفعول له .
١٨٣	المطلب الثاني: العامل في المفعول معه .
١٨٦	المطلب الثالث: من أي باب نصب الحال .
١٨٨	المطلب الرابع: تقديم الحال على عامله (شبه الجملة) .
١٩٠	المطلب الخامس: إعراب الثاني من نحو قولهم: (ادخلوا رجلاً رجلاً)
١٩٢	المطلب السادس: إعراب (وحده) .
١٩٤	المطلب السابع: نصب الفعل الواحد أكثر من حال .
١٩٦	المطلب الثامن: العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة .
١٩٧	المطلب التاسع: الناصب لتمييز الجملة .
١٩٨	المطلب العاشر: جر مميز (كم) الاستفهامية .
٢٠٠	المطلب الحادي عشر: جواز تعريف التمييز .
٢٠٢	المطلب الثاني عشر: إعراب كلمته فاه إلى في .
٢٠٤	المطلب الثالث عشر: (أمّا علماً فعالمٌ) .
	الفصل الرابع: ترجيحاته في المجرورات
	المبحث الأول: ترجيحاته في المجرور بالحرف
٢٠٦	المطلب الأول: في نيابة حروف الجر
٢١٠	المطلب الثاني: دلالة الباء على التبويض
٢١٢	المطلب الثالث: دلالة (من) على ابتداء الغاية في المكان
٢١٤	المطلب الرابع: دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية
٢١٧	المطلب الخامس: حرفية (رب) ومفادها
٢٢٤	المطلب السادس: تعلق رب بالعامل
٢٢٦	المطلب السابع: أصل (مذ) و(مذ)
	المبحث الثاني: ترجيحاته في المجرور بالإضافة .
٢٢٨	المطلب الأول: العامل في المضاف إليه .
٢٣١	المطلب الثاني: الفصل بين المتضايقين .

٢٣٥	المطلب الثالث: الجر بالتبعية .
٢٣٦	المطلب الرابع : إضافة ذو إلى الضمير .
٢٣٨	المطلب الخامس: اتصال العلامات بـ (نسيج - قريع - جحيش - عيبر) .
٢٣٩	المطلب السادس: تعريف (كل وبعض) عند التجرد .
	الفصل الخامس: ترجيحاته في التوابع
	المبحث الأول: النعت والتوكيد وعطف البيان .
٢٤٠	المطلب الأول: العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان .
٢٤٣	المطلب الثاني: تقدم النعت على منعوته .
٢٤٥	المطلب الثالث: النعت بالضمير .
٢٤٧	المطلب الرابع: النعت باسم الإشارة .
٢٤٨	المطلب الخامس: نعت المعرفة بالمعرفة .
٢٥١	المطلب السادس: التوكيد بـ (أجمع) دون (كل) .
٢٥٢	المطلب السابع: دلالة (أجمعين) بعد (كل) .
٢٥٦	المطلب الثامن: لا تعاطف بين ألفاظ التوكيد .
٢٥٧	المطلب التاسع: تكرار الحرف للتوكيد .
٢٥٨	المطلب العاشر: عدم اشتراط التخصيص في عطف البيان .
٢٦٠	المطلب الحادي عشر: مخالفة عطف البيان للبدل .
	المبحث الثاني: البدل وعطف النسق .
٢٦٣	المطلب الأول: إثبات بدل الكل من البعض .
٢٦٥	المطلب الثاني: في معنى الواو .
٢٧٠	المطلب الثالث: في معنى الفاء .
٢٧٣	المطلب الرابع: في معنى (ثم) .
٢٧٦	المطلب الخامس: أصل (إمّا) .
٢٧٧	المطلب السادس: العطف بـ (أي) .
٢٧٨	المطلب السابع: العطف بـ (حتى) .
٢٧٩	المطلب الثامن: العطف بـ (هنا) .

٢٨٠	المطلب التاسع:العطف على الضمير المجرور .
	الفصل السادس : ترجيحاته في الأساليب
٢٨٤	المبحث الأول:ترجيحاته في الشرط والنداء والقسم والتعجب .
٢٨٤	المطلب الأول:أصل (مهما) الشرطية .
٢٨٦	المطلب الثاني:في اسمية (مهما) .
٢٨٧	المطلب الثالث:خروج مهما عن الشرطية .
٢٨٩	المطلب الرابع:الناصب للمنادى .
٢٩١	المطلب الخامس:تتوين المنادى المبني .
٢٩٣	المطلب السادس:نداء الضمير .
٢٩٥	المطلب السابع:نداء المعرف (بأل) .
٢٩٨	المطلب الثامن:ماهية (أي) في (يايها) .
٣٠٠	المطلب التاسع:إعراب التابع في (يا أيها) .
٣٠١	المطلب العاشر:الخلاف في ميم (اللهم) .
٣٠٣	المطلب الحادي عشر:حقيقة الندبة .
٣٠٤	المطلب الثاني عشر:أصل لام الاستغاثة(ومتعلقها) .
٣٠٦	المطلب الثالث عشر:ترخيم ذي التاء مطلقاً نحو: (صلمعة بن قلمعة).
٣٠٧	المطلب الرابع عشر: ترخيم العلم المركب تركيب مزج .
٣٠٩	المطلب الخامس عشر: النصب في(يمين الله) .
٣١٠	المطلب السادس عشر:اسمية (أيمن) وإعرابه .
٣١١	المطلب السابع عشر:دلالة (عمر ك الله ، قعدك الله) .
٣١١	على القسم وحكمها .
٣١٢	حكمها (أي إعرابها):
٣١٤	المطلب الثامن عشر:إعراب ما أحسن زيداً .
٣١٥	المطلب التاسع عشر:الفصل بين فعل التعجب والتعجب منه .
٣١٧	المبحث الثاني:ترجيحاته في المدح والتحذير والاستثناء .
٣١٧	المطلب الأول:إعراب المخصوص بالمدح والذم .

٣١٩	المطلب الثاني: إعراب نعم رجلاً زيد .
٣٢٠	المطلب الثالث: الفصل بين نعم والمفسر .
٣٢١	المطلب الرابع: مجيء فاعل (نعم وبئس) نكرة .
٣٢٢	المطلب الخامس: حذف المخصوص بالمدح أو الذم .
٣٢٤	المطلب السادس: إعراب (حبذا) .
٣٢٦	المطلب السابع: العامل في الإغراء والتحذير .
٣٢٩	المطلب الثامن: ناصب المستثنى .
٣٣٢	المطلب التاسع: منع تقديم المستثنى أول الكلام .
٣٣٢	المطلب العاشر: ماهية (حاشا) في الاستثناء .
٣٣٤	المطلب الحادي عشر: الاستثناء بـ(لا سيّما) .
٣٣٧	المطلب الثاني عشر: التفرغ في المصدر المؤكد .
٣٣٩	المطلب الثالث عشر: إعراب (إلا) وما بعدها على الوصفية .
٣٤٠	المطلب الرابع عشر: الفصل بين الموصوف وصفته بـ(إلا) .
٣٤٢	الخاتمة.
٣٤٤	التوصيات .
	الفهارس.
٣٤٦	١- فهرس الآيات القرآنية .
٣٥٦	٢- فهرس الأحاديث والآثار.
٣٥٧	٣- فهرس الأشعار والأرجاز .
٣٦٢	٤- فهرس الأعلام .
٣٦٨	٥- فهرس المصادر.
٣٨٦	٦- فهرس المحتويات .